

المنطق عند ابن تيمية

دكتورة / عفاف النمرى

مدرس بكلية التربية جامعة القاهرة (الفيوم)

الناشر

دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)

عبدعزيم عريب

الكتاب: المنطق عند ابن تيمية

المؤلف: د/ عفاف الغمري

رقم الإيداع: ٢٠٠١/٥١٥١

الترقيم الدولي: ISBN

977-303-343-0

تاريخ النشر: ٢٠٠١

الناشر: دار قباء

للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبعة والترجمة والاقتباس محفوظة

الإدارة:

٥٨ شارع الحجاز - عمارة برج آمون

الدور الأول - شقة ٦

٦٣٦٢٥٦٢ - فاكس / ٦٣٧٤٠٣٨

المكتبة:

١٠ شارع كامل صدقي الفجالة (القاهرة)

١٢٢ (الفجالة) / ٥٩١٧٥٣٢

المطابع:

مدينة العاشر من رمضان - المنطقة الصناعية (C1)

٠١٥/٣٦٢٧٢٧

www.alinkya.com/kebaa

e-mail: qabaa@naseej.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إلى أعمز الناس

تمامر

و

كيتي

وابني العزيز

مهتس / إيهاب زكريا

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله.

وبعد

يسرني أن أقدم كتابي "المنطق عند ابن تيمية" إلى قراء العربية والمهتمين بالفكر الإسلامي.

ولقد دفعني إلى نشر هذا الكتاب رغبتى فى تعريف المهتمين بالفكر الإسلامى بناحية طريقة جذابة منه وأعنى بها "المنطق الإسلامى، وذلك على نحو يربط ماضينا بحاضرنا، ويبرز ما فى تراثنا الإسلامى من جوانب الأصالة وعناصر السبق.

تتميز ثقافة ابن تيمية بأنها ثقافة إسلامية عميقة بالدرجة الأولى، وأنه يتبع فيها منهج أهل السنة والجماعة إتباعاً دقيقاً وخاصة منهج الإمام أحمد بن حنبل وإن كان يأخذ عن كافة علماء المذاهب الأربعة، وعن كبار المحدثين مثل البخارى والشافعى والطبرى وغيرهم. بل إن ابن تيمية يستفيد من كل المفكرين والنظار فيما كان فيه التأييد والتدعيم لمذهب أهل السنة والجماعة.

كما كان يسجل الفضل لذويه مهما اختلف معهم ولم تمنعه مخالفتهم لخصومه من الاستفادة مما فى كلامهم من حق فلم يكن خلافة معهم سبباً فى أن يجحد فضلهم أو أن يحاربهم برأى لا يؤمن هو نفسه به.

وعلى الرغم من ذلك فقد اختلفت الناس فى ابن تيمية واشتد خلافهم حوله ولعل تاريخ الإسلام فى عصره لم يشهد شخصية اختلف فيها الناس اختلافهم فى ابن تيمية فهو فى نظر البعض شيخ الإسلام وأحد المجددين للدين، فمع البدعة وأظهر السنة ورجع بالناس إلى طريقة السلف الأول من

الصحابة والتابعين ... وهو فى نظر البعض الآخر ضال مضل بل كافر ملحد يشبه الله ويصفه بأنه مستو على العرش.

وقد ألف ابن تيمية عدة كتب فى الرد على المنطقيين ضاع بعضها، ولكن يوجد بين أيدينا منها كتاب "نقد المنطق" والرد على المنطقيين، وهو من الكتب الكبيرة إذ يقع فى أكثر من خمسمائة صفحة وقد لخصه السيوطى تحت اسم "جهد القريحة فى تجريد النصيحة". وهو من الكتب الهامة فى تراثنا الفكرى الإسلامى، بل وفى التراث الإنسانى عامة وهو يدل - كما سنبين - دلالة قاطعة على ثقافة ابن تيمية المنطقية العميقة. وقد اعتمدت فى كتابى هذا أساساً على هذين الكتابين - هذا بالإضافة إلى ما ورد - فى كتب ابن تيمية غير المنطقية من ملاحظات منطقية هامة مثل كتاب "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" وكتاب "منهاج السنة النبوية" وكتاب "شرح العقيدة الأصفهانية" ... وغيرهم.

ولعل أهمية المؤلفات المنطقية لابن تيمية ترجع إلى أنها تكشف عن اتجاهات فى فكر ابن تيمية لم يشتهر بها - وهى أدعى إلى شهرته - وهى ما قاله فى نقد المنطق والفلسفة. فقد عرف ابن تيمية أكثر ما عرف، بكلامه فى الفقه والعقيدة والفتوى، حتى أن شهرته فى هذا حجت أحياناً أهمية ما قام به من أعمال أخرى وإن كانت فى ظاهرها مختلفة عن اهتمامه بالفقه والعقيدة والفتوى والتفسير إلا أنها فى حقيقتها تخدم ذلك كله ولعل من أهمها آرائه المنطقية.

وعلى صفحات هذا الكتاب بيان لمحاولة ابن تيمية المنطقية، وهى من المحاولات القليلة للنقد العلمى الموضوعى من عقلية عربية لمنطق أرسطو، فهى محاولة لم تكتف بالرفض دون تقديم الأسباب، أو القبول دون التوصل إلى أدلة أو براهين على الصديق بالصحة. فلم يكن نقد ابن تيمية للمنطق لمجرد الهدم،

أى هدم طريقة قديمة فى التفكير، بل كان لإظهار عدم كفاية هذه الطريقة فى بلوغ المعرفة أو فى عصمة التفكير الإنسانى عن الوقوع فى الخطأ، لأن طرق الاستدلال الصحيحة موجودة فى القرآن، ومن ثم فلا حاجة بنا إلى المنطق التقليدى طالما أننا نستغنى عنه بما هو أكثر دقة. وكذلك لم يكن نقد ابن تيمية للمنطق القديم مجرد رفض له مكتفياً بما فى القرآن من أنواع الأدلة والبراهين التى تصلح قواعد للتفكير الصحيح، بل جاء رفضه واعياً عن دراسة وفهم - فناقش المنطق القديم بصفة عامة ونظرياته وأهمها نظرية القياس وقواعده وبراهينه وأوضح بطلانها أو عدم كفايتها فى الوصول إلى المعرفة الحققة.

فقدم بذلك محاولة نقدية مكتملة، أشارت للعيوب، وقدمت البدائل الإيجابية التى تكمل البناء المنطقى بشكل يسمح بقبوله، وكانت من المحاولات النقدية القليلة فى تاريخ الفكر الإسلامى التى رفضت المنطق الأرسطى بناء على نقد ومناقشة لا عن إسقاط أو إحجام أو تكفير.

وفى هذا الكتاب أيضاً نتناول مسألة الرد بصورة عملية على زعم طائفة من المفكرين خاصة من المستشرقين ، تنكر على العقلية العربية أى قدرة على الابتكار وتؤكد أن الإبداع العقلى مقصور على اليونان، وليس على الذين يأتون من بعد إلا أن يجيدوا النقل أو أن يحسنوا الشرح خاصة فى ميدان المنطق . بينما واقع الأمر من خلال الدراسة يؤكد عكس ذلك، فابن تيمية ومحدثوه مؤلفاته المنطقية من آراء ونقد خير دليل على بطلان هذه الدعوى.

كما أننا نلقى الضوء على فترة غاية فى الدقة فى الحياة الفكرية العربية وهى فترة حفلت بالمشاكل التى احتلت قمتها مشكلة المنطق الأرسطى، فترى المستقبل لمنطق أرسطو المؤيد له، الذى يقبل هذا المنطق كوحدة متكاملة بوصفه قانوناً للعقل البشرى عامة.

كما ترى المعارضة لمنطق أرسطو تتخذ صوراً مختلفة، فترى الراض له بطريقة سطحية الذي يحكم على كل من يدرس المنطق بالزندقة أو يصدر فتاوى تحرم الاشتغال به، كما ترى المحاولات النقدية الموضوعية لمعارضة منطق أرسطو السابقة على ابن تيمية تلك التي نجدها عند السهروردي وابن سبعين مثلاً. ومحاولة ابن تيمية النقدية كانت من النوع الثاني، فكانت معارضة موضوعية أساسها متطلبات العقيدة ودوافع النشأة الخاصة والثقافة السائدة.

كذلك نحاول تسجيل عناصر السبق التي كان لابن تيمية الفضل فيها في ميدان المنطق على المناطقة المحدثين والمعاصرين أمثال "جون ستيوارت مل" و"برتراند رسل" وغيرهم، بحيث يمكن القول بأن ابن تيمية قد سبق مفكرى الغرب بما لا يقل عن ستمائة سنة إلى نقد المنطق التقليدى وهو ما يؤكد ضرورة وضع محاولته المنطقية في مكانها اللائق في تاريخ الفكر الإسلامى بصفة خاصة والإنسانى بصفة عامة.

وأخيراً فإننى أرجو أن أكون بتقديم هذا الكتاب، قد أضفت شيئاً جديداً إلى المكتبة العربية، كما أرجو أن يكون فيه فائدة لباحث، أو عون لمستزيد.
والله نسأل أن يوفقنا جميعاً إلى السداد، وإليه يرجع الأمر كله.

د/ عفاف الغمري

الفصل الأول

وصول المنطق الأرسطي إلى الفكر الإسلامي

❖ بدايته وكيفيته وصورته

عرف المسلمون علوم اليونان الفلسفية والعلمية ومنها المنطق الأرسطي عن طريق المشافهة أولاً ثم عن طريق الترجمة إلى اللغة العربية التي كانت لغة العلم والحضارة الإسلامية آنذاك وقد تم ذلك على أيدي مسيحي الشام والعراق من نساطرة ويعاقبة أو السريان^(١).

أما عن معرفة المسلمين الشفهية للعلوم الفلسفية ومنها المنطق، فكانت عن طريق الإختلاط وتبادل الزأى مع حملتها من أبناء البلاد المفتوحة، التي كانت تدرس بها هذه العلوم. وقد كانت الثقافة اليونانية منتشرة في الشام والعراق ومصر أثناء الفتح العربي لتلك البلاد^(٢). كما أن الكنائس والأديرة في البلاد المفتوحة كانت أشبه ماتكون بمجامع علمية تدرس فيها بجانب علوم اللاهوت فلسفة اليونان وفي مقدمتها منطق أرسطو، وقد كفل المسلمون للأديرة والكنائس الحرية الدينية والفكرية، وكان لاحتكاك المسلمين بأباء الكنائس أثره في معرفة المسلمين للمنطق اليوناني، لأن المنطق كان ضرورياً لمساعدة أهل الجدل في مناقشاتهم الدينية ورد شبهات خصومهم ودفع حملاتهم على الإسلام^(٣). وفي هذا المعنى يقول جولد زيهر: "ليس التأثير للكتب المترجمة وحدها، بل كان

(١) د. محمد البهي "الجانب الألهي من التفكير الإسلامي" القاهرة دار إحياء الكتب العربية -

الطبعة الأولى ١٣٦٥هـ - ١٩٤٥م ج١ ص ١٨٩.

(٢) أحمد أمين: "فجر الإسلام" القاهرة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - الطبعة الخامسة

١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م ص ١٣٢.

(٣) د. على سامي النشار: "مناهج البحث عند مفكري الإسلام" القاهرة دار المعارف الطبعة الرابعة

١٩٧٨ ص ٢١:١٩.

الاختلاط بين المسلمين وغيرهم من العناصر الأخرى - كالمسيحيين - دخل في هذا التأثير: ففي القرن السابع الميلادي حصل نقاش بين المسلمين وجدل عنيف حول القضاء وحرية الإرادة، لتسرب مثل هذا النقاش اليهم حول هذه المسألة من المسيحيين الشرقيين، بحكم الإختلاط الشخصي، وغير هذه المشكلة من الأفكار الفلسفية الآغريقية كأفكار أرسطو، والأفلاطونية المحدثة، تسربت إليهم بواسطة النقل الشفوي أكثر من الترجمة والنقل.^(١)

وهكذا كانت لمرحلة اللقاء الشفهي دور التمهيد في تعرف المسلمين على المنطق الأرسطي ثم جاءت حركة الترجمة لكتب المنطق بعد ذلك لتمثل مرحلة تالية في تعرف المسلمين عليه.

ولقد بدأت حركة الترجمة منذ أواخر العصر الأموي حيث يقال أن خالد بن يزيد بن معاوية (المتوفى سنة ٨٥ هـ) "أمر باحضار جماعة من الفلاسفة اليونانيين ممن كان ينزل مدينة مصر وقد تفصح بالعربية وأمرهم بنقل الكتب في الصنعة من اللسان اليوناني والقبطي إلى العربي وهذا أول نقل كان في الإسلام من لغة إلى لغة".^(٢)

ولكن حركة الترجمة الحقيقية لم تبدأ إلا في القرن الثاني الهجري ولم تنشط إلا على أيدي العباسيين، وبخاصة كبار خلفائهم الثلاثة المنصور (١٥٨ هـ)، الرشيد (١٩٢ هـ)، والمأمون (٢١٨ هـ) وعمرت نحو ثلاثة قرون وقام على أمرها مترجمون متخصصون تمكنوا من العربية كما تمكنوا من اللغة التي نقلوا عنها. ومنهم من أجاد عدة لغات، ومنهم من كون مدارس لإعداد جيل جديد من المترجمين واعد لحفظ ما ترجموه دار خاصة هي (بيت الحكمة)^(٣).

ولقد أجمع معظم الباحثين في الفكر الإسلامي على أن المنطق كان من أول

(١) جولد زيهر: "محاضرات في الإسلام" أورده د. محمد البهي في كتابه "الجانب الألهي من التفكير الاسلامي" ج١ ص. ١٨٨، ١٨٩.

(٢) ابن النديم: "الفهرست" القاهرة مطبعة الاستقامة (بدون تاريخ) ص. ٢٥٢.

(٣) د. ابراهيم مدكور: "في الفلسفة الاسلامية" القاهرة دار المعارف - الطبعة الثالثة ١٩٧٦م ج٢ ص ٧٧.

العلوم التي أخذها المسلمون من تراث اليونان الفلسفي^(١) ويقال "أن ابن المقفع (المتوفى سنة ١٣٩هـ) هو أول من أضطلع بحركة الترجمة حيث ينسب إليه أنه ترجم - بأمر الخليفة أبي جعفر المنصور- ثلاثة من كتب أرسطو المنطقية وهي المقولات (قاطليغورياس) والعبارة (بارى أرمنياس) والتحليلات (أنالوطيكا) وأنه ترجم المدخل المعروف - (بايساغوجى) الذى صنفه فرفورىوس الصورى (المتوفى ٣٠٥م) وأنه عبر عما ترجم من ذلك بعبارة سهلة قريبة المأخذ"^(٢).

لكن من المحدثين من أثار الشك فى ذلك فقد لاحظ "كراوس" أن ابن المقفع كان لا يعرف السريانية التى كتبت بها هذه الملخصات الفلسفية، وأنه ليس لدينا من الوثائق المؤيدة ما ينهض دليلاً على وجود ترجمة فهلوية لهذه الكتب، أما القول برد ترجمة أرسطو إلى ابن المقفع فمرجه إلى خطأ وقع فيه صاعد، وعنه نقل القفطى فى "تاريخ الحكماء"^(٣) حتى ليكاد يورد نص صاعد حرفياً، وكذلك فعل ابن أبى أصيبعة فى "عيون الأنباء": ولكن ابن النديم لم يشرفى "الفهرس" إلى ترجمة ابن المقفع لكتب أرسططاليسيه، بل ويرى بول كراوس أن مترجم هذه الكتب لم يكن عبدالله ابن المقفع وإنما هو ابنه محمد، وأن هذه الكتب ليست ترجمة لكتب أرسطو، بل هى تلخيص لشرح لهذه الكتب.^(٤)

ومع هذا فإننا لا نستطيع أن نستبعد تماماً احتمال صحة نسب ترجمة هذه الكتب إلى ابن المقفع -سواء كان الأب أو الأبن- خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار ما يذكره الكثير من المؤرخين عن ترجمة معظم كتب الفلسفة والمنطق إلى اللغة الفارسية أيام كسرى أنوشروان، كما أن مدارس الشرق الأدنى (مثل الرها ونصيبين

(١) صاعد الأندلسى: "طبقات الأمم" بمصر مطبعة السعادة (بدون تاريخ) ص ٧٧. حيث يقول: "أن أول من اعتنى به من علوم الفلسفة علم المنطق والنجوم".

(٢) صاعد الأندلسى: "طبقات الأمم" ص ٧٧.

(٣) القفطى: "إخبار العلماء بأخبار الحكماء" بمصر مطبعة السعادة الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ ص ١٤٨، ١٤٩.

(٤) بول كراوس: "التراجم الأرسططاليسية المنسوبة إلى ابن المقفع" مقال ترجمه د. عبدالرحمن

بدوى فى كتاب "التراث اليونانى فى الحضارة الاسلامية" القاهرة دار النهضة العربية - الطبعة

الثالثة ١٩٦٥م ص ١٠١ : ١٢٠.

وجند يسابور) التي كانت تتكلم السريانية والفارسية قد خلفت مدرسة الإسكندرية بعد عصرها المتأخر.^(١) ثم أن ابن النديم - وهو السبب في تشكك كراوس - وان كان لم يذكر ابن المقفع - وهو يتحدث - بالتفصيل عن الكتب المنطقية وأشهر المترجمين لها - كمترجم، فهو يذكر في موضع آخر أن - "الفرس نقلت في القديم شيئاً من كتب المنطق والطب إلى اللغة الفارسية فنقل ذلك إلى العربي عبدالله بن المقفع وغيره"^(٢).

وبعد ذلك قام أبو نوح بترجمة كتب أرسطو المنطقية إلى آخر الأشكال العملية ثم "سلم" صاحب بيت الحكمة، ثم قام حنين ابن اسحق (المتوفى سنة ٢٦٤ هـ) وكان صاحب مدرسة في الترجمة، بترجمة المنطق كله إلى العربية إما من اليونانية إلى السريانية ومنه إلى العربية وإما إلى العربية مباشرة، ثم توالى ترجمات المنطق بعد ذلك - سواء أكان كله أم جزء منه - على يد اسحق بن حنين (المتوفى سنة ٢٩٨ هـ) وأبي بشر متى بن يونس، وعبد المسيح بن ناعمة الحمصي، ويحيى ابن عدى (المتوفى سنة ٢٦٢ هـ) والذي لقب بالمنطقي لكثرة لإشتغاله بالمنطق ترجمة وتأليفاً.^(٣)

وقد ترك لنا صاحب الفهرست صورة من جهود النقلة والشراح المختصرين للكتب المنطقية الأرسطية. وهو بيان يدل على ما بذله كل من الكندي وأحمد بن الطيب وثابت بن قره، ومتى بن يونس، والفارابي، ويحيى بن عدى ... وغيرهم، في هذا الميدان.^(٤)

وكان يقوم بالترجمة في العادة جماعات من المترجمين يشرف على كل منها رئيس يراجع أعمالهم ويصحح أخطاءهم وكان المترجمون حريصين على أن تكون تحت أيديهم نسخ الأصل الذي ينقلون عنها بالإضافة إلى ترجماتها غير العربية.

(١) ماكس مايرهوف: "من الإسكندرية إلى بغداد" مقال ترجمه د. عبدالرحمن بدوي في كتاب "التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية" ص ٥٣.

(٢) ابن النديم "الفهرست" ص ٢٥١.

(٣) د. على سامي النشار: "مناهج البحث عند مفكرى الإسلام" ص ٢٣.

(٤) ابن النديم: "الفهرست" ص ٢٦١ : ٢٦٤.

كالسريانية. وذلك ليقابلوا بينها حرصا منهم على بلوغ الدقة والكمال. وكان الخلفاء والامراء وأهل الغنى من محبى العلم يمدونهم بالمال ويتعهدونهم بالرعاية والتقدير حتى لقد كان من هؤلاء المترجمين من يتقاضى وزن ترجماته ذهباً^(١).

وهكذا نستطيع أن نقول فى النهاية أن منطق أرسطو وصل إلى العالم الإسلامى منذ زمن مبكر وعرفه المسلمون معرفه شفهيه أولاً ثم توالى ترجماته بعد ذلك، ولكن الصورة التى عرفها المسلمون لهذا المنطق لم تكن أرسطية خالصة كما وضعها المعلم الأول لأن المنطق الأرسطى وصل إلى العالم الإسلامى ممتزجا بأبحاث أخرى غير أرسططاليسية وهى التى أضافها الشراح اليونانيين من المشائين بعده من مصادر متعددة، كما أن عناصر هامة من المنطق الأرسطى قد نفذت خلال مسالك متعددة إلى العالم الإسلامى وكان منطق أرسطو أحد هذه المسالك التى وصلت عن طريقها عناصر من المنطق الرواقى إلى الفكر الإسلامى، كذلك عرف المسلمون حجج الشكاك ضد المنطق الأرسطى وقد أثرت حجج سكستكوس ضد المنطق فى ابن تيمية واستخدمها أيضاً فى نقده للمنطق^(٢).

❖ مفكرى الإسلام بين تأييد المنطق الأرسطى ومعارضته:-

ما إن وصل منطق أرسطو إلى العالم الإسلامى حتى كان لمفكرى الإسلام منه مواقف مختلفة ما بين التأييد والمعارضة.

أما عن المؤيدين فيمثلهم أصدق تمثيل فلاسفة الإسلام أو المشاؤون العرب، ويمثلهم الكندى والفارابى وأبن سينا فى المشرق وابن رشد فى المغرب، وهؤلاء قبلوا منطق أرسطو تماماً واعتبروه قانون العقل الذى لايرد، إلا أنهم لم يبحثوه كما تركه مؤلف الأورجانون نفسه بل من خلال أبحاث مفسرة له أحياناً ومكملة له تارة، ومعارضة له تارة، فدخلت فى هذا المنطق عناصر مشائية وضعها تلاميذ أرسطو من بعده، كما دخلت فيه عناصر رواقية وأفلاطونية محدثة، وبالرغم من هذا فقد اعتبروا التراث المنطقى كله وحده نادرة المثال لأرسطو ولم يروا - اللهم الا بن رشد

(١) د. توفيق الطويل: "العرب والعلم" القاهرة دار النهضة العربية - سنة ١٩٦٨م ص ٧٧ : ٨٠.

(٢) د. على سامى النشار: "مناهج البحث عند مفكرى الإسلام" ص ٢٢ : ٢٧.

وأبو البركات البغدادي في بعض الأحيان - في هذا التراث أي تعارض أو تناقض بل واجهوه بالمنهج التوفيقى وهو المنهج الذى كان ميزة الفلاسفة الإسلاميين في بحثهم، في شتى نواحي المعرفة الانسانية. من أجل هذا حاولوا التوفيق بين العناصر غير الأرسطية وبين منطق أرسطو هذا إلى جانب زيادات واضافات لغوية إستلزمها لفهم العربية^(١).

وقد اتخذ فلاسفة الإسلام من منطق أرسطو منهجا للبحث في جميع العلوم العقلية والدينية وحاولوا أن يجعلوا منه منهجا للمسلمين في مختلف علومهم، وراحوا يدافعون عنه تجاه أعدائه من مفكرى الإسلام الذين هاجموه بعنف. أما العلة في قبول فلاسفة الإسلام له فترجع إلى أنهم قبلوا أما كليا وأما في معظم الأمر الميتافيزيقا الأرسطية ومنطق أرسطو هو منطق ميتافيزيقى، أما وقد قبلوا مادته فكان يجب عليهم أن يقبلوا صورته^(٢).

وان كنا نجد الغزالي الذى كان يهاجم الفلسفة بشدة، إلا أنه يتابع فلاسفة الإسلام في تأييده المطلق للمنطق ويدافع عن استخدامه كمنهج للبحث في سائر العلوم العقلية والشرعية. وكذا نجد في المغرب ابن حزم الفقيه الظاهرى يدافع عن كل من المنطق والفلسفة ويصرح بأن الفلسفة الحقيقية غايتها اصلاح النفس وتلك الغاية بعينها غاية الشريعة فلا تعارض بين الإثنين ، ثم نراه أيضا يدافع عن استخدام المنطق الأرسطى كمنهج من مناهج البحث في العلوم الشرعية والعقلية.

أما عن المعارضه لمنطق أرسطو فقد اتخذت أشكالا متعددة تتفق جميعها على غاية واحدة وهى معارضة المنطق لكنها تختلف في الدافع وراء معارضتها له، ولعل أضعفها من الناحية العلمية فتاوى التحريم التى أطلقها الفقهاء لتحريم المنطق، بينما أقواها من الناحية العلمية تلك المحاولات النقدية في المعارضة التى إن رفضت قدمت الأسباب وتجاوزت ذلك إلى تقديم البديل عن المنطق الأرسطى المتفق مع الإسلام أو على الأقل مع رؤاها الخاصة للإسلام. وتحت هذا النوع

(١) د. على سامى النشار: "مناهج البحث عند مفكرى الإسلام" ص ٢٧ : ٢٩.

(٢) نفس المرجع : ص ٢٩.

الأخير من أشكال المعارضة يمكن أن نضع ابن تيمية، هذا مع عدم إغفالنا لمحاولتين لهما قيمتهما في تاريخ الفكر الإسلامى . فى نقض منطق أرسطو قبل ابن تيمية. قدمهما كل من السهروردي المقتول وابن سبعين، وسوف أتحدث عن نماذج من مفكرى الإسلام المؤيدين والمعارضين لمنطق أرسطو قبل ابن تيمية وستكون وقفنى مع المعارضين أطول وذلك لتوضيح قيمة محاولة ابن تيمية النقدية من حيث الأصالة أو التقليد بالنسبة للإتجاهات المعارضة السابقة عليه ثم أثرها فى توجيه المعارضة لمنطق أرسطو بعده بالنسبة لتلاميذه ، المتأثرين به.

وتعد المعارضة بلا شك عملا سلبيا من زاوية الرفض لرأى أو لفكر معين لكن إذا كان هذا الرفض يقوم على تحليل نقدى ومحاولة للوصول إلى بديل أصح من الرأى المرفوض عندئذ تتطوى المعارضة على قيمة إيجابية. وهذا ماسوف نراه متحققا فى نقد ابن تيمية لمنطق أرسطو.

أ - المؤيدون:

كان الكندى من أوائل المشتغلين بالفلسفة والمنطق حتى لقب "بفيلسوف العرب"^(١). ويذكر عنه أنه كان يترجم كتب اليونان إلى العربية^(٢). لكنه فى الأغلب كان لا يترجم بنفسه بل يترجم له ترجمة حرفية ناقل آخر ثم يتناول هو هذه الترجمة بالصقل والتهذيب^(٣)، ويتبوأ أرسطو مكانا فى ثبت الكتب التى صنفها الكندى وهو لم يقنع بمجرد ترجمة كتب أرسطو بل درس ما ترجم منها وحاول إصلاحه وشرحه^(٤) أما عن كتبه المنطقية فقيل عنها أنها "قلما ما ينتفع بها فى العلوم لأنها خالية من صناعة التحليل التى لا سبيل إلى معرفة الحق من الباطل

(١) ابن النديم: "الفهرست" ص ٢٧١.

(٢) ابن أبى أصيبعة: "عيون الأنباء فى طبقات الأطباء" المطبعة الوهبية - الطبعة الأولى سنة ١٢٩٩هـ - ١٨٨٢م ج١ ص ٢٠٧.

(٣) د. أحمد فؤاد الأهوانى: "الكندى فيلسوف العرب" مطبعة مصر سنة ١٩٦٤م من سلسلة أعلام العرب ص ٦٢.

(٤) ت.ج.دى بور "تاريخ الفلسفة فى الإسلام" ترجمة د. عبد الهادى أبو ريده - القاهرة الطبعة الثالثة - سنة ١٩٥٤م ص ١٤٧.

في كل مطلوب إلا بها، إلا من كانت عنده مقدمات وحينئذ يمكن التركيب، ومقدمات كل مطلوب لا توجد إلا بصناعة التحليل^(١).

وأيا ما كان الأمر فإن الذي يعيننا إثباته هنا هو أن الكندي شغف بالمنطق سواء أجاد فيه أو لم يجد وقد ذكر ابن النديم أن عدد كتبه المنطقية تبلغ تسعة^(٢).

أما المعلم الثاني "الفارابي" (المتوفى سنة ٣٣٩هـ) فكان من مناطقة الإسلام المبرزين، وكانت أكثر تأليفه في المنطق كما لاحظ ابن سبعمين في "بد المعارف"^(٣) ومن قبل قال عنه صاعد الأندلسي (المتوفى سنة ٤٦٣هـ) أنه "بذ جميع الفلاسفة في صنعة المنطق وأرعى عليهم في التحقيق بها فشرح غامضها وكشف سرها وقرب تناولها ويرى الفارابي أن الغرض من صناعة المنطق أنها" تعطى بالجملة القوانين التي من شأنها أن تقوم العقل وتسدد الإنسان نحو طريق الصواب ونحو الحق... وذلك في كل ما نلتمس تصحيحه عند أنفسنا، وفيما نلتمس تصحيحه عند غيرنا وفيما يلتمس غيرنا تصحيحه عندنا^(٤) وعلى هذا فالجهل بقوانين المنطق لا يجعل في الاستطاعة التمييز بين الآراء الصحيحة والآراء الفاسدة، لا عند أنفسنا ولا عند غيرنا، كما لا نستطيع الفصل بين الآراء المتنازع فيها لأننا قد فقدنا المقياس الذي بمقتضاه نميز بين الصحيح والفاسد من الأقاويل والحجج فنكون كما يقال في المثل "حاطب ليل"^(٥) فصناعة المنطق إذن ضرورية لمن أحب إلا يقتصر في إعتقاداته واراته على الظنون، وهي الاعتقادات التي لا يأمن صاحبها من نفسه أن يرجع عنها إلى أضدادها^(٦).

(١) صاعد الأندلسي "طبقات الأمم" ص ٨٤.

(٢) ابن النديم "الفهرست" ص ٣٧٢.

(٣) ابن سبعمين: "بد المعارف" لوحة ١٣ أورده د. أبو الوفا التفتازاني، في كتابه "ابن سبعمين وفلسفته الصوفية" بيروت دار الكتاب اللبناني الطبعة الأولى سنة ١٩٧٣م ص ٢٠٨.

(٤) صاعد الأندلسي "طبقات الأمم" ص ٨٤.

(٥) الفارابي "إحصاء العلوم" تحقيق د. عثمان أمين، بمصر دار الفكر العربي - مطبعة الاعتماد، الطبعة الثانية سنة ١٩٤٩م ص ٥٢: ٥٥.

(٦) الفارابي "إحصاء العلوم" ص ٥٦، ٥٧.

(٧) نفس المرجع ص ٥٨.

ويرد الفارابي على من يدعى أن المخاطبات الجدلية أو الفطرة تغنى عن تعلم - قوانين المنطق، فيرى أنه لا المخاطبات الجدلية ولا الفطرة تغنى عن تعلم قوانين المنطق وذلك لأنه "لايستغنى عنها في التفكير السليم"^(١).

وعلى حين أن النحو يختص بلغة شعب واحد فالمنطق عنده قانون للتعبير بلغة العقل الإنساني عند جميع الأمم يقول الفارابي "أن نسبه صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ، فكل ما يعطينا علم النحو من القوانين في الألفاظ فان علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات"^(٢). ويقول أيضا "أن علم النحو إنما يعطى قوانين تخص ألفاظ أمة ما، وعلم المنطق إنما يعطى قوانين مشتركة تعم ألفاظ الأمم كلها"^(٣). وليس منطق الفارابي فيما يقول دي بور. مجرد تحليل خالص للتفكير العلمى بل هو يشتمل على مباحث في نظرية المعرفة^(٤).

والعلم عنده ينقسم إلى قسمين : الأول التصور ويشمل على مسائل المعانى والحدود، والثانى: التصديق ويشمل على مباحث القضايا والأقيسة والبراهين ويقرر الفارابي كما قرر أرسطو من قبل^(٥) أن البرهان الذى نتوصل به من المعلوم اليقيني إلى المجهول هو المنطق على الحقيقة ، وليس البحث في المقولات . وكذلك العبارة

(١) نفس المرجع ص ٥٨ : ٦٠.

(٢) نفس المرجع ص ٥٤.

(٣) نفس المرجع: ص ٦٠ ويقول الفارابي: "أيضا في التنبيه على سبيل السعادة" اما الصناعة التى تفيد العلم بصواب العبارة فهى صناعة النحو وسبب الغلط فى ذلك هو مشاركة المقصود بصناعة النحو المقصود بصناعة المنطق فى الاسم فقط، فان كليهما يسمى باسم المنطق، وبين صناعة النحو وصناعة المنطق تشابه ما، هو أن صناعة النحو تفيد العلم بصواب ما يلفظ به، والقوة على الصواب منه بسبب عادة أهل لسان ما، وصناعة المنطق تفيد العلم بصواب ما يعقل، والقدرة على اقتناء الصواب فيما يعقل.

أنظر الفارابي: "التنبيه على سبيل السعادة" طبعة الهند ص ٢٣.

(٤) ت.ج. دي بور "تاريخ الفلسفة فى الإسلام" ص ١٥٨.

(٥) منطق أرسطو: تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوى بيروت دار القلم، سنة ١٩٨٠م جا ص ١٢٧، ١٢٨.

وكذلك الأقيسة إلا توطئة للبرهان^(١).

وأهم مقاصد البرهان - عند الفارابي - هو الوصول إلى قوانين علم إضطراري يمكنه تطبيقه في جميع المعارف. وهذا العلم الإضطراري يقابل الوجود الضروري ، ولكن يوجد إلى جانب هذا الواجب عالم واسع من الممكنات التي لا نستطيع أن نعرفها إلا معرفة ظنية. والعلم الصحيح لا يقوم إلا على الأحكام الضرورية في كتاب البرهان (أنالوطيقا الثانية) أما الظن فيمتد متدرجا فيما بين المواضع الجدلية والشعرية والشعر أحط أنواع المعرفة في رأيه^(٢).

وتابع الفارابي الشراح الإسلاميين في ترتيب كتب أرسطو المنطقية إلا أنه يقف بها في إحصاء العلوم عند ثمانية فقط مستبعدا إيساغوجي^(٣). ولكنه في مقام آخر عده مدخلا للمنطق ، وعنى بشرحه والتعليق عليه^(٤).

ومتابعة لإيساغوجي فرفوروريوس بحث الفارابي مسألة الكليات، وفلسفة الفارابي - فيما يرى دي بور - تتضمن المذاهب الثلاثة المتعلقة بالمعاني الكلية وهي: الرأي القائل بأن الكلي سابق على الجزئي ، والرأي القائل بأنه قائم به، والقائل بأنه بعده^(٥).

ولقد كان الفارابي شديد الثقة بأفلاطون وأرسطو لذلك حاول التوفيق بينهما وكان للمنطق نصيب من هذا التوفيق بينهما^(٦) وذلك لأنه كان يرى أن

(١) الفارابي "إحصاء العلوم" ص ٧٢ وانظر أيضا الفارابي: "عيون المسائل" طبعة القاهرة سنة ١٩١٠م ص ١، ٢.

(٢) الفارابي "ما ينبغي أن يقدم قبل تعلم الفلسفة" طبعة القاهرة سنة ١٩١٠م ص ٦٠ : ٦٢.

(٣) الفارابي "إحياء العلوم" ص ٧٠ : ٧٢.

(٤) د. إبراهيم مدكور "مقدمة المدخل من منطق الشفاء لابن سينا" تحقيق الأب فتواتي وآخرون - المطبعة الأميرية القاهرة سنة ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م ص ٤٥.

(٥) ت. ج. دي بور "تاريخ الفلسفة في الإسلام" ص ١٦١.

(٦) الفارابي: "الجمع بين رأيي الحكيمين" طبعة القاهرة سنة ١٢٢٥هـ ص ٧ وما بعدها. يقول الفارابي في مقدمة هذا الكتاب "لما رأيت أكثر أهل زماننا قد تخاصموا وتنازعوا في حدود العالم وقدمه وادعوا أن بين الحكيمين المقدمين المبرزين اختلافاً في اثبات المبدع الأول =

الفلسفة اليونانية واحدة في صميمها لا اختلاف بين مذاهبها وقضاياها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجده يحاول التوفيق بين الفلسفة اليونانية والإسلام لأن كل منهما حق والحق لا يخالف الحق. فغاية الفلسفة والدين واحدة وهى الوصول إلى الحقيقة والخلاف بينهما في الوسائل التي يعمد إليها كل منهما^(١).

ولقد حاول الفارابي أن يضمن على المنطق الصبغة الشرعية فكتب دفاعاً عن المنطق (لم يصل إلينا) جمع فيه طائفة من أقاويل النبي عليه السلام يمكن أن تستخدم للحكم من وجهة نظر الدين حكماً في صالح المنطق، ومن المحتمل - فيما يرى جولد زيهر أن يكون الفارابي قد قصد بهذا الكتاب معارضة موقف المتشددين من أهل السنة الذين يعتبرون الإعتراف بطرق البرهان الأرسططاليسية خطراً على صحة العقائد الإيمانية^(٢).

وفي النصف الثاني من القرن الرابع ظهرت رسائل اخوان الصفا وفيها نجد تصريحاً لتأييد المنطق أيضاً حيث تقول: "والعلوم الفلسفية أربعة أنواع أولها الرياضيات، والثاني المنطقيات، والثالث العلوم الطبيعية، والرابع العلوم الإلهيات"^(٣) وفي هذه الرسائل فصلاً عنوانه: "فصل أن المنطق أداة الفيلسوف" جاء فيه: "واعلم يا أخى بان الحكماء المنطقيين انما وضعوا القياس المنطقى واستخرجوا البرهان الصحيح ليكون المتعاطى للمنطق بيتدىء أولاً ويقوم البرهان من عند نفسه على اعتقاداته، فإذا صحت في نفسه تلك رام أن يصححها عند غيره، وقبل كل شيء تحتاج يا أخى أن تتعلم كيف تحفظ أقاويلك من التناقض، فإنك إذا فعلت ذلك فقد أحكمت صناعة المنطق الفلسفى. وأعلم بأن المنطق ميزان

= وفى وجوب الأسباب منه وهى أمر النفس والعقل وفى المجازاة على الأفعال خيرها وشرها، وفى كثير من الأمور المدنية والخلقية والمنطقية، اردت في مقالتي هذه أن اشعر في الجمع بين رأيهما والإبانة عما يدل عليه فحو قوليهما، ليظهر الإتفاق بين ما كانا يعتقد أنه ويزول الشك والإرتياب عن قلوب الناظرين في كتبهما".

(١) د. عثمان أمين: "مقدمة كتاب احصاء العلوم" ص ٣٣: ٣٥.

(٢) د. عبدالرحمن بدوى: "التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية" ص. ١٤٧، ١٤٨.

(٣) رسائل اخوان الصفا - طبع المطبعة العربية بمصر سنة ١٩٢٨م ج ١ ص. ٢٣.

الفلسفة وقد قيل أنه أداة الفيلسوف وذلك أنه لما كانت الفلسفة أشرف الصنائع البشرية بعد النبوة صار من الواجب أن يكون ميزان الفلسفة أصح الموازين وأداة الفيلسوف أشرف الأدوات لأنه قيل في حد الفلسفة أنها التشبه بالإله بحسب الطاقة الإنسانية^(١)..“.

ويعتبر ابن سينا (المتوفى سنة ٤٢٨هـ) من أشد المؤيدين لمنطق أرسطو ومنطق ابن سينا - فيما يرى دي بور - يتفق مع منطق الفارابي في التفاصيل، وكثيرا ما يؤكد ابن سينا نقص العقل الإنساني، وهذا النقص يجعله في حاجة إلى القوانين المنطقية^(٢).

ويرى ابن سينا - مثل الفارابي - أن العلم ضربان تصور يراد به ادراك المفرد (كما يتصور الإنسان أو الحساس) وتصديق يراد به ادراك النسبة فيضم مفردان أحدهما إلى الآخر وتعقد بينهما صلة تحتل الصدق والكذب مثل قولنا (الإنسان حساس) وهذان في رأيه بابا المعرفة العادية الوحيدان، أما الفطرة والبدئية فهي قليلة المعونة لأن العلم في أغلبه مكتسب لا فطري^(٣).

وعلى ذلك فموضوع المنطق عند ابن سينا نظريتان أساسيتان تعريف يوصلنا إلى تصورات صحيحة وادراك للمعاني على وجهها وبرهنة ترسم لنا وسائل التصديق وتميز بين الصواب والخطأ وما عدا هاتين النظريتين من بحوث منطقية، إنما هو اعداد وتفريغ لهما ويأتى الغزالي بعد ابن سينا فتجده يحصر المنطق في هذين البابين أيضا^(٤).

وعن منفعة المنطق يقول ابن سينا: في ”الإشارات والتنبيهات“: ”المراد من المنطق أن يكون عند الإنسان آلة قانونية تعصمه مراعاتها عن أن يضل في فكره“^(٥)

(١) رسائل اخوان الصفا - طبع المطبعة العربية بمصر سنة ١٩٢٨م ج ١ ص ٢٣.

(٢) ت. ج. دي بور: ”تاريخ الفلسفة في الإسلام“ ص ١٩٦.

(٣) د. ابراهيم مدكور: ”مقدمة مدخل الشفاء“ ص ٥٥، ابن سينا: ”المدخل من منطق الشفاء“ ص ١٦، ١٧ وأنظر أيضا ابن سينا: ”منطق المشرقين“ نشرة المكتبة السلفية - القاهرة سنة ١٩١٠م ص ٩، ١٠.

(٤) د. ابراهيم مدكور ”مقدمة المدخل من منطق الشفاء“ ص ٥٦، ابن سينا ”المدخل“ ص ١٨.

(٥) ابن سينا: ”الإشارات والتنبيهات“ قسم المنطق - تحقيق وتقديم د. سليمان دنيا - القاهرة =

والمنطق في رأيه يعصمنا من الخطأ في ادراك المعاني وتصورها تصوراً صحيحاً بما يقدم لنا من قواعد الحد الحقيقي، والتفرقة بين الذاتي والعرضي، وبين ما يقوم الماهية وما لا يقومها. ويعصمنا أيضاً من الخطأ في التصديق والإنهاء إلى أحكام ونتائج باطلة أو غير مسلمة، فيرسم لنا طرائق البرهان الموصل إلى اليقين ويحذرننا من السفسطة التي تؤدي إلى الغلط أو المغالطة^(١).

ويرى ابن سينا أن الفطرة لا تغني عن تعلم المنطق لمن يحاول اكتساب العلم بالنظر والروية وذلك لأن الفطرة لا يؤمن غلطها وان أصابت كانت كرمية من غير رام^(٢) ويقول ابن سينا أن "نسبة هذه الصناعة (يقصد المنطق) إلى الرؤية الباطنة التي تسمى المنطق الداخلي، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التي تسمى المنطق الخارجي، وكنسبة العروض إلى الشعر لكن العروض ليس ينفع كثيراً في قرص الشعر، بل الذوق السليم يغني عنه والنحو العربي قد تغني عنه أيضاً الفطرة البدوية، وأما هذه الصناعة فلا غنى عنها للإنسان المكسب للعلم بالنظر والروية، إلا أن يكون إنساناً مؤيداً من عند الله^(٣)."

وقد سبق الفارابي ابن سينا إلى تسمية المنطق بالنحو أو بالعروض، ومن بعده ردد الغزالي نفس هذه الفكرة حيث يقول: "... فلما كثرت المعقولات مزلة

= سنة ١٩٦٠م ص ١٦٧. ولا يزيد ابن سينا في منطق المشركين عما قاله تقريباً في الإشارات عن منفعة المنطق حيث يقول: "يكون هذا العلم آلة في سائر العلوم لأنه يكون علماً متبهاً على الأصول التي يحتاج إليها كل من يقتصص المجهول من العلوم باستعمال للمعلوم على نحو وجهه ويكون ذلك النحو وتلك الجهة مؤيداً بالباحث إلى الإحاطة بالمجهول، فيكون هذا العلم مشيراً إلى جميع الأنحاء والجهات التي تنقل الذهن من المعلوم إلى المجهول. وكذلك يكون مشيراً إلى جميع الأنحاء والجهات التي تضل الذهن وتوهمه استقامة مأخذ نحو المطلوب من المجهول ولا يكون كذلك."

أنظر ابن سينا: "منطق المشركين" ص ٦، ٥.

(١) ابن سينا: "المدخل لمنطق الشفاء" ص ١٨، ١٩، د. إبراهيم مدكور: "مقدمة المدخل" ص ٥٨ وأنظر أيضاً ابن سينا: "النجاة" مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢١هـ ص ٦، ٥.

(٢) ابن سينا: "المدخل لمنطق الشفاء" ص ١٩.

(٣) نفس المرجع ص ٢٠.

الأقدام، ومثارات الضلال ... رتبنا هذا الكتاب معياراً للنظر والإعتبار، وميزانا للبحث والإعتقاد ... فيكون بالنسبة إلى أدلة العقول كالعروض بالنسبة للشعر والنحو بالإضافة إلى الإعراب إذ كما لا يعرف منزحف الشعر عن موزونه إلا بميزان العروض ولا يميز صواب الإعراب عن خطأه إلا بمحك النحو، كذلك لا يفرق بين فاسد الدليل وقويمه وصحيحه وسقيمه إلا بهذا الكتاب ..^(١) كذلك وجدت هذه الفكرة بعد الغزالي لدى أبي البركات البغدادي الذي قرر أن العلوم المنطقية قوانين الأنظار وعروض الأفكار^(٢) إلا أن مغالاة ابن سينا فيها واضحة وذلك عندما قرر إمكان الإستغناء عن العروض والنحو اعتماداً على الذوق السليم والفطرة في قول الشعر وصحة النطق، مع عدم استغناء التفكير عن المنطق.

وكذلك يتناول ابن سينا مسألة الكليات على طريقة شبيهة بطريقة الفارابي فيذهب إلى أن المعانى لها ثلاثة أنواع من الوجود، فهي موجودة أزلاً في العقلِ الفعال مع الصور والنفوس البشرية، قبل الكثرة والاعيان الخارجية وموجودة أيضاً في الكثرة والاعيان الخارجية وجوداً عرضياً وبالقوة لأنها أفرادها وما صدقها، وكل كلى موجود في أفرادها وموجود أخيراً في الذهن بعد الكثرة والاعيان الخارجية، لأنها مستمدة منها ومأخوذة عنها ومن هنا نشأت الأقسام الثلاثة للجنس: طبيعي قبل الكثرة، وعقلي في الكثرة، ومنطقي بعد الكثرة^(٣).

ويحرص ابن سينا على التأكيد على عدم اشتغال المنطق على ما يخالف الشرع وبراءته ممن يدعونه ثم يضلون . على منهاج الشرع - وهي نفس الفكرة التي يرددها الغزالي فيما بعد ويتوسع فيها - فتراه في "رسالة في أقسام العلوم العقلية" يعقد فصل عنواته "في الأقسام التسعة للحكمة التي هي المنطق" يذكر فيها أقسام المنطق التسعة ويختتم بقوله: "فقد دلت على أقسام الحكمة وظهر أنه ليس شيء منها يشتمل على ما يخالف الشرع، فإن الذين يدعونها ثم يزيغون عن

(١) الغزالي: "معيان العلم" بيروت دار الأندلس للطباعة والنشر - الطبعة الثانية سنة ١٩٧٨م ص ٢٧ .

(٢) أبو البركات البغدادي: "المعتبر" حيدر أباد - الطبعة الأولى سنة ١٣٥٧هـ ج ١ ص ٤.

(٣) ابن سينا: "المدخل" ص ٦٥: ٧٢، د. ابراهيم مدكور: "مقدمة المدخل" ص ٦٤، أنظر أيضاً

د. ابراهيم مدكور: "ايساغوجي" وأثره في العالم العربي. طبعة القاهرة سنة ١٩٥٣م.

منهاج الشرع، انما يضلون من تلقاء أنفسهم ومن عجزهم وتقصيرهم لا أن الصناعة نفسها توجبه، فإنها بريئة منهم^(١).

وهناك موقف آخر مؤيد لمنطق أرسطو نجده عند الإمام الغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥هـ) الذي كان من أشد المؤيدين له حتى لقد سماه "معيار العلوم" أي ميزان الإدراكات الذي يعرف به صحيحها من فاسدها^(٢) ويقول عنه "فكل نظر لا يتزن بهذا الميزان ولا يعاير بهذا المعيار فاعلم أنه فاسد العيار غير مأمون الفوائل والأغوار"^(٣).

ويتخذ الغزالي من المنطق الأرسطي منهجاً له في المباحث الدينية وذلك على أساس أن منهج البحث في الأمور الفقهية لا يختلف عن منهج البحث في الأمور العقلية فيقول: "إن النظر في الفقهيات لا يباين النظر في العقليات، في ترتيبه وشروطه وعياره، بل في مأخذ المقدمات فقط"^(٤).

ويحاول الغزالي في كتابه "معيار العلم" توضيح المسائل المنطقية بأمثلة من الفقه^(٥) ولكن هذا لا يعنى أنه يرى أن طرق الاستدلال في الفقه تتفق تماماً مع قواعد الاستدلال البرهاني بل يوضح الفروق بين الاستدلالات ذات الطابع الظني- وهي كافية في الفقه وبين الاستدلالات المنطقية ذات الطابع اليقيني^(٦).

إلا أن الغزالي - فيما يرى جولد زيهر - لم يقصد النيل من نظريات الفقه وأقواله الثابتة، وانما هو اراد بكتبه المنطقية أن يبين أهمية المنطق بالنسبة إلى تنظيم البحوث الدينية تنظيمًا يقوم على منهج في البحث المستقيم وأن يوصى باتباعه^(٧).

كذلك نراه في كتاب "القسطاس المستقيم" يدافع عن المنطق باعتباره المنهج

(١) ابن سينا: "رسالة في أقسام العلوم العقلية" وهي التاسعة من "مجموعة الرسائل" مطبعة كردستان العلمية بمصر سنة ١٣٢٨هـ ص ٢٤٣.

(٢) حاشية الصبان على شرح الملوي على السلم - مطبعة وادي النيل المصرية سنة ١٢٩٢هـ ص ٥٣.

(٣) الغزالي: "معيار العلم" ص ٢٧.

(٤) نفس المرجع: ص ٢٨.

(٥) نفس المرجع ص ٩١ وما بعدها.

(٦) نفس المرجع ص ١١٧، ١٢٩ وما بعدها.

(٧) د. عبدالرحمن بدوي: "التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية" ص ١٥٦.

الوحيد الذى ينبغى أن تحتكم إليه جميع الطوائف فى مقابلة المناهج الخاصة، خاصة منهج التعليمية الذين لا يؤمنون إلا بما جاء عن طريق الإمام المعصوم، ويستخرج الغزالي فى هذا الكتاب أشكال القياس المختلفة من القرآن الكريم ويطلق عليها اسم الموازين ويسمى القياس الحملى بميزان التعادل، والشرطى المتصل بميزان التلازم، والشرطى المنفصل بميزان التعاند وذلك ليثبت أن القرآن الكريم استخدم انماط التفكير المنطقى فى قضاياها المختلفة. وقد وجه ابن تيمية - كما سنرى فيما بعد - نقده الشديد إلى ما ذهب إليه الغزالي^(١) وفيما يلى توضيح هذه الموازين:-

❖ ميزان التعادل (القياس الحملى):-

يقسم الغزالي ميزان التعادل إلى ثلاثة أقسام أكبر - وهو الشكل الأول - وأوسط - وهو الشكل الثانى - وأصغر - وهو الشكل الثالث، ثم يبين شروط كل منها للانتاج الصحيح والميزان الأكبر هو ميزان الخليل عليه السلام الذى استعمله مع نمرود عندما ادعى الألوهية فقال له - كما جاء فى القرآن: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ﴾^(٢) فعدل ابراهيم (عليه السلام) إلى ما هو أوضح فقال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾^(٣) ولما كان القرآن مبناه على الحذف والإيجاز فكمال صورة هذا الميزان أن يقال "كل من يقدر على اطلاق الشمس فهو الإله - وهذا أصل - والهى هو القادر على اطلاق الشمس - وهذا أصل آخر - فلزم من مجموعهما أن الله هو الأله حقيقة. وكبرى هاتين المقدمتين معلومة بالوضع والإتفاق فهى ضرورية التصديق، وصغراهما معلومة بالمشاهدة والعيان وهى ضرورية التصديق أيضاً، فيلزم من معرفتهما أن نمرود ليس هو القادر على تحريك الشمس، ويعلم تبعاً لهذا أنه ليس الها، وانما الأله هو الله تعالى^(٤) ومتى كانت مقدمات القياس على هذا النمط من كون أحدهما ضرورية والأخرى مشاهدة محسوسة، أو ليستا كذلك ولكنهما مسلمتان، لزم

(١) انظر ص. من هذا الكتاب

(٢) سورة البقرة : ٢٥٨/٢.

(٣) سورة البقرة : ٢٥٨/٢.

(٤) الغزالي : "القسطاس المستقيم" مطبعة الترقى - القاهرة سنة ١٩٠٠م ص ٢١.

بالضرورة عن هذا القياس نتيجة صحيحة وأما الميزان الأوسط فقد جاء به القرآن أيضاً على لسان ابراهيم عليه السلام في مقام النفى - وهذه طبيعة الشكل الثانى - حيث قال: ﴿لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ﴾^(١) وكمال صورة هذا الميزان أن القمر، فالقمر أقل ليس باله والعلم بصدق هاتين المقدمتين ضرورى، إذ أن أولهما معلومة بالمشاهدة وثانيتها معلومة بالضرورة. وحقيقة هذا الميزان أن كل مثلين وصف احدهما بوصف فسلب ذلك الوصف عن الآخر فهما متباينان وعلى هذا فحده أن الذى ينفى عنه ما يثبت لغيره مياين لذلك الغير. فالاله ينفى عته الأفول، والقمر يثبت له الأفول، فهذا يوجب التباين بين الأله والقمر، فلا يكون القمر الها^(٢).

وآخر أقسام ميزان التعادل هو القسم الأصغر وصورته من القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ بَشَرًا مِّنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ لِيَجْعَلُوهُ قُرْآنًا مَّعْرُوفًا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا﴾^(٣).

فقولهم ما أنزل الله على بشر من شىء دعوة عامة وهى غير صحيحة، إذ أنه يلزم من ازدواج المقدمتين فى الآية السابقة وهما أن موسى عليه السلام بشر وأنه أنزل عليه كتاب، قضية خاصة هى أن بعض البشر أنزل عليه الكتاب، وتبطل هذه النتيجة الدعوة العامة التى ادعوها وكون موسى عليه السلام بشر أمر معلوم بالحس وكونه منزلاً عليه كتاب معلوم باعترافهم إذ كانوا يخفون بعضه ويظهرون البعض الآخر. وحد هذا الميزان أن كل وصفين اجتماعاً على شىء واحد فبعض أحاد الوصفين لابد أن يوصف بالآخر بالضرورة. ومن ثم كانت نتيجة هذا الميزان جزئية دائماً^(٤).

❖ ميزان التلازم: (الشرطى المتصل)

ويفيد هذا النوع من الميزان كثير من آيات القرآن الكريم مثل قوله تعالى:

(١) سورة الأنعام: ٧٦/٦.

(٢) الغزالي: "القسطاس المستقيم" ص ٤٣.

(٣) سورة الأنعام: ٩١/٦.

(٤) الغزالي: "القسطاس المستقيم" ص ٤٨.

”لو كان فيهما الهة إلا الله لفسدتا“^(١) وقوله تعالى: ”لو كان معه الهة كما تقولون إذا لابتغوا إلى ذى العرش سبيلا“^(٢) وإذا أردنا تصوير الآية الأولى على شكل قياس نقول: ”لو كان للعالم الهان لفسدا - فهذا المقدم - ومعلوم أنه لم يفسد - وهذا التالي - فيلزم عنهما نتيجة ضرورية وهي نفى أحد الالهين. أى اثبات الوجدانية. وحد هذا الميزان أن كل ما هو لازم للشئ فهو تابع له فى كل حال، فنفى اللازم يوجب بالضرورة نفى الملزوم ووجود الملزوم يوجد بالضرورة وجود اللازم، أما نفى الملزوم ووجود اللازم فلا نتيجة لهما، لجواز كون اللازم أعم. ولا يلزم من نفى الأخص نفى الأعم، كما لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص.

فاذا قلنا: إن كانت الصلاة صحيحة فالمصلى متطهر، ومعلوم أنه غير متطهر - وهو نفى اللازم - فلزم منه بالضرورة أن صلاته غير صحيحة، وهو نفى الملزوم. وكذلك إذا قلنا ومعلوم أن صلاته صحيحة - وهو وجود الملزوم فيلزم منه أنه متطهر - وهو وجود اللازم - أما إذا قلنا ومعلوم أنه متطهر، فلا يلزم منه أن صلاته صحيحة، لأنها ربما بطلت بعلة أخرى فهذا وجود اللازم، ولم يدل على وجود الملزوم، وكذلك إذا قلنا: ومعلوم أن صلاته ليست بصحيحة فلا يلزم منه أنه كان غير متطهر، لجواز أن يكون لعدم صحة الصلاة لفقدان شرط آخر سوى الطهارة، فهذا نفى الملزوم، ولم يدل على نفى اللازم^(٣).

❖ ميزان التعاند: (الشرط المنفصل)

وصورته من القرآن الكريم فى قوله تعالى: ”قل من يرزقكم من السموات والأرض قل الله وأنا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين“^(٤) وكما أن صورة هذا الميزان أن يقال: انا أو اياكم لعلى ضلال مبين - وهذا أصل - ثم يقال ومعلوم أن لسنا فى ضلال - وهذا أصل آخر - فيلزم من ازدواجهما نتيجة ضرورية وهو أنكم فى ضلال. وحد هذا الميزان انا كل ما انحصر فى قسمين فيلزم من ثبوت أحدهما

(١) سورة الأنبياء: ٢٢/٢١.

(٢) سورة الإسراء: ٤٢/١٧.

(٣) الغزالي: ”القسطاس المستقيم“ ص ٥٦.

(٤) سورة سبأ: ٢٤/٣٤.

نفي الآخر ومن نفي أحدهما ثبوت الآخر.

ويصرح الغزالي بأنه ابتدع أسماء هذه الموازين أما أصولها فموجودة بالقرآن الكريم، كما أنها كانت موجودة عند الأمم السابقة على رسالة عيسى ومحمد عليهما السلام، ولهم في هذه الموازين اصطلاحات أخرى كانوا قد تعلموها من صحف إبراهيم وموسى.

ولكى يؤكد الغزالي أكثر على يقينه المنطق الأرسطي كطريق للإستدلال نراه يؤكد في كتابه "تهافت الفلاسفة" على أن المنطق من العلوم المشتركة بين الأمم وأنه لا تفرد للفلاسفة بشيء من هذا العلم اللهم إلا في الإصطلاحات، لكن المنطق ليس مخصوصاً بهم إنما هو عبارة عما يسمى عند متكلمي الاسلام "النظر" أو "الجدل" أو "مدارك العقول" وأن الفلاسفة إنما يغيرون عبارته قصد التأويل، فاذا سمع المتكلم اسم المستضعف اسم المنطق "ظن أنه فن غريب لا يعرفه المتكلمون، ولا يطلع عليه إلا الفلاسفة"^(١). ومعنى هذا أن الغزالي يعتبر الخلاف بين المنطقيين وغيرهم من نظار المسلمين يكاد يكون لفظياً.

ثم نراه في محك النظر "يحاول أن يوضح أن المخالفة بين الإصطلاحات المنطقية واصطلاحات العلوم الإسلامية ليست مخالفة جوهرية، فيعرض لإصطلاحات طوائف المسلمين المختلفة في الموضوع والمحمول فيقول: "يسمى النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً ويسمى المتكلمون أحدهما موصوفاً والآخر صفة، ويسمى الفقهاء أحدهما حكماً والآخر محكوماً عليه ويسمى المنطقيون أحدهما موضوعاً وهو المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر، ولنصطلح نحن على تسمية الفقهاء، فتسميها حكماً ومحكوماً عليه"^(٢) كما يستبدل الحد الأوسط بالعلة على أساس أن الحد الأوسط في القياس المنطقي هو العلة عند الأصوليين^(٢).

(١) الغزالي: "تهافت الفلاسفة" تحقيق د. سليمان دنيا - القاهرة نشر دار المعارف سنة ١٩٥٨م ص ٨٢.

(٢) الغزالي: "محك النظر" تحقيق بدر الدين النعساني - بيروت - دار النهضة الحديثة - سنة

١٩٦٦م ص ٣٢.

(٢) نفس المرجع السابق ص ٤١.

كذلك كان الغزالي يرى أنه لكي يتخلص المسلمون من الخطأ في الإستدلال في شتى علومهم يجب عليهم أن يستخدموا المنطق الأرسطي، وكان يزعجه استخدام الأصوليين لغير هذا القانون وفي هذا الصدد يقول: "وليكن للبرهان بينهم قانون متفق عليه يعترف به كلهم، فإنهم إذا لم يتفقوا في الميزانية لم يمكنهم رفع الخلاف بالوزن وقد ذكرنا ذلك الموازين الخمسة في كتاب القسطاس المستقيم، وهي التي لا يتصور الخلاف فيها بعد فهمها أصلاً، بل يعترف كل من فهمها بأنها مدارك اليقين قطعاً، والمحصلون لها يسهل عليهم عقد الانصاف والانتصاف وكشف الفطاء ورفع الاختلاف، ولكن لا يستحيل منهم الاختلاف أيضاً، أما لقصور بعضهم عن ادراك تمام شروطه وأما في رجوعهم في النظر إلى القريحة والطبع دون الوزن بالميزان، كالذي يرجع بعد تمام تعلم العروض في الشعر إلى الذوق لاستثقاله عرض كل شعر على العروض فلا يبعد أن يغلط^(١) .

ويمضي الغزالي في تأييده لمنطق أرسطو فيرى في "المنقذ من الضلال" أنه لا يتعلق شيء منه بالدين نفيًا أو اثباتًا حتى يجحد أو ينكر شأنه في هذا شأن الرياضيات وهو من جنس ما ذكره المتكلمون وأهل النظر من الأدلة. وإنما يفارقونهم بالعبارات والاصطلاحات وبزيادة الإستقصاء في التعريفات والتشعيبات. وليس للدين تعلق بهذا عند الغزالي حتى ينكر "فإذا أنكر لم يحصل من إنكاره عند أهل المنطق إلا سوء الإعتقاد في عقل المنكر بل في دينه الذي يزعم أنه موقوف على مثل هذا الإنكار"^(٢) .

أما ما يقال عن تراجع الغزالي في هذا الكتاب عن فكرته السابقة في تأييد المنطق^(٣) . فغير صحيح، لأنه يقرر هنا أن المنطق صحيح في ذاته وأنه موضع ثقته ولكن الفلاسفة أحياناً يضمنون مباحثهم خصوصاً في المسائل الإلهية بعض الآراء التي توصف بالكفر. فقد وضع المناطقة للبرهان شروطاً يعلم أنها تورث اليقين لا

(١) الغزالي: "فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة" طبعة القاهرة ١٣٥٢هـ ص ٨٨ : ٨٩.

(٢) الغزالي: "المنقذ من الضلال" تحقيق د. جميل صليبا و د. كامل عياد - دار الأندلس - بيروت - الطبعة العاشرة سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ص ١٠٤، ١٠٥.

(٣) د. علي سامي النشار: "مناهج البحث" ص ١٢٧، ١٢٨.

محالة ولكنهم عند الإنتهاء إلى المقاصد الدينية ما أمكنهم الوفاء بتلك الشروط، بل تساهلوا غاية التساهل وهذا هو السبب فيما يظهر لديهم من تناقضات وليس العيب هنا إذا في المنطق بل هو في سوء تطبيقهم له والغزالي ينبه على ذلك لأنه "ربما هو ينظر في المنطق من يستحسنه ويراه واضحا فيظن أن ماينقل عن الفلاسفة من الكفريات مؤيدة بمثل تلك البراهين فيستعجل بالكفر قبل الإنتهاء إلى العلوم الإلهية"^(١).

وعن ذلك يذكر الصبان في حاشيته على شرح الملوى على السلم أن "مايروى من أنه (يقصد الغزالي) رجع إلى تحريمه فلم يثبت"^(٢).

وبذلك يتخذ الغزالي من المنطق منهجا له في كافة عملياته الفكرية - كالفلاسفة - باعتباره منهجا من مناهج البحث الموصلة إلى اليقين في جميع فروع المعرفة الإنسانية بل ويرى فيه الطريق المؤدى إلى تكميل النفس وسعادتها فيقول: "فإذا فائدة المنطق اقتصاص العلم وفائدة العلم حيازة السعادة الأبدية فإذا صح رجوع السعادة إلى كمال النفس بالتزكية والتحلية صار المنطق لا محالة عظيم الفائدة"^(٣).

وقد ظل الغزالي على موقفه المؤيد للمنطق حتى آخر حياته بدأ من قسم المنطقيات في كتابه المقاصد وانتهاء إلى مقدمة المستصفي حيث يقول فيها: "نذكر في هذه المقدمة مدارك العقول وانحصارها في الحد والبرهان ونذكر شرط الحد الحقيقي وشرط البرهان الحقيقي واقسامهما على منهاج اوجز مما ذكرناه في كتاب محك النظر وكتاب معيار العلم وليست هذه المقدمة في جملة علم الأصول ولا من مقدماته الخاصة بل هي مقدمة العلوم كلها ومن لا يحيط بها فلا ثقة بعلومه أصلا فمن شاء أن لا يكتب هذه المقدمة..."^(٤).

هذا عن بعض المؤيدين لمنطق أرسطو في المشرق، أما التأييد لمنطق في

(١) الغزالي: "المنقذ من الضلال" ص ١٠٥.

(٢) حاشية الصبان: "على شرح الملوى على السلم" ص ٥٢.

(٣) الغزالي: "مقاصد الفلاسفة" تحقيق د. سليمان دنيا - دار المعارف بمصر سنة ١٩٦١م ص ٢٧.

(٤) الغزالي: "المستصفي" المطبعة الأميرية بمصر الطبعة الأولى سنة ١٣٢٢هـ ص ١٠.

المغرب فالغريب أن يظهر أول ما يظهر على يد فقيه ومفكر ظاهري هو ابن حزم (المتوفى سنة ٤٦٢هـ) الذي دافع عن استخدام المنطق الأرسطي كمنهج من مناهج البحث في العلوم الشرعية والعقلية غير مكترث بالفريق المعادي للمنطق والفلسفة وهو يومئذ الفريق الغالب في الأندلس.

وربما كان للبيئة التي عاش فيها ابن حزم اثرها في اتجاهه إلى الدفاع عن المنطق بشدة، فلقد عرفت بيئة قرطبة والأندلس بمعاداتها لعلوم الأوائل ومنها كتب المنطق إما لإعتقادهم بأنها حاوية للكفر ومناصرة للإلحاد وإما لعجزهم عن فهمها والإحاطة بمعانيها، فكان ذلك حافزا له على دراسة الفلسفة والمنطق، عندئذ تبين له أن الفلسفة لا تنافي الشريعة كما يدعى ذلك الكثيرون، بل وأن المنطق يمكن أن يتخذ معيارا لتقويم الآراء الشرعية وتصحيحها فاتجه إلى التأليف في المنطق ليثبت عدم التنافي بينه وبين الشريعة وليعزز به موقفه العقلي ازاء الخصوم^(١) وربما من أسباب تأييد ابن حزم للمنطق كراهيته التقليد في الدين حيث يقول: "وكذلك هذه العلم - يقصد المنطق - فان من جهله خفى عليه بناء كلام الله (ﷻ) مع كلام نبيه (ﷺ)، وجاز عليه من الشغب جوازا لا يفرق بينه وبين الحق ولا يعلم دينه إلا تقليدا والتقليد مذموم"^(٢).

ويحاول ابن حزم في مقدمة كتابه "التقريب لحد المنطق" أن يرد على معارض المنطق بحجة أن الرسول (ﷺ) لم يشتغل به ولا الصحابة فيقول: "أن هذا العلم مستقر في نفس كل ذي لب فالذهن الذكي واصل بما مكنه الله فيه من سعة الفهم إلى فوائد هذا العلم والجاهل منكسح كالأعمى حتى ينبه عليه وهكذا سائر العلوم"^(٣).

ويتوسع ابن حزم لإيمانه بأن فائدة المنطق تعم سائر العلوم في كتابه التقريب لحد المنطق في شرح منفعة المنطق بالنسبة إلى كل من علم الكلام وعلم الفقه والحديث وعلم الديانات والأهواء والمقالات وعلم النحو واللغة والبلاغة

(١) د. احسان عباس: "مقدمة التقريب لحد المنطق" (ص. د).

(٢) ابن حزم: "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية" تحقيق د. احسان عباس - منشورات دار مكتبة الحياة سنة ١٩٥٩م ص ٤.

(٣) ابن حزم: "التقريب لحد المنطق" ص ٢.

والشعر إلى آخره^(١).

ولم يقف تأييده للمنطق عند هذا الحد بل لقد حاول أن يجعل منه علماً شعبياً، وذلك بتذليل ما صعب منه وتقريب اصطلاحاته إلى افهام عامة الشعب وذلك لإيمانه بأن من "أثر العلم وعرف فضله، أن يسهله جهده ويقربه بقدر طاقته ويخففه ما أمكن، بل لو أمكن أن يهتف به في قوارع طرق المارة ويدعو إليه في شوارع السابلة" هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالمعروف أن منطق أرسطو كان في أيام ابن حزم يعد من أصعب العلوم وأعقدها لا لفموض الترجمة العربية له والتباسها فحسب بل لتعدد رموزه وكثرة مصطلحاته أيضاً لذلك حاول تذليل ما صعب منه وعن ذلك يقول: "قلما نظرنا في ذلك وجدنا بعض الآفات الداعية إلى البلايا التي ذكرنا، تعقيد الترجمة فيها وإيرادها بألفاظ غير عامية ولا فاشية الإستعمال، وليس كل فهم تصلح له كل عبارة فتقربنا إلى الله (ﷻ) بأن نورد معاني هذه بألفاظ سهلة بسيطة يستوى إن شاء الله في فهمها العامي والخاصي والعالم والجاهل حسب ادراكنا....".

والواقع أن اشتغال ابن حزم بالمنطق قد صدر في جانب كبير منه - كما لاحظ جولد زيهر عن رغبته في خدمة نظرياته الدينية^(٢) لذلك لم يكن غريباً أن يستمد معظم أمثله المنطقية من الفقه ومن بعده جاء الغزالي ليستمد الأمثلة المنطقية من الفقه كذلك^(٣) ومعنى هذا أن الغزالي لم يكن هو أول من خلط المنطق بأصول المسلمين كما ذهب إلى ذلك ابن تيمية^(٤). وإنما سبقه ابن حزم إلى ذلك.

(١) نفس المرجع السابق ص ٩، ١٠.

(٢) د. عبدالرحمن بدوي: "التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية" ص ١٥٢.

(٣) لاحظ ذلك د. احسان عيَّاس حيث يقول في مقدمته لكتاب "التقريب لحد المنطق" (ص، ل) "ولم يكن ابن حزم منفرداً في محاولته تقريب المنطق بالإستكثار من الأمثلة الشرعية ولكن لعله أول من فتح هذا الباب مثلما حاول ابن سينا استمداد الأمثلة من الطب ومن بعده جاء الغزالي فعاد يستمد الأمثلة من الفقه فكتاب التقريب يثبت أن الغزالي مسبوق إلى هذه المحاولة" ويشير إلى ذلك أيضاً د. زكريا ابراهيم في كتابه "ابن حزم" ص ١١٢.

(٤) السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ١٢، يقول ابن تيمية: "وأول من خلط المنطق بأصول المسلمين أبو حامد الغزالي وتكلم فيه علماء المسلمين بما يطول ذكره".

لذلك نرى ابن حزم يصف كتب المنطق الأرسطى بأنها "كلها كتب سالمة مفيدة دالة على توحيد الله (ﷻ) وقدرته وعظيمة المنفعة في إنتقاء جميع العلوم. وعظم منفعة الكتب التي ذكرنا في الحدود في مسائل الأحكام الشرعية وبها يتعرف كيف يتوصل إلى الإستنباط وكيف تؤخذ الألفاظ على مقتضاها وكيف يعرف الخاص من العام والمجمل من المفسر وبناء الألفاظ بعضها على بعض، وكيفية تقديم المقدمات وانتاج النتائج وما يصح مرة وما يبطل أخرى، وما لا يصح البتة، وضرب الحدود التي من شذ عنها كان خارجا عن أصله ودليل الإستقراء، وغير ذلك مما لا غناء بالفقيه المجتهد لنفسه ولأهل ملته عنه"^(١).

لكن إذا كان ابن حزم حريصاً على تأسيس علم الفقه على دعائم عقلية ومنطقية إلا أنه حريص في الوقت نفسه على تذكيرنا بأن مجال الشريعة غير مجال العقل الخالص فإنه "ليس من الشرائع علة أصلاً بوجه ما من الوجوه ولا شيء يوجهها إلا الأوامر الواردة من الله (ﷻ) فقط إذ ليس في العقل ما يوجب تحريم شيء مما في العالم وتحليل آخر ولا ايجاب عمل وترك ايجاب آخر فالأوامر أسباب موجبة لما ورد به فإذا لم ترد فلا سبب يوجب شيئاً أصلاً ولا يمنعه"^(٢).

وإذا كان ابن حزم قد اعترف - في دفاعه عن المنطق بأن كتب أرسطو في حدود الكلام كتب سالمة مفيدة دالة على توحيد الله، فما ذلك إلا لأنه قد فطن إلى أن في إستطاعة المنطقى الإفادة من القواعد المنطقية لتأييد الكثير من العقائد الدينية أو الحقائق الشرعية، فابن حزم مثلاً في مجال التوحيد حينما يتحدث عن "العدد" لا يقتصر على القول بأنه "الكم المنفصل" بل هو يضيف إلى هذا التعريف "أن الواحد ليس عدداً لأن العدد هو ما وجد عدد آخر مساو له، وليس للواحد عدد يساويه، لأنك إذا قسمته لم يكن واحد بل هو كثير حينئذٍ...." ومعنى هذا أن الواحد مبدأ وليس عدداً وبالتالي فإن الله الواحد الحق إنما هو الخالق المبتدئ لجميع الخلق، دون أن يكون هو نفسه عدداً ولا معدوداً في حين أن الخلق كله معدود. وابن حزم حين يتحدث مثلاً عن الواحد والكثير فإنه يقسم الموجودات إلى قسمين

(١) ابن حزم: "التقريب لحد المنطق" ص

(٢) نفس المرجع ص. ١٦٩ .

الواحد الأول الذى لم يزل والمخلوقات المتعددة التى هى بمثابة جواهر ذات أعراض. وهو بهذه القسمة ينفى عن الله اسم "الجوهر" لأن الواحد "لا تحمل عليه محمولات ولا تجوز عليه أعراض ومعنى هذا أن الخالق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ليس حاملا ولا محمولا بوجه من الوجوه^(١).

وإذا كان المناطقة المسلمون - أمثال الفارابى وابن سينا قد راعوا فى عرضهم للمنطق ترتيب كتب أرسطو فإننا نجد أن ابن حزم يسايرهم فى هذا الترتيب - مقدما على كتب أرسطو الثانية المدخل إلى المنطق أو ايساغوجى إلا أنه يسمي الكتاب الأول "قاطيفورياس" باسم الأسماء المفردة بدلا من تسميته باسم المقولات ويسمى الكتاب الثانى "بارى ارميناس" باسم الأخبار بدلا من تسميته باسم العبارة ثم يدمج الكتب الأربعة التالية وهى "القياس" أو التحليلات الأولى والبرهان أو التحليلات الثانية والمواضع الجدلية أو الطوييقا، والحكمة الموهبة أو "السوفسطيقا" فى باب واحد يطلق عليه اسم "البرهان".

والملاحظ أن ابن حزم لا يستخدم لفظ "القياس" عند حديثه عن أشكال الإستدلال إنما يكتفى بكلمة "البرهان" وحتى عندما يجد نفسه مضطرا إلى البحث عن تسمية خاصة بهذا النوع من الإستدلال الذى تترتب فيه النتيجة على مقدمتين "كبرى وصغرى" فإنه يطلق على ما اعتدنا تسميته "بالقياس" "اسم الجامعة" يقول: "اعلم أن القضيتين المذكورتين "أى المقدمة الكبرى والمقدمة الصغرى" إذا اجتمعتا سميتهما الأوائل "القرينة" واعلم أن باجتماعهما يحدث أبدا عنهما قضية ثالثة أبدا صادقة أبدا لازمة ضرورة لامحيد عنها وتسمى هذه القضية الحادثة عن اجتماع القضيتين "نتيجة" والأوائل يسمون القضيتين والنتيجة معا، وفى اللغة العربية "الجامعة"^(٢) ...

وأغلب الظن أن السبب فى تجنب ابن حزم استخدام كلمة "القياس" إنما يرجع - كما يرى الدكتور زكريا ابراهيم - إلى حرص ابن حزم على تجنب

(١) د. زكريا ابراهيم: "ابن حزم الأندلسى المفكر الظاهرى الموسوعى" الدار المصرية للتأليف والترجمة - مكتبة مصر سنة ١٩٦٦م أعلام العرب العدد ٥٦ ص ١٢٤، ١٢٥.
(٢) ابن حزم: "التقريب لحد المنطق" ص ١٠٦.

استخدام كلمة "القياس" التي جرت على السنة الفقهاء وأهل السنة^(١).

وقد نبه ابن حزم إلى أن قياس الفقهاء هو استقراء أرسطو ، فكتب فصلاً في بيان فساد هذا النوع من البرهان . خصوصاً ما اصطَلحنا على تسميته باسم "الإستقراء الناقص" فيقرر أن وجود صفة ما في نوع من الأنواع لا يستلزم بالضرورة أن تكون تلك الصفة لازمة ضرورية لكل أفراد ذلك النوع ، إلا إذا كان في وسعنا أن نتقصى سائر أفراد ذلك النوع من أولها إلى آخرها حتى نحيط علماً بأنه لم يشذ منها عن تلك الصفة واحدة ولما كان الإنسان أعجز من أن يحيط بجميع الأشياء التي تتوافر فيها هذه الصفة فهذا تكهن من المتحكم به وتخرص وتسهل في الكذب ، وقضاء بغير علم^(٢) .

وهكذا نستطيع أن نقول أن حرص ابن حزم على التقريب بين المنطق والشريعة قد اضطره في كثير من الأحيان إلى اصطناع مصطلحات منطقية جديدة ، كما أنه قد أدى به إلى الإنتقاص من قيمة الإستقراء وانكار مبدأ العلية وتجنب استعمال لفظ القياس^(٣) .

كذلك كان ابن رشد (المتوفى سنة ٥٩٥هـ) من أشد المتعصبين لأرسطو ولنطقه في المغرب العربي، فهو يرى أن أرسطو هو الإنسان الأكمل والمفكر الأعظم الذي وصل إلى الحق الذي لا يشوبه باطل وكان يعتقد أن مذهب أرسطو إذا فهم على حقيقته لم يتعارض مع اسمى معرفة يستطيع الإنسان أن يبلغها وذلك لأن أرسطو يعتبر اسمى صورة تمثل فيها العقل الإنساني حتى أنه كان يميل إلى تسميته بالفيلسوف الإلهي^(٤) .

وكان ابن رشد يرى أنه يمكن الإستغناء عن ايساغوجي لفرفوروريوس بينما كان يعد كتاب الخطابة والشعر جزئين من منطق أرسطو .

(١) د. زكريا ابراهيم: "ابن حزم الأندلسي المفكر الظاهري الموسوعي" ص ١١٥ .

(٢) نفس المرجع ص ١١٥، ١١٦ .

(٣) نفس المرجع ص ١٢٦ .

(٤) دي بور: "تاريخ الفلسفة في الإسلام" ترجمة د. عبدالهادي أبو ريده ص ٢٩٥ .

كذلك كان ابن رشد يعنى فى اللغة بما هو مشترك بين جميع اللغات ويرى أن أرسطو فى كتاب العبارة والخطابة كان يضع نصب عينيه هذا العنصر المشترك بين جميع أهل اللغات وكان يرى أنه لا سعادة لأحد بدون منطق أرسطو، وبأسف لأن سقراط وأفلاطون لم يكونا على علم به وسعادة الإنسان تكون على قدر مرتبته فى معرفة المنطق، وذلك لأن يمهد السبيل أمام الخواص لبلوغ الحقيقة العقلية المجردة، تلك الحقيقة التى يعجز العامة عن الوصول إليها وذلك لقصور فطرتهم وقلة تكون عقولهم هذا إلى جانب اعتيادهم الخصال الرديئة، وكان ابن رشد يعتقد أنه وصل إلى الحقيقة المطلقة وذلك بدرس أرسطو، ويعتقد أن للدين حقيقة من نوع خاص، لكنه ينفر من علم الكلام لأنه يريد أن يثبت أشياء لا يمكنه اثباتها بمنهج، وليس غرض الشارع فى رأيه تلقين العلم، بل غرضه أخذ الناس بالطاعة والأعمال الصالحة^(١).

ويحاول ابن رشد أن يضى الشرعية على اتخاذ من المنطق الأرسطى منهجاً للتفكير حتى يطمئن قلوب المتشددىن من مفكرى الإسلام ضد هذا المنطق، لهذا نجده فى أول كتابه "فصل المقال" يطرح تساؤلاً فى: هل النظر فى الفلسفة والمنطق مباح بالشرع أم محظور أم مأمور به بالنسبة أم بالوجوب؟ ويقرر ابن رشد - بالإستناد إلى آيات قرآنية، أن الشرع قد "نص على وجوب استعمال القياس العقلى أو القياس العقلى والشرعى معاً"^(٢) مثل قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾^(٣).

ويرى ابن رشد أنه إذا كان "الشرع قد أوجب النظر بالعقل فى الموجودات واعتبارها وكان الإعتبار ليس شيئاً أكثر من استنباط المجهول من المعلوم واستخراجه منه وهذا هو القياس أو بالقياس فوجب أن نجعل نظرنا فى الموجودات بالقياس العقلى وبين أن هذا النحو من النظر الذى دعا إليه الشرع وحث عليه هو أتم أنواع

(١) ت. ج. دى بور: "تاريخ الفلسفة فى الإسلام" ترجمة د. عبد الهادى أبوربده ص ٢٩٦، ٢٩٧.
(٢) ابن رشد: "فصل المقال بين الشريعة والحكمة من الإتصال" المطبعة الرحمانية بمصر (بدون تاريخ) ص ٢.
(٣) سورة الحشر: ٢/٥٩.

النظر بأنواع القياس وهو المسمى برهاناً كذلك يجب على العارف أن يستنبط من الأمر بالنظر في الموجودات وجوب معرفة القياس العقلي وأنواعه^(١).

وإذا كان الشافعي وابن الصلاح وابن تيمية .. وغيرهم يرون أنه لم يؤثر عن أحد من الصحابة ولا عن الرسول عليه السلام الإشتغال بالمنطق وأنه تبعاً لذلك يعد من الأمور المستحدثة في الملة فإننا نجد ابن رشد على العكس من ذلك يذهب إلى أنه ليس لقائل أن يقول أن هذا النوع من النظر في القياس العقلي بدعة إذ لم يكن في الصدر الأول فإن النظر في القياس الفقهي وأنواعه هو شيء استنبط بعد الصدر الأول وليس يرى أنه بدعة وكذلك يجب أن نعتقد في النظر في القياس العقلي^(٢).

ويرى ابن رشد أنه يجب علينا أن نستعين على ما نحن بسبيله "أى النظر في المنطق والفلسفة" بما قاله من تقدمنا في ذلك سواء أكان ذلك الغير مشاركاً لنا أم غير مشارك لنا في الملة أى فلاسفة اليونان وغيرهم من غير المسلمين^(٣). لكن ينبهنا ابن رشد إلى ضرورة الاحتراس في قبول الآراء حتى لا تكون متابعتنا للأوائل مجرد تقليد أعمى فيقول: "فننظر فيما قالوه من ذلك فإن كان كله صواباً قبلناه منهم وإن كان فيه ما ليس بصواب نبهنا عليه"^(٤).

ويرى ابن رشد أن النظر في كتب القدماء واجب الشرع على من كان أهلاً للنظر فيها وهو الذى جمع أمرين أحدهما ذكاء الفطرة والثانى العدالة الشرعية والفضيلة العلمية والخلقية^(٥) وهذان الشرطان قد عبر عنهما صاحب السلم بقوله:

والقولة المشهورة الصحيحة جـوازُه لِكـاملِ القـرِحة
ممارسِ السنَّةِ والكتاب لِيهتدى بِهـ إلى الصـوابِ^(٦)

(١) ابن رشد: "فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال" ص ٣.

(٢) نفس المرجع ص ٤.

(٣) ابن رشد: "فصل المقال" ص ٤.

(٤) نفس المرجع: ص ٥.

(٥) نفس المرجع: ص ٦.

(٦) حاشية الصبان: على شرح الملوى على السلم ص ٥٢، ٥٤.

لذلك يرى ابن رشد أنه يجب ألا نمنع من النظر في كتب الحكمة من هو أهل لها فيقول: "وليس يلزم من أنه غوى غاوا بالنظر فيها، وزل زال اما من نقص فطرته، واما من قبل سوء ترتيب نظره فيها، أو من قبل غلبة شهواته عليه، أو أنه لم يجد معلما يرشده إلى فهم ما فيها، أو من قبل اجتماع هذه الأسباب فيه أو أكثر من واحد منها، أو تمتعها عن الذي هو أهل للنظر فيها فإن هذا النحو من الضرر الداخل من قبلها هو شيء لحقها بالعرض لا بالذات وليس يجب فيما كان نافعا بطباعه وذاته أن يترك مكان لمضرة موجودة فيه بالعرض... بل نقول أن مثل من منع النظر في كتب الحكمة من هو أهل لها من أجل قوما من أراذل الناس قد يظن بهم أنهم ضلوا من قبل نظرهم فيها مثل من منع العطشان شرب الماء البارد العذب حتى مات لأن قوما شرقوا به فماتوا فإن الموت بالشرق أمر عارض وعن العطش ذاتي وضروري^(١) .

وكان ابن رشد بذلك يرد على مايقوله الفقهاء من أن النظر في علوم الأوائل يضل عن سبيل الدين ويكفر. ويقطع ابن رشد بأنه "لايؤدي النظر البرهاني إلى مخالفته ما ورد به الشرع فإن الحق لا يصاد الحق بل يوافقه ويشهد له^(٢) . وهنا يرى أنه إذا أدى النظر البرهاني إلى نحو ما من المعرفة بموجود ما فإما أن يكون الشرع قد سكت عنه فلا تعارض هناك وهو بمنزلة ما سكت عنه من الأحكام فاستتبها الفقيه بالقياس الشرعي وان كانت الشريعة نطقت به أو فلا يخلو ظاهر النطق أن يكون موافقا لما أدى إليه البرهان فيه أو مخالفا، فإن كان موافقا فلا قول هناك وإن كان مخالفا طلب تأويله ويقول ابن رشد: "وإذا كان الفقيه يفعل هذا في كثير من الأحكام الشرعية فكان بالحري أن يفعل ذلك صاحب العلم بالبرهان، فإن الفقيه إنما عنده قياس ظني والعارف عنده قياس يقيني ونحن نقطع قطعا أن كل ما أدى إليه البرهان وخالفه الشرع أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على التأويل العربي^(٣) .

(١) ابن رشد: "فصل المقال" ص ٦، ٧.

(٢) نفس المرجع: ص ٧.

(٣) ابن رشد: "فصل المقال" ص ٨.

فإن قال قائل هل يجوز أن يؤدي البرهان إلى تأويل ما أجمع المسلمون على ظاهره أو ظاهر ما أجمعوا على تأويله ؟ فإن ابن رشد يقول أنه "لو ثبت الإجماع بطريق يقينى لم يصح وإن كان الإجماع فيها ظنيا فقد يصح"^(١) ويستشهد على صحة رأيه فى هذه المسألة بما قاله الفزالى وأبو المعالى وغيرهم من أئمة النظر من أنه لا يُقطع بكفر من خرق الإجماع فى التأويل.

ب - المعارضون:-

رفض كثير من متقدمى علماء أصول الفقه وعلماء أصول الدين المنطق كمنهج للتفكير ربما لأسباب لغوية أو لأسباب عقائدية (لملابسته لعلوم الفلسفة المباشنة لعقائد الشرع كما يقول ابن خلدون) وربما لأن صناعة المنطق لم تكن معروفة حينئذ. ويفرق ابن خلدون بين طريقة متقدمى المتكلمين المخالفة لمنطق أرسطو - مشيرا إلى السبب الحقيقى فى هذه المخالفة - وبين طريقة متأخريهم الذين عرفوا منطق أرسطو وتأثروا به فيقول: "إن صور الأدلة فيها جاءت فى بعض الأحيان على غير الوجه القناعى لسذاجة القوم ولأن صناعة المنطق التى تسير بها الأدلة وتعتبر بها الأقيسة لم تكن حينئذ ظاهرة فى الملة ولو ظهر منها بعض الشيء لم يأخذ به المتكلمون لملاستها للعلوم الفلسفية المباشنة لعقائد الشرع بالجملة فكانت مهجورة عندهم لذلك".^(٢) ويشير ابن تيمية إلى هذه الفكرة قائلا: "ولم يكن قدماء المتكلمين يرضون أن يخوضوا فى الحدود على طريقة المنطقيين كما دخل فى ذلك متأخروهم الذين ظنوا ذلك من التحقيق وإنما هو زيغ عن سواء الطريق"^(٣).

ويقال أن الشافعى (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ) أقدم من عارض المنطق^(٤) على أساس لغوى، فقد نقل إلينا السيوطى بسند تاريخى عن الشافعى أنه قال: "ما جهل

(١) نفس المرجع: ص ٩.

(٢) مقدمة ابن خلدون: نشر دار الشعب - القاهرة - (بدون تاريخ) ص ٤٢٩.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١١٠، مجموع فتاوى شيخ الإسلام مجلد ٩ ص ٩٠.

(٤) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ١٤.

الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطوطاليس^(١).

ويستخلص السيوطى من هذا النص أن الشافعى يحرم المنطق على أساس أن لغة المنطق الأرسطى اليونانية تخالف فى خصائصها اللغة العربية لغة القرآن الكريم والسنة، فلم ينزل القرآن ولا أتت السنة إلا على مصطلح العرب ومذاهبهم فى الحوار والإحتجاج والإستدلال لا على مصطلح اليونان ولغتهم، ولكل قوم لغة واصطلاح، وعلى هذا فتخريج الأحكام الشرعية من القرآن والسنة على مقتضى المنطق الأرسطى لا يحقق غرض الشارع، فإن كان فى الفروع نسب إلى الخطأ وإن كان فى الأصول نسب إلى البدعة وهذا أعظم دليل على تحريم المنطق - فى رأى السيوطى - فإنه سبب للأحداث والابتداع ومخالفة السنة ومخالفة غرض الشارع^(٢).

ثم يورد السيوطى نصاً آخر للشافعى يفهم منه أن الشافعى يحرم الإشتغال بالكلام قياساً على تحريم النظر فى متشابه القرآن، لأن كليهما يخشى منه من اثاره الشبه والانجرار إلى البدع ويرى السيوطى أن هذه العلة بعينها موجودة فى المنطق فيكون الدليل على تحريم النظر فيه القياس على الأصل المقيس عليه علم الكلام، وهو المتشابه المنصوص على تحريم النظر فيه^(٣).

ثم يورد السيوطى نصاً ثالثاً للشافعى يفهم منه أن العلة فى تحريمه النظر فى علم الكلام كونه لم يرد الأمر به فى كتاب ولا سنة ولم يعمل به السلف ويستنتج السيوطى أيضاً أن هذه العلة موجودة فى المنطق، وهى العلة التى اعتمدها ابن الصلاح حين أفتى بتحريم المنطق حيث قال: "وليس الإشتغال بتعلمه وتعليمه مما أباحه الشارع ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين. وكأن ابن الصلاح قد استتبط هذه العلة من تعليل الشافعى لعلم الكلام^(٤) وجاء ابن تيمية بعد ذلك فأقر فتوى ابن الصلاح فى العديد من كتبه المنطقية وغير المنطقية.

(١) نفس المرجع: ص ١٥.

(٢) نفس المرجع: ص ١٥، ١٦.

(٣) نفس المرجع: ص ١٨، ١٩.

(٤) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٣٠.

وأعتقد أن السيوطي قد وجه كلام الشافعي توجيهاً لا يحتمله ، فليس تعلم المنطق في حد ذاته سبباً للجهل والضلال في نظر الشافعي - كما يذهب إلى ذلك السيوطي - بل سبب الجهل والضلال في نظره هو ايثار تعلم المنطق على علوم اللغة والدين. ومعنى هذا أن من يحكم أصول اللغة والدين فلا خشية عليه من تعلم المنطق. وهذا ما يفهم من كلام الشافعي ، ولا ينبغي توجيه الكلام إلى غير هذا. فالشافعي - كما هو واضح من كتابات الذين ترجموا له - لم يكن من الذين يحصرون أنفسهم في دائرة العلم الموروث ، فلقد توجه في أول أمره إلى درس اللغة والشعر والأدب وأخبار الناس ولم يقطع صلته بهذه العلوم حين وصل حبله بأهل الحديث الذين كانوا لا يرونها من العلم النافع . وقد ذكر من ترجموا له أنه اشتغل بالفراسة وعالج التنجيم والطب وهما من العلوم الفلسفية^(١) .

ثم أن عصر الشافعي كان عصر ازدهار العلوم وابتداء التدوين، ووضع الأصول لكل علم من العلوم ففي عصره تُرجمت العلوم المختلفة من اليونانية والفارسية والهندية، وبذلك الترجمة نشرت في العصر ألوان من العلم ولم يكن الشافعي بعيداً عنه وربما قد نال منه قدراً^(٢) .

كما أن وضع الشافعي لعلم أصول الفقه يشعر باتجاهه في الفقه اتجاهاً جديداً هو اتجاه العقل العلمي بحيث يجعل الرازي نسبة الشافعي "إلى علم الأصول كنسبة أرسطوطاليس إلى علم المنطق، وكنسبة الخليل ابن أحمد إلى علم العروض.. كانوا قبل الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه ويستدلون ويعترضون ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة وفي كيفية معارضتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه، ووضع للخلق قانوناً كلياً يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع"^(٣) .

(١) مصطفى عبدالرازق: "تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية" القاهرة - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - سنة ١٣٦٢هـ / ١٩٤٤م ص. ٢٢٠.

(٢) محمد ابوزهره: "تاريخ المذاهب الإسلامية" دار الفكر العربي ص ٤٥٢: ٤٥٤.

(٣) مصطفى عبدالرازق: "تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية" ص ٢٢٢، ٢٢٣.

ويُعد الشافعي - فيما يرى الشيخ مصطفى عبدالرازق - بهذا العمل صاحب البداية لنشأة التفكير الفلسفي في الإسلام وذلك من ناحية العناية بضبط الفروع والجزئيات بقواعد كلية^(١) وهذه هي عين وظيفة المنطق.

وإذا كنا لا نستطيع أن نقطع تماماً بتأثر الشافعي - في وضعه لعلم الأصول - بالمنطق الأرسطي فإننا نستطيع أن نقطع بأن الشافعي لم يحرم الإشتغال بالمنطق كما ذهب إلى ذلك السيوطي وتابعه أيضاً الدكتور علي سامي النشار^(٢).

ولم يقف علم الأصول عند النقطة التي تركه عندها الإمام الشافعي بل واصل المتكلمون والأصوليون بعد الشافعي تطوير منهجه سواء من جهة الموضوعات أو من جهة المعالجة إلا أن كتابة الفقهاء وخاصة فقهاء الحنفية - فيما يرى ابن خلدون - كانت أمس بالفقه وأليق بالفروع لكثرة الأمثلة منها والشواهد وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية، وكان أحسن فقهاء الحنفية كتابة أبي زيد الدبوسي (المتوفى سنة ٤٣٠هـ) أما أحسن المتأخرين كتابة فيه فكان سيف الإسلام البيزدوي وكان من أحسن ماكتب فيه المتكلمون كتاب "البرهان" لإمام الحرمين (المتوفى سنة ٤٨٧هـ)، "والمستصفي" للغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥هـ) وهما من الأشعرية، وكتاب "العهد" لعبدالجبار (المتوفى سنة ٤١٥هـ) وشرحه "المعتمد" لأبي الحسين البصري (المتوفى سنة ٤٣٦هـ) وهما من المعتزلة^(٣).

وإذا كان الأصوليون قد تكفلوا بوضع منهج البحث في الأحكام الشرعية العملية فقد تكفل المتكلمون بوضع منهج البحث في الأحكام الإعتقادية.

أما المتكلمين سواء من الشيعة أو المعتزلة أو الأشاعرة فقد عارض كثير من

(١) نفس المرجع: ص ٢٤٥.

(٢) والغريب أن الدكتور علي سامي النشار في كتابه "منهاج البحث" يرجح أن يكون للمنطق الأرسطي تأثير على تفكير الشافعي لعدة أسباب يذكرها، وعلى الرغم من ذلك يوافق السيوطي على أن الشافعي يقول بتحريم المنطق.

أنظر د. علي سامي النشار: "منهاج البحث" ص ٦٩ وما بعدها.

(٣) ابن خلدون: "المقدمة" ص ٤٢٠، ٤٢١.

متقدميهم وبعض متأخريهم منطلق أرسطو - وهذه المعارضة لم تمنع استفادة الكثير منهم منذ البداية من المنطق الأرسطي وإن كان لهم نقض لبعض مباحثهم - فقد نقض أبو العباس الناشئ المعتزلي المنطق الأرسطي كما ورد في مناقشة السيرافي (المتوفى سنة ٢١٨هـ) لأبي بشر متى بن يونس (المتوفى سنة ٣٢٨هـ)، "وهذا الناشئ أبو العباس نقض عليكم وتبع طريقكم، وبين خطأكم وأبرز ضعفكم ، ولم تقدرُوا إلى اليوم أن تردوا عليه كلمة واحدة مما قال ومازدمت على قولكم: لم يعرف أغراضنا ولا وقف على مرادنا، وإنما تكلم على وهم"^(١). "وكذلك" القاضي أبو بكر بن الطيب في كتاب الدقائق الذي رد فيه على الفلاسفة والمنجمين - كما يقول ابن تيمية - ورجح فيه مذاهب المتكلمين من العرب على منطق اليونان . وكذلك متكلمة المعتزلة والشيعة في ردهم على الفلاسفة ... وما زال نظار المسلمين يصنفون في الرد عليهم في المنطق ويبينون خطأهم فيما ذكروه في الحد والقياس جميعا ، كما يبينون خطأهم في الألهيات وغيرها ، ولم يكن أحد من نظار المسلمين يلتفت إلى طريقهم بل الأشعرية والمعتزلة والكرامية والشيعة وسائر الطوائف من أهل النظر كانوا يعيبونها ويعيبون فسادها ... وفي كتاب الآراء والديانات لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي فصل جيد من ذلك، فإنه بعد أن ذكر طريقة أرسطو في المنطق قال وقد اعترض قوم من متكلمي أهل الإسلام على أوضاع المنطقيين هذه^(٢) .

هذا وإن كان ابن تيمية يغالى في تأكيده لمعارضة المتكلمين لمنطق أرسطو ورفضهم له مقررًا أنهم وصلوا بفطرتهم إلى كثير من صور المنطق الأرسطي ولكن في أساليبهم الخاصة وفي عبارات أدق. والحقيقة أن المتكلمين منذ البداية وإن كان لهم نقض لبعض مباحث المنطق الأرسطي إلا أنهم استفادوا منه يؤكد ذلك مثلاً الشهرستاني حيث يقول: "طالع شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين فسرت أيام

(١) أبو حيان التوحيدى: "المقاسبات" - تحقيق حسن السندوبى - المطبعة الرحمانية بمصر . الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩م ص ٨٢.

(٢) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٢٤، ٢٢٥.

المأمون فخلطوا مناهج الكلام، وأفردوا لأنفسهم علماً يسمى بعلم الكلام، إما لأن أظهر مسألة تكلم فيها المتكلمون وتقاتلوا عليها هي مسألة الكلام فسمى النوع باسمها، وأما لمقابلتهم الفلاسفة في تسميتهم فنا من فنون علمهم بالمنطق، والمنطق والكلام مترادفان^(١).

ثم ان مبادئ المنطق ليست - في ذاتها - مخالفة للشرع أو العقل، وإن كانت مما استخرجه الفلاسفة أولاً، ودونوه في علومهم التي بعض مسائلها لا يطابق الشرع. هذا ودعوى أن المتكلمين استخرجوها من عند أنفسهم بفطرتهم - كما يقول ابن تيمية - بلا أخذ عن الفلاسفة مكابرة^(٢).

وهكذا عارض كثير من متقدمي الأصوليين وبعض متأخريهم سواء علماء أصول الفقه والدين المنطق الأرسطي كمنهج للبحث ووضعوا منهجاً إسلامياً خاصاً وضع أسسه علماء أصول الفقه وتناوله المتكلمون بالزيادة والتعديل وكانت أميز صفات المنهج الأصولي خلوه من الصفة الميتافيزيقية التي كانت تميز المنطق الأرسطي، وخلوه من الناحية الميتافيزيقية - جعله منطقاً يتفق مع الحاجة الإنسانية العملية^(٣).

وينقسم هذا المنطق إلى مبحثين الأول: مبحث الحد والثاني مبحث الاستدلالات.

❖ أما عن مبحث الحد: فإذا كان الحد الأرسطي هو المعرف للماهية أو للذات أو انه الجواب الصحيح في سؤال ماهو إذا أحاط بالمسؤل عنه. فإن الحد الأصولي يراد به التمييز بين المحدود وغيره وأنه يحصل بالخواص اللازمة التي لا تحتاج إلى ذكر الصفات المشتركة بينه وبين غيره^(٤). وفي هذا المعنى يقول ابن تيمية: "المحققون من النظائر يعلمون أن الحد فائده التمييز بين المحدود وغيره كالاسم ليس فائده تصوير المحدود وتعريف حقيقته، وإنما يدعى هذا أهل المنطق

(١) الشهرستاني: "الملل والنحل" تحقيق سعيد كيلاني طبعة القاهرة سنة ١٩٦١م ج ١ ص ٣٢، ٣٣.

(٢) د. أبو الوفا التفتزاني: "علم الكلام وبعض مشكلاته" دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة

سنة ١٩٧٩م ص ٢٧.

(٣) د. على سامي النشار: "مناهج البحث" ص ٨١.

(٤) نفس المرجع السابق ص ٨٢.

اليوناني أتباع أرسطو، ومن سلك سبيلهم وحذا حذوهم تقليدا لهم من الإسلاميين.. أما سائر طوائف النظار من جميع الطوائف المعتزلة والأشعرية والكرامية والشيعة وغيرهم ممن صنف في هذا الشأن من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم فعندهم انما تفيد الحدود التمييز بين المحدود وغيره وذلك مشهود في كتب أبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر وأبي اسحق ابن فورك والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وامام الحرمين، والنسفي وأبي على وأبي هشام وعبد الجبار والطوسي ومحمد بن الهيثم وغيرهم^(١).

ومن الأسباب التي أدت بالمتكلمين إلى رفض الحد الأرسطي هو نظرهم إلى الماهية على أنها اعتبارية، بينما المناطقة يرون أنها ثابتة ومتحققة في الخارج هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن من شروط الحد عند المتكلمين ألا يكون مركبا من الجنس والفصل القريبين كما هو الحال عند المناطقة^(٢).

وفي هذا المعنى يقول ابن تيمية: "أما سائر النظار من جميع الطوائف - المعتزلة والأشعرية والكرامية والشيعة وغيرهم ممن صنف في هذا الشأن من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم - فعندهم انما تفيد الحدود التمييز بين المحدود وغيره بل أكثرهم لا يسوغون الحد إلا بما يميز المحدود عن غيره ولا يجوزون أن يذكر في الحد ما يعم المحدود وغيره، سواء سمى جنسا "أو عرضا عاما" وانما يحدون بما يلزم المحدود طردا وعكسا"، ولا فرق عندهم بما يسمى "فضلا" "وخاصة" ونحو ذلك ما يتميز به المحدود عن غيره^(٣).

وسوف نرى فيما بعد كيف استند ابن تيمية إلى موقف المتكلمين في الحدود بينما وجه نقضه إلى الحد الأرسطي. وإذا كان الحد الأصولي يخالف الحد الأرسطي فإننا يمكن أن نجد علاقة تأثر وتأثير بين الحد الأصولي والحد الرواقى

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٧٣، ٨٢.

(٢) د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ٨٤، ٨٥.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٧٥، ٧٦.

خاصة وأن الأبحاث الحديثة تثبت وصول الفكر الرواقى إلى العالم الإسلامى من خلال مسالك متعددة^(١) ثم ان الرواقية اسمية حسية وكذلك المتكلمون^(٢).

وكما اختلفت نظرة كثير من متقدمى الأصوليين وبعض متأخريهم إلى الحد عن نظرة المناطقة إليه اختلفت كذلك نظرتهم إلى القياس كطريق من طرق الإستدلال: وهو ما يسميه المتكلمون بقياس "الغائب على الشاهد" وهو المسمى بقياس التمثيل عند المناطقة.

والمتكلمون وعلماء أصول الفقه يتفقون فى جوهر فكرة القياس ولكنهم يختلفون فى طريقة العرض وفى أن كلا من علماء الكلام وأصول الفقه يضيف عناصر لم يضيفها علماء الفرقة الأخرى^(٣).

ويختلف القياس الأصولى عن التمثيل الأرسطى فى أن التمثيل الأرسطى لايفيد إلا الطن بينما نجد أن كثير من الأصوليين والمتكلمين قد اعتبروا القياس الأصولى أو قياس الغائب على الشاهد موصلاً إلى اليقين^(٤).

ومما يدل أيضاً على اختلاف القياس الأصولى عن التمثيل الأرسطى أن الأصوليين ارجعوا القياس إلى نوع من الإستقراء العلمى الدقيق القائم على قانونى العلية والاطراد فى وقوع الحوادث وهما نفس الفكرتين اللتين أقام جون استيوارت مل إستقراءه العلمى عليهما^(٥).

ولكى يتحقق الأصوليين من يقينية القياس وضعوا طرقاً أو مسالك لإثبات العلة توازى طرق الإستقراء التى وضعها المحدثون لتحقيق الغرض. فسبقوا الأوربيين بقرون طوال إلى التوصل إلى قوانين الإستقراء نفسها لا عند جون استيوارت مل

(١) د. عثمان أمين: "الفلسفة الرواقية" ص ٢٨١، ٢٨٢.

(٢) نفس المرجع: ص ١١٩، ١٢١، ٢٨٣، ٢٨٤.

(٣) د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ٩٠.

(٤) نفس المرجع: ص ٩٠، ٩١.

(٥) نفس المرجع: ص ٩١.

فحسب، بل وصلوا أيضاً إلى بعض الطرق التي وضعها علماء المنطق المحدثون^(١).

وقد توسع المتكلمون في هذا القياس - قياس الغائب على الشاهد - ولم يقتصر الأمر عندهم على كون العلة هي الجامعة بين الأصل والفرع، بل وأضاف المتكلمون إلى الجمع بالعلة الجمع بالشرط والدليل والحد والحقيقة وكلها مباحث لم يتكلم فيها علماء أصول الفقه فضلاً عن أنها ليست من مباحث المنطق الأرسطي^(٢).

وبالإضافة إلى قياس الغائب على الشاهد استخدم متقدموا المتكلمين طرقاً أخرى للاستدلال (كإنتاج المقدمات للنتائج)، (الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه)، (السبر والتقسيم)، (الإلزامات)، (ملا دليل عليه يجب نفيه)^(٣). وهذه الطرق وإن كانت مكررة أحياناً ومتداخلة أحياناً أخرى إلا أنها مبتكرة وليست متأثرة في الغالب بالمنطق الأرسطي ولهذا ينقضا بعض متقدمي المتكلمين والمتأخرون منهم ويطلقون عليها اسم "الطرق الضعيفة" وذلك في مقابلة يقينية المنطق الأرسطي^(٤) خاصة بعد موقف الغزالي من المنطق ودعوته بتطبيقه على جميع المباحث النظرية.

ولم تقف المعارضة - أحياناً - عند مجرد رفض المنطق الأرسطي كطريق للبحث بل لقد اتجه بعض مفكري الإسلام إلى مهاجمة الأساس الذي قام عليه فوجوهوا نقداً عنيفاً إلى بعض قوانينه مثل قانون عدم التناقض وقانون الثالث المرفوع، كما قام من الأشاعرة من نقد مبدأ العلية^(٥).

ويحاول الدكتور على سامي النشار أن يثبت أن مفكري الإسلام نقدوا مبدأ الثالث المرفوع نقداً غير متهافت كما هو الحال عندهم في نقد مبدأ الجمع بين النقيضين وأن المسلمين سبقوا الأوربيين في نقد هذا المبدأ بالذات - أي مبدأ عدم

(١) نفس المرجع: ص ٩٢.

(٢) د. على سامي النشار: "مناهج البحث" ص ١٠٧، ١٠٨.

(٣) نفس المرجع: ص ١١٠: ١١٣.

(٤) ابن خلدون: "المقدمة" ص ٤٣٠.

(٥) د. على سامي النشار: "مناهج البحث" ص ١٢٤، ١٢١.

ارتفاع النقيضين - نقداً يستند إلى طبيعة أبحاثهم نفسها^(١).

إلا أننا نلاحظ أن ابن تيمية لم يوافق مطلقاً على نقد هذا القانون بل يعتبر هذا النقد خروجاً على بديهيات العقل ومبادئه الضرورية فيقول "انه من المعلوم بصريح العقل امتناع ارتفاع نقيضين جميعاً وانه لا واسطة بين النفي والإثبات فمن قال أنه لا يصف الرب بالإثبات فلا يقول انه حى عليمٍ قديرٍ ولا يصفه بالنفي فلا يقول ليس بحى عليمٍ قديرٍ فقد امتنع عن النقيضين جميعاً ، والإمتناع عن النقيضين كالجمع بين النقيضين فان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذا مما رأيتُه فقد اعتمد عليه أئمة القرامطة كصاحب كتاب الأقاليد الملكوتية أبى يعقوب السجستاني^(٢).

ولم يقتصر الموقف المعارض لمنطق أرسطو على دائرة الأصوليين والمتكلمين فحسب بل لقد خرجت المعارضة لمنطق أرسطو أيضاً من دائرة المحدثين والفقهاء، بل ومن بعض علماء الأدب واللغة.

وكان الفقهاء والمحدثون من أهل السنة المتشددون من أعنف المعارضين لمنطق أرسطو، فاعتبروا الإعراف بطرق البرهان الأرسططاليسية خطراً على صحة العقائد الإيمانية لأن المنطق يهددها تهديداً كبيراً وعن هذا الرأي عبر الشعور العام لدى المثقفين في هذه العبارة التي جرت مجرى المثل، "من تمنطق تزندق"^(٣).

وهم قد نظروا إلى المنطق بكرهية وعداء شديدين وكانت حججهم في رفضه أنه من العلوم المستحدثة في الملة أو هو من علوم الأوائل^(٤) تلك العلوم المهجورة المشوبة بالكفر في نظرهم، والتي ينبغى على المسلم أن يتجنبها لخطرها على الدين بل لقد ذهب بعضهم لأكثر من ذلك فاعتبرها من العلوم التي جناها النبي (ﷺ) بأنها لا تنفع واستعاذ بالله منها، وقد ذهب إلى هذا الماوردي (المتوفى سنة ٤٥٠هـ)

(١) د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ١١٤، ١٢٢.

(٢) ابن تيمية: "شرح العقيدة الأصفهانية" كطبعة كردستان العلمية بالقاهرة سنة ١٣٢٩هـ ص ٧٠.

(٣) جولد زيهير: "مقالة موقف أهل السنة القدماء بأزاء علوم الأوائل من كتاب التراث اليونانى فى

الحضارة الإسلامية" ترجمة د. عبدالرحمن بدوى ص ١٤٧.

(٤) نفس المرجع: ص ١٢٤.

وهو فى ميدان الفقه عقلية منظمة، وفى ميدان التفكير الدينى معتزلى^(١).

من أجل هذا نرى أنه على الرغم مما لقيته تلك العلوم (علوم الأوائل) من عناية كبيرة منذ القرن الثانى للهجرة فى البيئات الدينية الإسلامية عناية حث عليها الخلفاء العباسيون وشملوها برعايتهم فقد ظلت دائماً طائفة من أهل السنة المتشددىن تنظر إليهما فى شئ من الشك وعدم الثقة، وكلما ازدادت شوكة أهل السنة من المتشددىن كلما كان عدم الثقة لدى البيئات الدينية بازاء الإشتغال بعلوم الأوائل (ومنها المنطق) أشد وأعنف حتى وصل بهم الأمر إلى تتبع من يشتغل بتلك العلوم، أو يقتنى كتبها - بالاضطهاد والأذى، ورموهم بالكفر والزندقة، وصل بهم الأمر إلى احراق هذه الكتب وقد حدث هذا فى المشرق والمغرب على حد سواء^(٢).

إلا أن معارضة الفقهاء للمنطق وصلت إلى أوج شدتها فى العصر الذى تلى عصر الغزالى، وقد عبر عن هذه المعارضة ابن الصلاح فى فتواه المشهورة بتحريم المنطق، والتى كان لها أشد الأثر فى الأوساط الفكرية الإسلامية، وكان مما جاء فيها "وأما المنطق فهو مدخل الفلسفة ومدخل الشر شر وليس الإشتغال بتعليمه وتعلمه مما أباحه الشارع ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين والسلف الصالحين... وأما استعمال الإصطلاحات المنطقية فى الأحكام الشرعية فمن المنكرات - المستبشعة والرقاعات المستحدثة، وليس بالأحكام الشرعية - والحمد لله - افتقار إلى المنطق أصلاً... ومن زعم أنه يشتغل مع نفسه بالمنطق والفلسفة لفائدة يزعمها فقد خدعه الشيطان ومكر به، فالواجب على السلطان أن يدفع عن المسلمين شر هؤلاء المياشيم ويخرجهم عن المدارس ويبعدهم، ويعاقب على الإشتغال بفنهم، ويعرض من ظهر منه اعتقاد عقائد الفلاسفة على السيف أو الإسلام، لتخدم نارهم وتمحى أثارها واثارهم^(٣).

(١) نفس المرجع: ص ١٢٦، ١٢٧.

(٢) جولد زيهير: "مقالة موقف أهل السنة القدماء بازاء علوم الأوائل" ص ١٢٠: ١٢٧، ص ١٥١.

(٣) فتاوى ابن الصلاح: فى التفسير والحديث والأصول والفقه طبعة القاهرة سنة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٢ م حقه وعلق عليه الدكتور عبدالمعطى أمين قلجى ص ٧٠ وما بعدها.

وبهذه الفتوى حرم ابن الصلاح (المتوفى سنة ٦٤٣هـ) الاشتغال بالمنطق ووافقه على ما جاء فيها الكثير من العلماء منهم الإمام النووي (المتوفى سنة ٦٣١ هـ) - ووجه تحريمهم له - فيما يرى الشيخ الملوى - أنه حيث كان (يقصد المنطق) مخلوطا بكفريات الفلاسفة يخشى على الشخص إذا خاض فيه أن يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائفة كما وقع ذلك للمعتزلة^(١).

وقد أصبحت فتوى ابن الصلاح هذه هي الوثيقة التي يعتمد عليها خصوم المنطق والفلسفة ومنهم طاش كبرى زادة (المتوفى سنة ٩٦٢هـ)، ويرددون نغماتها وان كان من آثارها ما أصاب الأمدى (المتوفى سنة ٦٣١هـ) من جراء اشتغاله بالفلسفة والمنطق حيث اتهم بفساد العقيدة واستبيح دمه وعندما فر من القاهرة إلى دمشق وقام بالتدريس فيها اتهم بمثل ما اتهم به في القاهرة وعزل من منصبه^(٢).

وهكذا كانت فتوى ابن الصلاح - كما يقول جولد زيهر - هي التعبير الرسمي عن الرأي السائد في البيئات الدينية السنية في مناطق واسعة من العالم الإسلامي ابان ذلك العصر^(٣).

وحرّم بعد فتوى ابن الصلاح الإشتغال بالمنطق على المؤمنين ولكن اشتغال الغزالي به قد خفف من شدة بعض خصومه على المشتغلين به ، فمن ذلك أن تاج الدين السبكي الشافعي (المتوفى سنة ١٧١هـ) كان خصما عنيدا للفلسفة حتى جره هذا إلى معاداة المتأخرين من المتكلمين الذين مزجوا كلامهم بكلام الفلاسفة وحمله على أن يوافق من غير قيد ولا شرط فيما يقول في "مفيد النعم ومبيد النقم" على ما أفتى به جماعة من أئمتنا ومشايخنا ومشيخة مشيختنا بتحريم الإشتغال بالفلسفة ومع هذا يرى امكان الإشتغال بالمنطق متى اطمئن المشتغل به

(١) "على شرح الملوى على السلم" ص ٥٢.

(٢) د. توفيق الطويل. "قصة النزاع بين الدين والفلسفة" مطبعة الإعتماد - القاهرة الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧م ص ١٢٢، ١٢٣.

(٣) جولد زيهر، "مقالة موقف أهل السنة القدماء بأزاء علوم الأوتل" ص ١٦٢.

على قواعد الشريعة في قلبه^(١).

أما عن اللغويين فكانت معارضتهم لمنطق أرسطو تقوم على أساس أن النحو العربى - لا المنطق الأرسطى - هو الميزان السليم الذى يوزن به صحيح الكلام من فاسده، وهى الفكرة الأساسية التى تدور حولها المناظرة التى جرت بين أبو سعيد السيرافى وبين متى بن يونس فى المفاضلة بين النحو العربى والمنطق اليونانى^(٢).

ويردد ابن تيمية هذه الفكرة فى نقضه لمنطق أرسطو بل ويشير إلى تلك المناظرة فىقول: "ولهذا كان العقلاء المعارضون يصفون منطقتهم (يقصد المنطق الأرسطى) بأنه أمر اصطلاحى وضعه رجل من اليونان ولا يحتاج إليه العقلاء ولا طلب العقلاء للعلم موقوفاً عليه كما ليس موقوفاً على التعبير بلغاتهم، مثل فيلسوفيا، وسوفسطيقاً... ونحو ذلك من لغاتهم التى يعبرون بها عن معانيهم فلا يقول أحد أن سائر العقلاء محتاجون إلى هذه اللغة... وهذا مما احتج له أبو سعيد السيرافى فى مناظرته المشهورة لمتى الفيلسوف لما أخذ متى يمدح المنطق ويزعم احتياج العقلاء إليه ورد عليه أبو سعيد بعدم الحاجة إليه وأن الحاجة إنما تدعو إلى تعلم العربية، لأن المعانى فطرية عقلية لا تحتاج إلى اصطلاح خاص بخلاف اللغة المتقدمة التى يُحتاج إليها فى معرفة ما يجب معرفته من المعانى فانه لا بد فيها من التعلم، ولهذا كان تعلم العربية التى يتوقف فهم القرآن والحديث عليها فرضاً على الكفاية بخلاف المنطق^(٣).

كذلك نجد أديباً كأبن قتيبة (المتوفى سنة ٢٧٦هـ) يُشير فى مقدمة كتابه "أدب الكاتب" إلى أن مراعاة قواعد المنطق الأرسطى وتطبيقها عند الكلام تعرفل الفكر وتشتته فىقول: "فإذا أراد المتكلم أن يستعمل بعض تلك الوجوه (أى قواعد المنطق) فى كلامه كانت وبالاً على لفظه وقيداً على لسانه وعياً فى المحافل وغفلة

(١) د. توفيق الطويل: "قصة النزاع بين الدين والفلسفة" ص ١٢٢.

(٢) أبو حيان التوحيدى: "المقابسات" ص ٨٢.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمى النجدى الحنبلى مجلد ٩ ص ١٧١.

عند المتناظرين^(١). ويقول أيضاً "ولو أن مؤلف حد المنطق بلغ زماننا هذا حتى يسمع دقائق الكلام فى الدين والفقه والفرائض والنحو لعد نفسه من اليكفم، أو يسمع كلام رسول الله (ﷺ) وصحابته لأيقن ان للعرب الحكمة وفصل الخطاب^(٢)" ويذكر ابن قتيبه أيضاً فى كتابه "تأويل مشكل القرآن" كلاماً يقرب من هذا، فيبين خصائص اللغة العربية ودقائقها وكيفية تصرفها فى المعانى وينتهى إلى أن فى تعلمها كفاية عن كل علم دخيل^(٣).

ومن الذين أنكروا منطق أرسطو أيضاً ابن الأثير وقد كان لغويًا ومؤرخًا فقال فى كتابه "المثل السائر" موجهاً كلامه إلى المناطقة "ثم مع هذا جميعه فإن معول القوم فيما يذكر من الكلام المنطقى أنه يورد على مقدمتين ونتيجة، وهذا مما لم يخطر لأبى على ابن سينا فيما صاغه من شعر أو كلام مسجوع، ولو أنه فكر أولاً فى المقدمتين والنتيجة ثم أتى بنظم بعد ذلك لما أتى بشيء ينتفع به ولطال الخطب عليه، بل أقول شيئاً آخر وهو أن اليونان أنفسهم لما نظموا ما نظموه من أشعار لم ينظموه فى وقت نظمه وعندهم فكرة فى مقدمتين ولا نتيجة. وإنما هذه اوضاع توضع ويطول بها فى مصنفات كتبهم فى الخطابة والشعر وهى كما يقال قعاقع ليس لها طائل^(٤).

ونلاحظ أن ابن تيمية يردد أيضاً هذه الحجة وغيرها فى أكثر من موضع من كتبه المنطقية وغير المنطقية وذلك فى مجال معارضته لمنطق أرسطو.

والغريب أن المعارضة لمنطق أرسطو لم تقتصر على هؤلاء المفكرين، بل خرجت المعارضة لمنطق أرسطو من دائرة "صوفية الإسلام" أيضاً والمعروف أن

(١) ابن قتيبة: "مقدمة أدب الكاتب" تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الرابعة سنة ١٣٨٢هـ سنة ١٩٦٣م ص ٤.

(٢) نفس المرجع: ص ٥.

(٣) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٣ : ٢٠.

(٤) عبدالمتعال الصعدي: "تجديد علم المنطق فى شرح الخبىصى على التهذيب" المطبعة النموذجية - القاهرة الطبعة الخامسة (بدون تاريخ) ص ٦.

الصوفية عموماً - والخلص منهم أو السنيون على وجه الخصوص - لم يعنوا في منهجهم في المعرفة بالنظر وإنما اعتمدوا على الذوق أو الإدراك الوجداني المباشر مخالفين بذلك غيرهم من مفكرى الإسلام كالفلاسفة والمتكلمين والفقهاء.

لذلك لم يهتم الصوفية بمنطق أرسطو حتى كان القرن السادس الهجرى حين ظهرت طائفة من متفلسفة الصوفية "الذين وإن لم يعدلوا عن الذوق والوجد واصطناع طريق التصفية إلى العقل والنظر وانتهاج سبيل المنطق، إلا أنهم خلطوا مسائل الكلام والفلسفة الألهية بعلمهم الذوقى وفنهم الروحى^(١) فقد مزجوا أذواقهم الصوفية بأنظارتهم العقلية واستعانوا فى ذلك بمصادر متعددة يونانية وفارسية وهندية ومسيحية بل ووقعوا على آراء فلاسفة الإسلام كالفارابى وابن سينا وغيرهما وتأثروا بمذاهب غلاة الشيعة من الإسماعيلية الباطنية وبرسائل اخوان الصفا وهذا إلى جانب علمهم الواسع بالعلوم الشرعية من فقه وكلام وحديث وتفسير، فهم ذوو طابع موسوعى وثقافتهم ذات مكونات متعددة متباينة أحياناً^(٢) وقد تمثلوا ذلك كله فتحدثوا عن النبوات والشرائع وحقائق الموجودات العلوية والسفلية وتركيبها وصدورها عن موجدتها وتحدثوا عن الإتحاد بين الرب والعبد وحلول الحق فى الخلق، وعن التجلى ووحدة الوجود ووحدة الشهود وغير ذلك من المسائل الكثيرة التى تناولوها فى مؤلفاتهم وعبروا عن مذاهبهم فيها نثراً تارة ونظماً تارة أخرى^(٣).

هذا كله فى الوقت الذى حافظوا فيه على استقلاليتهم فى مذاهبهم

(١) د. محمد مصطفى حلمى: "حكيم الإشراف وحياته الروحية" مقال نشر فى مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة - مجلد ١٢ ج ٢ ص ٧٧، أنظر أيضاً د. محمد مصطفى حلمى: "الحياة الروحية فى الإسلام" دار احياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي وشركاه - الطبعة الأولى سنة ١٣٦٤هـ ١٩٤٥م ص ١٢٢.

(٢) د. أبو الوفا التفتازانى: "مدخل إلى التصوف الإسلامى" دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الثانية سنة ١٩٧٦م ص ٢٢٧: ٢٢٩.

(٣) د. محمد مصطفى حلمى: "حكيم الإشراف وحياته الروحية" ص ٧٧. "الحياة الروحية فى الإسلام" ص ١٢٢.

باعتبارهم مسلمين مما يفسر تلك الجهود التي بذلوها في الملائمة بين هذه الثقافات وبين الإسلام والتي وضحت في مصنفاتهم التي ظهروا فيها كأصحاب لنظريات في الوجود مبنية على دعائم من الذوق ينطلقون منها إلى تلوين كل مشاكل تصوفهم الأخرى بلونها، وقد عبروا عنها بمصطلحات فلسفية استمدوها من مصادر فلسفية متعددة، وصاغوها وفي رؤاهم حتى لقد عمدوا إلى تغيير معاني المصطلحات الفلسفية الأصلية لكي تتلائم مع مذهبهم الصوفي المتفلسف أو الفلسفي المتصوف "والذي كان مزاجاً من الذوق والنظر، ومع أسلوبهم الذي أقاموه على الإسراف في الرمز الغامض"^(١).

وعلى هذا الأساس تغير موضوع التصوف ومنهجه وغايته تغييراً ملائماً لطبيعته من ناحية ولطبيعة العناصر التي دخلت إليه وانبثت فيه من ناحية أخرى وأصبح جامعاً بين طريق الصوفية من أصحاب الرياضات والمجاهدات وأرباب المكاشفات والمشاهدات وبين طريق الفلاسفة من أهل النظر العقلي والدليل المنطقي . عندئذ أخذ الصوفية يتحدثون عما كان يتحدث عنه المتكلمون والفلاسفة، وعندئذ أيضاً مزجوا كلامهم بكثير من أقوال الشيعة والإسماعيلية^(٢).

فكان طبيعياً أن تنطوي المذاهب الصوفية التي تأثرت كثيراً أو قليلاً بهذه العناصر أو تلك على كثير من المعاني الشيعية أو الإسماعيلية أو الفلسفية التي تتنافى كثيراً أو قليلاً مع تعاليم الكتاب والسنة، وأن يعمد الصوفية إلى التعبير عن تلك المذاهب في حرية تجعلهم في نظر الفقهاء - من أمثال ابن تيمية - من أهل الزيغ والضلال أو من دعاة الزندقة والألحاد^(٣).

ومن هؤلاء المتفلسفة الصوفيين من تعرضوا لمنطق أرسطو بالمنطق الشديد وبينوا ما فيه من قصور بل وتجاوزا ذلك إلى تقديم البديل عنه مثل السهروردي

(١) د. أبو الوفات التفتازاني: "مدخل إلى التصوف الإسلامي" ص ٢٢٩: ٢٣٤.

(٢) د. محمد مصطفى حلمي: "حكيم الإشراق وحياته الروحية" ص ٧٨.

(٣) نفس المرجع: ص ٧٩.

المقتول (المتوفى سنة ٥٨٧هـ) وعبدالحق بن سبعين (المتوفى سنة ٦٦٩هـ) . أما عن محاولة السهروردي في نقد المنطق الأرسطي فقد قدم فيها موقفاً مزدوجاً حيث نقد بعض مباحث المنطق الأرسطي ثم وضع منطقاً جديداً أو بمعنى آخر اختصر المنطق الأرسطي اختصاراً مبتكراً ، وقد صرح بأنه توصل إلى هذا المنطق الأشراقي بواسطة الذوق ، حتى لقد سمى كثيراً من أبحاثه ضوابط اشراقية^(١) .

وينقسم هذا المنطق الاشراقي عند السهروردي إلى مبحث التعريف الاشراقي ومبحث القضايا الاشراقية ، ومبحث القياس الاشراقي.

❖ أما عن مبحث التعريف:^(٢) فالسهروردي موقف مزدوج فهو ينكر التعريف الأرسطي ثم يضع مبحثه الخاص في التعريف، فهو يرى أن الاتيان بالحد كما التزم المشاؤون - أي تركيبية من الجنس والفصل - غير ممكن ويعلل الشارع الشيرازي هذا إما بجواز الاخلال بذاتي لم يعرف، واما لصعوبة تمييز الأجناس والفصول من اللوازم العامة والخاصة ولهذا عدل المشاؤون إلى الرسوم المؤلفة من الخواص ويقرر السهروردي آخر الأمر أن أرسطو نفسه اعترف بصعوبة الاتيان بالحد ، لهذا أنكر السهروردي أن يتكون الحد من الذاتيين الجنس والفصل وقرر أنه لايمكن الوصول إليهما وأن الطريق الوحيد للتعريف هو اما طريق الاحساس والأمور المحسوسة تدرك تمام الادراك. واما طريق الكشف والعيان وهو أدق الطرق وأوثقها . ثم يضع التعريف الكامل لديه ويسميه التعريف بالمفهوم والعناية ”ويحدده بأنه“ التعريف بأمور لا تخص أحدها الشيء ولا بعضها بل تخصه للاجتماع، وتفسير هذا هو أن يختص مجموعها بالشيء دون الشيء من أجزائه، فنعرف الخفاش مثلاً بأنه طائر ولود، وكل واحد من هذين الأمرين أعم من الخفاش، ومجموعهما يختص به دون غيره مما نعرفه من الماهيات، وما به يتحصل تمييزه ولا يقدر فيه جواز كون

(١) د. على سامي النشار: ”مناهج البحث“ ص ٢٣٦، ٢٣٧.

(٢) د. على سامي النشار: ”المنطق الصوري منذ أرسطو تطوره المعاصر“ دار نشر الثقافة بالأسكندرية - الطبعة الأولى سنة ١٩٥٥م ص ١٣٥، ١٣٦/١٤٦/١٤٧، أنظر أيضا د. على سامي النشار: ”مناهج البحث“ ص ٢٣٨، ٢٤١.

المجموع في ماهية أخرى لا تعرفها.

ولا يخفى أن هذه الصعوبة إنما هي في الحد بحسب الحقيقة والماهية لا بحسب المفهوم والعناية لان الفصل في الأول - وهو الذاتي قد يوجد في غير المحدود، فإذا وجد في غير المحدود لم يكن خاصاً، وقد اعتبر خاصاً به وغير محسوس، فهو مجهول مع الشيء فلا يمكن التعريف به لوجوب تقدم العلم "بالمعرف على العلم بالمعرف" ولا يحدث هذا اطلاقاً في الحد المفهوم.

ويكاد السهروردي يتفق مع المتكلمين وكذلك مع ابن تيمية في أفكارهم لاستناد الحد على الماهية وهي فكرة ميتافيزيقية ولكنه يختلف عنهم في اعتباره الحد بحسب العناية هو محمولات ذاتية تطلق على الشيء بحسب المفهوم.

ويرى السهروردي أن الحد المفهومى ينتفع به في العلوم نفعاً كبيراً وهو واضح من الحد بحسب الحقيقة ولا صعوبة فيه. ويفرق السهروردي بين الحد بحسب المفهوم والعناية وبين الرسم على أساس أن الرسم يحصل باللوازم بينما الحد المفهومى عنده هو مجموعة المحمولات الذاتية التي تطلق على الشيء بحسب المفهوم.

لكننا لا نستطيع أن نقبل من السهروردي اعتباره الخاصة من الذاتيات ولا يمكن أن نرجع هذا الحد المفهومى - كما أرجعه الشارح لحكمة الاشراق - إلى الرسم الناقص.

أما مبحث القضايا الإشراقى: ^(١) فيضع السهروردي فيه آراء مبتكرة فلم يوافق على تقاسيم القضايا ^(٢) التي وضعها أرسطو بل حاول قبل الأوربيين بقرون أن يتخلص من التقسيمات المختلفة للقضايا، وأن يعترف بقضية واحدة هي القضية الكلية الموجبة الضرورية ويسميتها السهروردي بالضرورة البتاة، والبتاة لغوياً من

(١) د. على سامى النشار: "المنطق الصورى" ص ٢٠٤، ٢١٠، ٢٨٦، ٢٩٠. وأنظر أيضاً د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ٢٤١، ٢٤٨.

(٢) القضايا تنقسم باعتبار الكمية وباعتبار الكيفية وباعتبار الجهة، وهذا هو التقسيم الأرسطى المشهور والذي يكاد يقبله المنطق الصورى إلى الآن.

البت أى الحزم والقطع، وعناصر تلك القضية أو خواصها الصورية عنده هى:-

١- أن تكون كلية ٢- أن تكون موجبة ٣- أن تكون ضرورية

ومعنى هذا أنه يعترف فى باب الكم بالقضية الكلية فقط وينكر الجزئية، ويعترف فى باب الكيف بالقضية الموجبة فقط وينكر السالبة ويعترف فى باب الجهة بالقضية الضرورية وينكر الممكنة والممتعة.

أما عن فائدة هذه المحاولة فقد ذكر السهروردى أن لا يطلب فى العلوم البرهنة على قضايا جزئية ولكن ما يطلب هو الحكم الكلى العام، أو بمعنى أدق القانون العلمى هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن رد جميع القضايا إلى قضية واحدة سيخلص المنطق من كثير من الأبحاث التى لا قيمة لها وستسهله إلى أقصى الحدود.

أما نتيجة رد القضايا إلى القضية البتانة فكان له أثره فى مبحث الاستدلالات - المباشرة فى المنطق التقليدى لأن رد القضايا إلى قضية واحدة سيؤدى إلى تغيير فى أهم مبحثين: مبحث التناقض ومبحث العكس بحيث اختلف السهروردى فيهما تمام الاختلاف مع الأرسططاليسين بحيث يرى السهروردى فى آخر الأمر أن ذكر النقيض والعكس والمهملات البعضية لا فائدة منه على الإطلاق، ولكن ينبغى ذكرها لمعرفة القوانين المنطقية.

❖ أما عن القياس وأشكاله: ^(١) فلم يقبل السهروردى الشكلين الثانى والثالث لأن القضية الوحيدة المنتجة عنده هى القضية الكلية الموجبة الضرورية وقد أسماها البتانة فلم يعترف إلا بضرب واحد هو الضرب الأول من الشكل الأول قضيتان كليتان تنتجان قضية كلية موجبة ^(٢).

ولقد تعددت محاولات الفلاسفة المحدثين للتحلل من عدد الأشكال

(١) د. على سامى النشار: "المنطق الصورى" ص ٣٦٧: ٣٧٢ وأنظر أيضاً د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ٢٤٨: ٢٥٣.

(٢) د. على سامى النشار: "المنطق الصورى" ص ٣٣٢.

الأرسططاليسية وضروبها. ونرى هذه المحاولة عند لينتز وعند هاملتون^(١) ولكن كان لمحاولة السهروردي فضل السبق ومهما يكن من نقد السهروردي لمنطق أرسطو ومن مخالفته للعلم الأول في كثير من المسائل التي تتعلق بالفلسفة الألهية والطبيعية ومن اثاره الذوق على العقل إلا أنه لم ينكر على المنطق والفلسفة مالهما من قيمة كبرى في اعداد طلاب الحكمة وتثقيفهم فهو يرى أنه لا بد للطالب من أن يلم إماماً تاماً بالفلسفة الأرسطية والمنطق والرياضيات والتصوف وأن يخلص نفسه من شوائب الهوى والشهوة بحيث يستطيع أن ينمي تدريجياً هذه الحاسة الباطنة التي تحقق وتصحح ما يأخذه العقل على أنه نظري خالص والتي تعرف عند الصوفية باسم الذوق: فإن العقل الذي يعمل وحده دون أن يكون له عون أو مؤيد من الذوق لا يصح أن يوثق فيه ثقة مطلقة، ومن هنا كان السهروردي حريصاً على أن يؤيد العقل بالذوق وعلى أن يجمع في حكمته الإشرافية بين الحكمة البحثية (الفلسفة) والحكمة الذوقية (التصوف). ولذلك حينما نعى السهروردي على منطق أرسطو أو حين نقد بعض مذاهبه ومذاهب أتباعه من المشائين، لم يكن يعنى هدم الفلسفة وانكار قيمة العقل وإنما يعنى أن يجدد الفلسفة والعقل وأن يقيم صرح الفكر الإنساني على دعائم روحية قوامها تصفية النفس وتنقية القلب وتذوق الحقائق العليا تذوقاً باطنياً إذا أضيف إلى تعقلها كان ذلك سبيل العارف إلى معرفة الحق اليقيني وتحقيق السعادة والظفر بالطمأنينة العظمى التي تمحي من النفس أي قلق أو شك^(٢).

لذلك يعتبر الحكمة البحثية ضرورية للوصول إلى أعلى المراتب الإنسانية ويشير بها إلى الفلسفة المشائية وقد أوجب على السالك بطريقته أن يقرأ "التلويحات" وهو كتاب على طريقة المشائين قبل حكمة الإشراف فيجمع بذلك بين البحث والتأله^(٢).

(١) نفس المرجع: ص ٣٣١، ٣٣٢.

(٢) د. محمد مصطفى حلمي: "حكيم الإشراف وحياته الروحية" ص ٨٥.

(٢) د. أبو الوفا التفتازاني: "مدخل إلى التصوف الإسلامي" ص ٢٤٠.

أما عن المحاولة التي قدمها ابن سبعين في نقد المنطق الأرسطي فالمعروف أن ابن سبعين له نظريته في التصوف الفلسفي تعرف بالوحدة المطلقة يذهب فيها إلى أن الوجود واحد وهو وجود الله فقط، أما سائر الموجودات الأخرى فوجودها عين وجود الواحد^(١) وعلى الرغم من بساطة الفكرة الأساسية لهذه النظرية إلا أنها كانت ضربة شديدة للمنطق الأرسطي التقليدي الذي كان ابن سبعين يحاول هدمه ليقيم على أنقاضه منطقاً اشراقياً جديداً لا يقوم على أساس التجربة والإستقراء بل يقوم على أساس الفطرة والمشاهدة^(٢) ليحل محل المنطق الأرسطي الذي يقوم على العقل وعلى تصور الكثرة ويبين لنا أن منطقة الجديد وهو ما يمكن أن يسمى "بمنطق المحقق" ليس من جنس ما يكتسب بالنظر العقلي وإنما هو من قبيل التفحات الألهية التي يبصر بها الإنسان ما لم يبصر فهو إذن منطقي ذوقي^(٣).

ولقد أصبح "منطق المحقق" أحد المميزات الهامة لفلسفة ابن سبعين عن غيره من أنواع التصوف حتى أن الشيخ أحمد زروق ميز تصوف ابن سبعين عن غيره من أنواع التصوف بأنه تصوف قائم على أساس المنطق^(٤).

ويعرض ابن سبعين في كتابه "بد العارف" يعرض لمباحث المنطق الأرسطي ثم يعقب بنقده العنيف لهذه الآراء وينتهي إلى اثبات بطلانها بالقياس إلى مذهبه هو في الوحدة المطلقة^(٥).

ويبين أستاذنا الدكتور أبو الوفا التفتازاني أصالة ابن سبعين الفلسفية في نقده لمنطق أرسطو وارسائه لمنطق جديد خاص به وذلك من خلال عرض مفصل لبعض

(١) نفس المرجع: ص ٢٥٥.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٥٨.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٥٨، ٢٥٧، أنظر أيضاً د. أبو الوفا التفتازاني: "ابن سبعين وفلسفته الصوفية" طبعة بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٩٧٣م ص ٢٩٥، ٢٩٦.

(٤) نفس المرجع: ص ٢٩٦.

(٥) د. أبو الوفا التفتازاني: "ابن سبعين وفلسفته الصوفية" ص ٢٩٥.

مباحث ابن سبعين المنطقية، وهى مباحث الحد والألفاظ الكلية، والمقولات، والعلم^(١).

❖ أما عن مبحث الحد عند ابن سبعين فيورد فيه تعريفات عديدة للحد على طريقة المناطقة والمتكلمين وفى النهاية يبين فسادها بالقياس إلى مذهبه فى التحقيق. ويتضح لنا أن ابن سبعين يختلف مع المناطقة التقليديين فى الأساس الذى يقوم عليه المنطق فهم يعتمدون على التجربة الحسية واستقراء الجزئيات حين يؤلفون حدودهم وقيمون براهينهم بينما ابن سبعين يرى أن صور الحدود والبراهين موجودة فى النفس بالفطرة ثابتة فيها ولا تتغير، وعلى ذلك فلا حاجة للمحقق فى منطقة إلى الحدود لأنها تكون عندئذ بمثابة تحصيل حاصل.

ويطبق ابن سبعين مذهبه فى الوجود على الحد المنطقى ويخرج برأى فيه طرافة فيرى أن الحد كما يراه المناطقة وهم فى نظر المحقق، لأن الحد يتضمن التفرقة بين حاد ومحدود والمحقق يؤمن بوجود مطلق واحد فلا مجال عنده للتفرقة بوجه من الوجوه، ولذلك فإن المحقق يرى أن الحد هو الوجود ولا عبره عنده بالتسميات والألفاظ^(٢). أما عن الألفاظ الستة: وهى بحسب ما يذكر - ابن سبعين - الجنس والنوع والخاصة والعرض والفصل والشخص. فتجد ابن سبعين يذكر آراء المناطقة فى كل لفظ منها ويسوق لنا تعريفات كثيرة لهم ليصل فى النهاية إلى أن هذه الألفاظ تشعر بالكثرة الوجودية فهى محض وهم. ولهذا فهو يرفضها بحكم مذهب التحقيق ويرى أن المتحقق بالوحدة لا يفترض كثرة ولا يمكنه ذلك أبداً^(٣).

❖ أما عن مبحث المقولات^(٤): فلم يعدل ابن سبعين فى عدد المقولات كما فعل بعض مفكرى الإسلام كالسهروردى المقتول الذى جعلها خمسا أو كغيره ممن جعلها أربعاً وإنما جعلها كأرسطو ومن تابعه من المناطقة التقليديين عشر

(١) نفس المرجع: ص ٢٩٤، ٢٤١. الفصل الثالث من القسم الثانى.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٩٨: ٣٠٢.

(٣) نفس المرجع: ص ٣٠٤: ٣١٤.

(٤) د. أبو الوفا التفتازانى: "ابن سبعين وفلسفته الصوفية" ص ٣١٤: ٣٢٦.

مقولات^(١) ، وليس فيما يذكره بهذا الصدد أى جديد وإنما الجديد عنده هو فيما يذكر عن رأى المحقق فيها. فيقرر - ذلك بحكم ايمانه بالوحدة المطلقة - أن الموجودات تحت المقولات، كالأصناف تحت الجنس العالى ، ومعنى ذلك أن ابن سبئين يحمل المقولات التسع على الجوهر الذى هو الموجود "فلا موضوع إلا واحد وهو الجوهر الموطأ لجميع المقولات "التسع" المتقدم عليها بالطبع وهو الجنس العالى" وهذا الجوهر عنده هو الذى لا يعلوه جنس وهو الوجود المطلق الواحد وهو الله^(٢) .

والملاحظ ان ابن سبئين يختلف فى رأيه فى المقولات عن ابن رشد وأرسطو وذلك أن ابن رشد قد قرر - كما قرر أرسطو من قبله - أن المقولات العشر لا يدل عليها اسم الوجود ولا له تواطؤ أو اشتراك، لأنه لو كان الأمر كذلك لكانت المقولات العشر جنساً واحداً أو تحت جنس واحد والحس يشهد بتغايرها وكثرتها^(٣) .

ويرى أستاذنا الدكتور أبو الوفا التفتازانى أن بحث ابن سبئين للمقولات لا يخلو من أصالة فهو يطبق فكرته فى الوحدة المطلقة فى مجالها ويخرج لنا بأراء لها طرافتها وعلى ذلك فما يذكره المستشرق الأسباني هرناندس من أن نظرية المقولات عند ابن سبئين لا تقدم شيئاً جديداً غير ما هو تقليدى وانها مأخوذة من موسوعة اخوان الصفا فيه اقلال من شأن ابن سبئين كمفكر له أصالته^(٤) .

وهكذا يطبق ابن سبئين مذهبه فى الوحدة فى مجال المنطق الأرسطى ليثبت دائماً أن كل مباحث هذا المنطق التى تشعر بالكثرة فى الوجود وهم على التحقيق أو يتناول بعض هذه المباحث لتبدو متمشية مع مذهبه.

(١) نفس المرجع: ص ٢١٥ .

(٢) نفس المرجع: ص ٢٢٥ .

(٣) نفس المرجع: ص ٢٢٥ .

(٤) نفس المرجع : ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

الفصل الثاني

نقد ابن تيمية لمنطق أرسطو

(أ) تمهيد

قام ابن تيمية بمحاولة نقدية جادة لمنطق أرسطو لم يكتف فيها برفض هذا المنطق أو هدمه من أساسه بل قدم البديل الإسلامى له، لكن هذه المحاولة من ابن تيمية لم تكن هى الوحيدة من نوعها فى تاريخ الفكر الإسلامى حيث سبقتها محاولات عديدة - أشرنا إليها فى الفصل الأول^(١) - من جانب المتكلمين وبعض صوفية الإسلام خاصة السهروردى وابن سبعين، إلا أن محاولة ابن تيمية النقدية للمنطق تستمد قيمتها وقوتها من استنادها على أصالة التراث الإسلامى المعتمد على الكتاب والسنة، حتى أننا نجد المستشرق الفرنسى رينان - الذى أنكر على فلاسفة الإسلام أى ابداع فلسفى - يعترف بعبقرية الطوائف الإسلامية الدينية وأصالتها قائلاً: "إن ذاتية العرب وعبقريتهم الحقيقية انما ينبغى أن تلتمس لدى الطوائف الإسلامية الدينية"^(٢).

والمعروف أن ما تستند إليه هذه الطوائف هو القرآن والسنة ولعل ابن تيمية خير من يمثل تلك العبقرية التى أشار إليها ريثان "فقد كان من مفكري الإسلام الذين صدروا فى فلسفتهم عن القرآن والسنة، فعبروا تعبيراً حقيقياً عن بنية المجتمع الإسلامى الذى عاشوا فيه وتمثلوه.

ويشرح ابن تيمية نهجه الذى سيسير عليه فى النقد فيقول: "أعلم أنهم بنوا المنطق على الكلام فى الحد ونوعه، والقياس البرهانى ونوعه، قالوا: بأن العلم إما

(١) أنظر ص وما بعدها من هذا الكتاب.

(٢) د. على سامى النشار: "نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام" - القاهرة - الطبعة السابعة ١٩٧٨م ج ١ ص ٥٢.

تصور وإما تصديق ، فالطريق الذى ينال به التصور هو الحد، والطريق الذى ينال به التصديق هو القياس، ويرد ابن تيمية عليهم قائلًا: إن هذا الكلام فى أربع مقامات، مقامين سالبين ومقامين موجبين فالأولان أحدهما فى قولهم أن التصور المطلوب لا ينال إلا بالحد والثانى أن التصديق المطلوب لا ينال إلا بالقياس، والآخران فى أن الحد يفيد العلم - بالتصورات وأن القياس أو البرهان الموصوف يفيد العلم بالتصديقات^(١).

فالمقامان السالبان ينفيان الطرق التى يسلكها غير المنطقة فى التوصل إلى التصور والتصديق، والمقامان الموجبان يثبتان أن طريقى المنطقة هما وحدهما يؤديان إلى التصور والتصديق، ويرى ابن تيمية أن "كل هذه الدعاوى كذب فى النفى والإثبات فلا ما نفوه من طرق غيرهم كلها باطل ولا ما أثبتوه من طرقهم كلها حق على الوجه الذى أدعوا فيه"^(٢).

ثم يبدأ ابن تيمية فى نقد كل مقام من هذه المقامات إلا أنه لا يلتزم ترتيباً معيناً فى نقده لها، فمثلاً فى نقده للمقام السالب للحد لا يورد شيئاً من آرائه الخاصة عن الحد الإسلامى، بل يجعل هذه المقام نقداً صرفاً للحد الأرسطى بينما نراه فى المقام الموجب يورد آرائه هو عن الحد إلى جانب نقده للحد الأرسطى، لكنه فى المقام السالب للقياس - يورد أغلب آرائه عن صور الإستدلال القرآنى ويفرد معظم المقام الموجب فى نقد القياس وغيره من صور الإستدلال الأرسطى. ويلاحظ أيضاً على ابن تيمية أنه ينقد المقام السالب للحد بحجج لا يرددها فى نقد المقام الموجب لكنه ينقد المقام السالب للقياس بما نقد به المقام الموجب من حجج تقريباً.

ويمكن تقسيم نقد ابن تيمية إلى جانبين، جانب هدمى وجانب انشائى فنورد فى الجانب الأول نقد ابن تيمية للمقام السالب والموجب لكل من الحد والقياس، ونورد فى الجانب الثانى آرائه فى الحد الإسلامى، وفى صور الإستدلال القرآنية. وعلى هذا سيكون هذا الفصل والفصول المقبلة عرضاً لتلك المحاولة النقدية، فأفرد

(١) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٢، ٢٠٣، ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٥٩.

(٢) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٨٨.

ثلاثة مباحث لنقد كل من الحد والقضية والقياس وذلك فى الجانبين الهدمى
والإنشائى لكل مبحث منهم.

وفىما يلى نوضح ذلك:-

(ب) نقد الحد:-

أولاً : الجانب الهدمى :

ويتمثل الجانب الهدمى من نقد ابن تيمية للحد الأرسطى فى رده لما يقوم
عليه المقام السالب من قول المناطقة أن التصورات لا تنال إلا بالحد "وفى رده لما
يقوم عليه المقام الإيجابى من قولهم : أن الحد يفيد العلم بالتصورات، وقد
اعتمد ابن تيمية فى رده لهذين المقامين على مجموعة من الحجج والأدلة التى
وردت فى كتبه المنطقية وغيرها وسوف نعرض لها فيما يلى :-

١- نقد المقام السالب:-

ويتمثل هذا النقد فى رد قولهم أن التصورات غير البديهية لا تنال إلا بالحد،
وقد نقد ابن تيمية هذا القول من أحد عشر وجهاً، استمدها - فيما يبدو - من
حجج الشكاك اليونانيين ضد المنطق الأرسطى، فأقام نقده - كما أقامه الشكاك
من قبل - على مسائل الدور أو التسلسل أو نسبية كل شىء وهى مسائل وضعها
السفسطائيون وتعارفوا عليها ثم صاغها الشكاك فى مذهب منهجى.

وفىما يلى نوجز هذه الحجج :-

الحجة الأولى :ينقد فيها ابن تيمية المقام السالب فيقول أنه مقام غير
بدهى، وغير البدهى يستلزم إقامة الدليل عليه لكى يكون صادقاً ولكن ليس
للمناطقة - فيما يقول ابن تيمية - دليل على هذا الصدق فكيف يتخذ المناطقة من
قضية سالبة غير مبرهن عليها أساساً لميزان العلم "ولم يزعمون أنه آلة قانونية
تعصم مراعاتها الذهن أن يزل فى فكرة"^(١).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٥٩، ٦٠، ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح
المنقول" - المطبعة الأميرية ببولاق - مصر الطبعة الأولى سنة ١٢٢١هـ ج ٢ ص ١٨.

والملاحظ على هذه الحجة أنه لو صح ما ذهب إليه ابن تيمية فيها لكان هذا نقداً للمنطق من أساسه، لأن المناطقة يكونون - والحالة هذه - قد أقاموه على أساس غير سليم، لكن المناطقة في هذا المقام لم يكونوا بازاء سوق قضية نظرية حتى يطالبهم ابن تيمية بالدليل وإنما هم بصدد مصطلح يقوم عليه البناء الفكري لمنهجهم، ومن المعلوم أن العبارات الاصطلاحية من قبيل المسلمات - التي لا يطلب عليها دليل - التي هي مبادئ خاصة لكل علم والتي بدونها لا يتم بناؤه وقد سماها أرسطو باسم "الأصول الموضوعة" و"المصادرات" واعتبرها بمثابة قضايا أولية غير قابلة للبرهنة، نسلم بها في العلم بدون برهان^(١).

الحجة الثانية: ويذهب فيها ابن تيمية إلى أنه إذا كان المناطقة يرون أن الحد لا يراد به نفس المحدود بل يُراد به القول الدال على ماهية المحدود، فيقال لهم: إذا كانت الحد قول الحاد، فالحداد إما أن يكون عرف المحدود بحد أو بغير حد، فإذا كان قد عرفه بحد فهذا مستلزم للدور أو التسلسل لأنه لا بد له من معرفة الحد الثاني بحد ثالث والثالث برابع ... وهكذا نظل ندور في حلقة مفرغة، وهذا كما يقول ابن تيمية: "مستلزم للدور القبلي أو التسلسل في الأسباب والعلل وهما ممتنعان باتفاق العقلاء"^(٢) أما إذا كان الحاد قد عرف المحدود بدون حد، كانت القضية "التصور المطلوب لا ينال إلا بالحد" قضية باطلة^(٣).

وهنا نلاحظ أن ما قرره ابن تيمية - من أن المنطقيين يرون أن الحد لا يُراد به نفس المحدود - صحيح، لأنه لو كان الحد نفس المحدود لكان العرف معلوماً قبل العرف والشئ لا يعلم قبل نفسه، ومن ثم كان لا بد أن يكون المحدود متصوراً قبل الحد حتى يكون ذلك الحد كاشفاً له عند مستقهم ومساو له (أي للمحدود) من حيث العموم

(١) د. عبدالرحمن بدوي: "منطق أرسطو" وكالة المطبوعات بالكويت ١٩٨٠م. ج٢ ص ٣٦٠: ٢٦٤.

د. عبد الرحمن بدوي "أرسطو" وكالة المطبوعات بالكويت ١٩٨٠م ص ٧٧، ٧٨.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٦٠.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٦٠، ٦١ ابن تيمية: "نقد المنطق" مطبعة السنة

المحمدية بالقاهرة ١٣٧٠هـ ١٩٥١م ص. ١٨٤. السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٣.

والخصوص "فلا يكون أعم لقصوره عن افادة التعريف ولا أخص لكونه اخفى"^(١).

أما عن تساؤل ابن تيمية عن كيفية تصور الحاد لماهية المحدود حتى يكون حده صحيحا - وان كان قد تصورها بحد فسوف يؤدي ذلك إلى الدور وان لم يكن قد تصورها بحد فقد ثبت أن التصورات ليست مقصورة على المحدود وهو ما يريد ابن تيمية اثباته - فالمناطق يخرجون من هذا المأزق بتقريرهم أن التصورات ليست كلها نظرية تُطلب بالتعريف، بل منها ما هو بديهي ومنها ما هو نظري، والبديهي أساس النظرى إذ عنده ينقطع التسلسل الذى تخيله ابن تيمية^(٢) وأرسطو نفسه يسلم بوجود تصورات بديهية أو مايسميه بالمبادئ الأولى التى تعد أساس العلم النظرى ويرى "أنه لا يمكن أن يعلم بالبرهان من لم يكن عالما بالمبادئ الأولى التى هى غير ذات أوساط"^(٣) وهذه "الأوائل لا يمكن المبرهن أن يبرهن على أنها موجودة"^(٤). وذلك لأننا "نعلم الأوائل بالاستقراء وذلك أن الحس انما يحصل فيها الكلى بالاستقراء"^(٥).

الحجج الثالثة والرابعة والخامسة

وفىها يردد ابن تيمية فكرة واحدة تقريبا فى نقد الحد الأرسطى، وهى استغناء التصورات عن الحدود المنطقية فيذكر فى **الحجة الثالثة**: ان جميع الأمم من اهل العلم والصناعات يعرفون الأمور التى يحتاجون إلى معرفتها ويتصورون مفردات علمهم دون أن يتكلموا بهذه الحدود، فعلم استغناء التصور عن هذه الحدود^(٦).

وهنا لابد أن نثبت لابن تيمية فضل السبق على جون استيوارت مل (المتوفى سنة ١٨٧٣م) فى ترديد هذه الحجة. يقول مل "من المسلم به أن العلم قد يتقدم

(١) شرح القطب على الرسالة الشمسية المسمى بتحرير القواعد المنطقية المطبعة الوهبية ١٢٩٢هـ ص ٤١.

(٢) نفس المرجع : ص. ٧ ، ٨ .

(٣) د. عبدالرحمن بدوى "منطق أرسطو" ج ٢ ص. ٤٨٢ .

(٤) نفس المرجع : ص. ٣٥٨ .

(٥) نفس المرجع : ص. ٤٨٤ .

(٦) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٦١، ابن تيمية: "نقض المنطق" ص ١٨٥، ١٨٦.

السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٣، ٢٠٤.

بغير قوانين المنطق لأن أحكام الناس قد صحت قبل أن توضع هذه القوانين، أو صدقت أحكام الكثيرين في كثير من الحالات من غير أن يلتزموا مراعاتها ... وما من شك أن في الدنيا صفوة من الناس أوتى من العبقرية ما يمكنه من أداء أعماله دون قوانين المنطق، وبتففس الطريقة التي كان ينتظر ان ينجز بها هذه الأعمال لو ألم بهذه القوانين والتزم مراعاتها في أعماله^(١).

لكننا نجد مل - على العكس من ابن تيمية - يصرح بأن جمهرة الناس محتاجون إلى أن يفهموا نظرية الشيء الذي يقومون بعمله، أو أن تكون لديهم قواعد وضعها لهم الذين عرفوا هذه النظرية، وفي تقدم العلم من أبسط مشاكله إلى أعقدها وأكثرها غموضا كانت كل خطوة من خطواته يقابلها تقدم في أفكار المنطق وقوانينه وضعها الممتازون في التفكير سبقت تقدم العلم أو صارت معه جنبا إلى جنب وإذا كان الكثير من العلوم المعقدة لم يزل بعد في حالة اضمحلال ونقص، وإذا كانت العلم التي يلوح أنها نضجت واكتملت لا تزال مثار جدل بين المفكرين، فإن مرد هذا إلى أن الأفكار المنطقية لم تشمل هذه العلوم بعد، أو لم تصل إلى الدقة المطلوبة، ويقول مل أيضا انه: "لو وجد علم المنطق أو كان من الممكن أن يوجد لكان مفيدا لا محالة، ولو وجدت القواعد التي تطابق كل عقل وتتلائم مع كل ظرف وكان استدلالها صحيحا لكان الذي يلتزم مراعاتها أدنى إلى الحق ممن يجهلها"^(٢).

لكن إذا إذا كان في مقدرة البعض التوصل إلى معرفة الأشياء بدون حاجة إلى قانون منطقي - كما يذهب إلى ذلك ابن تيمية ومل - إلا أننا لا نستطيع أن نعد ذلك حكما عاما يصدق على الجميع لذلك إحتاج الأمر - كما يقول البغدادي - إلى قانون صناعي به يستفيد "فاقد الحكمة الغريزية من واجدها"^(٣).

وفي الحجة الرابعة يتهم ابن تيمية الحدود المنطقية بأنها لا تسلم من

MILL, J. S. : System of Logic, LONDON 1925, P. 6 .

(١)

IBID, P. 6.

(٢)

(٣) البغدادي: "المعتبر" بحيدر آباد الطبعة الأولى سنة ١٣٥٧هـ ج ١ ص ٧.

الإعترضات في جميع فروع المعرفة الإنسانية تقريباً، حيث أنه لا يعلم حد مستقيم على أصلهم، بل أن حد الإنسان المشهور وهو الحيوان الناطق - عليه اعتراضات مشهورة. والنحاة العرب لما دخل متأخروهم في الحدود - ذكروا للإسم أكثر من عشرين حداً وكلها معترض عليها، وكذلك عامة الحدود المذكورة في كتب الفلسفة والطب والنحو والأصول والكلام. وعلى ذلك لو كان تصور الأشياء ومعرفتها موقوفاً على الحدود لما وصلنا إلى تصور صحيح على الإطلاق، ولما كان التصديق موقوفاً على التصور والإثبات يكونان العلم فلن نصل إلى علم من هذه العلوم. لذلك يتهم ابن تيمية المنطق الأرسطي بأنه يؤدي إلى السفسطة^(١).

وفي الحجة الخامسة:

يتخذ ابن تيمية من اعتراف المناطقة بتعذر الحدود الحقيقية حجة ضدهم، والحد الأرسطي الحقيقي المصور للماهية يتكون من الذاتيات المشتركة والمميزة - وهو ما تعارف عليه المناطقو بالجنس والفصل - والتوصل للحدود بهذا الطريق إما متعذر أو متعسر باعتراف المناطقة، فلن نصل إذاً إلى تصور حقيقة من الحقائق "فعلم استغناء التصورات عن الحد"^(٢).

وقد عبر الرواقيون قديماً - عما يذهب إليه ابن تيمية في هذه الحجة - حين اعترضوا عن الحد التام لصعوبته وعمدوا إلى التعريف الناقص أو الرسم المؤلف من خواص الشيء ومن ثم أصبح تعريف الأشياء عندهم بذكر الأمور التي تخصها واحصاء الفروق التي تميزها من غيرها فيرى كروسبوس مثلاً أن التعريف عندهم لغوياً بعد أن كان قبلهم ميتافيزيقياً^(٣) كما أعرض السهروردي أيضاً عن الحد التام لأن الإتيان به كما التزم المشاؤون من تأليفه من الجنس والفصل

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٦٢، ٦٣. السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٢.
 (٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٦٣، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٢.
 (٣) د. عثمان أمين: "الفلسفة الرواقية" القاهرة الطبعة الثالثة ١٩٧١ م ص ١٣١. فالمنطق عند الرواقيين لا يبحث في تصورات ولا كليات، ونظرية التعريف التي وضعها كروسبوس لا تبحث في جنس ولا نوع ولا ماهية كما هو الشأن في المنطق الأرسطي ذلك لأن الإتيان بالحد كما التزم المشاؤون من تأليفه من الجنس والفصل القريبين غير ممكن، أنظر د. عثمان أمين: "الفلسفة الرواقية" ص ١٣٠.

القريبين غير ممكن للإنسان "لجواز الإخلال بذاتي لم يُعرف وصعوبه تمييز الأجناس والفصول من اللوازم العامة والخاصة"^(١).

وهنا نلاحظ أن ما احتج به ابن تيمية - في هذه الحجج - غير وارد على الحدود الحقيقية التي تُفيد تصور الماهيات تصورا حقيقيا، فالمناطقه يرون أن الحدود الحقيقية هي طريق التصور الصحيح، وليس معنى ذلك أنه لا توجد لديهم طرق أخرى لتصوير الأشياء فهم يعترفون بوجود أنواع أخرى من التعاريف لكن ليس لها في نظرهم ما للتعريف الحقيقي القيمة العلمية^(٢).

ومن ثم فإن قول ابن تيمية "فعلم استغناء التصورات عن الحد" غير صحيح لأنه كلام عام ينبغى أن يخصص بالتصور الحقيقي لا مطلق التصور، فإن افادة الحد الحقيقي للتصور التام لا يمنع من تصور الأشياء بغير حد حقيقي، ولكن ليس تصورا حقيقيا، والمناطقه أنفسهم يقررون أن من الأشياء مالا تتصور بذاتياتها بل بأعراضها، وإذا تقرر ذلك فإن ما احتج به ابن تيمية من تصور كثير من الحقائق دون توقف على الحد غير وارد على التصورات الحقيقية. كذلك فإن ما يذكره ابن تيمية - في الحجة الرابعة - من اختلاف النحاة والأصوليين في حد كل من الإسم والقياس ليس دليل على بطلان توقف التصورات الحقيقية على الحدود الحقيقية وذلك لأن تعريف العلوم المختلفة ومسائلها ليس من قبيل التعريف الحقيقي (الذي يقال عنه أنه لا بد أن يكون للشئ تعريف حقيقي واحد لأن الماهية واحدة) بل تُعد العلوم ومسائلها بالرسوم، ومن هنا يقع الإختلاف والتعدد في التعريف لأن التعريف بالرسم يختلف من فرد لآخر^(٣).

(١) السهروردي: "حكمة الإشراق" طبع حجر طهران سنة ١٣١٦هـ ص

(٢) د. عبدالرحمن بدوي: "منطق أرسطو" ج٢ ص ٤٩٤، ٤٩٥. يقول أرسطو: (الحد هو القول الدال على ماهية الشئ وقد يوصف أيضا بأنه قول مكان اسم أو قول مكان قول...).

(٣) تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ص. ٥ يقول شارح الرسالة الشمسية: "لا بد من تصور العلم برسمه ليكون الشارع فيه على بصيرة في طلبه، فإنه إذا تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائله اجمالا حتى أن كل مسألة ترد عليه علم أنها من ذلك العلم كما أن من أراد سلوك طريق لم يشاهده، لكن عرف أماراته فهو على بصيرة في سلوكه.

الحجة السادسة:

وهي ذات فروع ثلاثة:-

(أ) إن الحدود الحقيقية عند المناطق إنما تكون للحقائق المركبة وهي الأنواع التي لها جنس وفصل. أما الحقائق البسيطة التي لا تركيب فيها والتي لا تندرج مع غيرها تحت جنس مثل العقل فليس لها حد ومع ذلك فقد عرفوه وهو من التصورات المطلوبة عندهم "فعلم استغناء التصورات عن الحد".

(ب) وإذا أمكن معرفة التصورات التي لا تركيب فيها بدون الحد كانت معرفته الأنواع أولى لأنها أقرب إلى الحس وأشخاصها مشهورة، والحس عند ابن تيمية هو اليقين.

(ج) ثم أنه ليس من الضروري في منطق أرسطو أن يتوقف تصديق على التصور التام الذي يحد بالحد الحقيقي، بل يكفي فيه أدنى تصور ولو بالخاصة، وتصور العقل من هذا الباب "وهذا اعتراف منه بأن جنس التصور لا يتوقف على الحد الحقيقي"^(١).

ونلاحظ أن ما قاله ابن تيمية - في الجزء الأول من هذه الحجة من اعتراف المناطق بأن الحدود الحقيقية لا تكون إلا للحقائق المركبة - صحيح، فالمناطق يقرون هذا، كما أنهم يعترفون بأن الحقائق البسيطة لا يكون تعريفها من قبيل التعريف الحقيقي بل من قبيل التعريف الإسمي الذي يكفي فيه الخواص، وقد يجوزون التعريف بالمثال، إذا لك يكن هناك سبيل سواه، فقد تقل عن أرسطو أنه قال في تعريف المادة: (هي بالنسبة للجوهر ما يكون البرنز بالنسبة للمثال)^(٢) لكن قول ابن تيمية بعد ذلك فعلم استغناء التصورات عن الحد فيه مغالطة واضحة، لأنه إذا كان قد قرر رأى المناطق في الحدود الحقيقية كمقدمة لحجته، وان هذه الحدود لا تكون إلا للحقائق المركبة وأن ما خلف ذلك يعرف بغير طريق

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٦٣، ٦٤، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٤، ٢٠٥.
(٢) د. زكى نجيب محمود: "المنطق الوضعي" مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٥٦م ج١ ص ٧٨.

الحدود الحقيقية فكان ينبغي ان تكون النتيجة بناء على هاتين المقدمتين أن يقول:
فعلم استغناء بعض التصورات - لا كلها - عن الحد.

هذا ومن ناحية أخرى فإن ابن تيمية قد وقع في تناقض واضح بين ما نقله
عن المناطقة في الجزء الأخير من هذه الحجة وما نقله عنهم في الحجة الأولى من
هذا المقام، فقد ذكر هناك عن المناطقة أنهم يقولون أن التصورات غير البيديهية
لا تُقال إلا بالحد، وهذا تعميم منه غير سليم، ثم نجده هنا ينقل عنهم أنهم
يقولون أن أى تصور كاف فى أن يكون أساساً للتصديق، فكيف يدعى هناك أن ما
ذكره كان قول المناطقة، ثم كيف يتفق ذلك القول مع ما يذكره هنا ؟

الحجة السابعة:

يقول فيها ابن تيمية بأسبقية تصور المعنى على العلم بدلالة اللفظ عليه،
بمعنى أننا لا نعرف المعنى من اللفظ، ولا نستدل على وجود المسمى من اللفظ الذى
يسميه، بل العكس فنحن نعرف المسميات أولاً ثم نُشير إليها بأسماء أو ألفاظ. يقول
ابن تيمية: "والعلم بأن اللفظ دال على المعنى أو موضوع له مسبوق بتصور المعنى
فمن لم يتصور مسمى الخبز والماء والسماء والأرض والأب والأم لم يعرف دلالة
اللفظ عليه"^(١).

فإذا كان السامع قد تصور المعنى قبل سماعه لم تعد هناك حاجة إلى القول
بأنه تصوره باستماعه اللفظ لأن فى ذلك دوراً قليباً^(٢).

ويصل ابن تيمية هنا إلى أوج المذهب النفسى الذى يقرر أن التصور كتصور
لا قيمة له، وإنما وراءه عملية حكم كاملة^(٣) وسيوضح ابن تيمية هذا - كما سوف
نرى فيما بعد - توضيحاً تاماً^(٤).

وهو بهذا أيضاً يهدم فلسفة المثل عند أفلاطون الذى تصور وجود المثل الكلية

(١) ابن تيمية: "الرد على المتطقيين" ج ١ ص ٦٥، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٥.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المتطقيين" ج ١ ص ٦٥، ٦٦، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٥.

(٣) د. على سامى النشار: "مناهج البحث عند مفكرى الإسلام" ص ١٥١.

(٤) أنظر ص من هذا الكتاب.

في مقابل الألفاظ الكلية ، فلما لم يجد لها مقابلاً في هذا العالم الخارجي تصور أفلاطون وجودها في عالم آخر سماه عالم المثل، كما يهدم كل فلسفة تقييم وجود الموجودات على أساس استخدامنا للألفاظ التي لا بد من وجود مسميات تقابلها في نظرهم في العالم الخارجي أو غيره.

وما أشبه قول ابن تيمية هذا بما ذهب إليه بعض فلاسفة التحليل أمثال برتارند راسل وفتجنشتين^(١) من القول بأن استخدام الإسم لا يستلزم بالضرورة القول بوجود ما يسميه وإلا كنا بمثابة من يعكس الوضع المعتاد فيضع العربية أمام الحصان، ولذا فأغلب المشكلات الفلسفية - في نظرهم - بصفة عامة ، وما يتعلق منها بمعنى الوجود بوجه خاص، إنما تنشأ عن استدلال الوجود من اللفظ وليس العكس، ولو عرفنا اللغة على حقيقتها لترتب على هذا زوال أغلب مشكلات الفلسفة بصفة عامة والميتافيزيقا بوجه خاص، وهذا هو المعنى الذي عبر عنه الفيلسوف التحليلي المعاصر لدفع فيتجنشتين في القول بأن أغلب مشكلات الفلسفة إنما تنشأ عن سوء استخدام منطق اللغة^(٢).

لكن من الملاحظ أن الدور أو التسلسل الذي تخيله ابن تيمية في هذه الحجة ليس وارداً لأن التصور الذي يتقدم دلالة اللفظ دلالة بحسب الحقيقة والذات هو تصور بحسب الإسم لا بحسب الذات، أما التصور بحسب الذات فهو بعد العلم بوجود الشيء والتصديق به. فليس لقائل أن يقول إذا كان الحد لا يفيد التصور إلا بعد العلم بالوجود والتصديق به، والتصديق به لا يمكن إلا بعد التصور، فالحد لا يفيد التصور إلا بعد التصور وهو دور، وذلك لأن التصور الذي يفترق إليه التصديق هو تصور معنى الاسم والمراد به فإن من لا يفهم المراد بلفظ الحد لا يمكنه الحكم بوجوده أو عدده.

(١) د. عزمى اسلام: "لدفع فيتجنشتين" نوايغ الفكر الغربى - دار المعارف بمصر ص ١٢٧، ١٢٨، لدفع فيتجنشتين: "رسالة منطقية فلسفية" ترجمة الدكتور عزمى اسلام مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٦٨م ص ٥٩.

(٢) د. عزمى اسلام: "ابن تيمية والرد على المنطق الارسطى" مقال نشر في مجلة الكاتب عدد ٩٧ أبريل سنة ١٩٦٩م ص ١٢١، ١٢٢.

أما التصور بحسب الذات فلا يشترط تقدمه على التصديق بل هو بعده...^(١) وعلى هذا فمطلق التصور لا يتوقف على الحدود الحقيقية، فالمحال المترتب على الدور أو التسلسل الذى يذكره ابن تيمية هنا كان من الممكن أن يكون صحيحا لو كان المنطقة يدعون أن الحد الحقيقى يصور شيئا مجهولا لنا من كل وجه، وهم لا يدعون ذلك بل يذهبون إلى أن "كل تعريف وتعرف فيستدعى معرفة سابقة، فلم يعرف صورة الشيء بالحد إلا من عرف أجزاء الحد من الجنس والفصل قبله، إما بنفسه لوضوحه وإما بتحديد آخر إلى أن يرتقى إلى أوائل عرفت بنفسها...^(٢) .

الحجة الثامنة:

وهذه الحجة تكاد تكون ترديدا لما قبلها ... فيذهب ابن تيمية فيها إلى أن الحد إذا كان قول الحاد، فإن تصور المعانى لا يفتقر إلى الألفاظ، فالمتكلم يتصور معنى ما يقوله بدون لفظ، كما ان السامع يمكنه تصور تلك المعانى دون أن يخاطبه المتكلم^(٣) .

وهنا نلاحظ أن النتيجة التى وصل إليها ابن تيمية هنا وهى استغناء التصورات عن الحد قد رتبها على قوله: "فمعلوم أن تصور المعانى لا يفتقر إلى الألفاظ" وهذه مغالطة لأن التصور المنطقى بخلاف ذلك، فالمعروف أن الحد يقع جوابا فى السؤال عن الماهية، والطالب للحقيقة انما يطلبها ببيان الالفاظ الدالة عليها^(٤) .

(١) الساوى: "البصائر النصيرية" المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر - الطبعة الأولى ١٣١٦هـ، ١٨٩٨م ص ٤١، ٤٢. إن "ما" الطالبة للحقيقة إنما يسأل بها بعد العلم بوجود الماهية التى تطلب حقيقتها، فإن ما لا وجود له لا حقيقة له فى ذاته. بل الحقيقة هى حقيقة أمر موجود. وإن مطلب "هل" المطلق متقدم لذلك على مطلب "ما" الطالبة لحقيقة الذات ... ومطلب "هل" المطلق يشمل السؤال عن الوجود لأن "هل" البسيطة يطلب بها أن الشيء موجود أو ليس بموجود أنظر الساوى: "البصائر النصيرية" ص ١٧٤ تعليق الشيخ محمد عبده، انظر أيضا الغزالي: "معيان العلم" ص ١٩٦.

(٢) الغزالي: "معيان العلم" ص ١٩٦، ١٩٧.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٦٦ م السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٥.

(٤) الفارابى: "احصاء العلوم" ص ١٧ يقول الفارابى فى حديث عن موضوع المنطق كما يراه المناطقة: "وأما موضوعات المنطق وهى التى فيها تعطى القوانين فهى المعقولات من حيث تدل عليها الألفاظ، الألفاظ من حيث هى دالة على المعقولات وذلك لأن الرأى انما نصححه عند أنفسنا بأن نتفكر ونروى ونقيم فى أنفسنا أمورا ومعقولات شأنها أن تصحح ذلك الرأى، ونصححه عند غيرنا بأن =

الحجة التاسعة:

وفيها يقف ابن تيمية بين الفلاسفة الحسيين - قديماً وحديثاً - الذين يخلعون على الوجود معنى مادياً ولا يقرون إلا بالحواس كطريق للمعرفة^(١) فهو يذهب إلى أن جميع الموجودات يتصورها الإنسان بمشاعره الظاهرة والباطنة فقط بمعنى أن الموجودات يعرفها الإنسان أولاً، فينشأ عن ادراكه أياها تصورات تقوم في ذهنه، يشير إليها بعد ذلك بألفاظ ومن ثم فمن الممكن تصور المعنى دون وجود اللفظ، وهذا تأكيد للمعنى السابق من قوله بأن قيام وكذا وجود الأشياء لا يلزم عن الألفاظ والحدود. فجميع الموجودات نتصورها إما بحواسنا الظاهرة كالطعم واللون والريح، أو بحواسنا الباطنة كالجوع والشبع والحب والبغض والحزن والفرح... وأمثال ذلك، وكلها غنية عن الحد. ولا يمكننا تصور شيء سواء معيناً أو عاماً بدون مشاعرنا الظاهرة والباطنة "وما غاب عنا نعرفه بالقياس والاعتبار بما شاهدناه"^(٢).

وهذه الحجة استمدها ابن تيمية من الرازي، وهي من حجج الشكاك حيث يقول الرازي في ضرورية التصورات: "القول في التصورات وعندى أن شيئاً منها غير مكتسب لوجهين:-

الأول: أن المطلوب إن لم يكن مشعوراً به استحال طلبه، لأن ما لا شعور به البتة لا تصير النفس طالبة له. وإن كان مشعوراً به استحال طلبه، لأن تحصيل الحاصل محال. فإن قلت: هو مشعور به من وجه دون وجه قلت فالوجه المشعور به

= نخاطبه بأقوال نفهمه بها الأمور والمعقولات التي من شأنها أن تصحح ذلك الرأي".

وأنظر أيضاً الساوى: "البصائر النصيرية" ص ٦.

(١) يوسف كرم: "العقل والوجود" دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٦م ص ٥ "إن فريقاً هاماً من الفلاسفة يذهبون إلى أن الحواس الظاهرة والمخيلة هي وسائلنا الوحيدة للمعرفة، وأن ما يسمى بالعقل إن هو إلا جملة أفعال ترجع إليها. هؤلاء يدعون بالحسيين أو التجريبيين متى دار الكلام على المعرفة، وبالماديين متى دار الكلام على الوجود وذلك لقولهم لاوجود لغير المادة ولا معرفة دون الإحساس، ويدعون أيضاً بالاسميين أو اللفظيين لقولهم ما المعانى إلا أصوات في الهواء أى أسماء وألفاظ وحسب".

(٢) ابن تيمية: "الرد على المتطقيين" ج ١ ص ٦٧، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٥.

غير ما هو غير مشعور به فالأول لا يمكن طلبه لحصوله والثاني لا يمكن طلبه أيضاً لكونه غير مشعور به مطلقاً.

والثاني: أن تعريف الماهية إما أن يكون بما يكون داخلياً فيها، أو بما يكون خارجاً عنها أو بما يتركب من الأخيرين. أما تعريفها بنفسها فمحال لأن المعرفة معلوم قبل المعرفة، فلو عرفنا الشيء بنفسه لزم تقدم العلم به على العلم به وهو محال. وأما تعريفها بالأمور الداخلة فيها فمحال لأن تعريفها إما أن يكون بمجموع تلك الأمور وهو باطل لأنه نفس ذلك المجموع فتعريفها بذلك المجموع تعريف الشيء بنفسه وهو محال.

ثم يقول الرازي: إن الإنسان لا يمكنه أن يتصور إلا ما أدركه بحسه أو وجدته في فطرة النفس كالألم واللذة أو من بديهية العقل كتصور الوجود والوحدة والكثرة، أو ما يركبه العقل أو الخيال من هذه الأقسام، فأما ما عداها فلا يتصور البتة، والإستقراء يحققه^(١).

وكلام الرازي هذا واضح التناقض، ذلك لأنه قرر أولاً أن التصورات كلها ضرورية (ليست كسبية) ثم عاد بعد ذلك فقال: إن ما يركبه العقل - كتركيبه للحيوان والناطق لتصور ماهية الإنسان - داخل ضمن التصورات، وليس التصور المكتسب إلا هذا النوع، وقد عبر الطوسي - في تعليقه على المحصل - عن هذا التناقض قائلاً: "واعترف (يقصد الرازي) ها هنا بتصور المركب، الذي يركبه العقل، ولا يراد بالتصور المكتسب غير نوع من ذلك، فقله هنا مناقض لمذهبه في التصورات، ثم أن أكثر الأجناس العالية مما لا يدرك بالحس ولا بالوجدان ولا بالبديهية، ولا بالتركيب العقلي، فإنها بسائط في العقل، وقد يتصور بالرسوم ويتحليل ما يتصور عن أنواعها إليها"^(٢).

هذا عن الرازي أما عن ابن تيمية، فإن محاولته اثبات عدم احتياج التصورات إلى الحدود في هذه الحجة، غير وارد على التصورات المنطقية، وذلك بسبب عدم

(١) الرازي: "محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين" المطبعة الحسينية المصرية ١٢٢٢هـ الطبعة الأولى ص ٢: ٥.

(٢) نفس المرجع: ص ٥ - تعليق نصير الدين الطوسي.

تفرقة بين التصور بمعناه النفسى والتصور بمعناه المنطقى - كما يفعل أصحاب النزعة النفسية فى دراسة المنطق^(١) - والأول يقوم على الإدراك الحسى المباشر للأشياء، سواء كانت هذه المدركات احساسات ظاهرة - كما قال ابن تيمية- أو باطنة، وهذا النوع يعزله المناطقة عن موضوع الحدود ويطلقون عليه اسم اللامعرفات^(٢) أما التصور المنطقى فهو تصور ماهيات الأشياء ذوات الحقائق المركبة.

الحجة العاشرة:

ويقول فيها ابن تيمية أن المعارض على الحد يمكنه أن يبطله وهذا الإبطال يحدث عن طريقين: النقض والمعارضة، أما النقض فيكون إما فى الطرد أو فى العكس. "أما الطرد: فهو أنه حيث وجد الحد وجد المحدود فيكون الحد جامعاً مانعاً"^(٣) لكن إذا بين المعارض وجود الحد ولا محدود لم يكن مطرداً ولا مانعاً. بل يدخل فيه غيره كما لو قلنا فى حد الإنسان أنه الحيوان.

"وأما العكس: فهو أن يكون حيث انتفى الحد انتفى المحدود لكون الحد جامعاً"^(٤) لكن إذا بين المعارض عدم وجود الحد مع بقاء بعض المحدود لم يكن الحد جامعاً كما لو قلنا فى حد الإنسان أنه العربى فلا يكون الحد منعكساً.

أما فى المعارضة للحد بحد آخر فهى إبطال السائل مادعاه الحاد واستدل عليه بأثباته نقيض هذا المدعى أو ما يساوى نقيضه أو الأخص من نقيضه^(٥).

"فإذا كان المستمع للحد يبطله بالنقض تارة وبالمعارضة أخرى ومعلوم أن كليهما لا يمكن إلا بعد تصور المحدود علم أنه يمكن تصور المحدود بدون الحد"^(٦).

(١) د. عبدالرحمن بدوى: "المنطق الصورى والرياضى" وكالة المطبوعات بالكويت - الطبعة الرابعة - ١٩٧٧م ص ٢٤: ٢٨.

(٢) نفس المرجع: ص ٨١.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٦٧، ٦٨، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٥.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٦٩، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٥.

(٥) الكوثرى: "رسالة فى آداب البحث والمناظرة" ص ٥٦: ٥٨.

(٦) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٧٠.

لكن المعروف أن من يطعن على الحد بالنقض والمعارضة هو ما يرى أنه مشتمل على دعوة الحاد، هذا بينما يرى المناطقة أن الحد ليس دعوى بل مهمته الكشف عن ماهية المحدود وتصويرها من غير حكم عليها . إن مبنى هذه المسألة على النظر إلى الحد ، فمن نظر إليه على أنه دعوى الحاد أى بان هذا اللفظ وهو الحد موضوع بازاء المحدود أو أن ذات المحدود محكوم عليها بالحد - فقد جوز نقضه ومعارضته. أما من نظر إلى أن قول الحاد هو اشارة إلى الماهية المتصورة من غير حكم عليها بنفى أو اثبات فلا تجوز معارضته^(١) . وهذا ما يقرره المناطقة فالحد انما يذكر المحدود ليتوجه الذهن إلى ما هو معلوم بوجه ما، ثم يرتسم فيه صورة أخرى أتم من الأولى، لا ليحكم عليه الحد، إذ ليس هو بصدد - التصديق بثبوته له^(٢) .

ومما يوضح وجه نظر المناطقة فى أن الحد الحقيقى لا يُنقض ولا يُعارض باعتباره تصويراً للماهية، اجماعهم على أن الحدود الحقيقية لا تعدد فيها لأن ذاتياتها محصورة بخلاف الرسم، فإنه يجوز فيه التعدد، لتعدد اللوازم، وكذلك اللفظى فإن للمعنى الواحد مترادفات كثيرة، كما توصف الحركة بأنها النقلة أو الزوال أو الذهاب من جهة^(٣) .

الحجة الحادية عشر:

وفى هذه الحجة يرد ابن تيمية على قول المناطقة "أن من التصورات ما هو بديهى لا يحتاج إلى حد لتصوره. "فيقول بنسبية البداهة والنظر فى التصورات، فكون العلم بديهيا أو نظريا هو من الأمور النسبية الإضافية، فمن رأى الأمور الموجودة فى زمانه ومكانه فهى عنده من الحسيات ومن علمها بالتواتر كانت عنده من المتواترات، ومن علمها بخبر ظنه كانت عنده من الظنيات، ومن لم يسمعها فهى عنده من المجهولات، كذلك يتفاوت الناس فى العقليات فما يكون بديهى عند

(١) الزركشى: "البحر المحيط" ج١ ص٣٥.

(٢) عبد الرشيد الكوثرى: "الرسالة الرشيدية فى اداب البحث والمناظرة" ص٩٠.

(٣) الزركشى: "البحر المحيط" ج١ ص٣٥.

البعض قد ينفيه غيرهم أو يشكو فيه. وإذا كانت التصورات والتصديقات من الأمور النسبية والإضافية فالتصورات البديهية عند بعض الناس قد تكون غير بديهية عند غيرهم فلا يحتاج الأمر إذن إلى الحد^(١).

هذا ومن الملاحظ أن الفكرة التي تدور حولها هذه الحجة هي نسبية البدهة والنظر في التصورات، والمعروف أن بروتاجوراس السوفسطائي قال بنسبية كل شيء حين أراد أن ينقض أصول المعرفة: "فالإنسان هو مقياس وجود ما يوجد منها ومقياس لا وجود ما لا يوجد"^(٢).

ثم أخذ بها الشكاك بعد ذلك وطبقوها على الحد كما طبقوها على نواحي العلم كله، فلم تعد حقيقة من حقائق العلم ثابتة أو مستقرة بل كل شيء - كما يقول هرقليطس - في تغير مستمر^(٣).

وعموماً - وبصرف النظر عن صواب هذه الحجج أو خطأها - نستطيع أن نقول أنه لا جديد في تلك الحجج التي وجهها ابن تيمية إلى الحد في المقام السالب، والتي دارت حول نقض مازعم أن المنطقيين يقولون به وهو قصر طريق التصور على الحد، ذلك لأن ابن تيمية يكاد يصطنع حجج السوفسطائيين والشكاك، تلك الحجج التي نفذت إلى العالم الإسلامي وعرفت لدى مفكره.

لكن قد يتصور البعض النسبية هنا على أنها النسبية التي عرفت لدى السوفسطائيين وابن تيمية حين قال بها سار في نفس الإتجاه الشكى فلم يكن معبراً - كما ذهب إلى ذلك الدكتور النشار - عن الروح الإسلامية^(٤).

والحقيقة أن موقف ابن تيمية هنا يختلف تماماً عن موقف السوفسطائيين والشكاك لأن الشكاك يقولون بنسبية الحقائق وأن الإدراك الشخصى هو الذى يملى على الحقيقة الثبوت أو عدمه، فكأنه لا ثبات للحقيقة فى الواقع ونفس الأمر.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٧١.

(٢) "محاورة ثياتيتوس لأفلاطون" ترجمة الدكتورة أميرة حلمى مطر ص ١٢: ١٨.

(٣) د. على سامى النشار: "مناهج البحث عند مفكرى الإسلام" ص ١٥٢.

(٤) د. على سامى النشار: "مناهج البحث عند مفكرى الإسلام" ص ١٥٢.

”ويلخص ديوجانس اللايرسى اراء الشكاك فيقول: ”أن الشكاك يبطلون كل برهان، وكل معيار وعلامة ويبطلون العلة والحكم والعلم ووجود الخير والشر فى ذاتيهما“^(١).

أما ابن تيمية فيرى أن الحقائق ثابتة فى الواقع ونفس الأمر والنسبية انما تكون فى ادراكها بحيث يختلف الناس فى ادراكها حسب استعدادهم ومواهبهم.

لذلك استخدم ابن تيمية هذه الحجج فى براعة كوسيلة فقط لهدم المنطق الأرسطى كمنهج غريب على روح الإسلام، فكان هذا فارقا بينه وبين الشكاك الذين وقفوا من أرسطو ومن الرواقيين بل ومن العلم كله موقف الشك المطلق حيث كانت غايتهم هدم الحقائق فكان الشك عندهم هو الوسيلة والغاية معا.

وعلى ذلك ليس هناك ما مبرر للقول بغرابة حجج ابن تيمية تلك عن الروح الإسلامية - كما ذهب إلى ذلك الدكتور النشار - خصوصا وأنه أثبت الخلاف بين ابن تيمية وبين الشكاك فى الغاية^(٢) فالواضح تأثر ابن تيمية بحجج الشكاك ضد المنطق ومحاولته توظيف تلك الحجج فى خدمة أغراضه الدينية، وذلك لهدم منهج معين - لا هدم المعرفة كلها كما ذهبوا هم - لا يتمشى مع الفكر الإسلامى كما يراه هو بحق، وليقيم منهجا آخر يراه أكثر تمشيا مع الكتاب والسنة. وليس فى هذا غرابة عن الروح الإسلامية، فالفكر الإنسانى سلسلة مترابطة الحلقات يأخذ لاحقا عن سابقها ويضيف إليه ”وتبادل الأفكار واستعارتها لا يستلزم دائما استرقاقا وعبودية، فالفكرة الواحدة يتناولها بالبحث أشخاص متعددون ولا تلبث أن تظهر على أيديهم فى مظاهر مختلفة، ولفيلسوف أن يأخذ عن آخر بعض آرائه ولن يمنعه ذلك من أن يأتى بنظريات خاصة وفلسفة مستقلة...“^(٣).

هذا من ناحية ومن أخرى ليس هناك مبرر كاف لإنكار تأثر ابن تيمية

(١) د. عبدالرحمن بدوى: ”مدخل جديد إلى الفلسفة“ وكالة المطبوعات بالكويت - الطبعة الأولى ١٩٧٥م ص. ١١٧.

(٢) د. على سامى النشار: ”مناهج البحث عند مفكرى الإسلام“ ص ١٥٢.

(٣) د. ابراهيم مدكور: ”فى الفلسفة الإسلامية“ دار المعارف بالقاهرة - الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٦م ج١ ص ٢٦، ٢٧.

بحجج الشكاك - والتكلف فى اثبات أن ما بينه وبينهم هو من قبيل توارد الخواطر، وذلك فى محاولة لإضفاء نوع من الإستقلال الفكرى لابن تيمية والذكاء فى الإستنباط والمحاورة^(١).

ذلك لأن اثبات التأثير بينه وبين الشكاك لن يقلل من أصالته ولا من استقلاله الفكرى بل على العكس، ذلك لأننا إذ نكون بصدد الحديث عما نقله فلان عن فلان من ضروب الفكر فليس المهم - فيما يقول كارل هينرش بكر - ماذا أخذ عنه، لأن مجرد بياننا للأفكار المأخوذة لا يكفى وحدة للدلالة على شخصية المتلقى من أى نوع هى؟ فلا بد أن يضاف إلى ذلك أيضاً مافعله المتلقى بما نقل إليه من أفكار الآخرين، لأنك قد تنقل الثقافة الواحدة إلى رجلين فتراها تنتج عند كل منهما أثرا يختلف عما أنتجه عند الآخر^(٢).

وهذا ما أراه متحققاً فى فكر ابن تيمية هنا، فالتأثر والتأثير بينه وبين الشكاك ثابت وواضح فى هذه الحجج التى وجهها إلى الحد فى المقام السالب، لكن هذه الحجج تنتج عند كل منهما أثرا يختلف عما أنتجته عند الآخر.

هذه مجمل الحجج التى أوردها ابن تيمية فى نقد المقام السالب للحد، ننتقل بعدها إلى نقده للمقام الموجب للحد.

٢- نقد المقام الموجب:

وهو استكمال للمقام الأول مع التأكيد على عدم ضرورة العلم بالتصورات، وبالتالي بالأشياء بناء على معرفة الحدود. ولذا دار المقام الثانى أساساً حول رد قول المناطقة "إن الحدود تفيد العلم بالتصورات" ومن ثم جاء عنوان المقام الثانى فى شكل سؤال هو: "هل يمكن تصور الأشياء بالحدود"^(٢).

وقد ناقش ابن تيمية فى هذا المقام رأى الإمام الغزالي فى المنطق وغيره من

(١) د. محمد عبدالستار نصار: "المدرسة الفلسفية" دار الأنصار - القاهرة سنة ٧٩م ج١ ص ٢٣١.

(٢) كارل هينرش بكر: "تراث الأوائل فى الشرق والغرب" مقال ترجمه د. عبدالرحمن بدوى فى كتابه التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية ص ٢.

مشاهير الفلاسفة والمتكلمين من جميع الطوائف. فالغزالي - على الرغم من قوله بتهافت اراء الفلاسفة - إلا أنه يؤمن بالمنطق معيارا للعلم أو ميزانا، وقد أوضح ابن تيمية في هذا الصدد كيف يكون الوضع المنطقي على خلاف صريح المعقول، وذلك بإظهار أن ماهو ذاتي وماهو لازم ليس بينهما فرق حقيقي، كما يدعى المناطق وانما هم في هذا الوضع المنطقي فرقوا بين المتماثلين وسواها بين المختلفين. وهذا وضع مخالف لصريح العقل وهو أصل صناعة الحدود الحقيقية عندهم فتكون صناعة باطلة. وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية: "فأما حدود المنطقيين التي يدعون انهم يصورون بها الحقائق ، فإنها باطلة يجمعون بها بين المختلفين ويفرقون بين المتماثلين ... ونحن نبين أن الحدود لا تفيد تصوير الحقائق، وأن حدود أهل المنطق التي يسمونها حقيقية تفسد العقل"^(١).

ويمكن أن نقسم نقد ابن تيمية لهذا المقام إلى قسمين:-

الأول: يتمثل في صورة حجج يوجهها ابن تيمية إلى هذا المقام.

والثاني: ينقد به ابن تيمية عناصر الحد.

❖ القسم الأول من المقام الموجب:

الأدلة على بطلان دعوى المناطق "أن الحدود تفيد تصوير الحقائق":

الحجة الأولى:-

الحد - سواء جعل مركباً أو مفرداً - لا يفيد معرفة المحدود:-

يقول فيها ابن تيمية أن الحد مجرد قول الحاد ودعواه، فإذا قال: حد الإنسان مثلاً هو الحيوان الناطق أو الضاحك فهذه قضية خبرية محتملة الصواب والخطأ، أي مجرد دعوى لا دليل عليها. وعلى هذا فالحد لا يفيد العلم التصوري، لأن المستمع له إما أن يكون قد تصور المحدود قبل الحد أو لا يكون قد تصوره. فإن كان قد تصوره قبله فالحد لم يفده تصوره وإن كان لم يتصوره قبله فخير الحاد جملة خبرية محتملة الصواب والكذب، أو هو مجرد دعوى لا دليل عليها، فلا يفيد

(١) نفس المرجع: ص ٢٠٩.

المستمع العلم بشيء خصوصاً والمستمع يعلم أن الحاد ليس معصوماً في قوله "وعلى التقديرين ليس الحد هو الذي يفيد معرفة المحدود"^(١).

فإذا قيل: أن الحد ليس هو الجملة الخبرية، إنما هو المفرد المقيد كالاسم وهو الذي يسمونه "التركيب التقيدي"^(٢). فإن ابن تيمية يقول أن "التكلم بالمفرد لا يفيد ولا يكون جواباً لسائل سواء كان موصوفاً مركباً تركيباً تقيدياً أو لم يكن كذلك"^(٣).

فإذا قيل أن الحد يفيد مجرد تصور المسمى دون أن يحكم أنه هو ذلك أو غير ذلك حينئذ يكون هذا كمجرد دلالة الاسم على مسماه - وهذا وهو رأى ابن تيمية في الحد - ومجرد الاسم لا يوجب تصوير المسمى لمن لم يتصوره. إنما يفيد الاسم الدلالة على المسمى والإشارة إليه^(٤).

والملاحظ في هذه الحجة أن ابن تيمية يحكم على الحد أولاً بأنه قضية خبرية (محملة الصدق والكذب) أي مجرد دعوى لادليل عليها، والمناطق لا يعدون الحد دعوى كما سبق أن ذكرت^(٥) - بل مهتمه الكشف عن ماهية الشيء المعرف وتصويرها دون الحكم عليها، وأن الذين يقولون بجواز نقضه ومعارضته إنما ينظرون إليه على أنه دعوى الحاد وذلك من حيث كونه مركباً تركيباً يشبه القضية.

هذا ويعد الحد عند المناطق من قبيل المركب التقيدي لا المركب الخبري، كما نقول في تعريف الإنسان أنه حيوان ناطق، فاللفظ الثاني قيد الأول، لمنع اشتراك غير أفراد الماهية في تعريفها وليس خبراً عن الحيوان مطلقاً - أي أن الحمل في الحد صوري لا حقيقي - حتى يحكم على الحد بأنه دعوى، أنه القول

(١) نفس المرجع: ص ١١١.

(٢) يقول ابن تيمية: "أن المناطق تارة يجعلون الحد هو الجملة التامة كما يقول الغزالي وغيره، وتارة يجعلون الحد هو المفرد المقيد كالاسم وهو الذي يسمونه (التركيب التقيدي) كما يذكر ذلك الرازي ونحوه" أنظر ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١١٢.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١١٢.

(٤) نفس المرجع: ص ١١٣.

(٥) أنظر ص من هذا الكتاب.

الدال على ماهية الشيء^(١) .

أما عن ادعاء ابن تيمية الثانى - فى هذه الحجة - وهو أن التكلم بالمفرد لا يفيد فالمعروف أن مطلوب السائل عن الماهية - وهو حصول صورة لها فى الذهن - يعبر عنه بأكثر من لفظ مثل قولنا لمن يسأل عن ماهية الإنسان أنه حيوان ناطق، فكل من "الإنسان" و"الحيوان الناطق" متساويان من حيث المفهوم، وإن اختلفا من حيث اللفظ، فالمدلول مفرد والدال مركب، والحمل بينهما صورى^(٢) .

أما عن ادعاء ابن تيمية الثالث فى هذه الحجة وهو أنه إذا كان الحد يفيد مجرد تصور المسمى من غير أن يحكم أنه هو ذلك أو غير ذلك، فحينئذ تكون دلالة الحد كدلالة الاسم ومجرد الاسم لا يوجب تصوير المسمى لمن لم يتصوره، فالمعروف أن دلالة الحد الحقيقى عند المناطقة ليست كدلالة الاسم يقصد به مجرد التمييز، بل المقصود بالحد الحقيقى عندهم "تصور كنه الشيء وحقيقته ثم التمييز يتبعه لا محالة..."^(٣) ومع ذلك فإن من يكتفى بالحدود المميزة لا ينكر المناطقة عليه ايثار هذه الطريقة على غيرها إلا من جهة الأولى هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن كون الحد دالا على الماهية مفيدا لتصور الذات إنما هو بالقياس إلى من يعلم وجود الشيء. أما من لا يعلم وجوده فهو فى حقه دال على معنى الاسم^(٤) .

(١) الساوى: "البصائر النصيرية" ص ٣٩. "فالقول هو اللفظ المركب ... وتركيب اللفظ على أنحاء وما يهمننا منها فى غرضنا هو تركيب التقييد، وهو أن يتقيد بعضه بالبعض بحيث يمكن أن يقع بين أجزائه لفظه (الذى هو) مثل قولنا الحيوان الناطق المائت أى الحيوان الذى هو الناطق الذى هو المائت ومثل هذا المركب يسمى المقيد ويفيد التصور لا محالة ... والحد التام هو القول الدال على ماهية الشيء فيعلم من هذا أن اللفظ المفرد لا يكون حدا، إذ القول هو المركب، وكذلك يعلم أن ما لا تركيب فى حقيقته وماهيته فلا حد له."

(٢) حاشية الصبان على شرح الملوى على السلم - مطبعة وادى النيل المصرية ١٢٩٢هـ ص ١٠٤.

(٣) الغزالى: "محك النظر" دار النهضة الحديثة بيروت ١٩٦٦م ص ١٠٢.

(٤) الساوى: "البصائر النصيرية" ص ٤١. "إن قول من قال أن الحد الحقيقى يراد للتمييز ليس بشيء إذ لو كان الغرض التمييز الذاتى دون تحقق ذات الشيء كما هو لكان قولنا ان الانسان "جوهر ناطق" حدا لانه مميز للانسان بذاتيته عما سواه، وهذا انكار على من يطلب من الحد تصورات الشيء وتحققه كما هو ثم يكتفى بالتمييز. أما من لا يطلب منه إلا التمييز فلا =

الحجة الثانية:

خبر الواحد بلا دليل لا يفيد العلم:

يقول المناطقة أن الحد لا يمنع ولا يقام عليه دليل، بل يبطل بالنقض والمعارضة وهذا دليل - في رأى ابن تيمية - على أن الحد لا يفيد تصور المحدود، لأن تصويره بالحد لا يمكن بدون العلم بصديق قول الحاد، وصدق قول الحاد لا يعلم بمجرد الحد (الخبر) لأنه لا يقيم دليلاً على صحة الحد فيصبح قوله محتملاً للصدق والكذب، فلا يعلم المحدود بالحد^(١).

ويفرق ابن تيمية بين الأمور العقلية والأمور الحسية، على أساس أن الأمور العقلية بحاجة إلى أدلة لإثبات صحتها لأنها محتملة الصواب والخطأ، ومن الغريب - كما يقول ابن تيمية - أن المناطقة يعتبرون أن الحدود طرق عقلية يقينية وأنها أساس العلم، مع أنها تقام بلا دليل.

إن الحد خبر واحد عن أمر عقلي لا حسي يحتمل الصواب والخطأ لأنه لا دليل على صدقه، بل ولا يمكن للمناطقة إقامة دليل على صدقه، وهم في نفس الوقت "يعيبون على من يعتمد في الأمور السمعية على نقل الواحد الذي معه من القرائن ما يفيد المستمع العالم بها العلم اليقين"^(٢).

فنقل الخبر الواحد في الأمور السمعية هو نوع من نقل الحد - في رأى ابن تيمية - بل هو يمتاز عن الحد بأنه يستند على التصور الحسي، بينما يستند الحد على التصور العقلي والتصور العقلي عرضه للصواب والخطأ.

= انكار عليه في اثاره إلا بتركه ماهو الأولى من تصور ذات الشيء، فإن التمييز يحصل تبعاً لهذا الغرض، فمعرفة حقيقة الشيء مع تمييزه أولى من معرفة تمييزه دون حقيقته... واعلم أن كون الحد دالا على الماهية مفيدا لتصور الذات، انما هو بالقياس إلى من يعلم وجود الشيء، أما من لا يعلم ذلك فهو في حقه دال على معنى الاسم شارح لمفهومه فإذا حصل له العلم بوجوده صار هذا القول بعينه في حقه دالا على الماهية بحسب ذات الشيء.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص١١٨، ١١٩.

(٢) نفس المرجع: ص١١٨.

وواضح أن هذه الحجة مجرد تكرار للحجة السابقة عليها، فهي أيضاً قائمة على افتراض أن الحد قضية خبرية محتملة الصواب والخطأ، أو هو مجرد دعوة لا دليل عليها، وعلى هذا فالحد لا يفيد العلم التصورى.

الحجة الثالثة:

لو حصل تصور المحدود بالحد لحصل ذلك قبل العلم بصحة الحد:

وهنا أيضاً يحاول ابن تيمية أن يثبت أن "الحد لا يفيد تصور المحدود" عن طريق الدور من كون تصور المحدود مستفاداً من الحد، فلو كان الحد يفيد تصور المحدود فلا بد من العلم بصحة الحد لأنه طريق العلم بصحة المحدود فإذا لم يكن الطريق صحيحاً فلا يكون الموصل إليه هذا الطريق صحيحاً، وحيث أن معرفة صحة المحدود متوقفة على صحة الحد وصحة الحد متوقفة على معرفة صحة المحدود فيكون هذا دوراً، والدور محال وما لزم عن المحال محال، فمن الممتنع معرفة صحة الحد، إذن الحد لا يفيد تصور المحدود^(١).

لكن موقف ابن تيمية هنا يضع المناطقة أمام دور فاسد لا انفكاك منه فلا يثبت تصور ولا علم قائم على التصور، ومعنى هذا أنه ليس هنا تصور مطلقاً في نظر ابن تيمية، لأن هناك دوراً اللهم إلا إذا أقر رأى الرازى في كون التصورات كلها ضرورية، وهذا القول مخالف لصريح العقل والشهادة والوجدان، والحقيقة أنه ينبغي أن تكون هناك مبادئ متفق عليها لا يطلب العقل أى شئ وراءها "والا لزم امتناع بيان شئ دون أن يبين قبله ما لانهاية له"^(٢).

الحجة الرابعة:-

معرفة المحدود تتوقف على العلم بالمسمى واسمه فقط:-

وفيه يستمر ابن تيمية في ابطال افادة الحد تصور المحدود - بناء على اصطلاح المناطقة فى الحد - فيرى أنهم قد اصطلاحوا على أن يحدوا المحدود

(١) نفس المرجع: ص ١١٩، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢١٠.

(٢) الساوى: "البصائر النصيرية" ص ١٣٩.

بالصفات التي يسمونها "الذاتية" وسمونها "أجزاء الحد" "وأجزاء الماهية" "والمقدمة لها" "والداخلة فيها" ونحو ذلك من العبارات، فإذا كان المستمع على علم بهذه الصفات، استطاع أن يتصورها بدون حاجة إلى الحد وإن لم يكن عالماً بها لم يستطع تصورها، ولو ذكر له الحد، وفي كلتا الحالتين لا يفيد الحد التصور. ويمثل لذلك ابن تيمية فيقول:-

- إذا قلنا "الإنسان" "حيوان ناطق"، وكنا نتصور مسمى الحيوان الناطق ولا نعلم أنه الإنسان وجب علينا أن نعرف النسبة بينهما.

- أما إذا لم تكن قد تصورنا مسمى "الحيوان الناطق"، فإننا نكون بحاجة إلى شيئين:

١- أن نتصور الحيوان الناطق.

٢- وأن نعرف النسبة بينه وبين الإنسان.

- فإذا كنا نعرف هذه النسبة وهذا التصور، فتكون قد تصورنا الإنسان بدون الحد ففائدة الحد - في رأي ابن تيمية - كفائدة الاسم، وهي تنبيه الذهن - الذي قد يكون غافلاً - إلى تصور المحدود، أي أن فائدته التمييز بين الشيء المحدود وغيرها^(١).

والمعروف أن المناطقة يذهبون إلى أن لفظة الحد تُقال بالتشكيك على خمسة أشياء، فمن ذلك الحد الشارح لمعنى الاسم وهو الذي لا يلتفت فيه إلى حد الشيء في نفسه، فإذا صح وجود الشيء علم أنه لم يكن بحسب الاسم فقط، ومن ذلك الحد بحسب الذات^(٢).

والمعروف أن الحد الحقيقي عند المناطقة - كما سبق أن ذكرت - ليست كدلالة الاسم يقصد به مجرد التمييز، بل المقصود بالحد الحقيقي عندهم تصور كنه الشيء وحقيقته "والمخلصون - في رأي المناطقة إنما يطلبون من الحد تصور كنه الشيء وتمثل حقيقته في نفوسهم لا لمجرد التمييز، ولكن مهما حصل التصور

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٢٠، ١٢١.

(٢) الغزالي: "معيان العلم" ص ١٩٨، ١٩٩، الساوي: "البصائر النصيرية" ص ٢٩.

بكماله تبعه التمييز، ومن يطلب التمييز المجرد يقتنع بالرسم...“^(١).

الحجة الخامسة:

التصورات المفردة يمتنع أن تكون مطلوبة:-

يقول ابن تيمية في هذه الحجة - عن التصورات المفردة أنها غير مطلوبة، ويمتنع أن تُعلم بالحد، لأن الذهن إن كان عالماً بها امتنع طلبها، لأن تحصيل الحاصل يمتنع، وإن لم يكن عالماً بها امتنع أيضاً أن يطلبها لأن الانسان لا يطلب شيئاً لم يشعر به، فإن الطلب والقصد مسبق بالشعور، فإن قيل الانسان يطلب تصور أشياء كثيرة وهو لا يشعر بها كالروح والملائكة والجن - فإن ابن تيمية يقول: ”هو قد سمع هذه الأسماء فهو يطلب تصور مسماتها كما يطلب من سمع ألفاظاً لا يفهم معانيها، تصور معانيها، سواء كانت المعاني متصورة له قبل ذلك أو لم تكن“^(٢) وهذا لا يوجب أن يكون المعنى المفرد مطلوباً، فإن المطلوب هنا تصديق، وفيه أمر لغوي، وهو لا يحصل بمجرد الحد بل لابد تعريف المحدود بالإشارة إليه، أو غير ذلك مما لا يكتفى فيه بمجرد اللفظ، ويرجع امتناع طلب التصورات المفردة في رأى ابن تيمية لسببين:-

الأول: إذا كانت التصورات حاصلة للانسان فلا يكون الحد هو سبب حصولها، لأن الحد لا يفيد التصوير.

الثاني: إذا لم تكن حاصلة في الذهن، فإن الحد لا يوجب تصور المسميات لمن لا يعرفها ومن ثم فإن الانسان - كما يقول ابن تيمية - متى كان له شعور بالتصورات فإنه لا يحتاج إلى الحد في ذات الشعور إلا من جنس ما يحتاج إلى الاسم، أي أن فائدة الحد كفائدة الاسم^(٣).

وقد ذكرت هذه الحجة في أكثر كتب الكلام والمنطق، وعرفها غالبية المناطق، واستمدتها منهم ابن تيمية، فقد ردد هذه الحجة أبو البركات البغدادي،

(١) الغزالي: ”معيان العلم“ ص ١٩٣.

(٢) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج ١ ص ١٥١.

(٣) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج ١ ص ١٥٢، ١٥٣.

وحاول أن يردّها إلى أصولها اليونانية، فذكر أن واضع الحجّة مانن (مينون) ضد سقراط في أبطال الاكتساب^(١).

وهذه الحجّة تنسب دائماً إلى الرازي، ويُقال أنه استمدّها من الشكاك، حيث أنه من الثابت أنها وجدت لديهم موجهة نحو مبحث الحد عند الرواقيين^(٢).

وقد ذكر الرازي هذه الحجّة وهو يرفض التصورات المكتسبة وقد ناقشه فيها الطوسي فكان مما قاله في هذا الصدد: "القول في التصورات وعندى أن شيئاً منها غير مكتسب لوجهين: الأول: أن المطلوب إن لم يكن مشعوراً به استحال طلبه، لأن ما لا شعور به البتة لا تصير النفس طالبة له. وإن كان مشعوراً به استحال طلبه لأن تحصيل الحاصل محال فإن قلت هو مشعور به من وجه دون وجه قلت فالوجه المشعور به غير ماهو غير مشعور به. فالأول لا يمكن طلبه لحصوله والثاني لا يمكن طلبه لكونه غير مشعور به مطلقاً^(٣)".

وقد بين الطوسي في تعليقه على المحصل ما في هذا الكلام من مغالطة فقال: "في هذا الكلام مغالطة صريحة فإن المطلوب ليس هو أحد الوجهين المتغايرين بل هو الشيء الذي له وجهان وذلك هو الذي ليس بمشعور به مطلقاً، وليس غير مشعور به مطلقاً بل هو قسم ثالث^(٤) ويذكر الطوسي أن الرازي لم يقدّم هنا حجّة على امتناع طلب ما يكون من هذا القبيل، وإنما بين امتناع القسمين الأولين فقط وقد صرح الرازي بهذا النوع الثالث - وهو المعلوم من وجه والمجهول من وجه آخر - في تقسيمه للمحدثات فقال: المعلوم على سبيل الجملة معلوم من وجه مجهول من وجه والوجهان متغايران، فالوجه المعلوم لا اجمال فيه والوجه المجهول غير معلوم البتة لكن لما اجتمعا في شيء واحد ظن أن العلم الجملي نوع

(١) البغدادي: "المعتبر" ج١ ص ٢٠٩.

(٢) د. على سامي النشار: "مناهج البحث عند مفكري الإسلام" ص ١٥٤، ١٥٥.

(٣) الرازي: "محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين" ص ٤.

(٤) نفس المرجع: ص ٤ (تعليق نصير الدين الطوسي). وقد رد صاحب المواقف وشارحه على الرازي

بما يقرب من رد الطوسي أنظر الأيجي "المواقف" ص ١٠٢، ١٠٤.

يغاير العلم التفصيلي^(١) ولعل في اعتراف الرازي بوجود هذا النوع الثالث إلى جانب القسمين الممتنعين ما يثبت تناقضه.

الحجة السادسة:-

التفريق بين الذاتى والعرضى باطل:-

في هذه الحجة ينقد ابن تيمية قول المناطقة بأن تصور الحقيقة يكون عن طريق الحد التام وهو الحقيقى المؤلف من الجنس والفصل أى من الذاتيات المشتركة والمميزة دون العرضيات التى هى العرض العام والخاصة، فيقول ابن تيمية: إن مبنى هذا الكلام على تفريق المناطقة بين الذاتى والعرضى، وقولهم أن الذاتى هو الذى تتوقف عليه الحقيقة بخلاف العرضى، ثم تقسيمهم العرضى إلى "لازم" "وعارض" واللازم إلى "لازم للماهية" "ولازم لوجودها" ثم تفريقهم بين "لازم الماهية" "ولازم وجودها" بأن لازم وجودها يمكن أن يعقل وجود الماهية بدونه بخلاف لازم الماهية لا يمكن أن يعقل وجود الماهية بدونه^(٢).

ثم يشير ابن تيمية إلى المناطقة حددوا الفرق بين الذاتى المقوم واللازم فى وجوه ثلاثة^(٣) هى:-

الوجه الأول: أن "الذاتى هو الذى تتوقف عليه الحقيقة بخلاف العرضى"^(٤) وقد يعبر المناطقة على هذا الفرق - كما يقول ابن تيمية - بصيغة أخرى فيقولون: أن الذاتى هو المقوم للماهية الذى يكون متقدما عليها فى الوجودين والماهية. (أى

(١) الرازي: "محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين" ص ٧٠، ٧١.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٥٣، ١٥٤.

(٣) صادفت المناطقة مشكلة التفريق بين الذاتى المقوم واللازم تلك التى عبر عنها الغزالي بقوله: "ولعلك تقول الفرق بين العرضى المفارق وبين الذاتى واضح، ولكن الفرق بين الذاتى المقوم وبين اللازم الذى ليس بمقوم ربما يشكل، فهل لك معيار يرجع إليه".

أنظر الغزالي: "معيار العلم" ص ٦٥.

وقد حاول المناطقة حل هذه المشكلة بأن حددوا الفرق بين الذاتى اللازم واللازم فى وجوه ثلاثة.

أنظر الساوى: "البصائر النصيرية" ص ١٠، الغزالي: "معيار العلم" ص ٦٦، ٦٧.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٥٣.

ماهية المقوم ووجوده يكون متقدماً على ماهية المقوم به ووجوده ذهنياً وخارجاً^(١).
الوجه الثاني: "وهو أن الذاتى ما ليس معلولاً للماهية بخلاف اللازم"^(٢) وقد يعبر المناطقة عن هذا الفرق - كما يقول ابن تيمية - بصيغة أخرى فيقولون: إن الذاتى يكون لازماً للماهية بلا واسطة، والعرضى اللازم يكون لازماً لها بواسطة^(٣).

الوجه الثالث: "إن الذاتى ما يكون سابقاً للماهية فى الذهن والخارج بخلاف اللازم فإنه يكون تابعاً"^(٤) وقد يعبر المناطقة عن هذا الفرق - كما يقول ابن تيمية - بصيغة أخرى فيقولون: سبق الذاتى للماهية أو يقولون بأنه لا يتأخر عن الماهية فى التصور^(٥).

وهنا يوجه ابن تيمية نقداً للمنطق الأرسطى غاية فى العمق والطرافة، فقد ذكر المناطقة فى تفريقهم بين لازم الماهية ولازم الوجود أن لازم الماهية لا يمكن أن تعقل الماهية بدونها. ثم ذكروا فى الوجه الأول من الفرق بين الذاتى والعرضى أن الذاتى لا يمكن أن نعقل الماهية بدونها، أى أن الذاتى واللازم كلاهما لا تعقل الماهية بدونها، وهو نفس الفرق الذى فرقوا به بينهما، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على تناقض المناطقة. ومما يدل على تناقض المناطقة فى هذا المقام أنهم بعد أن ذكروا هذه الفروق الثلاثة بين الذاتى واللازم "طعن محققوهم فى كل واحد من هذه الفروق الثلاثة وبينوا أن لا يحصل به الفرق بين الذاتى وغيره"^(٦).

ولقد تبين لنا صدق ما قاله ابن تيمية هنا، حيث طعن كل من الغزالي والساوى فى الوجه الأول بما محصله "أن من اللوازم ما هو ظاهر اللزوم للشيء، بحيث لا يقدر على رفعه فى الوهم أيضاً، فإن الانسان يلازمه كونه متلونا ملازمة

(١) نفس المرجع: ص ١٥٧.

(٢) نفس المرجع: ص ١٥٤.

(٣) نفس المرجع: ص ١٥٧.

(٤) نفس المرجع: ص ١٥٤.

(٥) نفس المرجع: ص ١٥٧.

(٦) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٥٦.

ظاهرة لا يقدر الانسان على رفعه في الوهم وهو لازم لا ذاتي^(١).

أما الوجه الثاني فلم يعترض له الغزالي ولم يذكره، بينما طعن فيه الساوي قائلاً "وهذا الوصف أيضاً مما تشركه فيه اللوازم التي تلزم الشيء لماهيته لا في وجوده مثل كون الثلاثة فرداً... فليست الفردية موجودة لعله افادتها بل الثلاثة في نفسها وماهيته لا تكون إلا فرداً، فإذا وجدت علة ثلاثة فقد وجدت فرداً، لا أنها وجدت الفردية للثلاثة"^(٢).

أما الوجه الثالث، فقد عده كل من الغزالي والساوي خيراً فرق وأنه لا يتوجه إليه نقض وقد عبر الساوي عن استحسانه له قائلاً: "وهذا هو الوصف الذي لا يشاركه فيه شيء من اللوازم، وهي الخاصة التي لا يشاركه فيه شيء من اللوازم"^(٣) ولكن هذا الوجه إذا كان قد قبله كل من الساوي والغزالي فقد اعترض عليه أبو البركات البغدادي في كتابه "المعتبر"^(٤) كما اعترض عليه ابن تيمية^(٥).

وحيث لم تستقم الفروق، فلا فرق اذن بين الذاتي واللازم وهو ما يرد ابن تيمية اثباته في هذه الحجة.

الحجة السابعة:

اشتراط الصفات الذاتية المشتركة أمر وضعي:-

يشترط المناطقة أن يكون الحد التام مؤلفاً من الذاتي المميز (الفصل) والذاتي المشترك (الجنس). ويرد عليهم ابن تيمية قائلاً: إن اشتراطهم ذلك يوجب عليهم أن يوردوا جميع الصفات الذاتية المشتركة والمميزة بين الحد وبين

(١) الساوي: "البصائر النصيرية" ص ٩.

(٢) الساوي: "البصائر النصيرية" ص ١٠.

(٣) نفس المرجع: ص ١٠.

(٤) أبو البركات البغدادي: "المعتبر" ج ١ ص ٢٤.

(٥) يقول ابن تيمية ان كلام المناطقة في هذه الحجة مبني على أصليين فاسدين هما تقريقهم بين الماهية ووجودها، وتقريقهم بين الذاتي واللازم، وسوف أتعرض فيما بعد لنقض ابن تيمية لهذين الأصلين. أنظر نقض ابن تيمية لتقريق المناطقة بين الذاتي واللازم ص من هذا الكتاب.

غيره. والجنس القريب مع الفصل لا يحصل ذلك.

فإذا لم يشترطوا ذلك وأرادوا بالحد التام ما يدل على الذاتيات ولو بالتضمن أو الالتزام فالفصل بل الخاصة يدل على ذلك أما إذا اكتفوا في الحد بالجنس القريب والفصل فقط فهذا تحكم محض، لأنهم إذا عارضهم من يوجب ذكر جميع الأجناس لم يكن لهم عنه جواب إلا أن هذا وضعهم واصطلاحهم، الذي جعلوه من باب الحقائق الذاتية والمعارف، والعلوم الحقيقية لا تختلف باختلاف الأوضاع، فحكمهم هنا كحكم من يجعل من شخصين متماثلين هذا مؤمنا وهذا كافرا، وهذا عالما وهذا جاهلا دون تفريق بين ذاتيهما وصفاتهما بل بمجرد وضعه واصطلاحه^(١). فالمناطقة مع دعواهم القياس العقلي يفرقون بين التماثلات ويسوون بين المختلفات، لذلك يرى ابن تيمية ضرورة الاقتصار في الحدود على الوصف المميز الفاصل بين المحدود وغيره إذ التمييز يحصل بهذا، وذلك هو الوصف المطابق للمحدود في العموم والخصوص بحيث يدخل فيه جميع أفراد المحدود وأجزائه ويخرج منه ما ليس منه. وهذا هو الحد عند نظار المسلمين^(٢).

والملاحظ في هذه الحجة أن قول المناطقة فيها بضرورة إيراد جميع الذاتيات في الحدود التامة غير صحيح، لأن الجنس القريب يدل عليها بالتضمن، لذلك يشترط المناطقة في الحدود الحقيقية أن يكون الذاتيان قريبين بالنسبة للمعرف، حتى لا يختل الحد، فالذاتي القريب متضمن للذاتي البعيد ولا عكس، فمثلا إذا قلنا في تعريف الانسان أنه هو "الحيوان الناطق" كان ذكر الحيوان متضمنا للجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة، وهذه كلها ذاتيات للمحدود أما إذا ذكر الجنس البعيد فلا يتضمن ذكره القريب، فمتى ذكر الجسم فلا يتضمن الحيوان لأن الجسم أعم، أيضا قول ابن تيمية بكفاية الفصل في الحد - عند عدم اشتراط ذكر جميع الذاتيات بالمطابقة - غير صحيح بالنسبة للحدود التامة، لأن الفصل وظيفته التمييز فقط، والتمييز لا يتحصل إلا بعد الإشتراك، فلا بد من اعتبار المشترك أولا حتى يتصور التمييز. وعلى هذا فذكر الجنس والفصل القريبين يعتبر مادة الحد. وترتيبها

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٧٦: ١٧٨.

(٢) نفس المرجع: ص ١٧٨.

على الوضع الطبيعي - أي ذكر الجنس أولاً وذكر الفصل ثانياً - يعتبر صورته، والإخلال بالمادة أو بالصورة أو بهما معا يؤدي إلى الإخلال بعملية الحد^(١).

الحجة الثامنة:

اشتراط ذكر الفصول مع التفريق بين الذاتى واللازم غير ممكن:

يشترط المناطقة ايراد الفصول المميزة للمحدود، وهذا الاشتراط غير ممكن - فى رأى ابن تيمية - مع تفريقهم بين الذاتى والعرضى اللازم للماهية، "إذ ما من مميز هو من خواص المحدود المطابقة له فى العموم والخصوص إلا ويمكن شخصاً أن يجعله ذاتياً مميزاً ويمكن الآخر أن يجعله عرضياً لازماً للماهية"^(٢).

ومن الواضح أن ابن تيمية هنا متأثر - إلى حد كبير - برأى البغدادي فى كون الذاتى والعرضى - ليس من قبيل الحقائق الثابتة كما يدعى المناطقة - بل هما من قبيل الأوصاف الاعتبارية بالنسبة للماهية . يقول البغدادي: "فالحاد انما يحد مايسميه ومن حيث يسميه ففى كل حد وبحسب كل اسم صفات ذاتية وإن كانت لذلك الشئ المحدود بحسب اسم آخر ومن جهة حد آخر صفات عرضية، وتكون أيضاً ذاتيات ذلك الحد الذى بحسب ذلك الاسم عرضيات لهذا المحدود من حيث تحد لهذا الحد، ويسمى بهذا الاسم الآخر. فإن الكاتب كما هو عرضى للانسان من حيث هو انسان أعنى حيواناً ناطقاً كذلك الانسان - أعنى الحيوان الناطق عرضى للكاتب من حيث هو كاتب، وهذه العرضية فى المفهوم وعند التصور كما أن الذاتية ذاتية بحسب ذلك فالبياض ذاتى للأبيض فى مفهوم ابيضيته وان كان عرضياً له فى مفهوم انسانيته أو فرسيته. وكذلك النطق ذاتى للانسان فى مفهوم انسانيته وان كان عرضياً لمفهوم ابيضيته أو كاتبيته"^(٣).

ويقول البغدادي أيضاً: "فالاسماء والحدود داخلة فى المواضعات والمواطيات، فقد يجوز اختلاف الناس فيها من حيث تختلف مواضعاتهم ومواطياتهم، ولا يلزم من ذلك

(١) شمس الدين الأصفهاني: "مطالع الأنظار على طوابع الأنوار" طبعة القاهرة ١٢٢٢هـ ص ١٢، ١٣.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٨٠، ١٨١.

(٣) أبو البركات البغدادي: "المعتبر" ج ١ ص ٦٢.

●.....●
جهل ولا تناقض فيكون للشئ الواحد أسماء كثيرة بحسب حدود كثيرة وحدود كثيرة بحسب أسماء كثيرة. وكل ذلك بحسب نعوت وأوصاف كثيرة كما للإنسان من حيث أنه جسم وحيوان وإنسان وكاتب وطبيب وعالم وله بحسب كل اسم حد^(١).

الحجة التاسعة:

توقف معرفة الذات على معرفة الذاتيات وبالعكس يستلزم الدور:

يقول المنطقة: أننا لانستطيع تصور المحدود (أو حده حداً حقيقياً) بدون صفاته الذاتية (أو ماهيته). ثم يقولون أن الذاتى هو ما لا يمكن تصور الماهية بدون تصوره، ويرد عليهم ابن تيمية بأنهم وقعوا فى الدور لأن الماهية لا تتركب إلا من الصفات الذاتية، ولا يعرف أن الصفة ذاتية أو غير ذاتية إلا إذا عرفت الماهية، ولا تعرف الماهية إلا بالصفات الذاتية يقول ابن تيمية: "تتوقف معرفة الذات - التى هى الماهية - على معرفة الذاتيات، وتتوقف معرفة الذاتيات - أى معرفة كونها هى الذاتيات لهذه الماهية دون غيرها من اللوازم - على معرفة الذات. فيتوقف معرفتها على معرفتها. فلا يعرف هو ولا تعرف الذاتيات^(٢)."

ويقول ابن تيمية عن رده هذا على المنطقة أنه كلام متين يجتاح أصل كلامهم ويبين أنهم متحكمون فيما وضعوه، لم يبنوه على أصل علمى تابع للحقائق ولكن قالوا هذا ذاتى وهذا غير ذاتى لمجرد التحكم ولم يعتمدوا على أمر يمكن الفرق به بين الذاتى وغيره إذ هذا غير ممكن فيما وضعوه^(٣).

◆ القسم الثانى من المقام الموجب:-

نقد ابن تيمية لعناصر الحد:-

يتكون الحد التام - وهو المفيد لتصور الحقيقة - عند المنطقة من الذاتيات دون العرضيات وهذا التكوين يستند إلى تقسيم صفات المحدود إلى ذاتية وعرضية،

(١) نفس المرجع: ص ٦٣.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٨٣.

(٣) نفس المرجع: ص ١٨٣، ١٨٤.

وأن الحقيقة مؤلفة من الصفات الذاتية الداخلة في المحدود وهي الجنس والفصل ويقسمون العرضي إلى "لازم" و"عارض" واللازم إلى "لازم للماهية" و"لازم لوجودها" وبنائهم ذلك - كما يقول ابن تيمية: - "على أن ماهيات الأشياء التي هي حقائقها ثابتة في الخارج وهي مغايرة للموجودات المعينة الثابتة في الخارج وأن الصفات الذاتية تكون مقدمة على الموصوف (أي على ماهي ذاتية له) في الذهن والخارج وتكون أجزاء سابقة لحقيقة الموصف في الوجودين الذهني والخارجي^(١).

ويرى ابن تيمية أن هذا الكلام يستند على أصليين فاسدين هما الفرق بين الماهية ووجودها والفرق بين الذاتي لها واللازم لها^(٢).

الأصل الأول: الفرق بين الماهية ووجودها:

يرى ابن تيمية أن الماهية يستحيل أن تكون موجودة في الواقع الخارجي - شأنها شأن الأشياء الجزئية - ولا في مكان آخر مثل عالم المثل عند أفلاطون، بل هي موجودة في الأذهان فقط، وإن كانت متمثلة في الموجودات الخارجية فبلا ثبوت. ويستخدم ابن تيمية في التعبير عن فكرته هذه منهجا تحليليا لا يقل في دقته ووضوحه عن تحليلات فلاسفة ومناطقة التحليل المعاصرين أمثال برتراند رسل وفتجنشتين فيقول: "الأصل الأول هو قولهم: أن الماهية لها حقيقة ثابتة في الخارج غير وجودها وهذا هو قولهم بأن حقائق الأنواع المطلقة - التي هي ماهيات الأنواع والأجناس وسائر الكليات - موجودة في الأعيان - وهو يشبهه - من بعض الوجوه - قول من يقول المعدوم شيء^(٣). وهذا من أفسد ما يكون، وإنما أصل

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج ٢ ص ٢٢٢.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٥٨.

(٣) يربط ابن تيمية هنا بين قول الفلاسفة بأن للماهية ثبوتاً في الخارج غير وجودها وبين قول المعتزلة أن المعدوم شيء حيث "زعموا (المعتزلة) أن وجود السواد زائد على كونه سواداً ثم زعموا أنه يجوز خلو تلك الماهية من صفة الوجود ... وأن المعدومات الممكنة قبل دخولها في الوجود ذوات وأعيان وحقائق، وأن تأثير الفاعل ليس في جعلها ذوات، بل في جعل تلك الذوات موجودة".

أنظر الرازي: "محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين" ص ٣٤، ٣٧، أنظر أيضاً يوسف كرم "العقل والوجود" ص ١٦٥. والحقيقة التي قال بها نظار المتكلمين - فيما يقول ابن تيمية - أنه لاماهاية =

ضلالهم أنهم رأوا الشيء قبل وجوده يُعلم ويُراد ويُميز ... فقالوا : ولو لم يكن ثابتاً لما كان كذلك، كما أننا نتكلم في حقائق الأشياء التي هي ماهياتها مع قطع النظر عن وجودها بالخارج فنتخيل الغلط أن هذه الحقائق والماهيات أمور ثابتة في الخارج. والتحقق أن ذلك كله أمر موجود وثابت في الذهن لا في الخارج عن هذا الذهن. والمقدر في الأذهان قد يكون أوسع من الوجود في الأعيان - وهو موجود وثابت في الذهن، وليس هو في نفس الأمر لا موجوداً ولا ثابتاً. فالتفريق بين الوجود والثبوت مع دعوى أن كليهما في الخارج غلط عظيم. وكذلك التفريق بين "الوجود والماهية" مع دعوى أن كليهما في الخارج وإنما نشأت الشبهة من جهة أنه غلب على أن ما يوجد في الذهن يسمى ماهية وما يوجد في الخارج يسمى وجوداً ، لأن الماهية مأخوذة من قولهم ماهو؟ كسائر الاسماء الاستفهامية كما يقولون الكيفية والانية ويقال ماهية وماية وهي أسماء مولدة. وهي المقول في جواب ما هو؟ بما يصور الشيء في نفس السائل. فلما كانت الماهية منسوبة إلى الاستفهام بما هو؟ والمستفهم إنما يطلب تصوير الشيء في نفسه كان الجواب عنها: هو المقول في جواب ما هو؟ بما يصور الشيء في نفس السائل وهو الثبوت الذهني، سواء كان ذلك المقول موجوداً في الخارج أو لم يكن فصار بحكم الاصطلاح أكثر ما يطلق الماهية على ما في الذهن ويُطلق الوجود على ما في الخارج فهذا أمر لفظي اصطلاحى. وإذا قيد وقيل الوجود الذهني كان هو الماهية التي في الذهن وإذا قيل ماهية الشيء في الخارج كان هو عين وجوده الذي في الخارج"^(١).

هكذا يُبطل ابن تيمية القول بوجود الماهيات وقد تحققت تحقّقاً عينياً في الخارج، طالما أنها من صنع العقل، شأنها شأن الكليات التي هي من صنع العقل أيضاً

= ولا شيئية للمعدوم ثابتة في الخارج تخالف الوجود، بل الوجود هو عين الماهية، والنفي والعدم هو النفي والشيء هو الوجود "إن المعدوم ليس له في الخارج ذات قبل وجوده" ويقول ابن تيمية أيضاً إن "المتفلسفة اتباع أرسطو كابن سينا لا يقولون أن كل معدوم من الأشخاص وغيرها هو ثابت في الخارج وإنما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة والشيعة".

أنظر ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٦١، ١٦٢.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٦٠، ١٥٩.

ولا توجد إلا فيه مما يجعله يقترب هنا من فلاسفة ومناطقة التحليل المعاصرين أمثال راسل وفتجنشتي، فهو يحل مشكلة العلاقة بين الوجود والماهية بشكل غاية في البساطة، فلا يرى الوجود سابقا على الماهية كما يرى الوجوديون^(١). ولا يرى الماهية سابقة على الوجود كما يرى أفلاطون وغيره^(٢) بل يرى أن وجود الشيء في الخارج هو عين ماهيته في الخارج لأنه إذا أريد بالماهية ما في الذهن وبالوجود ما في الخارج، كانت هذه الماهية غير الوجود. لكن ذلك لا يقتضى أن يكون وجود الماهيات التي في الخارج زائدا عليها في الخارج وأن يكون للماهيات ثبوت في الخارج غير وجودها في الخارج، ويقصد ابن تيمية بالثبوت هنا تحقق الماهيات تحقيقا كاملا عينيا شأنها شأن الموجودات الجزئية في العالم الخارجي^(٣).

بعد ذلك يشير ابن تيمية إلى أقوال الفلاسفة في الوجود والثبوت ثم يبين الأصل في فسادها، فأصحاب فيثاغورث كانوا يظنون أن الأعداد أمور موجودة في الخارج غير المعدودات وقد أدرك أصحاب أفلاطون فساد هذا وحاولوا اثبات المثل الأفلاطونية أي اثبات حقائق كلية خارجة عن الذهن غير مقارنة للأعيان الموجودة ولم يقتصروا على ذلك بل أثبتوا ذلك أيضا في المادة والمدة والمكان، فأثبتوا مادة مجردة عن الصور ثابتة في الخارج وهي الهيولى الأولية التي بنوا عليها قدم العالم كما أثبتوا مدة وجودية خارجة عن الأجسام وصفاتها وأثبتوا أيضا خلاء وجوديا خارجا عن الأجسام وصفاتها وقد أدرك أرسطو وأتباعه أن هذه كلها أمور مقدره في الأذهان لا ثابتة في الأعيان كالعدد مع المعدود، ثم زعم أرسطو وجود مادة في الخارج مغايرة للجسم المحسوس وصفاته وماهيات كلية للأعيان مقارنة لأشخاصها في الخارج^(٤).

ويرى ابن تيمية أن هذا الذي ذهب إليه المناطقة خطأ وذلك لأن الماهية في

(١) يوسف كرم: "العقل والوجود" ص ١٦٩.

(٢) نفس المرجع: ص ١٦١، ١٦٢.

(٣) د. عزمى اسلام: "ابن تيمية والرد على المنطق الأرسطي" مقال نشر في مجلة الكاتب عدد ٩٧ أبريل سنة ١٩٦٩م ص ١٢٣، ١٢٤.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٦٤، ١٦٥.

اصطلاحهم اسم لما يُتصور في الأذهان والوجود اسم لما يوجد في الأعيان، والفرق بين ما في الذهن وما في الخارج لا يناع فيه عاقل فهمه، إلا أنهم ظنوا أن في الخارج ماهية للشيء الموجود مغايرة للشخص الموجود في الخارج وهذا خطأ، بل ما في النفس سواء سمى وجوداً ذهنياً أو ماهية ذهنية أو غير ذلك هو مغاير لما في الخارج سواء سمى وجوداً أو ماهية أو غير ذلك "وأما أن يُقال ان في الخارج في الجوهر المعين الموجود كالانسان مثلاً جوهرين أحدهما ماهية والآخر وجوده فهذا باطل، كبطلان قولهم أن فيه جوهرين أحدهما مادته والآخر صورته وكقولهم أنه مركب من الحيوانية والناطقة، فإن الحيوانية والناطقة ان ارادوا أنها جوهران وهما الحيوان والناطق، فالشخص المعين هو الحيوان وهو الناطق، وليس هنا شخصان أحدهما حيوان والآخر ناطق، وإن أرادوا نفس الحياة والنطق فهاتان صفتان قائمتان للانسان، وصفة الموصوف قائمة به قيام العرض والجوهر، والجوهر لا يتركب من أعراضه القائمة به ولا يكون وجود أعراضه سابقاً لذاته"^(١).

هكذا يرى ابن تيمية أن وجود الماهية في الأذهان لا في الأعيان ولا يوجد منها في الخارج إلا الأفراد والشخصيات، فليست هناك في الخارج فرسية أو انسانية، ولكن هناك فرس وزيد... كما انه ليس في الخارج أعداد مجردة كما يرى الفيثاغوريون، ولا ماهيات مجردة كما يرى أفلاطون ولا ماهيات مطلقة موجودة في الخارج مقارنة لوجود الأشخاص كما يرى أرسطو ولا معدومات ثابتة كما يرى المعتزلة وغيرهم من المتكلمين.

والملاحظ أن نقد ابن تيمية هذا يتصل بمذهبه العام فهو ينكر وجود الماهيات المجردة في الخارج من حيث أنها كلية والعلم الوحيد لديه هو العلم الجزئي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن اثبات ماهي في الخارج غير أفرادها يترتب عليه أفكار تخالف التوحيد الإسلامي ولها خطورتها على الهيئات المسلمين.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٦٦، ١٦٧، ابن تيمية: "شرح العقيدة الأصفهانية" مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة سنة ١٣٢٩هـ ص ٦٦، ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج١ ص ١٧٤، ابن تيمية: "تفسير سورة الإخلاص" ص ٧٨، ابن تيمية: "مجموعة الرسائل والمسائل" طبعة دار المنار سنة ١٣٤٩هـ ج٤ ص ١٨.

وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية أن "كثيراً مما دخل فى المنطق من الخطأ فى كلامهم فى الكليات والجزئيات مثل الكليات الخمس ... وما ذكروه من الفروق بين الذاتيات واللوازم للماهية وما ادعوه من تركيب الأنواع من الذاتيات المشتركة والمميزة التى يسمونها الجنس والفصل وتسمية هذه الصفات أجزاء الماهية، ودعواهم أن هذه الصفات التى يسمونها أجزاء تسبق الموصوف فى الوجود الذهنى والخارجى جميعاً. وإثباتهم فى الأعيان الموجودة فى الخارج حقيقة عقلية مغايرة للشئ المعين والموجود وأمثال ذلك من أغاليطهم التى تقود من اتباعها إلى الخطأ فى الالهيات"^(١).

ويرى ابن تيمية أن ذلك قد أدى بمناطقة الإسلام إلى أن يجعلوا الموجود الواجب وجوداً مطلقاً بشرط الإطلاق كما قال طائفة من الملاحدة، أو بشرط سلب الأمور الثبوتية كلها كما قال ابن سينا وأمثاله، أو بشرط الإطلاق كما قال ملاحدة المتصوفة كابن عربى والقونوى وابن سبعين، كما يجعله المعتزلة ذاتاً مجردة من الصفات^(٢) مع العلم بصريح العقل أن كل ذلك يمتنع وجوده فى الخارج فيكون الواجب الوجود ممتنع الوجود^(٣) فالمتفلسفة منهم من يقول يوجد المطلق بشرط الإطلاق فى الخارج كما يذكر عن شيعة أفلاطون القائلين بالمثل الأفلاطونية ومنه من يزعم وجود المطلقات فى الخارج مقارنة للمعينات وأن الكلى المطلق جزء من

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج١ ص ١٢٦، ١٢٧.

(٢) يربط ابن تيمية بين قول المعتزلة بنفى الصفات وبين قول أفلاطون وشيعته بوجود مادة خالية عن جميع الصور وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "لو جاز خلو الموصوف عن جميع الصفات المتضادات لزم وجود عين لا صفة لها وهو وجود جوهر بلا عرض يقوم به، وقد علم بالاضطرار امتناع خلو الجوهر عن الاعراض وهو امتناع خلو الأعيان والذات عن الصفات وذلك بمنزلة أن يقدر المقدر جسماً لا متحركاً ولا ساكناً ولا حياً ولا ميتاً ... ولهذا أطبق العقلاء من أهل الكلام والفلسفة وغيرهم على انكار زعم من زعم تجويز وجود جوهر خالى عن جميع الاعراض وهو الذى يحكى عن فقهاء الفلاسفة من تجويز وجود مادة خالية عن جميع الصور ويذكر هذا عن شيعة أفلاطون وقد رد ذلك عليهم أرسطو وأتباعه" أنظر ابن تيمية: "العقيدة الأصفهانية" ص ٦٥، ٦٦.

(٣) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج١ ص ١٧٦، ١٧٢، ١٢٧، ابن تيمية: "شرح العقيدة الأصفهانية" ص ٤٥.

المعين الجزئى كما يذكر عن أتباع أرسطو صاحب المنطق وكلا القولين خطأ صريح فإننا نعلم بالحس وضرورة العقل أن الخارج ليس فيه إلا شىء معين مختص لا شركة فيه أصلاً، ولكن المعانى الكلية العامة المطلقة فى الذهن كالألفاظ المطلقة والعامة فى اللسان وكالخط الدال على تلك الألفاظ، فالخط يطابق اللفظ واللفظ يطابق المعنى فكل من الثلاثة يتناول الأعيان الموجودة فى الخارج ويشملها ويعمها لا أن فى الخارج شيئاً هو نفسه يعم هذا أو هذا أو يوجد فى هذا أو هذا أو يشترك فيه هذا أو هذا فإن هذا لا يقوله من يتصور ما يقول وإنما يقوله من اشتبه عليه الأمور الذهنية بالأمور الخارجية“^(١).

ويقول ابن تيمية أيضاً أنه ”علم بصريح العقل أن الوجود المطلق بشرط الاطلاق لا يكون فى الخارج ، إنما هو أمر يقدر فى العقل ... لكنهم زعموا مع ذلك أنه وجود مطلق بشرط الاطلاق لا يتعين ولا يتخصص بحقيقة يمتاز بها عن سائر الموجودات ... وهذا من أبين التناقض والإضطراب والجمع بين النقيضين حيث جعلوا بموجب البرهان والحق موجوداً فى الخارج وبموجب سلب الصفات وهو التوحيد الذى تخيلوه معدوماً فى الخارج فصار قولهم مستلزماً لوجوده وعدمه، وكذلك قول من سلك سبيلهم من القرامطة الباطنية فصار قولهم كأصحاب رسائل اخوان الصفا وأمثالهم من الاتحادية أهل وحدة الوجود كابن سبعين وابن عربى ونحوهما بل وسبيل نفاة الصفات من أهل الكلام كالمعتزلة وغيرهم بل وسبيل سائر من نفى شيئاً من الصفات فإن لازم كلامه تعطيله ونفيه مع اقراره بثبوته فيكون جامعاً بين النقيضين“^(٢).

ولعل هذا التناقض فيما يقول ابن تيمية ”هو سبب ما اشتهر بين المسلمين أن المنطق يجر إلى الزندقة وقد يطعن فى هذا من لم يفهم حقيقة المنطق وحقيقة لاوازمه ويظن أنه فى نفسه لا يستلزم صحة الإسلام ولا فساد ولا ثبوت حق ولا انتفاءه وإنما هو اله تعصم مراعاتها عن الخطأ فى النظر وليس الأمر كذلك بل كثير

(١) ابن تيمية: ”موافقة صريح العقول لصحيح المنقول“ ج١ ص١٢٦.

(٢) ابن تيمية: ”العقيدة الأصفهانية“ ص٤٥، ٤٦.

● ●
مما ذكره في المنطق يستلزم السفسطة في العقلية والقرمطة في السمعية^(١).

هكذا ينكر ابن تيمية الميتافيزيقا التي يمكن أن تنشأ على أسس منطقية فالقول بالأجناس والأنواع والتصورات الكلية الثابتة قد أكد المعنى الميتافيزيقي والقائل بوجود الماهيات الثابتة، وينقد ابن تيمية لفكرة الماهية الثابتة وقوله بعدم وجود الماهيات، وكذلك الكليات إلا في الأذهان أصبح من الميسور نقض فكرة الأجناس والأنواع من حيث هي مستخدمة في التعريف، وخاصة التعريف بالحد، وهو بهذا يضع بداية لفلسفة تحليلية تقوم على تحليل عبارات والفاظ الفلاسف والمناطقة تحليلا منطقيا وفلسفيا لبيان تهافت الميتافيزيقا القائمة على أسس منطقية. وما أشبه في هذا الصدد بالفيلسوف المعاصر رودلف كارناب في انكاره الميتافيزيقا على أسس التحليل المنطقي للعبارات والقضايا وخير مثال يشهد على ذلك قول ابن تيمية: بأن المعدوم شيء هو قول من أفسد ما يكون فكأننا في هذا الصدد نقراً لكارناب الذي يضرب مثلا على العبارات الميتافيزيقية الخالية من المعنى بما ذهب إليه الفيلسوف الوجودي المعاصر مارتن هايدجر بأن عدم موجود^(٢).

الأصل الأول: التفريق بين الذاتي واللازم^(٣) :-

يرى ابن تيمية: أن الأصل الثاني من الأصلين الفاسدين اللذين قام عليهما بناء الحد المنطقي هو تفريق المناطقة بين الذاتي واللازم ويعتبر أن هذا الفرق لا حقيقة له فتقسيم المناطقة لصفات الماهية إلى ذاتي مقوم داخل في الماهية وجزء منها وإلى عرضي خارج عنها ليس مقوما، ثم تقسيمهم العرضي إلى "لازم"

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج١ ص ١٢٧.

(٢) د. عزمي اسلام: "ابن تيمية والرد على المنطق الأرسطي" مقال نشر في مجلة الكاتب عدد ٩٧ أبريل ١٩٦٩م ص ١١٤.

(٣) يرى ابن تيمية: أن "تفريق المتكلمين في الصفات اللازمة للموصوف بين ماسموها نفسية وذاتية وما سموها معنوية يشبه تفريق المنطقيين في الصفات اللازمة بين ماسموه ذاتيا مقوما داخلا في الحقيقة وما سموه عرضيا خارجا عن الذات مع كونه لازما لها وتفريقهم في ذلك بين لازم الماهية ولازم وجود الماهية".

أنظر ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج٢ ص ١٩.

”وعارض“ واللازم إلى ”لازم للماهية“ ”ولازم لوجودها“ تقسيم خاطيء في رأى ابن تيمية، كذلك فإن تفريقهم بين الذاتى المقوم واللازم الخارج - فى رأيه - لله تفريق باطل لا يعود إلا إلى مجرد تحكم يتضمن التفريق بين المتماثلين“^(١).

فالفرق بينهما فرقا ذهنيا اعتباريا لا فرق حقيقيا، فهو يرجع إلى اعتقاد المعتقدين لا إلى حقائق موجودة فى الخارج^(٢) وذلك لأنهم كما يقول ابن تيمية: ”جعلوا الذاتى ما لا تتصور الماهية بدون تصويره والعرضى ما يمكن تصورهما بدون تصويره وليس هذا بفرق فى نفس الأمر وإنما يعود إلى ما تقدره الأذهان فإنه ما من تصور إلا وفوقه تصور أتم منه فإن أريد بالتصور مطلق الشعور بالشئ فيمكن الشعور به بدون الصفات التى جعلوها ذاتية فإنه قد يشعر بالانسان من لا يخطر بباله أنه حيوان ناطق أو جسم نامى حساس متحرك بالارادة ناطق، وإن أرادوا التصور التام فقول القائل حيوان ناطق لا يوجب التصور التام للموصوف بل ما من تصور إلا وفوقه تصور أكمل منه فإن صفات الموصوف ليست منحصرة فيما ذكره وإن قالوا نريد به ”التصور التام للصفات الذاتية“ عادت المطالبة بالفرق فيبقى الكلام دورا، هذا كما أنهم يقولون ماهية الشئ هى المركبة من الصفات الذاتية ثم يقولون الصفات الذاتية هى التى يتوقف تحقق الماهية عليها أو يقف تصور الماهية عليها فلا تعقل الصفة الذاتية حتى تعقل الماهية ولا تعقل الماهية حتى تعقل الصفة الذاتية لها فيبقى الكلام دورا، كما يجعلون الصفات الذاتية أجزاء للماهية مقومة لها سابقة فى الحقيقة فى الوجودين الذهنى والخارجى مع العلم بأن الذات أحق بأن تكون سابقة من الصفات إن قدر أن هناك سبقا وإلا فهما متلازمان وإذا قيل هى أجزاء قيل إن كانت جوهرًا كان الجوهر الواحد جواهر كثيرة، وإن كانت أعراضا فهى صفات، فإذا قيل الانسان حيوان ناطق قيل إن كانت الحيوانية والناطقية أعراضا فهى صفات الانسان، وإن كانت جواهر فهنا جوهر هو انسان وجوهر هو حيوان وجوهر هو ناطق وجوهر هو جسم ... ومعلوم فساد هذا وحقيقة الأمر أنها لما يتصور فى الأذهان وصفات لما هو موجود فى الأعيان وأن الذات هى

(١) نفس المرجع: ص ٢٢٢.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٢٤.

أحق بتقويم الصفات من الصفات بتقويم الذات“^(١).

ويشير ابن تيمية إلى اعتراف أئمة المنطق بفساد الفرق بين الذاتى المقوم والعرضى اللازم وفى هذا الصدد يقول: ”يعترف، حذاق أئمة أهل المنطق كابن سينا وأبى البركات صاحب المعتبر وغيرهما بأنه لا يمكن ذكر فرق مطرد بين هذا وهذا وذكر ابن سينا ثلاثة فروق مع اعترافه بأنه ليس واحد منها صحيحاً واعترض ابو البركات على ما ذكره ابن سينا بما يبين فساد الفرق بين الذاتى المقوم والعرضى اللازم. وأبو البركات لما كان معتبراً لما ذكره أئمة المشائين لا يقلدهم ولا يتعصب لهم كما يفعله غيره مثل ابن سينا وأمثاله نبه على مذكره أرسطو وأصحابه فى هذا الموضوع مما لم تعرف صحته ولا منفعته“^(٢).

وإذا كان التفريق بين الذاتى والعرضى تفريقاً خاطئاً كما يذهب إلى ذلك ابن تيمية فإن التفريق بين الحد كما يفهمه المناطقة والحد كما يفهمه الأصوليون تفريق خاطئ لأنه إذا كان المناطقة يريدون بالحد تصور الصفات مفصلة فإن أظهر حدودهم وهو الحيوان الناطق لا يوجب تصور سائر الذاتيات مفصلة فإن كونه جسماً نامياً حساساً متحركاً بالارادة لا يدل عليه اسم الحيوان دلالة مفصلة بل مجملة وإن أرادوا بالتصور التصور سواء كان مجملاً أو مفصلاً معلوم أن لفظ الانسان يدل على الحيوان والناطق كما يدل لفظ الحيوان على الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة، فيكون اسم الانسان كافياً فى تعريف صفات الانسان ، مثل ما أن لفظ الحيوان كافى فى تعريف صفاته الحيوان، فإذا كان المناطقة فى تعريفهم الانسان لا يأتون إلا بلفظ يدل على صفات الذاتية دلالة مجملة وهذا القدر حاصل بلفظ الانسان كان تعريفهم من جنس التعريف بالاسماء وكان ما جعلوه حداً من جنس ما جعلوه اسماً فإذا كان أحدهما دال على الذات فكذلك الآخر وإلا فلا يجوز جعل أحدهما مصوراً للحقيقة دون الآخر. وغاية ما يقال أن فى هذا الكلام من تفصيل بعض الصفات ما ليس فى الآخر فإن قول القائل حيوان ناطق فيه من الدلالة على معنى النطق باللفظ الخاص ما ليس فى لفظ الانسان ، فيقال وكذلك

(١) ابن تيمية: ”موافقة صريح العقول لصحيح المنقول“ ج٣ ص ٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) ابن تيمية: ”موافقة صريح العقول لصحيح المنقول“ ج٣ ص ٢٢٣.

في لفظ النامي من الدلالة على النمو باللفظ الخاص ما ليس في لفظ الحيوان والمناطق لا يوجبون ذلك، وكذلك لفظ الحساس والمتحرك بالارادة فعلم أن كلامهم لا يرجع إلى حقيقة معقولة وإنما يرجع إلى مجرد وضع واصطلاح وتحكم واعتبارات ذهنية^(١).

وأخيراً ينكر ابن تيمية فكرة تقدم تصور الذاتى على العرضى فى الذهن من ثلاثة وجوه هى:-

الوجه الأول: إن هذا التقدم والتأخر "خبر عن وضعهم إذ هم يقدمون هذا فى أذهانهم ويؤخرون هذا" وهذا تحكم محض من المناطق لسبيين :-

١- فى الواقع: لأن الحقائق الخارجية مستغنية عنا وليست تابعة لتصوراتنا بل تصوراتنا هى التابعة لها، فليس مجرد افتراضنا أن هذه الصفة تتقدم وهذه الصفة تتأخر يجعل هذا متحققاً فى الخارج. بل أن جميع البشر الذين لم يقلدوهم فى هذا لا يستحضرون هذا التقديم والتأخير.

٢- فى الفطرة: إن هذا التقسيم ليس فطرياً وإلا أدركته الفطرة بدون التقليد المغير لها كما تدرك سائر الأمور الفطرية. والذى فى الفطرة أن هذه اللوازم كلها لوازم للوصف وقد تخطر بالبال وقد لاتخطر وكلما خطرت كان الإنسان أعلم بالموصوف وإذا لم تخطر كان علمه بصفاته أقل "أما أن يكون هذا خارجاً عن الذات وهذا داخلاً فى الذات فهذا تحكم ليس له شاهد لا فى الخارج ولا فى الفطرة"^(٢).

الوجه الثانى: إن فكرة تقدم الذاتى على العرضى فكرة خاطئة لأن الوصف - فى رأى ابن تيمية - لا يكون ذاتياً للموصوف طبقاً لما فى أذهاننا ، بل طبقاً لحقيقته الخارجية التى هو بها سواء تصورته أذهاننا أو لم تتصوره ومن ثم فإذا كان أحد الوصفين ذاتياً دون الآخر - كما يدعى المناطق - فلا بد - فى رأى ابن تيمية - أن يكون الفرق بينهما أمراً يعود إلى حقيقتهما الخارجية الثابتة بدون الذهن. أما أن يكون الفرق بين الحقائق الخارجية لا حقيقة له إلا بمجرد التقدم

(١) نفس المرجع: ص ٢٢٥.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٧٤، ١٧٢، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢١٦.

والتأخر في الذهن فهذا لا يكون حقاً إلا أن تكون الحقيقة والماهية هي ماتقدر في الذهن لا ما يوجد في الخارج وذلك أمر يتبع تقدير صاحب الذهن وحينئذ يعود حاصل هذا الكلام - كما يقول ابن تيمية - إلى أمور مقدره في الأذهان لا حقيقة لها في الخارج وهي التخيلات والأوهام الباطلة ، وهذا كثير في أصول المناطقة في بيان ما ذكره في الهيولى والعقول والماهيات وغير ذلك^(١) .

الوجه الثالث: ومما يظهر فساد فكرتهم عن تقدم الذاتي على العرضي أيضاً هو أنهم قالوا الذاتيات هي أجزاء الماهية وهي متقدمة عليها في الذهن وفي الخارج، والأجزاء هي هذه الصفات، فجعلوا صفة الموصوف متقدمة عليها في الخارج، وهذا مما يعلم بصريح العقل بطلانه - في رأي ابن تيمية - لأن ذلك الوصف إذا تكلم به كان جزءاً من الكلام متقدماً على سائر الجملة في التصور والتعبير وهو في الذهن واللسان جزء من الجملة التي هي في الحقيقة وما به الماهية عندهم، فلما كان يشتهب عليهم ما في الأذهان وما في الأعيان ظنوا أن صفات الأعيان المقدمة لماهياتها الثابتة في الخارج هي متقدمة عليها في الخارج، وكان هذا من أظهر الغلط لمن تصور ما قالوا^(٢) .

وبانتهاء القسم الثاني من نقد ابن تيمية للمقام الموجب، نستطيع أن نقرر أن ابن تيمية كان أكثر موضوعية وابتكاراً في نقده لهذا المقام من نقده للمقام السالب، والملاحظ اعتماد ابن تيمية في القسم الأول من هذا المقام - وهو سلسلة الحجج التي وجهها إلى الحد في مقامه الموجب - على رأي كل من الرازي في ضرورة التصور وأبي البركات البغدادي في أن الحد هو حد للاسم لا للشئ، وأن الذاتي والعرضي من الأمور النسبية، ولقد كان ابن تيمية غير موفق في بعض الحجج - وقد أشرت إلى ذلك في موضعه - إلا أنه كان أكثر موضوعية وتوفيقاً عندما قرر أن ما ذهب إليه المناطقة من التفريق بين الذاتي والعرضي هو مجرد اصطلاح، وليس تابعا للحقائق في ذاتها كما يزعمون، فوصل إلى ما أراد تقريباً وهو الزام المناطقة أن مدار أبحاثهم كانت أمور اصطلاحية لا تتبع الحقائق من

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٧٥، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢١٦، ٢١٧.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٧٥، ١٧٦.

حيث هي كما يدعون.

وأن من حق غيرهم أن يعارضهم باصطلاح آخر، وقد وصل في نقده هذا إلى آراء نقدية سبق بها بعض الفلاسفة والمناطقة المحدثين والمعاصرين - كما سبق أن أشرت - بما لا يقل عن ستمائة سنة مما جعل لأبحاثه المنطقية قيمتها العلمية.

ثانياً: الجانب الإنشائي:-

وهذا الجانب يمثل الحد من وجهة نظر ابن تيمية، فابن تيمية لم ينكر الحدود بصفة عامة، لكنه أنكر الحد الأرسطي - كما سبق أن ذكرت - لاستناده على أفكار ميتافيزيقية يؤدي اعتناقها إلى مخالفة العقائد الإسلامية، كالتفريق بين الذاتى والعرضى، وانقسام العرضى إلى لازم للماهية لله ولازم لوجودها، ويقول ابن تيمية: "أن الفساد دخل فى العقول والأديان على كثير من الناس إذ خلطوا ما ذكره أهل المنطق فى الحدود بالعلوم النبوية التى جاءت به الرسل - التى عند المسلمين واليهود والنصارى - بل وسائر العلوم كالطب والنحو وغير ذلك^(١) ولعل ابن تيمية يقصد بذلك أن تطبيق الحدود المنطقية فى حدود الأحكام/ الشرعية يفسدها من ناحية أن المناطقة يدعون أن الحدود تصور الحقائق، وقد يكون ذلك هو غير المراد فى الشرع إذ تعريف الملك والرسول وتعريف الوجود والجواز والإباحة قد يكون باطلاً لجواز أن تكون حقائق هذه الأسماء والأحكام على خلال ما ذكروا لان معرفة ذاتيات هذه الأمور يكاد يكون ممتنعاً ، فإظهار تلك الحقائق بحدهم وادعائهم أن الحد يصور ذاتياتها باطل وهذا فساد فى الدين ليس باليسير. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن نظرة ابن تيمية إلى أن الحاجات الإنسانية لا تستقر بل تتطور باستمرار وكذلك العلوم تتبدل مع تبدل الحاجات وتطورها - لا تتفق مع وضع حدود ثابتة فى أى علم من العلوم. لذلك فمن المستحيل قبول الحد التام كقانون يتعرف الإنسان بواسطته على ماهية الأشياء من هذا المنطلق وضع ابن تيمية نقده للحد الأرسطي ومنه أيضاً اتجه إلى توضيح آرائه الخاصة بالحد الإسلامى، فجاء من هنا جانبه الإنشائي فى الحد.

(١) نفس المرجع: ص ١٠٩، ١١٠.

يرى ابن تيمية أن فائدة الحد هي "التمييز بين المحدود وغيره كالاسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته، وإنما يدعى هذا أهل المنطق اليوناني اتباع أرسطو ومن سلك سبيلهم من الإسلاميين"^(١).

وإذا كان المقصود بالحد "التمييز بين المحدود وبين غيره كانت الحدود الجامعة المانعة على أى صورة كانت مشتركة فى حصول التمييز بها وان لم تكن جامعة مانعة كانت مشتركة فى عدم حصول التمييز"^(٢) وإذا كان المطلوب بالحد تعريف المحدود فهذا لا يحصل بها مطلقاً ولا يمتنع بها مطلقاً، بل يحصل لبعض الناس وفى بعض الأوقات دون بعض كما يحصل بالأسماء. "فإن الحد تفصيل ما دل عليه الإسم بالإجمال، فلا يمكن أن يقال لا يعرف المسمى بحال ولا يمكن أن يقال يعرف به كل أحد كذلك الحد"^(٣).

وإذا قيل أن المطلوب بالحد أن مجرد الحد يوجب أن المستمع له يتصور حقيقة المحدود التى لم يتصورها إلا بلفظ الحد وبمجرد قوله - كما يذهب إلى ذلك بعض المناطقة - فهذا خطأ كخطأ من يظن أن الأسماء توجب معرفة المسمى لمن يسمع تلك الأسماء بمجرد ذلك اللفظ"^(٤).

ومعنى ذلك أن ابن تيمية يوافق - معظم متقدمى المتكلمين وبعض متأخريهم - على أن فائدة الحد هي التمييز بين المحدود وغيره لا تصوير الماهية كما يدعى المناطقة الأرسطيون ويذكر ابن تيمية عن امام الحرمين أنه قال: "القصد من التحديد فى اصطلاح المتكلمين التعرض لخاصة الشئ وحقيقته التى يقع بها الفصل بينه وبين غيره"^(٥) كما أنه يوافق أبا المعالى على أنه "إذا كان الغرض من الحد تمييز المحدود بصفته عما ليس منه، فليس يتحقق ذلك إلا مع الإطراد والإنعكاس، والطراد هو تحقق المحدود مع تحقق الحد والعكس هو انتفاء

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص٧٣.

(٢) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج٢ ص٢٢٢.

(٣) نفس المرجع: ص٢٢٢.

(٤) نفس المرجع: ص٢٢٢.

(٥) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص٨٢.

المحدود مع انتفاء الحد^(١).

وواضح أن تعريف المتكلمين وابن تيمية للحد يخالف الحد الأرسطي لذلك يشير ابن تيمية في أكثر من موضع إلى رفض المتكلمين للحد الأرسطي فيقول: "أما سائر طوائف النظائر من جميع الطوائف - المعتزلة والأشعرية والكرامية والشيعة وغيرهم ممن صنف في هذا الشأن من اتباع الأئمة الأربعة وغيرهم - فعندهم إنما تفيد الحدود التمييز بين المحدود وغيره، بل أكثرهم لا يسوغون الحد إلا بما يميز المحدود عن غيره ولا يجوزون أن يذكر في الحد ما يعم المحدود وغيره سواء سمى جنساً أو عرضاً عاماً، وإنما يحدون بما يلزم المحدود طرداً وعكساً، ولا فرق عندهم بما يسمى فصلاً وخاصة ونحو ذلك مما يتميز به المحدود عن غيره^(٢) ويقول أيضاً ابن تيمية: "لم يكن قداماء المتكلمين يرضون أن يخوضوا في الحدود على طريقة المنطقيين كما دخل في ذلك متأخروهم الذين ظنوا ذلك من التحقيق وإنما هو زيغ عن سواء السبيل"^(٣). أما عن موقف متأخري المتكلمين فيقول: "وهؤلاء الذين تكلموا في الأصول بعد أبي حامد هم الذين تكلموا في الحدود بطريقة أهل المنطق اليوناني"^(٤).

وإذا رأى ابن تيمية في الحد يوافق رأى معظم متقدمي المتكلمين ويعد متأخريهم - كما يشير هو إلى ذلك - ويختلف في نفس الوقت عن الحد الأرسطي فهو يحرص على مناقشة رأى مشاهير مفكري الإسلام المتابعين لأرسطو وبطيل وقفته مع الإمام الغزالي لأنه علي الرغم من قوله بتهافت آراء الفلاسفة إلا أنه يؤمن بالمنطق معياراً للعلم أو ميزاناً^(٥).

ويدلل ابن تيمية على أن تعريفه للحد أصوب من تعريف المناطقة المتابعين لأرسطو فيقول أن: "أئمة المصنفين في صناعة الحدود على طريقة المنطقيين

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٨٤.

(٢) نفس المرجع السابق: ص ٧٥، ٧٦.

(٣) نفس المرجع: ص ١١٠.

(٤) نفس المرجع: ص ٧٥.

(٥) نفس المرجع: ص ٨١: ٩٩.

يعترفون - عند التحقيق - بأن فائدة الحدود من جنس فائدة الأسماء كما ذكر ذلك أبو حامد الغزالي في كتابه "معيار العلم" والفارابي في كتابه "البرهان" وابن سينا في "الشفاء" وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية: "البرهان" وهكذا يقول حذاقهم في تحديد أمور كثيرة قد حدها غيرهم، فيقولون لا يمكن تحديد تعريف لماهيتها، بل تحديد تنبيه وتمييز"^(١) فابن سينا ذكر في "الشفاء" "أن هناك أموراً كثيرة لا يمكن تحديدها تحديد تعريف لماهيتها، بل تحديد تنبيه وتمييز، وذلك كالأمر العامة مثل الموجد والشئ وما إلى ذلك، ويبين أن هذه الأمور وأمثالها إنما هي متصورات لذاتها، فإذا أردنا تحديدها كان ذلك تنبيهاً وخطاراً. ويقول ابن تيمية عن كلام ابن سينا هذا أنهم لله قد تلقوه عنه بالقبول "فأقره أبو حامد والرازي والسهروردي وغيرهم ونتيجة اعترافهم هذا يمكن أن يقال لهم - في رأى ابن تيمية - بأن الذى ذكره فى حدود هذه الأمور مع أنها تنبيهات وليست تعريفات لما هو مجهول هو موجود في غيرها أى أن غيرها أيضاً متصور لذاته، فإن حد كان ذلك الحد تنبيهاً وخطاراً وغاية ما هنالك أن الأمور أما أن تكون بينة لكل أحد كالأمر العامة والحدود فى مثل هذه باعترافهم بالتنبيه. وأما أن تكون ظاهرة لبعض الناس كالأمر الصناعية والإصطلاحية، وهذه الأمور بالنسبة لأهل الصناعات والإصطلاحات إن حدث فيكون حدها أيضاً مثل الأمور العامة للتنبيه والأخطار. وإما أن تكون هذه الأمور خفية عند بعض الناس وهذه الحدود أيضاً لاتفيد تعريف حقيقتها بعينها وإنما تفيد تمييزها ونوعاً من التعريف الشبهى"^(٢).

من هذا يتضح لنا أن فائدة الحد عند ابن تيمية لا تتجاوز فائدة الإسم من حيث التنبيه على تصور المحدود كما ينبه الإسم فإن الذهن قد يكون غافلاً عن الشئ فإذا سمع اسمه أو حده أقبيل بذهنه إلى الشئ الذى أشير إليه بالاسم أو الحد فيتصوره^(٣) إلا أن الحد هو "تفصيل ما دل عليه الإسم بالإجمال" وهذا هو

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٢٥.

(٢) نفس المرجع: ص ١٢٥: ١٢٢.

(٣) نفس المرجع: ص ١٢١.

رأى أهل الصواب كما يشير إلى ذلك ابن تيمية^(١).

ويؤكد ابن تيمية على هذا الإتجاه اللغوي للحد قائلًا أنه: "تكون الحدود للأشياء بالصفات كالحدود وللأعيان بالجهات كما إذا قيل: حد الأرض من الجانب القبلي كذا، ومن الجانب الشرقي كذا، وميزت الأرض باسمها وحدها وحد الأرض يُحتاج إليه إذا خيف من الزيادة في المسمى أو النقص منه. فيفيد ادخال الحدود جميعه واخراج ما ليس منه كما يفيد الإسم وكذلك حد النوع، وهذا يحصل بالحدود اللفظية تارة وبالوصفية تارة أخرى وحقيقة الحد في الموضوعين بيان مسمى الإسم فقط وتمييز المحدود عن غيره لا تصوير المحدود وإذا كانت فائدة الحد بيان مسمى الإسم والتسمية أمر لغوي وضعي رجع في ذلك إلى قصد ذلك المسمى ولغته، ولهذا يقول الفقهاء: من الأسماء ما يُعرف حده "باللغة" ومنها ما يُعرف حده "بالشرع" ومنها ما يُعرف حده "بالعرف"^(٢) ومن هذا تفسير الكلام وشرحه على أن هذا التفسير والشرح يكون له جانبين عند ابن تيمية هما :-

١- الجانب الأول: إذا أُريد بهذا التفسير تبين مراد المتكلم فهذا يبنى على معرفة حدود كلامه، وفي هذا تصوير لكلامه، وتصوير كلامه كتصوير مسميات الأسماء بالترجمة تارة لمن يكون قد تصور المسمى ولم يعرف أن ذلك اسمه، وتارة لمن لم يكن قد تصور المسمى فيُشار له إلى المسمى بحسب الإمكان - إما إلى عينه، وإما إلى نظيره - ولهذا يقال: "الحد تارة يكون "للإسم" وتارة يكون "للمسمى".

٢- الجانب الثاني: إذا أُريد بالتفسير تبين صحة كلام المتكلم وتقريره فإنه يحتاج إلى معرفة دليل صحة كلامه، وفي هذا تصديق كلامه^(٣).

ولعل وجهة نظر ابن تيمية عن الحدود تتضح أكثر عرض تفاصيل أكثر عن هذين الجانبين:-

أما عن الجانب الأول: فقد عرفنا منه أن توضيح مراد المتكلم يبنى في رأى

(١) نفس المرجع: ص ١١٢.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٢١.

(٣) نفس المرجع: ص ١٢٢.

ابن تيمية على معرفة حدود كلامه، وهنا نجد ابن تيمية يبين لنا ما هو المطلوب تعريفه بالحد؟ كما يبين لنا أنواع هذا المطلوب وكيفية تعريفه. ومن خلال ذلك يمكن أن نتعرف على أنواع الحدود عند ابن تيمية.

المطلوب تعريفه بالحد:-

يقول ابن تيمية: "المطلوب تعريفه بالحد هو جواب لقول سائل قال ما كذا؟ كما يقول ما الخمر؟ أو ما الإنسان؟ أو ما الثلج؟ فهذا الإسم المستفهم عنه المذكور في السؤال إما أن يكون السائل غير عالم بمسماه، وإما أن يكون عالماً بمسماه"^(١).

أنواع المطلوب وكيفية تعريفه:-

يرى ابن تيمية أن المطلوب السائل يكون على نوعين :-

الأول: مطلوب السائل المتصور للمعنى الجاهل بدلالة اللفظ عليه

الثاني: مطلوب السائل الغير متصور للمعنى الجاهل بدلالة اللفظ عليه^(٢).

ويتحدث ابن تيمية عن هذين النوعين بالتفصيل. ثم نراه في نهاية حديثه عنهما يشير إلى نوع آخر غيرهما يمكن أن نعتبره نوع:

الثالث: وهو مطلوب السائل المتصور للمعنى العالم بدلالة اللفظ عليه^(٣).

والسائل في النوع الأول والثالث يكون عالماً بالمسمى بينما في النوع الثاني يكون جاهلاً بالمسمى والإسم معاً. وإذا كان السائل عالماً بالمسمى فإما أن يكون جاهلاً بدلالة الإسم عليه - كما هو الحال في النوع الأول - كان التعريف للاسم لمعرفة ما وضع له اللفظ وإما أن يكون عالماً بدلالة الإسم عليه - كما هو الحال في النوع الثالث - فالسائل والحالة هذه لا يحتاج إلى التمييز بين المسمى وغيره، ولا إلى تعريفه دلالة الإسم عليه، بل يكون مطلوبة قدرًا زائدًا على التمييز بينه وبين غيره أما إذا كان السائل غير عالم بالمسمى ولا - بدلالة الإسم عليه - كما هو الحال في

(١) نفس المرجع: ص ١٣٢.

(٢) نفس المرجع: ص ١٤١، ١٤٢.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٤٩، ١٥٠.

النوع الثاني - فهو يحتاج في هذه الحالة إلى حد الإسم والمسمى معا.

وفيما يلي تفصيل هذه الأنواع الثلاثة:-

النوع الأول:

وهو مطلوب السائل المتصور للمعنى الجاهل بدلالة اللفظ عليه، فالسائل في هذه الحالة يكون قد تصور المعنى بغير ذلك ولكن لم يعرف أنه يعنى بذلك اللفظ فهذا لا يفتقر إلا إلى ترجمة اللفظ كالمعاني المشهورة عند الناس من الأعيان والصفات والأفعال، كالخبز والماء والأكل والشرب والبياض والسواد والطول والقصر والحركة والسكون ونحو ذلك^(١). وذلك كالسائل عن اسم في غير لغته أو عن اسم غريب في لغته، أو عن اسم معروف في لغته لكن مقصوده تحديد مسماه مثل العربى إذا سأل عن معانى الأسماء الأعجمية، والعجمى إذا سأل عن معانى الأسماء العربية... وهذا هو الترجمة.

والترجمة لها أحكامها في رأى ابن تيمية، منها أن المترجم لابد أن يعرف اللغتين التى يترجم منها والتى يترجم إليها، وإذا عرف أن المعنى الذى يقصد به هذا الإسم فى هذه اللغة هو المعنى الذى يقصد به فى اللغة الأخرى ترجمه، كما يترجم اسم الخبز والماء والأكل والشرب والشمس والقمر ونحو ذلك من أسماء الأعيان والأجناس وما تضمنته من الأشخاص سواء كانت مسمياتها أعيانا أو معانى. وأن تكون الترجمة للمفردات وللكلام المؤلف التام، وكثيرا من الترجمة لا يأتى بحقيقة المعنى الذى فى تلك اللغة بل ما يقاربه، لأن تلك المعانى قد لا تكون لها فى اللغة الأخرى ألفاظ تطابقها على الحقيقة، لاسيما اللغة العربية فإن ترجمتها فى الغالب تقريبية، ومن هذا الباب ذكر غريب القرآن^(٢) والحديث

(١) نفس المرجع: ص ١٤١، ١٤٢.

(٢) عن جواز ترجمة القرآن يقول ابن تيمية: "ومعلوم أن الأمة مأمورة بتبليغ القرآن لفظه ومعناه، كما أمر بذلك الرسول ولا يكون تبليغ رسالة الله إلا كذلك، وأن تبليغه إلى العجم قد يحتاج إلى ترجمه له، فيترجم لهم بحسب الإمكان، والترجمة قد تحتاج إلى ضرب أمثال لتصوير المعانى، فيكون ذلك من تمام الترجمة".

أنظر ابن تيمية: "نقص المنطق" ص ٩٨.

وغيرها بل أن تفسير القرآن وغيره من سائر أنواع الكلام وهو أول درجاته من هذا الباب. فإن المقصود ذكر مراد المتكلم بتلك الأسماء أو بذلك الكلام^(١).

إذن الترجمة من الحدود اللفظية، أى أن عمل الحد فى رأى ابن تيمية - هو الترجمة بلفظ عن لفظ آخر، ويذكر ابن تيمية أن معرفة هذه الحدود من الدين فى كل لفظ هو فى كتاب الله تعالى وسنة رسوله (ﷺ)، ثم قد تكون معرفتها فرض عين وقد تكون فرض كفاية، ولهذا ذم الله تعالى من لم يعرف هذه الحدود بقوله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ إِلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ﴾^(٢) والذى أنزل على الرسول (ﷺ) فيه أسماء قد تكون غريبة على المستمع كلفظ "ضيضى"^(٣) "وقسورة"^(٤) وعسس^(٥) وغير ذلك، وقد يكون الإسم مشهورا لكن لا يعلم حده بل يعلم معناه على سبيل الاجمال كاسم "الصلاة" "والزكاة" "والصيام" "والحج"، فإن هذه وإن كان جمهور المخاطبين يعلمون معناه على سبيل الاجمال فلا يعلمون مسماها على سبيل التحديد الجامع المانع إلا من جهة الرسول (ﷺ). وهى التى يقال عنها "الأسماء الشرعية" كما إذا قيل "صلاة الجنازة" "وسجدتا السهو" "وسجود الشكر" "والطواف" هل تدخل فى مسمى الصلاة فى قوله (ﷺ): "مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم"؟ فقيل: كل ذلك صلاة تجب لها الطهارة وقيل لا تجب الطهارة لشيء من ذلك، وقيل تجب لما تحريمه التكبير وتحليله التسليم، كصلاة الجنازة وسجدة السهو دون الطواف وسجود التلاوة. وكذلك اسم الخمر والربا والميسر وغيرهم تعلم أشياء من مسمياتها ومنها ما لا يعلم إلا ببيان آخر فإنه قد يكون الشيء داخلا فى اسم الربا والميسر، والإنسان لا يعلم ذلك إلا بدليل يدل على ذلك سواء أكان شرعى أو غير شرعى^(٦).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٢٣.

(٢) سورة التوبة: ٩٧.

(٣) سورة النجم: ٢٢، من قوله تعالى: ﴿تَلْكَ إِذَا قَسَمَ ضِيضَى﴾ بمعنى جائرة.

(٤) سورة المدثر: ٥١، من قوله تعالى: ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ وهو الأسد.

(٥) سورة التكوير: ١٧، من قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ﴾: أى أدبر.

(٦) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٢٤، ١٢٥.

ويؤكد ابن تيمية على ضرورة الحاجة إلى معرفة هذه الحدود بالنسبة لكل أمة وفي كل لغة، وذلك لأن معرفتها من ضرورة التخاطب الذي لا بد منه لجميع الناس^(١) فالحد اللفظي "هو الذي يحتاج إليه في إقراء العلوم المصنفة بل في قراءة جميع الكتب بل في جميع أنواع المخاطبات، فإن من قرأ كتب النحو والطب أو غيرها، لا بد أن يعرف مراد أصحابها بتلك الأسماء ويعرف مرادهم بالكلام المؤلف وكذلك من قرأ كتب الفقه والكلام والفلسفة"^(٢).

معنى هذا أن ابن تيمية يرى أن الحد اللفظي هو الوحيد الذي يستخدم في جميع العلوم دينية وفلسفية وعلمية، ويقول ابن تيمية أن الحد اللفظي هو "الذي يقال له حد بحسب الإسم"^(٣) والواقع أن الحد الذي يكتفى فيه بمجرد شرح الإسم هو الذي يؤثره بعض المناطقة المحدثين مثل جون استيوارت مل، الذي يذهب إلى أن أبسط مفهوم التعريف وأكثر المفاهيم صحة هو أن التعريف قضية شارحة لمعنى لفظ من الألفاظ^(٤) كما أننا نجد الإتجاه اللفظي في الحد لدى برتراند راسل Russel الذي لم يقبل التعريف الفلسفي وأخذ في دراسة الرياضة بالتعريف اللفظي^(٥) وهذا مايردده جونسون Johnson في كتابه "المنطق"^(٦) وإلى مثل هذا ذهب أصحاب الوضعية المنطقية الذين يسمون هذا النوع من التعريف الشارح لمعنى اللفظة بما يساويها في الإستعمال القائم التعريف القاموسى، ويأخذون به دون التعريف التقليدى لأرسطو بالحد^(٧) والتعريف الإسمى يختلف عن التعريف

(١) نفس المرجع: ص ١٣٦.

(٢) نفس المرجع: ص ١٣٤.

(٣) نفس المرجع: ص ١٣٧.

(٤) Mill , J. S. system of lojic , LONDON 1925 , P. 86.

(٥) برتراند راسل: "أصول الرياضيات" ترجمة د. محمد مرسى أحمد وآخرون، دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٥م ص ٨٩ وما بعدها.

(٦) W. E. Johnson , M. A. Lojic , 1921, Part 1 , P. 103 - 104.

(٧) د. زكى نجيب محمود: "المنطق الوضعى" ج ١ ص ٦١ : ٦٥. والتعريف القاموسى عند أصحاب الوضعية المنطقية أحد نوعى التعريف الإسمى والاخر هو الإشتراطى وهو الذى يشترط فيه صاحبه على القارئ أو السامع أن يفهم لفظة معينة بمعنى معين يريده هو. أنظر المنطق

الأرسطى، فالتعريف الأرسطى شيئاً يدور حول تحليل الشيء المسمى إلى عنصريه الأساسيين: جنسه وفصله، وذلك لكي نصل إلى ماهية الشيء وجوهره^(١) أما التعريف الإسمي فليس هدفه تحديد جوهر الشيء بل هدفه تحديد معنى الكلمة في الإستعمال، وإن كان كذلك فليست وسيلته أن نحلل عناصر الشيء إلى ما هو جنس وما هو فصل بل وسيلته أن نستبدل بالكلمة أو العبارة المراد تعريفها كلمة أو عبارة أخرى لا تحتاج من السامع إلى إيضاح^(٢).

ويرى جوبلو - كمفكر اسمي - أن التعريف بالأسماء لكونها متغيرة، تخصب العلم والفلسفة دائماً، وهي في تطور دائماً، ويعطى مثلاً لهذا كلمة - خاصة - كانت تعنى أولاً صفة خاصة أو نوعية، مقابلة بذلك للصفات العامة أو الجنسية، ثم انتهى الأمر إلى تعبيرها الآن عن أى صفة عامة، ويرى جوبلو أن تعريف العلوم والفلسفة متغيرة أو بمعنى أدق هي تعريفات اسمية اللهم إلا الهندسة التي لم تتغير تعريفاتها منذ اقليدس حتى الآن، أما بقية العلوم فتتغير تعريفاتها بقدر تقدمها، وتوقف تطور تعاريفها معناه - عدمها المطلق ... ونحن لانستطيع أن نحدد اللغة تحديداً كاملاً مطبقاً، اللهم إلا إذا قتلنا الفكر^(٣).

أقسام الحدود اللفظية:-

يقسم ابن تيمية الحدود اللفظية من حيث دلالتها على المعنى إلى ثلاثة أقسام:-

الوضعي ص ٦٥: ٦٨. وقد سبق جون ستيوارت مل أصحاب الوضعية المنطقية إلى التفرقة بين التعريف القاموسى والتعريف الإشتراطى حين قال: "إن أبسط مفهوم للتعريف وأكثر المفاهيم صحة هو أن التعريف قضية شارحة لمعنى لفظ من الألفاظ أعنى إما أن يكون المعنى الذى هو موضع تسليم من الناس بوجه عام، أو المعنى الذى يريد المتكلم أو الكاتب أن يعطيه للفظ، وذلك لأغراض خاصة يهدف إليها من حديثه" MILL: A system of logic, P. 86 وهذا يعنى أن التعريف إما أن يكون تحديد معنى اللفظ كما يستخدمه الناس - بالفعل (القاموسى) أو تحديد معنى لفظ يريد الباحث أن يعطيه لغرض معين من الأغراض (الإشتراطى).

(١) د. زكى نجيب محمود: "المنطق الوضعى" ج ١ ص ٥١: ٥٩.

(٢) نفس المرجع: ص ٥٩ وما بعدها.

(٣) د. على سامى النشار: "المنطق الصورى" ص ١٤٩، ١٤٨.

١- حدود تعرف بالمرادف:

فيعرف اللفظ بلفظ مرادف أوضح في الدلالة على معناه^(١).

وهذا هو أحد طرائق التعريف القاموسى عند المناطقة المحدثين أى ترجمة اللفظ المجهول إلى ما يساويه من لفظ معلوم، سواء كانت الترجمة من لغة أجنبية إلى اللغة القومية، أو كانت من عبارة إلى ما يساويها فى نفس اللغة القومية بعبارة أخرى هى طريقة تفسير اللفظ بما يرادفه معنى، إذا كان هذا المرادف معلوماً لمن أفسر له اللفظ المجهول ... فمثلاً إذا سألتنى طفل ناشئ فى تعليم اللغة العربية ... وهذه هى طريقة القواميس، فقواميس اللغة الواحدة تفسر كل لفظ بما يساوه من اللغة نفسها وقواميس اللغتين كالقاموس العربى "العربى الإنجليزى" مثلاً تفسر كل لفظ فى أحد اللغتين بما يساويه فى اللغة الأخرى^(٢) ويقول جونسون، فى كتابه المنطق أن التعريف المرادف Bi-verbal Deffinition هو تعريف الشئ بمرادف أوضح منه وهو من أكثر التعاريف استعمالاً فى اللغة العادية^(٣).

٢- حدود تعرف بالكافىء:

فيعرف اللفظ بلفظ مكافىء له غير مرادف بحيث يدل على الذات مع صفة أخرى، وبذلك يؤدى معنى المعرف وزيادة كما إذا قيل ما الصراط المستقيم؟ قيل: هو الإسلام واتباع القرآن، أو "طاعة الله ورسوله" والعلم النافع والعمل الصالح^(٤).

٣- حدود تعرف بالمثال:

فيعرف اللفظ "بالمثال" كما إذا سأل سائل عن لفظ (الخبز) ورأى رغيف فيقول له: هو هذا كذلك إذا سأل سائل عن "المقتصد" "والسابق" "والظالم"^(٥) فقيل له المقتصد هو الذى يصلى الفريضة فى وقتها ولا يزيد والظالم الذى يؤخرها

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٢٧.

(٢) د. زكى نجيب محمود: "المنطق الوضعى" ج١ ص ٦٩.

(٣) Johnson, logic , part 1 , P. 104.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٢٧.

(٥) سورة فاطر: ٢٢. اشارة إلى قوله تعالى: ﴿... فمَنَّهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾.

عن الوقت والسابق الذى يصلحها فى أول الوقت ويزيد عليها النواقل ويقول ابن تيمية "ونحو ذلك من التفسير الذى هو تمثيل يفيد تعريف المسمى "بالمثال" "لا خطاره بالبال لأن السائل لم يكن يعرف المصلى فى أول الوقت وفى أثناؤه والمؤخر عن الوقت لكن لم يكن يعرف أن هذه الثلاثة أمثلة "الظالم" "والمقتصد" "والسابق" فإذا عرف ذلك قاس به ما يماثله من "المقتصر على الواجب" "والزائد عليه" "والناقص عليه"^(١) وهذا أيضاً من طرائق التعريف القاموسى عند المناطقة المحدثين وفيه تذكر أمثلة للمواقف أو الأشياء التى يصح للفظ المجهول أن يطلق عليها وبواسطة الأمثلة يعرف السائل معنى اللفظ المراد تعريفه فإذا أردنا مثلاً أن نفسر الغيرة لمن لا يعرفها، ذكرنا له أمثلة مثل "عطيل" وطريقة تصرفه فى مسرحية شكسبير المعروفة بهذا الإسم ... وقد لجأ كارناب إلى هذه الطريقة حين أراد أن يعرف معنى عبارتى "رمز وصفى" "ورمز منطقى" إذ راح يذكر قوائم من الأمثلة التى توضح معنى كل من الرمزين^(٢).

ويؤكد ابن تيمية: فى النهاية على أن حدود الأسماء الشرعية ليست حدود لغوية فقط - يكفى فى معرفتها العلم باللغة والكتب المصنفة فى اللغة وكتب الترجمة - كما يظن البعض، بل الأسماء الشرعية المذكورة فى الكتاب والسنة ثلاثة اصناف :-

(أ) منها ما يعرف حده "باللغة" كالشمس والقمر والكواكب ونحو ذلك.

(ب) ومنها ما لا يعرف إلا "بالشرع" كأسماء الواجبات الشرعية والمحرمات الشرعية كالصلاة والحج والربا.

(ج) ومنها ما يعرف بالعرف العادى - وهو الخطاب باللفظ - كأسم النكاح والبيع والقبض وغير ذلك^(٣).

وهنا يشير ابن تيمية: إلى مسألة هامة تتصل بفكره الخاص فى مسألة

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٢٧.

(٢) د. زكى نجيب محمود: "المنطق الوضعى" ج ١ ص ٦٩، ٧٠.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٢٨.

الإجتهد والتأويل وهى كيفية دخول الأعيان الموجودة تحت هذه الأسماء الشرعية فقد يكون دخول فرد معين فى مسمياتها ظاهرا كدخول صلاة الظهر فى الصلاة المأمور بها شرعا. وقد يكون دخول الأعيان الموجودة فى مسميات الأسماء خفيا فيحتاج - فى رأى ابن تيمية إلى اجتهد وهذا هو التأويل فى لفظ الشارع الذى يتفاضل فيه الفقهاء وغيرهم . انهم قد اشتركوا فى حفظ الألفاظ الشرعية بما فيها من الأسماء أو حفظ كلام الفقهاء أو النحاة أو الأطباء وغيرهم. ثم يتفاضلون بأن يسبق أحدهم إلى أن يعرف أن هذا المعين الموجود هو المراد بهذا الإسم، كما يسبق الفقيه الفاضل إلى حادثه فينزل عليها كلام الشارع أو كلام الفقهاء، وكما يسبق الطبيب إلى مرض لشخص معين فينزل عليه كلام الأطباء^(١).

وإذا كان دخول الأعيان الموجودة فى مسميات الأسماء خفيا فقد يسميه بعض الناس تحقيق المناط^(٢) فإذا كان الشارع قد ناط الحكم بوصف كما ناط "قبول الشهادة" لكونه "ذا عدل" وكما ناط "النفقة الواجبة" بالمعروف" فيبقى النظر فى هذا الشخص هل هو ذو عدل، وفى هذه النفقة هل هى بالمعروف، وأمثال ذلك لا بد فيه من نظر خاص فلا يعلم بمجرد الإسم^(٣) وقد يكون الإجتهد فى دخول بعض الأنواع فى مسمى ذلك الإسم كدخول الأثرية المسكرة من غير العنب والنخل فى مسمى الخمر ودخول الشطرنج والترد ونحوهما فى مسمى الميثر^(٤) ومثل هذا الإجتهد متفق عليه بين المسلمين ممن يثبت القياس وممن ينفيه^(٥).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٣٩.

(٢) اجتهد المجتهد فى تعريف علة الحكم يسمى عند الأصوليين المناط والإجتهد فى تعيين العلة المؤثرة فى الحكم إذا كانت هناك أوصاف متعددة لا يتعين أحدها ابتداء هو ما يطلق عليه تحقيق المناط. أنظر محمد الخضرى: "أصول الفقه" المطبعة التجارية سنة ١٩٦٢م ص ٣٦٥.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٣٩، ١٤٠.

(٤) نفس المرجع: ص ١٤٠.

(٥) كابن حزم: "ملخص أبطال القياس الرأى والإستحسان والتقليد والتعليل" تحقيق سعيد الأفغانى طبعة دمشق ١٣٧٩هـ ص ١٢. يتكلم ابن حزم فى القياس كلام المستنكر له، لأنه نفى الرأى جملة وأوله القياس ... أنظر محمد أبوزهرة: لله ابن حزم لله دار الفكر العربى بالقاهرة سنة ١٩٧٨م - ص. ٤٥٢ وما بعدها.

فإن بعض الجهال يظن - كما يقول ابن تيمية - أن نفي القياس يكفي مجرد العلم باللغة في معرفة مراد الشارع، وهذا خطأ كبير ولهذا قال ابن عباس: التفسير على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، تفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله^(١).

والتفسير الذي يعلمه العلماء يتضمن الأنواع التي لا تُعلم بمجرد اللغة كالأسماء الشرعية ويتضمن أعيان المسميات وأنواعها التي يفتقر دخولها في المسمى إلى اجتهاد العلماء^(٢) وهكذا فإن من تصور المحدود بنفسه فلا بد أن يتصور ما يختصه ويميزه عن غيره وهذا لا يحتاج في تصويره إلى حدٍ ولكنه يترجم له الإسم الدال عليه ويميز له المسمى عن غيره، لكن الحد يكون منبهاً له على الحقيقة كما ينبه الإسم إذا كان عارفاً بمسماه^(٣) ويقول ابن تيمية أيضاً: وقد يكون المختص صفة واحدة، وقد يكون الإختصاص مجموع الصفتين ولو عرف المستمع الذي يخصه كان تصويره بعينه فيكون من القسم الأول الذي يترجم له اللفظ فقط^(٤).

النوع الثاني:

وهو مطلوب السائل الغير متصور للمعنى الجاهل بدلالة اللفظ عليه، والسائل في هذه الحالة - في رأى ابن تيمية - يحتاج إلى شيئين:

١- إلى ترجمة اللفظ وتصور المعنى .

٢- وإلى حد الإسم والمسمى. وذلك مثل من يسأل عن لفظ الثلج وهو لم يره قط أو يسأل عن اسم نوع من الأطعمة والأشربة التي لا يعرفها، فكل ما لا يعرف الشخص من الأعيان والأفعال والصور إذا سمع اسمه إما في كلام الشارع أو كلام

(١) محمد السيد الجليند: "الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل" القاهرة سنة ١٩٧٣م ص

١٤٩ وما بعدها، صبرى المتولى المتولى: "تفسير ابن تيمية بين النظرية والتطبيق" رسالة

ماجستير - القاهرة ١٩٧٩م ص١٩ وما بعدها.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص١٤١.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص١٤٧.

(٤) نفس المرجع: ص١٤٥.

العلماء أو كلام بعض الناس فإنه إذا لم يكن قد تصور ذلك المعنى ولا له فى لغته لفظ فهنا لا يمكن تعريفه إياه بمجرد ترجمة اللفظ، بل طريقة تعريف للمعنى عند ابن تيمية هو إما التعيين أو الصفة^(١).

التعريف بالتعيين:

والمراد بالتعيين أن يكون الشيء المسمى حاضراً ليراه السائل إن كان مما يرى كرؤيته للحيوان الذى لم يألفه ورؤيته للعبادات والأعمال التى لم يكن يعرفها، ويصل بذلك إلى الدرجة التى يسميها ابن تيمية: "عين اليقين" أو يذوق السائل أو يلمس الشيء المسمى، كما إذا ذاق الفاكهة أو الحلوى، وبذلك يصل إلى الدرجة التى يسميها ابن تيمية: "حق اليقين"^(٢).

والتعريف بالتعيين الذى يقول به ابن تيمية هو التعريف بالاشارة الذى أشار إليه جونسون فى كتابه "المنطق" ويرى أن هذا التعريف يستعمل لتعليم الأطفال معانى الأشياء فالطفل لا يستطيع أن يصل إلى معرفة شىء بأى طريق من طرق التعريف الأخرى^(٣).

التعريف بالصفة:-

والطريق الثانى هو طريق وصف المسؤل عنه، فإن ابن تيمية يرى أن الوصف قد يقوم مقام العيان ويؤيد قول الرسول (ﷺ): "لا تمتع المرأة المرأة لزوجها حتى كأنه ينظر إليها" ولهذا جاز عند جمهور العلماء بيع الأعيان الغائبة (بالصفة) ولهذا كان التعريف بالوصف وهو التعريف بالحد لا بد أن يشتمل ما يميز الموصوف أو المحدود من غيره بحيث يكون جامعاً لأفراد الموصوف مانعاً من دخول غير أفراد

(١) نفس المرجع: ص ١٤٢.

(٢) نفس المرجع: ص ١٤٢، ١٤٣ وأنظر أيضاً ابن تيمية: "رسالة درجات اليقين" من مجموعة الرسائل الكبرى ج ٢ ص ١٥٩.

(٣) د. على سامى النشار: "المنطق الصورى" ص ١٥٠ والجدير بالذكر أن أنواع التعريفات الثلاثة التى ذكرها جونسون فى كتابه "المنطق" قد سبقه إليها ابن تيمية وهى:

١- التعريف بالاشارة ٢- التعريف بالمثل ٣- التعريف بالمرادف .

فيه، وهو في الحقيقة تعريف بالقياس والتمثيل، إذ الشيء لا يتصور إلا بنفسه أو بنظيره. وذلك لأن التعريف بالوصف مشتمل على الصفات المشتركة بين المحدود وبين غيره بحيث تكون الصفات المشتركة بجملتها مميزة لنوع المحدود عن غيره، فكل صفة من تلك الصفات إنما تدل على القدر المشترك بينه وبين غيره من النوع، والقدر المشترك إنما يفيد المعرفة للعين "بالمثال" ولا يفيد معرفة العين المختصة، لأن ما به الاشتراك لا يدل على ما به الامتياز غير أن مجموع الصفات يكون مميزاً للمحدود تمييز "تمثيل" لا تمييز "تعيين" لأن غير نوع المحدود لا تجتمع له تلك الصفات وهو نفسه لا يميز إلا بما يخصه "فالحمد يفيد الدلالة عليه لا تعريف عينه"^(١).

ويقول ابن تيمية: إن الحاد إذا لم يكن متصور له (أى للمحدود) فلا يمكن أن يذكر له صفة واحدة تختص بالمحدود فلا يمكن تعريفه إياه لا بفصل ولا خاصة سواء ذكر الجنس والعرض أو لم يذكر لأن الصفة التي تختص بالمحدود لا تتصور بدون تصور. إذ لا وجود لها بدونها، والعقل إنما يجرد الكليات إذا تصور بعض جزئياتها - فمن لم يتصور الشيء الموجود كيف يتصور جنسه ونوعه^(٢) لذلك يقول ابن تيمية: "أن الحدود المصورة للمحدود لمن لا يعرفه، إنما هي مؤلفة من الصفات المشتركة لا يدخل فيها وصف مختص به إذ المختص - وإن كان لا بد منه في الحد المميز - فهو (أى الحاد) لم يتصوره، وإنما (أى الحدود المصورة) لا تفيد تعريف عينه فضلاً عن تصوير ما يتنبه له وإنما يفيد تعريفه بطريق التمثيل المقارِب" إذ لو عرف المثل المطابق لعرف حقيقته^(٣). وعلى ذلك فإن من لم يكن متصوراً للحدود يمكنه - في رأى ابن تيمية - أن يتصوره بالتمثيل والتشبيه، ويتصور القدر المشترك بين تلك الصفة الخاصة وبين نظيرها من الصفات - والمقدر المشترك ليس هو فعلاً ولا خاصة. ولكن قد ينتظم من قدر مشترك وقدر مشترك ما يخص المحدود"^(٤) ويضرب لنا ابن تيمية أمثلة يوضح بها هذه الفكرة.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٤٢، ١٤٤.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٤٧.

(٣) نفس المرجع: ص ١٤٥.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٤٧.

● ●
مثال ذلك: من يسمع لفظ الخمر وهو لا يعرف اللفظ ولا مسماه فيقال له هو الشراب المسكر فلفظ الشراب جنس للخمر يدخل فيه الخمر وغيرها من الأشربة، وكذلك لفظ المسكر الذى يظن أنه فصل مختص بالخمر. وهو فى الحقيقة جنس فيه يشترك الشراب وغيره. فإن لفظ المسكر ومعناه لا يختص بالشراب بل قد يكون الطعام. وقد يحصل بغير طعام ولا شراب فحينئذ لا فرق بين أن يقول "هو المسكر من الأشربة" أو ما اجتمع فيه الشرب والسكر أو يقول "الشراب المسكر" وإنما هو كما يقول رجل طويل أو قصير فإن الرجل أعم من الطويل والطويل أعم من الرجل ولكن باجتماع هذين يتميز^(١).

وكذلك فإن قول المناطق فى حد الانسان بأنه الحيوان الناطق "يمكن نقضه بالملك" فإذا قيل ان اسم الحيوان عندهم مختص بالنامى المغتذى وهذا "يخرج الملك" فإن المناطق أعم من الانسان إذ قد يكون انسانا وغير انسان. كما أن الحيوان أعم منه فإذا زادوا على "الحيوان الناطق" المائت كما فعل المتأخرون منهم، فهى أيضا زيادة فاسدة فى رأى ابن تيمية، فإن كونه مائتا ليس بوصف ذاتي له إذ يمكن تصور الانسان مع عدم خطور موته بالبال، بل ولا هو صفة لازمة فضلا عن أن تكون ذاتية، فإن الانسان فى الآخرة هو "انسان كامل" وهو حى أبدا ويقول ابن تيمية فى النهاية "وهب أننا نقبل فصلهم "بالمائت" فنقول المائت أيضا ليس مختصا بالانسان، بل هو من الصفات التى يشترك فيها الحيوان، وعلى ذلك فإن كل صفة من هذه الصفات "الحيوان" "والناطق" "والمائت" ليس منها واحد مختص بنوع الانسان، فيظل قولهم أن الفصل لا يكون إلا بالصفات المختصة (بالنوع) فضلا عن كونها ذاتية، وإنما يحصل التمييز بذكر المجموع إما الوصفين أو الثلاثة، هذا إذا جعل الفصل مصورا للمحدود فى نفس من لم يتصوره. وأما إذا جعل الفصل مميذا له عن غيره فلا ريب أنه يكون بالصفات المختصة^(٢).

وعلى ذلك فإن من لم يكون متصوراً للمحدود فلا يمكن تعريفه له بخواصه فإذا قيل فى الفرس أنه "حيوان صاهل" وفى الحمار أنه "حيوان ناهق" ... وأمثال

(١) نفس المرجع ص ١٤٥.

(٢) نفس المرجع ص ١٤٦، ص ١٤٧.

ذلك فهذه الأصوات مختصة بهذه الأنواع لكن لا تفيد تعريف هذه الحيوانات لمن لم يكن عارفاً بها، فمن لم يعرف الفرس لا يعرف الصهيل، ومن لم يعرف الحمار لا يعرف النهيق اعنى لا يعرف معناه وإن سمع اللفظ، فإذا أريد تعريف النهيق قيل له: صوت الحمار فيلزم الدور. إذ قد يكون قد عرف الحمار بالنهيق والنهيق بالحمار، وهكذا سائر الخواص المميزة للمحدود لمن لم يكن قد عرف^(١).

”فتبين أن تعريف الشيء إنما هو تعريف عينه، أو بذكر ما يشبهه. فمن عرف عين الشيء لا يفتقر في معرفته إلى حد، ومن لم يعرفه إنما يعرف به إذا عرف ما يشبهه ولو من بعض الوجوه، فيؤلف له من الصفات المشتبهه المشتركة بينه وبين غيره ما يخص المعرفة^(٢). وتحت هذا النوع الأخير من التعريف يدخل ابن تيمية معرفتنا لحقائق الغيب التي أخبر عنها الرسل من الملائكة واليوم الآخر وما في الجنة والنار من أنواع النعيم والعذاب وكذلك معرفتنا لله تعالى وصفاته، فكل هذه الحقائق لا نستطيع أن نعرفها معرفة عينية، وإنما تكون معرفتنا لها عن طريق التمثيل والتشبيه، بل ونستطيع أن نعرف لما قال كثير من السلف عن المتشابهه هو الوعد والوعيد وعن المحكم أنه الأمر والنهى، ولما قيل القرآن يعمل بمحكمه، ويؤمن بمتشابهه، كما نعلم أيضا أن تأويل المتشابهه - الذى هو العلم بكيفية ما أخبرنا به - لا يعلمه إلا الله^(٣).

النوع الثالث :

وهو مطلوب السائل المتصور للمعنى العالم بدلالة اللفظ عليه فالسائل والحالة هذه ”لا يحتاج إلى التمييز بين المسمى وغيره، ولا إلى تعريفه دلالة الاسم عليه، بل يكون مطلوبه قدرا زائدا على التمييز بينه وبين غيره - وهذا هو الذى يجعلونه مطلوبا للسائل عن المحدود وجوابه عندهم المقول فى جواب ما هو؟^(٤) فمطلوب السائل هنا - كما يقول ابن تيمية - قد يكون قد ذكر خصائص له باطنه لم يطلع عليها أو يكون مطلوبه بيان علته الفاعلية أو الغائبه، يكون مطلوبه معرفة

(١) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج١ ص١٤٨.

(٢) نفس المرجع: ص١٤٨.

(٣) نفس المرجع: ص١٤٨، ١٤٩.

(٤) نفس المرجع: ص١٤٩.

حقيقته التي لا يعلمها المسؤل أو علمها ولا عبارته تدل السائل عليها، كالسائل عن حقيقة النفس مثلا "وجواب" مثل هذا لا يجب أن يحصل بذكر صفة مشتركة من الصفات المختصة بل قد لا يحصل إلا بذكر جميع المشتركات، وقد يحصل بذكر بعض المختصات - وقد يحصل بغير ذلك غرض السائل ومقصوده^(١).

هذا عن الجانب الأول أما عن الجانب الثاني: من تفسير الكلام وشرحه إذا أريد به تبين صحة كلام المتكلم وتقريره فلا يكفي فيه معرفة حدود كلامه بل يحتاج - في رأى ابن تيمية - إلى أدلة لإثبات صحة كلام المتكلم. فإذا كانت الحدود- في رأى ابن تيمية - بمنزلة الأسماء وهو تفصيل ما دل عليه الإسم بالإجمال وأن المطلوب من الحد هو التمييز بين المحدود وغيره - وذلك بالوصف الملازم له طردا وعكسا بحيث يكون جامعا مانعا^(٢). أقول إذا كان هذا رأى ابن تيمية في الحدود، فإنه يرى أن الحد يجب أن يبدى دليلا على صحة حده وأنه ليس لأحد أن يدعى غير بديهيته إلا بدليل. "فالحد إن كان يحد مسمى إسم كما يقول في الخمر أنها المسكر وفي الغيبة أنها "ذكر أخاك بما يكره" وفي الكبر أنه "بطر الحق وغمط الناس" فعليه أن يبين ما ذكره مطابق لمسمى ذلك الاسم، بالتقل عن الشارع المتكلم بهذه السماء مثلا مثل أن يقول: قد ثبت في الصحيح عن النبي (ﷺ) أنه قال: "كل مسكر خمر وما ليس بمسكر فليس بخمر" فثبت بالإجماع أن الخمر هو المسكر.....وهكذا^(٣).

وعلى ذلك فإن الحدود الغير بديهيته محتاجه إلى دليل لتأكيد صحتها أما إدعاء أهل المنطق اليونانى "أن الحد يفيد تصوير الماهية في نفس المستمع، وأن ذلك يحصل بمجرد قول الحد من غير دليل أصلا^(٤). فهو إدعاء خطأ في رأى ابن تيمية.

ويمكننا أن نستنتج مما سبق أن ابن تيمية يقسم الحدود إلى قسمين بديهي وغير بديهي وأن الحد البديهي لا يحتاج إلى دليل، أما غير البديهي فيجب أن نذكر

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٤٩، ١٥٠.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٣٥٩.

(٣) نفس المرجع: ص ٣٥٩.

(٤) نفس المرجع: ص ٣٦٠.

مع الدليل ليحصل الإقتناع بصدقه.

ولحقيقة أن نظرة ابن تيمية إلى الحدود أكثر نفعا في الحياة العملية من الحدود المنطقية الأرسطية. إنها نظرة مفكر عملي لا ينظر إلى قيمة الشيء إلا من خلال مفعول الفرد والجماعة وابن تيمية في نظريته هذه يتفق وأتباع الفلسفة العملية (البرجماتية) Pragmatism مثل بيرس C.S. Peirce (المتوفى سنة ١٩١٤م) ووليم جيمس W. James (المتوفى سنة ١٩١٠م) وجون ديوي J. Dewey (المتوفى سنة ١٩٥٢م) في إهتمامهم بخدمة الإنسان في حياته العملية فقد اتفقوا على توجيه العقل إلى العمل دون النظر، واعتبار المعرفة أداة للعمل المنتج، فانصرف التفكير عن المبادئ والأوليات إلى النتائج والغايات، وأصبح صدق الفكرة معناه التحقق من منفعتها بالتجربة^(١).

أما عن مصادر الحد التيمى:

فالملاحظ أن أهم مصادره هي الحد الكلامي حتى أن ابن تيمية نفسه يشير إلى مباحث الحد عند الأصوليين والمتكلمين كثيرا مؤكدا صحتها وموافقة لها. كما أنه ينقل لنا كثيرا من كلامهم وآرائهم مؤكدا في فقرات عديدة أنهم لم يأخذوا بمبحث الحد الأرسطي.

ولعل مباحث الرواقيون في الحد كان لها أثرها في الحد الكلامي وبالتالي في الحد التيمى، فقد أصبح التعريف عند الرواقيون لغويا بعد أن كان قبلهم ميتافيزيقيا^(٢)

وسوف نتابع في الفصل القادم نقد ابن تيمية لمبحث القضية الأرسطية.

(١) د. توفيق الطويل: "أسس الفلسفة" ص ٦٣ وما بعدها.

(٢) د. عثمان أمين: "الفلسفة الرواقية" ص ١٢١. إن نظرية التعريف التي وضعها كروسيوس وغيره من الرواقيين لا تبحث في جنس ولا نوع ولا ماهية كما هو الحال في المنطق الأرسطي أو التعريف التام لصعوبته وعمدوا إلى التعريف الناقص أو الرسم المؤلف من خواص الشيء ومن ثم أصبح تعريف الأشياء عندهم بذكر الأمور التي تخصها وإحصاء الفروق التي تميزها عن غيرها. يرى كروسيوس أن التعريف هو ذكر ماهو خاص بالموجود المعرف. ويرى آخرون أن التعريف هو قضية يمكن فيها استبدال الموضوع والخواص بعضها ببعض أى هو قضية منعكسة أنظر د. عثمان أمين: "الفلسفة الرواقية" ص ١٢٠ وما بعدها.

الفصل الثالث

نقد القضايا

لم يفرد ابن تيمية فصلا خاصا لنقد القضايا الأرسطية منفصلا عن نقد القياس - وإنما جاء نقده للقضايا ضمن الكلام على نقد القياس ولعل السبب في هذا يرجع إلى أنه اعتبر القضايا مقدمات البرهان، وأن عملية القياس نفسها ترمى للحصول على حكم كلى أو قضية كلية، فاعتبر نقده الموجه إلى القضية موجها في الوقت نفسه إلى العملية التي تدخل فيها كعنصر أساسى أو إلى العملية التي تؤدي إلى إنتاجها.

لهذا كان من الضروري أن نفرد فصلا خاصا بنقده للقضية وذلك حرصاً على متابعة الترتيب التقليدى لأقسام المنطق الصورى الأرسطى، وانسجامها مع منهج هذا البحث القائم على بيان نقد ابن تيمية لجمل هذا المنطق.

وقد انحصر نقد ابن تيمية للقضايا فى عدة مسائل ، نوضحها فيما يلى :

أولاً : نقد الحد الأوسط:

تتبع ابن تيمية إلى أن الحد الأوسط^(١) هو المحور الأساسى الذى تدور حوله نظرية القياس الأرسطى، لذلك وجه إليه نقداً قويا. ولكى نصل إلى نقده للحد الأوسط، لابد أن نذكر رأيه فى التصديقات ويقول ابن تيمية عن المناطق أنهم معترفون أن التصديقات منها ما هو بديهى ومنها ما هو نظرى، لأنه من الممتنع أن تكون كلها نظرية، وذلك لافتقار النظرى إلى البديهى، وهنا يستخلص بن تيمية نقداً سوفسطائياً، وجهه من قبل إلى مبحث الحد وهو نسبية الضرورة

(١) الحد الأوسط أسماء بن سينا لله بالدليل لله أنظر الرد على المنطقيين: ج١ ص ١٩٩. كما أسماء الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦هـ) "بالتعليل" أنظر "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٠٠.

والاكتساب^(١) يقول ابن تيمية: فالفرق بين البديهي والنظري، إنما هو بالنسبة والإضافة^(٢). فقد يكون البديهي عند شخص ما نظرياً عند غيره، فلاينا له إلا ينظر قصير أو طويل، بل قد يتعسر على آخر الحصول عليه بالنظر.

ويريد ابن تيمية بهذا أن ينفى الحاجة إلى الحد الأوسط الذي يربط بين المقدمتين فإذا كانت وظيفة الحد الأوسط للقياس هي مجرد ربط للحدين الأصغر والأكبر في النتيجة بناء على نسبته إلى الحد الأكبر في المقدمة الكبرى وإلى الأصغر في المقدمة الصغرى، إلا أن مثل هذه الطريقة - لو صحت - فليست هي الطريقة الوحيدة للتفكير - في رأى ابن تيمية - فتحن نستطيع التفكير السليم دون أن نحتاج إلى فكرة متوسطة أو إلى حد أوسط. فإن من التصديقات ما هو بديهي لا يحتاج إلى نظم هذه العملية القياسية، التي تستند إلى الحد الأوسط للوصول إلى النتيجة يقول ابن تيمية: "البديهي من التصديقات ما يكفى تصور طرفيه - موضوعة ومحمولة - في حصول تصديقه، فلا يتوقف على وسط يكون بينهما - وهو الدليل الذي هو الحد الأوسط - سواء كان تصور الطرفين بديهياً أو لم يكن"^(٣). وذلك يرجع في رأيه إلى اختلاف الأفراد في قدراتهم العقلية، وبالتالي فمنهم من لا يحتاج إليه "فمن الناس من يكون في سرعة التصور وجودته في غاية بياين بها غيره مباينة كبيرة وحينئذ فيتصور الطرفين تصوراً تاماً، بحيث تتبين بذلك التصور التام اللوازم التي لا تتبين لغيره الذي لم يتصور الطرفين التصور التام"^(٤).

ولعل السبب في انكار ابن تيمية إلى الحاجة إلى الحد الأوسط في القضايا البديهية والضرورية، وهو أنه قد أدرك أننا يمكننا أن نصل إلى هذه القضايا بحدس عقلي معصوم من الصواب والخطأ أو فوقهما، وهذا ما يقول به كثير من المناطق بل والفلاسفة كذلك، خاصة من يقول بإمكان قيام المعرفة الحدسية المباشرة ومثل ديكارت - التي تتم بلا مقدمات ولا تكون نتيجة لعمليات برهان

(١) د. على سامى النشار: "منهج البحث عند مفكرى الإسلام" ص ٤٦٤.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٩٨، السيوطى "صون المنطق والكلام" ص ٢١٩.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٩٨.

(٤) نفس المرجع: ص ١٩٨.

تعتمد على أفكار متواسطة (أى على حدود . وسطى فى برهان وقياس) (١) .

أما فى غير القضايا البديهية والضرورية، فان ابن تيمية يرى أن العملية القياسية هى لإثبات الذاتى او العرضى اللازم للموضوع. أما الذاتى فلا يحتاج فيه إلى حد أوسط أو دليل أو تعليل، إنما هو بين نفسه. أما اللوازم فمنها ما يحتاج إلى وسط ومنها ما لا يحتاج. وعلى هذا فالتفريق بين الذاتى واللازم فى رأيه - إنما هو تفريق صناعى متكلف لا أساس له. فالذاتيات واللوازم تتشابه فى أن البعض من اللوازم لا يحتاج إلى حد أوسط لإثباتها، ثم أن أكثر اللوازم تحديدا وأتم تصويرا للشئ مما يعتبره المناطقة بالذاتيات. وهكذا يدحض ابن تيمية حجة القائلين بالفرق بين الذاتى واللازم عندما يوضح أن الذاتى هو ما يثبت بغير وسط، وأن اللازم ما كان يحتاج إلى وسط أو دليل وقد عرف أن من اللوازم ما يثبت بغير وسط، فأصبح والحالة هذه لا فرق بين الذاتى واللازم.

أما إذا كان المراد بالحد الأوسط أنه الدليل الذى يعلل به الثبوت ذهنى لا الخارجى، فهذا أمر يختلف فيه الناس فى رأى ابن تيمية يقول: "ولا ريب أن ما يستدل به - سواء سمي قياسا او برهانا أو غير ذلك، قد يكون هو علة لثبوت الحكم فى نفس الأمر ويسمى قياس العلة" "وبرهان العلة" "وبرهان لم" وقد لا يكون كذلك هو الدليل المطلق ويسمى "قياس الدلالة" "وبرهان الدلالة" "وبرهان أن" (٢) .

وهذا مراد ابن سينا وغيره بالوسط وهذا تختلف فيه أحوال الناس (٢) ويكاد

(١) د. عزمى إسلام: "ابن تيمية والرد على المنطق الأرسطى" ص ١٢٧.

(٢) إن الحد الأوسط إن كان علة للحد الأكبر سماه الفقهاء "قياس العلة" وسماه المناطقة "برهان اللم" أى ذكر ما يجاب به عن لم وإن لم يكن علة سماه الفقهاء "قياس الدلالة" والمناطقة سموه "برهان الأن" أى هو دليل على أن الحد الأكبر موجود للأصغر من غير بيان علة. ومثال قياس العلة فى المحسومات قولنا: هذه الخشبة محترقة لأنها أصابتها النار، وهذا الإنسان شبعان لأنه أكل. وقياس الدلالة عكسة وهو أن يستدل بالنتيجة على المنتج فنقول: هذا شبعان فإذن هو قريب العهد بالأكل ومثاله من الفقه قوله: هذه عين نجسه فإذن لا تصح الصلاة معها، وقياس الدلالة عكسه وهو أن نقول هذه عين لا تصح الصلاة معها فإذن هى نجسه.. انظر الغزالي: "معيان العلم" ص ١٧٨، الساوى: "البصائر النصيرية" ص ١٤٧، ١٤٨.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠١.

ابن تيمية هنا يعترف بفائدة القياس لا من ناحية التوصل إلى التصديق إلى العلم في ذاته وإنما من ناحية عقلية أو ذهنية، فالعملية القياسية هي تعليل ذهنى فقط لشيء في الخارج لكنها لاتصل أبداً إلى إقامة شيء أو علاقة خارجية موجودة فعلاً، ولهذا يلجأ إليها المناطقة لاثبات الحكم أو تعليله في نفسه، لكب ابن تيمية يرى أنهم يختلفون حتى في هذا، البعض يستخدم قياس العلة أو "برهان العلة" والبعض يستخدم قياس الدلالة أو "برهان الدلالة".

وبهذا تتضح لنا نسبية التصديقات عند ابن تيمية، حيث يعتبر القياس تعليلاً للشيء الموجود في الخارج، فكل شخص يعلل الموجودات كما يستطيع فهمها، ويحكم عليها من خلال نفسه، فهذا استخدام البعض قياس الدلالة أو برهان الدلالة واستخدام البعض الآخر قياس العلة أو برهان العلة، وهكذا يكون تفاوت قوى الناس الذهنية واختلافها. لقد وضع ابن تيمية في هذا النقد لحقيقة المعرفة - أسس فلسفة النسبية واضحة "ان معرفتنا تتفاوت ونصل إليها بطرق مختلفة"^(١).

والجدير بالذكر هنا أن ابن تيمية لا يقول بعدم الحاجة مطلقاً للحد الأوسط، فهو لا ينكر حاجة بعض الناس في بعض القضايا إليه، لأن كثير منهم تكون القضية عندهم حسية أو مجرية أو برهانية أو متواترة، بينما تكون عند البعض الآخر معروفة بالنظر - والاستدلال، ولا يحتاج إلى الوسط من كانت عنده القضايا حسية أو متواترة، لكنه يستخدم الحد الأوسط كوسيلة لاقتناع الغير بطريقة ضرب الأمثال - فيورد الأدلة العقلية والسمعية لاقتناع المخاطب في حين أن هذه القضايا ثابتة لديه. فهو يعلمها بالحس، ولكن غيره بحاجة يعلمها بالدليل يقول ابن تيمية: "ولهذا كثير من الناس لا يحتاج في ثبوت المحمول للموضوع إلى دليل لنفسه

(٢) د.على سامى النشار: "مناهج البحث" ص١٨٢. والحقيقة أن مصادر المعرفة مختلفة وكل فرد يختلف عن الآخر في مصادر المعرفة التي سيعطيها الأولوية "أهى التجربة الحسية أم العقل أم الحدس.... الخ. وهذا ما يذهب إليه ابن تيمية هنا تقريبا. أنظر هنترميد "الفلسفة أنواعها ومشكلاتها" ترجمة د. فؤاد زكريا الطبعة الثانية القاهرة سنة ١٩٧٥م الفصل الثامن ص١٧٢: ١٩٤.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص٢٠٢.

بل لغيره، ويبين ذلك لغيره بادلة هو غنى عنها حتى يضرب له أمثله ويقول له أليس كذا ... ويحتج عليه من الأدلة العقلية والسمعية بما يكون حد أوسط عند المخاطب، مما لا يحتاج إليه المستدل، بل قد يعلم الشيء بالحس ويستدل علي ثبوته لغيره بالدليل^(١)“

ويرى ابن تيمية أننا نستطيع الاستغناء عن القياس المنطق إذا ما تم لنا تصور الحد الأوسط تصوراً تاماً، فللزوم لوضع قياس برهاني حتى نصل إلى نتيجة، بل مجرد هذه النتيجة بعملية ربط عقلي بين أطراف القضية الواحدة إستناداً إلى تداخل الحدود بعضها ببعض أو مساواتها لها، ويضرب مثلاً على ذلك من قياس التداخل فيقول قياس التداخل له ثلاثة حدود ”الأصغر“ ”والأوسط“ ”والأكبر“ فالقول ”كل مسكر خمر“ ”وكل خمر حرام“ ”فالمسكر هو الحد الأصغر“ ”والخمر هو الأوسط“ ”والحرام“ هو الأكبر ويقول ابن تيمية ”أن الأصغر لا بد أن يكون داخلاً في الأوسط لأنه أخص منه أو مساوياً له والشيء يدخل في أكثر منه وفي نظيره كما يدخل الإنسان في الحيوان، فإن الحيوان أعم. وكذلك الإنسان والناطق والضحاك متلازمة، فكل منها يتناول الآخر، فكذلك التداخل في الأحكام الشرعية، فإن كل من شرب الخمر ثم شرب ثم شرب كفاه حد واحد والنتيجة المطلوبة هي كل مسكر حرام^(٢) .

ويرى ابن تيمية أن قياس الشمول والتمثيل متلازمان^(٣) فكل ما يعلم بقياس الشمول يعلم بالتمثيل أيضاً، فإن الشمول لا بد فيه من حد أوسط مكرر في المقدمتين، محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى والحد الأوسط في قياس الشمول هو مناط الحكم - أو القدر المشترك أو الجامع بين الأصل والفرع - في قياس التمثيل، فاذا قيل: النبيذ حرام قياساً على الخمر لأنه مسكر والمسكر هو علة التحريم، وبين ذلك بدلية كان قياساً صحيحاً ..

(١)

(٢) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ طبعة بمباى ص ٢٥١، ٢٥٢.

(٣) انظر ص من هذا البحث.

وإذا قيل: "النبيد مسكر" "وكل مسكر حرام" فهذا أيضاً صحيح. والدليل الذى يقيمه صاحب قياس الشمول على صحته المقدمه الكبرى الكلية بقيمة صاحب قياس التمثيل على علة الوصف وأن الجامع وهو الوصف المشترك (الذى هو الحد الأوسط فى قياس الشمول) هو مستلزم للحكم، وهو علة فى الأصل، كما يقيمه صاحب قياس الشمول على أن الحد الأكبر لازم للأوسط. وكل ما أمكن أن يُستدل به على الصغرى فإنه يستدل به على ثبوت الوصف فى الفرع.

فالحد الأكبر، فى قياس الشمول هو الحكم فى قياس التمثيل.

والأوسط فى الشمول هو الجامع المشترك أو المناط فى التمثيل.

والأصغر فى الشمول هو الفرع فى التمثيل .

ويمتاز قياس التمثيل بأن فيه ذكر أصل يكون نظيراً للفرع الذى هو الحد الأصغر، وقياس الشمول ليس فيه هذا، فصار فى قياس التمثيل ما فى قياس الشمول وزيادة^(١). فالتصور التام للحد الأوسط يفتى عن القياس المنطقى مثل أن يكون نفس علم الإنسان بأن "الخمر حرام"، قد تصور معه مسمى الخمر أنها المسكر، فصار علمه بجميع مفردات الخمر سواء فيعلم أن هذا المسكر حرام...، وهذا المسكر حرام... وأمثال ذلك. أى يعلم شمولها لكل مسكر، وهو إذا تجدد له هذا العلم فإنما يجدد له علمه بالعموم وعلمه بالعموم يعود إلى تصوره التام بمسمى الخمر، ولو حصل له هذا التصور الجامع لم يحتاج إلى قياس منطقي^(٢) هكذا يرفض ابن تيمية: الحد الأوسط كضرورة منطقية وضعية يجب أن يرسم فى صورة القياس المنطقى، ويضع بدلاً منه الحد الأوسط التيمى القائم على الوصف الجامع المشترك وهو الميزان، فالميزان هو القدر المشترك الذى تقاس به الفروع على الأصول فى الشرعيات والعقليات وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "لابد بين كل متماثلين من قدر مشترك كلى يعرف به أن أحدهما مثل الآخر وكذلك الفروع المقيسة على أصولها فى الشرعيات والعقليات، تعرف بالموازين المشتركة بينها وهى

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٢٥٢: ٢٥٥.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٥٥، ٢٥٦.

الوصف الجامع المشترك الذى يسمى الحد الأوسط^(١).

ثانياً نقض القضية الكلية:-

يرى المناطقة أن العلوم اليقينية النظرية لا تحصل إلا بالبرهان الذى هو عندهم قياس شمولى، وعندهم لا بد من قضية كلية موجبة ولما كانت القضية الكلية هى عنصر البرهان الجوهرى لهذا قالوا: أنه لا إنتاج عن قضيتين سالبتين ولا جزئيتين فى شىء من أنواع القياس لا بحسب صورته كالحملى والشرطى المتصل والمنفصل، ولا بحسب مادته لا البرهانى ولا الخطابى ولا الجدلى وبل ولا الشعرى.

ويرد ابن تيمية على ذلك بأنه إذا كان لا بد فى كل برهان من قضية كلية فلا بد أولاً من معرفة هذه القضية إذا كانت كلية أم لا، وذلك لمعرفة مدى صلاحيتها فى تحصيل العلم. فإذا عرفنا أنها كلية، فالعلم بتلك القضية الكلية فى رأى ابن تيمية "إن كان بديهاً أمكن أن يكون كل واحد من أفرادها بديهاً بطريق الأولى. وإن كان نظرياً إحتاج إلى علم بديهي فيفضى إلى الدور المعى أو التسلسل^(٢) ويحدث هذا فى جميع القضايا الكلية البديهية التى يجعلها المناطقة مبادئ البرهان ويسمونها "الواجب قبولها" سواء كانت حسية ظاهرة أو باطنة أو كانت من التجربات أو المتواترات أو الحدسيات عند من يجعل منها ما هو من اليقينيات الواجب قبولها "مثل العلم بكون ضوء القمر مستفاداً من الشمس، إذا رأى اختلاف أشكاله عند اختلاف محازاته للشمس.

بذلك ينكر ابن تيمية فى البداية القول بضرورة القضية الكلية لتحصيل العلوم، كما ينكر تسميتها الواجب قبولها "فلا يعتبر القضية الكلية من البديهيات، كما لا يعتبرها قاعدة تنطلق منها إلى الجزئيات لفصل إلى نتائج صحيحة. فإذا كانت القضية الكلية نفسها بحاجة إلى إقامة الدليل على صحتها فكيف تكون طريقاً صالحاً للإنتاج؟ لذلك فإن ابن تيمية يركز على ضرورة اتخاذ القضية الجزئية منطلقاً إلى القياس بعد التجربة الحسية والتحقق من صحتها بكافة الأدلة المؤدية

(١) نفس المرجع ص ٢٧٢، أنظر أيضاً ص من هذا الكتاب.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٢٦، ٢٢٧.

إلى الحقيقة.

وكل برهان يتكون فيه هذه القضايا مقدمة كبرى يمكن العلم بالنتيجة بدون توسط تلك القضية فما من قضية من هذه القضايا التي تجعل مقدمة البرهان إلا والعلم بالنتيجة ممكن بدون توسط ذلك البرهان، بل هو الواقع كثيراً^(١) فالإنسان يعلم أن ضوء القمر مستفاداً من الشمس إذا رأى اختلاف أشكاله عند اختلاف محازاته للشمس كذلك يعلم الإنسان القضايا العقلية المحضة كقولنا: أن الواحد نصف الأثنين من غير استدلال على ذلك بالقيمة الكلية، وكذلك القول بأن الكل أكبر من الجزء وأن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية .. فكل هذه القضايا يمكن العلم بها بدون توسط القضية الكلية. وكذلك الأمر في حكم التضاد العام وحكم التناقض كلها أحكام جزئية ثم تنتقل من هذه الأحكام الجزئية إلى الحكم العام^(٢).

فبديهيات البرهان الأساسية أساسها جزئي محسوس تجريبي لا كلي عقلي،
أى أنها ليست بديهيات بل مسلمات وبهذا النقد يسبق ابن تيمية المنطقي الإنجليزي المعاصر بوزانكيت Bosanquet (متوفى سنة ١٩٢٢م) وغيره من المناطق حيث أعلنوا أن بديهيات البرهان الأساسية أى قوانين الفكر المشهورة ليست بديهيات وإنما هى مسلمات تستمد من الخبرة والتجربة . فقد أثبتت لنا التجربة أولاً أن هناك حقيقة، ثم صورت لنا التجربة فى قوانين الفكر، المميزات العامة لهذه الحقيقة - فهذه الحقيقة هى هى وهذه الحقيقة لا يمكن أن تكون هى ونقيضها فى الآن عينه، وهذه الحقيقة اما أن تكون هى أو لا تكون هى. وتنتهى فكرة بوزانكيت إلى أن التجربة هى التى قدمت لنا فكرة هذه القوانين، وأن العقل استمدّها وصاغها من التجربة كتجربة فحسب. ويثبت التجريبيون هذه القوانين ووصفها العام. إن الأمم الخالية من التجربة أو التجريب العلمى لم تصل إليها قط وقد أثبت الإجماعيون أن هناك من يجمع بين المتناقضين وأن هناك من يتخيل الشكل الواحد فى الآن عينه فى مكانين مختلفين. والتجربة وحدها من حيث هى

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٢٧.

(٢) نفس المرجع: ٢٢٧: ٢٢٩.

التي تمدنا بما يسمى مسلمات الفكر أو قوانين الفكر^(١).

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمكننا أن نقول أن ابن تيمية قد وصل هنا أيضاً - وإن لم يصرح بذلك لكن يمكن استنتاجه من النص السابق - إلى نقض قاض لأسس المنطق الأرسطي، ويتمثل في أن كل برهان يشمل قضية كلية فيه مصادرة على المطلوب فلا يعطى شيئاً جديداً على الإطلاق. وهذا هو نفس النقض الذي وجهه برادلي Bradley (المتوفى سنة ١٩٢٤م) إلى القياس فمن أوجه النقض فيه أنه لا يؤدي إلى معرفة جديدة في النتيجة مع أن أحد شروط الاستدلال عند برادلي هو أن يؤدي إلى نتيجة جديدة ليست محتواه في المقدمات، إذن فالقياس يقع في مغالطة "المصادرة على المطلوب"^(٢). والواقع أن هذا النقض مصدره الشكك التجريبيين وخاصة اسكتوس امبريتوس الذي يقول أن القياس المعتمد على مقدمة كلية (وأن تكون إحدى المقدمتين أو كليهما كلية وإلا لم يعقد القياس) ينطوي على دور فاسد ذلك أنه لا يعلمنا شيئاً، لأن النتيجة متضمنة من قبل في المقدمات. فلا فائدة فيه إذا. إنه تحصيل حاصل^(٣) وقد استعاد هذا النقد في العصور الحديثة جون استيوارت مل أيضاً^(٤) ووجهه نحو القياس الأرسطي وقد تأثر بسكتوس امبريقوس كما تأثر به ابن تيمية أيضاً وهذا أن دل على شيء إنما يدل على أن الفكر الإنساني يحيا في حلقات متصلة.

ولم يكتف ابن تيمية بالقول بأن كل برهان يشكل قضية كلية فيه مصادرة على المطلوب بل حاول تحطيم صرح العلم الأرسطي كله، الذي يقرر أن العلم الحقيقي هو العلم الكلي اليقيني. وأن العلم الجزئي المتغير ليس علماً على الإطلاق. فالمناطق يقولون أن البرهان لا يفيد إلا الكليات، وأن أشرف الكليات هي "العقليات، المحضة التي لا تقبل التغيير والتبديل"، التي تحصل "بالقضايا العقلية الواجب

(١) د. على سامي النشار: "المنطق الصوري" ص ٥٨، ٥٩.

(٢) د. زكي نجيب محمود: "المنطق الوضعي" ج ١ ص ٢٤٩، ٢٥٠، د. عزمي اسلام: "ابن تيمية والرد على المنطق الأرسطي" ص ١٢٧.

(٣) د. عبدالرحمن بدوي: "مدخل جديد إلى الفلسفة" ص ١١٩، ١٢٠.

(٤) د. توفيق الطويل: "جون استيوارت مل" دار المعارف بمصر من نوابع الفكر الغربي ص ١٤٠.

قبولها“ بل انما تكون فى القضايا التى جهتها الوجوب كما ”يقال كل انسان حيوان“ و ”كل موجود فاما واجب واما ممكن“ ونحو ذلك من القضايا الكلية التى لا تقبل التغيير ”فهى التى تكمل بها النفس وتصير عالما معقولا موازيا للعالم الموجود بخلاف القضايا التى تتبدل وتتغير“^(١) ويرد ابن تيمية على هذا الزعم قائلا: أنه ”اذا كان البرهان لا يفيد إلا العلم بالكليات، والكليات انما تتحقق فى الأذهان لا فى الأعيان، وليس فى الخارج إلا موجود معين، ثم يعلم بالبرهان شىء من المعينات فلا يعلم به موجود أصلا بل انما يعلم به أمور مقدرة فى الأذهان“^(٢) ويقرر ابن تيمية أنه لاكمال للنفس فى تصور هذه الأمور العامة الكلية - إذا لم تتصور أعيان الموجودات المعينة الجزئية - وليس فيها علم بالله ”الذى لاتكمل النفوس إلا بمعرفته وعبادته ومحبته ...“^(٣).

ويحاول ابن تيمية أن يطبق قاعدة عدم افادة البرهان العلم إلا بالكليات على ثلاثة مباحث فى الإلهيات، وهى الوجود وقسميه واجب الوجود وممكن الوجود ليوضح لنا فى النهاية أنه فى المباحث الثلاثة لم ينتج البرهان شيئا، وأن مبحث الوجود ولواحقه - وهو مبحث العلم الأعلى عند المناطقة - لا يمكن التوصل إليه بالكليات :-

أولاً: أما تصور معنى ”الوجود“ فقط فهو أمر ظاهر فى رأى ابن تيمية، والمناطقة أنفسهم يسلمون بهذا، فلا حاجة إلى حده أو البرهنة عليه. فليس هو المطلوب إذن باستدلالتهم العقلى وانما المطلوب أقسامه. وهنا يقول ابن تيمية ”أن نفس انقسامه إلى واجب وممكن وجوهر وعرض وعلة ومعلول، قديم وحادث، هو أخص من مسمى الوجود، وليس فى مجرد معرفة انقسام الأمر العام فى الذهن إلى أقسام بدون معرفة الأقسام ما يقتضى علما عظيما عاليا على تصور الوجود“^(٤) ويتضح هذا من المبحث فى القسمين الرئيسيين للوجود وهما واجب الوجود وممكن الوجود .

(١) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج ١ ص ٢٤٩.

(٢) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج ١ ص ٢٥٢ .

(٣) نفس المرجع ص ٢٦٢.

(٤) نفس المرجع ص ٢٧١.

ثانياً: أما واجب الوجود: فهو أشرف الموجودات ، ووجوده معين لا كلى وواجب الوجود يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه. ”فبرهانهم لا يدل على شيء معين بخصوصه لا واجب الوجود ولا غيره وإنما يدل على أمر كلى والكل لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه ومن لم يتصور ما يمتنع الشركة فيه لم يكن قد عرف الله“^(١).

لذلك لا نستطيع معرفة واجب الوجود بواسطة البرهان، ولا معرفة الجواهر العقلية عندهم وهي ”العقول العشرة“^(٢) ولا شيء من النفوس ولا الأفلاك بل ولا العناصر ولا المولدات - وهذه جملة الموجودات عندهم ويقرر ابن تيمية أنها كلها جواهر معينة لا أمور كلية. ومن ثم فلن نستطيع معرفة شيء منها بالبرهان^(٣).

ثالثاً: أما الأشياء الممكنة الوجود: فالبرهان لا يفيد أموراً كلية واجبة البقاء فيها، لأن الموجودات الممكنة ليس فيها ما هو واجب البقاء على حالٍ واحدة أزلاً وأبداً، بل هي قابلة للتغير والإستحالة^(٤).

لذا يقرر ابن تيمية فى النهاية أن الفلاسفة ”لم يعرفوا ببرهانهم شيئاً من الأمر التى يجب دوامها لا من ”الواجب“ ولا من ”الممكنات“ وإذا كانت النفس إنما تكمل بالعلم الذى يبقى ببقاء معلومه وهم لم يعلموا علماً يبقى ببقاء معلومه، لم يستفيدوا ببرهانهم ما تكمل به النفس من العلم، فضلاً عن أن يقال. أن ما تكمل به النفس من العلم لا يحصل إلى ببرهان^(٥).

وإذا كان ابن تيمية قد وضع لنا أن البرهان المستند إلى قضية كلية لن يؤدي إلى إثبات واجب الوجود، وممكن الوجود وهما أعيان معينة موجودة فى الواقع فإنه يبين أن البرهان يستند عليه من ناحية أخرى آراء اليونان الميتافيزيقية، كالقول:

(١) نفس المرجع ص ٢٧٧.

(٢) يشير ابن تيمية إلى أن بعض مفكرى الإسلام يجعلها أكثر من عشرة كالسهروردي - المقتول والبغدادي وغيرهما، بينما يرى ابن تيمية أنها جواهر معينة لا أمور كلية. أنظر ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج ١ ص ٢٥٢.

(٣) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج ١ ص ٢٥٢، ٢٥٤.

(٤) نفس المرجع ص ٢٨٠.

(٥) نفس المرجع ص ٢٨٥.

بموجودات مطلقة لا وجود لها في الواقع، وأهمها الماهيات المجردة من حيث هي هي، و ابن تيمية يرى أن هذه الموجودات لا وجود لها في الحقيقة، فليس في الخارج الإنسان من حيث هو هو، ولا الوجود من حيث هو هو ... بل أنه يقرر أن القول بوجود تلك الماهيات يشبه القول بوجود المثل الأفلاطونية، والاعداد المجردة الفيثاغورثية، وليس لهذه ولا تلك وجود خارجي، بل هي أمور مقدرة في الذهن، أما أساس خطأ الفلاسفة في القول بالماهيات الموجودة فيرجع في رأى ابن تيمية إلى أنهم لم يفرقوا بين نوعين من الإمكان: الإمكان الذهني والإمكان الخارجي ^(١).

ويريد ابن تيمية أن يصل إلى أن الإمكان الخارجي، لا يعرف مطلقاً بمجرد العلم بعدم الإمتناع، لذلك لم يكن كل ما يتصور في الذهن موجوداً في الخارج، وقد نشأ عن هذا الخطأ. أن ابن سينا وأرسطو من قبله اعتقدا أن الماهيات المجردة الكلية كالإنسان الكلي المطلق موجودة في الخارج وجوداً مقارناً للأشخاص، وهذا خطأ - في رأى ابن تيمية - لأن الإنسان الكلي المطلق لا وجود له إلا في الذهن، ويمكننا هنا أن نتبين المذهب الإسمي عند ابن تيمية بوضوح.

❖ أصناف اليقينية عند المناطقة التي ليس فيها قضية كلية:-

وإذا كان لا بد في كل قياس من قضية كلية فإن ابن تيمية يحاول أن يثبت أن ما يدعوه المناطقة بالمواد اليقينية - التي اعتبرت مقدمات كلية للبرهان - ليست كلية على الإطلاق، فالمناطقة "كما حصروا اليقين في الصورة القياسية حصروه في المادة التي ذكروها من القضايا الحسية والأوليات والمتواترات والمجربات والحدسيات" ^(٢).

أولاً: الحسيات

يرى ابن تيمية أن الحس طريق يقيني يحصل به العلم بدون القضية الكلية "فليس في الحسيات المجردة قضية كلية عامة تصلح أن تكون مقدمة في البرهان اليقيني" ^(٣) وإذا مثل المناطقة لذلك "أن النار تحرق" فليس لهم علم بعموم هذه

(١) أنظر ص من هذا الكتاب.

(٢) السيوطي: "صور المنطق والكلام" ص ٢٢٦.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٠٠.

القضية وانما معهم التجربة والعادة، التي هي من جنس قيام التمثيل لما يعلمونه من الحكم الكلي ومعلوم أن كل من قال: أن كل نار تحرق كل ما لاقته فقد أخطأ. فإنه لا بد من كون المحل قابلاً للإحتراق، فمن المعلوم أنها لا تحرق كل شيء كما لا تحرق السمندل والياقوت ... فالكليات انما يدركها العقل وطريق ادراكها - كما سنرى - قياس التمثيل أو التجربة أو العاده أو الإستقراء الناقص.

ويقول ابن تيمية أنه ليس في القضايا الحسية قضية كلية لا يمكن نقضها، هذا إذا وجدت قضية كلية حسية، ويوضح ابن تيمية فكرة أن القضية الحسية ليست كلية فيقول "انما القضية الحسية ان هذه النار تحرق فإن الحس لا يدرك إلا شيئاً خاصاً. وأما الحكم العقلي فيقولون أن النفس عند رؤيتها هذه المعينات تستعد لأن تفيض عليها قضية كلية بالعموم، ومعلوم أن هذا من جنس قياس التمثيل. ولا يوثق العمومية بأن لم يعلم أن الحكم العام لازم للقدر المشترك. وهذا إذا علم علم في جميع المعينات، فلم يكن العلم بالمعينات موقوفاً على هذا"^(١) وهنا يصور ابن تيمية الطريق الذي يسلكه الإنسان للوصول إلى العلم، بواسطة الحس، فعندما يدرك الحس الشيء المعين، يأتي دور العقل ليعمم الخاص على العام إذا تشابه في كل الظروف، ويرى أن ذلك من جنس قياس التمثيل، ولا يوصف بعمومه إن لم يعلم أن الحكم العام لازم للقدر المشترك. وهذا إذا علم، علم في جميع المعينات.

ويذهب ابن تيمية إلى أنه ليس من القضايا العاديات قضية كلية لا يمكن نقضها والفلاسفة أيضاً يجوزون خرق العادات، لكن يذكرون أن لها أسباب فلكية أو قوى نفسانية أو أسباباً طبيعية، فهذه الثلاثة هي أسباب خرق العادات عندهم، ويعتقد الفلاسفة أيضاً أن معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء والسحر هي أيضاً من هذا القبيل أي تعود إلى قوى نفسية أو طبيعية أو فلكية وهذا في رأى ابن تيمية قول فاسد.

ثانياً الوجدانيات الباطنة:-

هي الطريق الثاني الذي يمكن تحصيل اليقين بواسطته بدون القضية الكلية فالوجدانيات الباطنية ليس فيها كلى مطلقاً، بل انها ادراك جزئي لايتشارك فيه

(١) نفس المرجع ص ٢٠٠، ٢٠١.

الناس، كادراك كل انسان لجوعه وعطشه، وحبه وبغضه وألمه ولذته وهذه كلها جزئيات. وانما يعلم الإنسان حال غيره، والقضية الكلية بواسطة قياس التمثيل^(١) ويرى ابن تيمية أن اختلاف الناس في ادراك الوجدانيات أشد من اختلافهم في ادراك بعض الحسيات المنفصلة، لأن ادراك الوجدانيات من الخصوص المدرك مالميس في الحسيات المنفصلة، فقد يتفق التشابه بين الناس في ادراك بعض الحسيات المنفصلة كالشمس والقمر، لكنهم لايتفقون أبداً في وجدانياتهم كالجوع والعطش وإن اشتركوا في نوعها فهي تشبه العاديات^(٢).

ثالثاً المجربات:-

هي أيضاً كلها جزئية . فإن التجربة لا تقع إلا على أمور معينة.

رابعاً المتواترات:-

هي أيضاً كلها جزئية لأن المتواتر "هو ما علم بالحس من مسموع أو مرئي فالمسموع قول معين، والمرأى جسم معين، أو لون معين، أو عمل معين، أو أمر معين^(٣) .

خامساً الحدسيات:-

لا يمكن اعتبارها كلية يقينية أيضاً ولكن على فرض هذا فهي تشبه المجربات إذ الفرق بينهما لا يعود إلى العموم والخصوص، وانما يعود إلى أن المجربات تتعلق بما هو من أفعال المجربين، والحدسيات تكون من أفعالهم وبعض الناس يسمى الكل تجريبيات^(٤) .

ويقول ابن تيمية أنه لم يبق مع المناطقة قضايا يمكن اعتبارها كلية إلا

(١) لتوضيح هذا نقول على سبيل المثال: أن فقدان الماء يولد العطش، هذه حالة وجدانية خاصة، وادراك شخصي للأثر، فإذا ثبت أن كل من لم يشرب الماء يشعر بالعطش وب حاجته للماء، أصبحت هذه قضية كلية، وعلماً بأحوال الغير ويرى ابن تيمية أننا نستطيع الوصول إليها بواسطة قياس التمثيل.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباي ص ٢٠١.

(٣) نفس المرجع ص ٢٠٢.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباي ص ٢٠٢.

الأوليات التي هي البديهيات العقلية، والأوليات الكلية، إنما هي قضايا مطلقة في الأعداد والمقادير ونحوها مثل قولهم الواحد نصف الإثنين "والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية" ونحو ذلك وهذه المقدرات في الذهن ليست في الخارج كلية^(١). وبهذا يبين ابن تيمية أنه حتى القضايا الكلية البرهانية الوحيدة التي يستعملها المناطق في قياسهم والتي يمكننا القطع بكليتها فعلا وهي "الأوليات الكلية" لا تستعمل في شئ من الموجودات المعنية وإنما تستعمل في مقدرات ذهنية إذن لا يمكنهم معرفة الموجودات المعينه بالقياس البرهاني.

ويرى ابن تيمية أن الناس يشتركون كلهم، في بعض المرئيات وبعض المسموعات، فإنهم يرون عين الشمس والقمر والكواكب، ويرون جنس السحاب والبرق، وإن لم يكن ما يراه هؤلاء عين ما يراه هؤلاء ... أما الشم والذوق واللمس، فهذا لا يشترك فيه جميع الناس في شيء معين بل الذي يشمه بعض الناس ويزوقونه ويلمسونه غير ما يشمه ويزوقه غيرهم لكن قد يتفقان في الجنس لا في العين، وكذلك ما يعلم بالتواتر والتجريب والحدس^(٢) فإنه قد يتواتر لدى قوم أو يجرب قوم ما لم يتواتر عند غيرهم أو يجربوه فإنهم يتفقون في معرفة الجنس لا في معرفة عين المجرب.

ومن الخطأ في رأى ابن تيمية أن يقول المناطق أن المتواترات والمجربات والحدسيات يختص بها من علمها، فلا يقيم بها برهان على غيره. أي أنها ليست يقينية بينما يعتبرون الحسيات (المشمومات، والمذوقات، والملموسات) قضايا كلية يقينية والمسألة عكسية تماما، فالمتواترات والمجربات - في رأى ابن تيمية - أقرب إلى اليقين من الحسيات. إن المتواترات مثلا تنقل بواسطة عدد كبير من الناس، وتصل إلى أسمع عدد كبير من الناس أيضا. بخلاف ما يدرك بالحواس فإنه يختص من أحسبه^(٣) فإذا قال إنسان مارأيت أو سمعت أو ذقت، فلا يمكنه أن يقيم على هذه برهانا على غيره وعلى فرض مشاركة البعض له في تلك الحسيات فلا

(١) نفس المرجع ص ٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٨٥، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٣٦.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٨٥، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٣٧.

يمكن علمها لمن يحسها إلا بطريق الخبر.

❖ العلوم الفلسفية من التجربات فى رأى ابن تيمية:-

إذا حاولنا أن نرجع العلوم الفلسفية إلى شىء من هذه المواد - التى ادعى المناطقة أنها يقينية وأنها مقدمات للبرهان - لتبين أن عامة ما عندهم من العلوم الكلية بأحوال الموجودات هى من العلم بعادة ذلك الموجود، وهو ما يسمونه "الحدسيات" وعامة ما عندهم من العلوم العقلية والطبيعية، والعلوم الفلكية كعلم الهيئة فهو من التجربات وهذه العلوم لا يقوم فيها برهان على المنازع^(١) وذلك لأنها تعود إلى تجربة أو تجارب شخصية لأفراد من البشر، فلا تتواتر تلك القضايا تواتراً يقينياً، بل يمكن أن نقول أنها تنقل بواسطة ما يسمى فى الفقه "خبر الواحد".

يقول ابن تيمية أن ما يتواتر عنهم ما يذكرونه فى كتبهم من القضايا التجريبية والحدسية "وغاية ما يوجد أن يقول بطليموس هذا مما رصد فلان. وأن يقول جالينوس هذا مما تجربته أنا، أو ذكر لى فلان أنه جربه أو نحو ذلك من الحكايات. وليس فى هذا شىء من المتواتر وإن قدر أن غيره جرب أيضاً فذلك خبر واحد^(٢) .

ويقول ابن تيمية إنه إذا ما ذكر المناطقة أن جماعة لا فرد واحد جربوا تجربة ما أو رصدوا شيئاً، فغاية ما نستطيع أن نقول عنه أنه من التواتر الخاص الذى تنقله طائفة.

فإذا كان المناطقة الأرسطيون يزعمون أن ماتواتر عن الأنبياء - وهو ما قام اليقين على صدقه - لا يقوم عليه برهان، فلن يمكنهم أن يقيموا على غيره برهاناً بمثل هذا التواتر الخاص^(٣) .

يقول ابن تيمية: "معلوم أن ... من يقول من الفلاسفة المتواترات لا يقوم بها البرهان على المنازع، ليدخل فى ذلك ما تواتر عن الأنبياء من الآيات والبراهين والمعجزات التى بعثوا بها ، كما يدخلون ما أخذ عن الأنبياء من المقبولات - فيقال

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٨٨.

(٢) نفس المرجع ص ٣١٣.

(٣) نفس المرجع ص ٢٨٨: ٢٩٤، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٣٢٨.

لهم: من المعلوم بالإضطرار أن خروج محمد (ﷺ) ومجيئه بهذا القرآن أعظم عند أهل الأرض من تواتر وجود الفلاسفة كلهم.^(١)

ويقول ابن تيمية أنه إذا كانت هذه حالة العلوم الطبيعية والفلكية، وهي أعظم ما يقوم عليه البرهان العقلي عند المناطقة الأرسطويين، فإن من ينظر في كلام معلمهم الأول أرسطو في الألهيات "لم يفده إلا العلم بأنهم كانوا من أجهل الخلق برب العالمين وأن كفار اليهود والنصارى أعلم منهم بالأمور"^(٢) ولا يقصد ابن تيمية بالأمور الألهية ما علمه الأنبياء بطريق الوحي، وما أخبروا به من الغيب، فذلك كما يقول "أمر أعظم من أن يذكر في ترجيحه على الفلاسفة"^(٣) إنما يقصد ابن تيمية بالأمور الألهية، العلوم العقلية التي بينها الرسل للناس بالبراهين العقلية في أمر معرفة الله وتوحيده، ومعرفة أسمائه وألفاظه وصفاته وفي النبوات والمعاد. فكثيراً من ذلك قد بينه الرسل بالأدلة العقلية، وهذه العقليات الدينية الشرعية الالهية ليس في علوم الفلاسفة ما يدل عليها. ويذهب ابن تيمية إلى أن أكثر كلام ابن سينا مثلاً في الألهيات مبني على مقدمات سوفسطائية ملتبسة، ليست خطابية ولا جدلية ولا برهانية مثل كلامه في توحيد الفلاسفة وفي أسرار الآيات وفي قدم العالم^(٤) . . .

ويوجه ابن تيمية نقداً أخيراً لهذه المواد الكلية اليقينية فيقول: إن "تقسيمها منتشر غير منحصر يتعذر إقامة الدليل عليه"^(٥) فإذا كان المناطقة - أمثال ابن سينا وأتباعه - يقولون أن القضايا الواجب قبولها مثلاً هي الأوليات والحسيات والمجربات والحدسيات والمتواترات، وربما ضموا إلى ذلك قضايا معها حدودها، فإن ابن تيمية يقول: أنهم "لم يذكروا دليلاً على هذا الحصر"^(٦) ومعنى هذا أنه لا يلزم أن كل مال لم يدخل في قياسهم أن لا يكون معلوماً فلا يكون المنطق الأرسطي آلة

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٣٩١، ٣٩٢.

(٢) السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٣٢٨.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٣٩٤.

(٤) نفس المرجع ص ٢٩٦.

(٥) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٤٣٧، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٣٢٨.

(٦) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٤٣٧.

قانونية تعصم مراعاتها من الخطأ لأن القضايا التي يمكن العلم بها بدون الطرق المنطقية لا يمكن وزنها في هذه الآلة، خاصة والمناطقة يكذبون بما لا يستدل عليه بقياسهم مثل أخبار الأنبياء فإذا كان أشرف العلوم لا يمكن معرفتها بالطرق المنطقية لزم أمران:-

أحدهما: أنه لا حجة لهم على ما يكذبون به، مما ليس في قياسهم دليل عليه.

الثاني: أن ما علموه خسيس بالنسبة إلى ما جهلوه. كما أنه لا يفيد السعادة ولا النجاة^(١).

ويريد ابن تيمية بهذا النقد أن يثبت عدم استقرار هذه المواد، والبعض منها يندرج تحت اسم واحد أو ينقسم فرد أو فرع منها إلى أقسام. ودعوى عدم الحصر أو انتشار التقاسيم حجة يوجهها ابن تيمية إلى سائر تقاسيم منطق أرسطو "فلا دليل لديهم على حصر أقسام الوجود في المقولات العشر، حتى جعل بعضهم أجناس الأعراض ثلاثة وقيل غير ذلك"^(٢) كذلك لا دليل لهم على حصر الموجودات في الجواهر الخمسة^(٣).

أيضاً حصر طرق الاستدلال في ثلاثة فقط. القياس والاستقراء والتمثيل - حصر باطل - كما سنبين ذلك بالتفصيل - لا دليل عليه، ولا يشمل كل طرق الاستدلال^(٤).

ويشير هذا النقد إلى اتجاه عام في نقد ابن تيمية، هو أن المنطق الأرسطي شيء وضعى اصطلاحى، وليس قانوناً عقلياً ملزماً أى أن هناك طرق أخرى مثله وقد تكون أفضل منه للوصول إلى اليقين، فتقاسيمه لم تستقر بعد، ولم تصل إلى درجة اليقين النهائى بل هى شىء نسبى بين النظائر سواء كانوا يونانيين أو مسلمين.

❖ طريق اكتساب القضية الكلية لا يعتمد على البرهان:

(١) نفس المرجع: ص ٤٢٨.

(٢) نفس المرجع ص ٣٠٢.

(٣) نفس المرجع ص ٣٠٢، ٣٠٤.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٢.

لا يعترف ابن تيمية بالبرهان المنطقي طريقا لإكتساب القضية الكلية -
مثبتا تناقض المناطقة من خلال حوار جدلى معهم - ويرى أن الطريق لإكتسابها
هو قياس التمثيل فيقول: "إن حصول العلوم اليقينية الكلية والجزئية لايفتقر إلى
برهانهم^(١) ويوضح ابن تيمية ذلك قائلا "أنه إذا كان لابد في البرهان المنطقي من
قضية كلية، فالعلم بتلك القضية الكلية لابد له من سبب، فاذا قال المناطقة أنها:

أولا : تعرف باعتبار "الغائب على الشاهد" وأن "حكم الشيء" "حكم مثله" كما
إذا عرفنا أن "هذه النار محرقة" علمنا أن النار الغائبة محرقة لأنها مثلها وحكم الشيء
حكم مثله، فان ابن تيمية يرد عليهم قائلا: "هذا استدلال بقياس التمثيل وهم يزعمون
أنه لا يفيد اليقين بل الظن، فاذا كانوا علموا القضية الكلية بقياس التمثيل رجعوا في
اليقين إلى ما يقولون: أنه لا يفيد إلا الظن"^(٢)

ثانيا: أما إذا قال المناطقة أن العلم بالكليات يحصل في النفس من واهب
العقل وذلك عند الإحساس بالجزئيات. أو أن النفس تستعد عند الإحساس
بالجزئيات لأن يفيض عليها الكلى من واهب العقل أو من العقل الفعال ... فان ابن
تيمية يرد عليهم قائلا: "الكلام في ما به يعلم أن ذلك الحكم الكلى الذى فى
النفس علم لا ظن ولا جهل"^(٣).

فاذا قال المناطقة أن هذا يعلم بالبديهية والضرورة كان هذا - فى رأى
ابن تيمية - قولا بأن القضايا الكلية معلومة بالبديهية والضرورة، وأن النفس
مضطرة إلى هذا العلم. وهذا إن كان حقا فالعلم بالأعيان المعينة وبأنواع الكليات
يحصل أيضا فى النفس بالبديهية والضرورة "فان جزم العقلاء "بالشخصيات" من
الحسيات أعظم من جزمهم "بالكليات" وجزمهم بكلية "الأنواع" أعظم من جزمهم
بكلية "الأجناس" والعلم بالجزئيات أسبق إلى الفطرة فجزم الفطرة بها أقوى. ثم
كلما قوى العقل إتسعت "الكليات" وحينئذ فلا يجوز أن يقال أن العلم بالأشخاص

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص٢٢٦.

(٢) نفس المرجع ص٢٢٦.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص٢٢٧.

موقوف على العلم "بالأنواع والأجناس" ولا أن العلم بالأنواع موقوف على العلم بالأجناس بل قد يعلم الإنسان "أنه حساس متحرك بالإرادة" قبل أن يعلم أن "كل إنسان كذلك ويعلم أن" الإنسان كذلك قبل أن يعلم أن "كل حيوان كذلك" فلم يبق علمه "بأنه أو" بأنه غير من الحيوان حساس متحرك بالإرادة موقوفاً على البرهان" وإذا علم أن حكم سائر الناس وسائر الحيوان فالنفس تحكم بذلك بواسطة علمها أن "ذلك الغائب مثل هذا الشاهد" أو أنه يساوية في السبب لكونه حساس متحركاً بالإرادة، ونحو ذلك من قياس "التمثيل والتعليل" الذي يحتج به الفقهاء في إثبات الأحكام الشرعية^(١).

وبهذه يوضح ابن تيمية أننا لا نعتمد على البرهان المنطقي في إكتساب القضايا الكلية، مؤكداً أن استنباط الكليات من الجزئيات إنما يكون عن طريق قياس التمثيل أو قياس الغائب على الشاهد، فالإنسان يبدأ صلته بالمعرفة عن طريق الأشياء الجزئية المتصل بها ثم يعمم معرفته بالجزئيات على الكليات. وكلما قوى عقله واكتملت مداركه اتسعت معرفته بالكليات حيث يطابق معرفته الجزئية على ما يماثلها حتى يصل إلى الكليات اليقينية. أي أننا نستخدم طريقاً ينتقل بنا من جزئى إلى جزئى، وهذا الطريق فى منطق أرسطو ظنى، بينما قياس التمثيل أو الغائب على الشاهد - فى رأى ابن تيمية - إذا ما نظمته التجربة وحددته مسالك العلة أصبح موصلاً إلى اليقين وهذا ما لم يعرفه المنطق الأرسطى. فجميع نتائج المنطق الأرسطى يمكننا الوصول إليها بدون القياس المنطقي المعقد وذلك لأن العلم ليس موقوفاً عليه.

❖ إعراف ابن تيمية بفائدة القضية الكلية:

على الرغم من انكار ابن تيمية ضرورة القضية الكلية لتحصيل العلوم، وتأكيده على أن البرهان لا يفيد العلم بشيء لأنه لا يفيد إلا العلم بالكليات وهى أمور مقدرة فى الأذهان ولا وجود لها فى الأعيان، بل وعلى الرغم من عدم اعترافه بالبرهان المنطقي طريقاً لاكتساب القضية الكلية، أقول على الرغم من

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٠٢.

هذا كله إلا أنه يعود ويعترف بفائدتها في البرهان من ناحيتين:

أولاً: في الأوليات أو البديهيات العقلية، ثانياً: في الأبحاث الدينية

أولاً: القضية الكلية في الأوليات:

يعترف ابن تيمية بأن الأوليات قضاياها كلية وأن البرهان يفيد في العلم الرياضى فيقول: "فلم يبق معهم إلا الأوليات التي هي البديهيات والمقادير، ونحوها مثل قولهم الواحد نصف الإثنين والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية وغير ذلك، وهي مقدرات في الذهن ليست في الخارج كلية^(١) ويرى ابن تيمية ان البرهان القياسى لا يدل على شيء دلالة مضطرده سالمة من الفساد إلا في هذه المواد الرياضية فان علم الحساب الذى هو "علم بالكم المنفصل" والهندسة التى هى "علم بالكم المتصل" علمان يقينيان لا يحتملان النقيض البتة، مثل جمع الأعداد وقسمتها، وضربها ونسبة بعضها إلى بعض ... ويضرب ابن تيمية أمثله رياضية متعددة ليقرر فى النهاية أن تلك الأمور وأمثالها "مما يتكلم فيه الحساب أمر معقول، مما يشترك فيه ذوو العقول. وما من أحد من الناس إلا يعرف منه شيئاً، فانه ضرورى فى العلم ضرورى فى العمل ... ولاريب أن قضاياها كلية واجبة القبول لا تنقض البتة^(٢) .

ويرى ابن تيمية أن تقسيم المناطقة العلوم إلى الطبيعى والرياضى والآلهى، وجعلهم الرياضى أشرف من الطبيعى، والآلهى أشرف من الرياضى هو مما قلبوا به الحقائق "فان العلم الطبيعى هو العلم بالأجسام الموجوده فى الخارج ومبدأ حركاتها وتحولاتها من حال إلى حال وما فيها من الطبايع - أشرف من مجرد تصور "مقادير مجردة" "وأعداد مجردة" فان كون الإنسان لا يتصور إلا شكلاً مدوراً أو مثلثاً أو مربعاً ... ولو تصور كل ما فى إقليدس - لا يتصور إلا أعداد مجردة ليس فيها علم بوجوده فى الخارج وليس ذلك كمالاً للنفس ولو أن ذلك يطلب فيه معرفة المعدودات والمقدرات الخارجية التى هى أجسام وأعراض لما جعل علماً.

(١) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢١٦.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٦٤، ٢٦٢، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٢٨، ٢٢٩.

وإنما جعلوا "علم الهندسة" مبدأ لعلم الهيئة، ليستعينوا به على براهين الهيئة أو ينتفعوا به في عمارة الدنيا^(١).

وهنا يتضح منهج ابن تيمية في المعرفة وهو المنهج الذي يجعل المحسوس أصلاً لكل المعارف، إذ المعارف غير المحسوسة إنما تقوم على التصور الذي ليس فيه دقة العيان على أن التصور أساسه المدركات الحسية فمنها يأخذ واليها يعود^(٢). وبدون هذه النزعة العلمية لا يصبح أي فرع من فروع المعرفة الإنسانية علماً، لهذا فالترقي من الشكل المحسوس إلى الشكل المعقول - على أساس أن الأول طريق المعرفة والثاني غايتها - خطأ في رأي ابن تيمية - وهذا إن دل على شيء إنما يدل على ضعف والتواء عقلي، وتعذر المعرفة لدى هؤلاء المناطق اليونانيين واتباعهم من مفكري الأسلام، إلا بالطرق البعيدة وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية "وكان مبدأ وضع "المنطق من" "الهندسة" فجعلوه أشكالاً كالأشكال الهندسية وسموه حدوداً كحدود تلك الأشكال لينتقلوا من الشكل المحسوس إلى الشكل المعقول، وهذا لضعف عقولهم وتعذر المعرفة عليهم إلا بالطرق البعيدة^(٣).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٦٢، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٢٨.

(٢) د. محمد إقبال: "تجديد التفكير الديني في الإسلام" ترجمة عباس محمود - طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م ص ١٤٨.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٦٩، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٤٢. وهنا يربط ابن تيمية بين المنطق وعلم الهندسة على أساس أن الثاني كان مبدأ الأول مخالفاً بذلك رأي معظم مؤرخي الفكر الفلسفي، فقد قالوا: أن أرسطو لم يدخل المنطق في أقسام العلم النظري لأن موضوعه ليس وجودياً لكنه ذهني، إذ هو علم قوانين الفكر بصرف النظر عن موضوع الفكر وعلى ذلك فهو علم يتعلم قبل الخوض في أي علم آخر، ليعلم به أي القضايا يطلب البرهان عليه، وأي برهان يطلب لكل قضية. فإن من الخلف طلب العلم ومنهج العلم في آن واحد، وليس هذا ولا ذاك سهل التناول. وإذن فالمنطق علم جديد ينشأ من رجوع العقل على نفسه لتقرير المنهج العلمي فموضوعه صورة العلم لامادته.

أنظر: يوسف كرم: "تاريخ الفلسفة اليونانية" دار القلم - بيروت ص ١١٨، ١١٩. ولكن مهما حاول المناطق الأرسطيون أن يغالوا في الصورية والتجريد، فإن العقولات الذهنية التي هي حقائق المنطق ليست في أساسها إلا وقائع جزئية خارجية، وهذا ما يريد ابن تيمية أن يثبته وهو يتمشى مع مذهبه العام في أن الحقائق الخارجية هي أساس الحقائق الذهنية.

فالشكل المحسوس عند ابن تيمية هو المعرفة ذاتها: وما وراءه باطل ومن هنا أخطأ المناطقة في رأيه حين ترقوا من هذا الشكل المحسوس إلى الشكل المعقول على اعتبار أن الأول طريق المعرفة والثاني غايتها.

ويقول ابن تيمية أن الرياضيات كانت بداية فلسفة فيثاغورس فكانوا يسمون أصحابه "أصحاب العدد"، وكانوا يظنون أن الأعداد المجردة موجودة خارج الذهن ثم تبين لأفلاطون وأصحابه غلط ذلك وظنوا أن الماهيات المجردة "كالإنسان المطلق" و"الفرس المطلق" موجودات خارج الذهن وأنها أزلية أبدية. ثم تبين لأرسطو وأصحابه غلط ذلك، فقالوا: بل هذه الماهيات المطلقة موجودة في الخارج مقارنة لوجود الأشخاص. وسار أتباع أرسطو المتأخرين على هذا وهو أيضا غلط.

وهكذا يرفض ابن تيمية هذه المذاهب الثلاثة - الفيثاغورية القائلة بالأعداد المجردة، والأفلاطونية القائلة بالماهيات المجردة، والأرسطية القائلة بالماهيات المطلقة مقارنة لوجود الأشخاص (المعينات) - ليوضح لنا مذهبه الأسمى وهو أن "ما في الخارج ليس بكلى أصلا، وليس في الخارج إلا ما هو معين مخصوص. وإذا قيل "الكلى الطبيعي" في الخارج فمعناه أن ما هو كلى في الذهن هو مطابق للأفراد الموجودة في الخارج مطابقة "العام لأفراده"^(١). فالموجود في الخارج لا بد أن يكون معينا لا كليا، ولكن فيه حصة من الكلى وما في الذهن نطلق عليه أنه قد يوجد في الخارج ولكن إذا وجد في الخارج فإنه لا يكون إلا معينا لا كليا. فكونه كليا مشروطا بكونه في الذهن. "ومن أثبت ماهية لا في الذهن ولا في الخارج فتصور قوله تصورا تاما يكفى في العلم بفساد قوله"^(٢).

فابن تيمية في هذه النظرة إلى الوجود من القائلين بالإسمية ونستطيع أن نقول أنه قد استمد هذه النزعة الإسمية من الرواقية^(٣). عن طريق المتكلمين. وإذا

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٦٥، ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج١ ص ١٢٥: ١٢٧، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٣٩.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٦٦.

(٣) أقام الرواقيون منطلقا لا تتعارض فيه المعرفة الحسية مع المعرفة العقلية، فبحثوا عن "الحقيقة" في الأمور الوجودية الواقعية التي يشهدها الناس في تجارب حياتهم. وأول هذا الأمور أنه لا

كان ابن تيمية يتفق في هذه النزعة الإسمية مع الرواقيين، فهو أيضا يتفق فيها مع كثير من الفلاسفة المحدثين مثل أسبينوزا Spinoza (متوفى سنة ١٦٧٧م) وجون لوك J.Locke (متوفى سنة ١٧٠٤) ، وجون استيوارت مل J.S.MILL (متوفى سنة ١٨٧٣).

ولعل اسمية ابن تيمية هذه مما يفرق بين منطقته والمنطق الأرسطي، فالمنطق التيمي يرى أن الوجود الحقيقي هو وجود الأفراد والأشخاص دون المعانى والكليات. اما المنطق الأرسطي فهو قائم على الماهيات والكليات.

لكن وعلى الرغم من اعتراف ابن تيمية بصدق العلم الرياضى وهو - العلم الذى تقوم عليه براهين صادقة - إلا أنه يرى أنه ليس هو العلم الذى يطلب لذاته - ولا تكمل به النفس ولا تتجو من عذاب النار، ولا تنال سعادة. وإذا كانت هناك فائدة له فهو أن النفس تلتذ به كما نلتذ بغير ذلك، فان الإنسان يلتذ بعلم ما لم يكن علمه، وسماع ما لم يكن سمعه، إذن لم يكن مشغولا عن ذلك بما هو أهم عنده منه، كما قد يلتذ بأنواع من الأفعال التى هى من جنس اللهو واللعب^(١).

فمعرفة الرياضيات إذن ترف عقلى لكن ابن تيمية يضيف إلى هذا فائدة أخرى فيقول: "وأيا ففى الإدمان على معرفة ذلك تعتاد النفس العلم الصحيح والقضايا الصحيحة والقياس المستقيم. فيكون فى ذلك تصحيح الذهن والإدراك، وتعود النفس أنها تعلم الحق وتقول، لتستعين بذلك على المعرفة التى هى فوق ذلك"^(٢).

يوجد خارج الذهن إلا أفراد معينة مشخصة، والا أشياء محسوسة. أما الأجناس والأنواع والصور والمثل وغير ذلك من المعانى العامه ففى عندهم أسماء، وليس لها وجود خارج الذهن. إنما الموجود فى الخارج أى الموجود وجودا حقيقيا ففى جزئيات محسوسة. والرواقيون بهذه النظرة إلى الوجود من القائلين بالاسمية، فالمعرفة عندهم ليست عبارة عن قوانين عامة مجردة فحسب بل هى شخصية تنصب على أفراد ويرتبط بعضها ببعض.

أنظر د. عثمان أمين: "الفلسفة الرواقية" الطبعة الثالثة - القاهرة سنة ١٩٧١م ص١١٩. وما بعدها.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص٢٦٧، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص٢٤٠.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص٢٦٧، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص٢٤٠.

ثانيا : القضية الكلية فى الأبحاث الدينية :

يعترف ابن تيمية أيضا بفائدة القضية الكلية فى الأبحاث الدينية، ولعل السبب فى هذا أنه وجد فى تراس الرسول (ﷺ) قضايا كلية، فتراه يقول: أنه "من المواد المعلومة بأقوال الأنبياء فإنه يظهر الإحتياج إلى القضية الكلية، كما إذا أردنا بيان تحريم النبيذ المتنازع فيه فقلنا "النبيذ مسكر" وكل مسكر حرام" أو قلنا "أنه خمر" "وكل خمر حرام"^(١) لكن "كل خمر" ينبهنا ابن تيمية إلى أن هذه القضية الكلية ليست على النظم المنطقى اليونانى، وذلك أن تكون "كل خمر حرام" هو مما علمه المسلمون فلا يحتاجون إلى معرفة ذلك "بالقياس" وإنما شك بعضهم فى أنواع من الأشربة المسكرة كالنبيذ المصنوع من العسل والحبوب وغير ذلك ... فأجابهم النبى (ﷺ) - وكان قد أوتى جوامع الكلم - بقضية كلية وبين بها أن كل ما يسكر فهو مُحرم وبين أيضا أن كل "ما يسكر فهو خمر" وهاتان القضيتان صادقتان متطابقتان العلم بأيهما كان يوجب العلم "بتحريم كل مسكر" إذ ليس العلم بتحريم كل مسكر متوقفا على العلم بهما جميعا فان من علم أن النبى (ﷺ) قال "كل مسكر حرام" وهو من المؤمنين به علم أن "النبيذ المسكر حرام" ولكن قد يحصل له الشك .. هل أراد "القدر المسكر" أم أراد "جنس المسكر" وهذا شك فى مدلول قوله، فإذا علم مراده (الشيء) علم المطلوب^(٢).

ويفرق ابن تيمية بين القضايا الكلية المتلقاه من الرسول (ﷺ)، والقضايا الكلية المنطقية: فيقول : فالقضايا الكلية المتلقاه عن الرسول تفيد العلم فى المطالب الألهية. وأما ما يستفاد من علومهم فالقضايا الكلية فيه إما متيقنة، وإما أنها بمنزلة قياس التمثيل، وإما أنها لاتفيد العلم بالموجودات المعينة بل بالمقدرات الذهنية كالحساب والهندسة، فإنه وإن كان ذلك يتناول ما وجد على ذلك المقدار، فدخل المعين فيه لا يعلم بالقياس بل بالحس^(٣).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٣١، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٢٥.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٣١، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٢٦، ٢٢٥.

(٣) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٢٨، ٢٢٩.

وإذا كان ابن تيمية: قد اعترف بفائدة القضية الكلية في نطاق الرياضيات والأبحاث الدينية، فإننا نراه أيضا يعترف بفكرة الكلى نفسها قائلًا: أنه من أخص صفات العقل التي فارق بها الحس، إذ الحس لا يعلم إلا معينًا، والعقل يدركه كليا مطلقًا، لكن بواسطة التمثيل ثم العقل يدركها كلها مع غروب الأمثلة المعينة عنها، لكن هي في الأصل إنما صارت في ذهنه كلية عامة بعد تصوره لأمثال معينة من أفرادها^(١).

فالحس اذن لا يدرك إلا الجزئى والعقل يتجاوز الجزئيات إلى الحكم على الكليات ولكن هذه الكليات التي يعرفها العقل أو النفس هي طريق لمعرفة الجزئيات . والنفس إنما تحب معرفة الكليات لتحيط إحاطة تامة بالجزئيات . فإذا لم تحصل ذلك لم يتم للنفس أدنى كمال.

لذلك يرى ابن تيمية أن: ”من لم يثبت للرب إلا معرفة الكليات كما يزعمه ابن سينا وأمثاله وظن ذلك كمالا للرب وكذلك يظنه كمالا للنفس بطريق الأولى - لاسيما إذا قال أن النفس لا تدرك إلا الكليات وإنما يدرك الجزئيات البدن - فهذا في غاية الجهل. وهذه الكليات التي لا تعرف بها الجزئيات الموجودة لا كمال فيها البتة. والنفس إنما تحب معرفة الكليات لتحيط بها بمعرفة الجزئيات فإذا لم يحصل ذلك لم تفرح النفس بذلك^(٢). ومن خلال هذا النص تتضح لنا عبقرية ابن تيمية الفكرية. إنه يربط بين نظرية اليونان في العلم الكلى وأنه أشرف العلوم، وأن العلم الجزئى علم غير مكتمل، ونظرية متفلسفة الإسلام . متابعين لأرسطو - أن الله يعلم الكليات فقط ولا يعلم الجزئيات. وبهذ أدرك ابن تيمية الصلة بين المنطق الأرسطى والميتافيزيقية الأرسطية^(٣). ويرى ابن تيمية أن النفس تحب معرفة الجزئيات، أما القول بأن معرفة الكليات كافية في تحقيق العلم فخطأ، لأن الكليات إنما تتحقق في الأذهان لا في الأعيان والعلم الحق ليس معرفة فقط لما هو في الأذهان بل لما هو في الأعيان. ”ومعلوم أن النفس لو قدر أن كمالها في العلم فقط، وأن هذه قضية كاذبة، فليس هذا علما تكمل به النفس إذ لم تعلم شيئًا من الموجودات ولا صارت عالما معقولا

(١) نفس المرجع: ص ٢١٨

(٢) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج ١ ص ٢٧٠، السيوطى: ”صون المنطق والكلام“ ص ٢٤٢.

(٣) د. على سامى النشار: ”مناهج البحث“ ص ١٧٧.

موازيًا للعالم الموجود، بل صارت عالماً لأُمور كلية مقدرة لانعلم بها شيئاً من العالم الموجود، وأى خير فى هذا فضلاً عن أن يكون كمالاً؟^(١)

فالنفس إذن لا تكمل بالقوة العلمية النظرية فقط، بل لابد أيضاً من القوة العملية لذلك يرى ابن تيمية أنه لو قدر أن النفس تكمل بمجرد العلم كما زعموه مع أنه قولاً باطل فإن النفس لها قوتان قوة علمية نظرية وقوة إرادية عملية، فلا بد من كمال القوتين بمعرفة الله وعبادته. وعبادته تجمع محبته والذل له، فلا تكمل نفس قط إلا بعبادة الله وحده لا شريك له والعبادة تجمع معرفته ومحبته والعبودية له^(٢).

لذلك يرى ابن تيمية أن الجهمية قد أخطأوا حين قالوا: "الإيمان مجرد معرفة الله" وذلك لأنهم لم يجمعوا بين علم النفس وبين إرادتها التى هى مبدأ القوة العملية، وجعلوا الكمال فى نفس العلم وان لم يصدقه قول ولا عمل ولا اقتران به من الخشية والمحبة والتعظيم وغير ذلك مما هو من أصول الأيمان ولوازمه^(٣).

وواضح أن فكرة ابن تيمية هنا تطبيق دقيق لمبدئه العام عما ينتهـ، إليه المنطق الأرسطى من إنكار للدين، لأنه إذا كان العلم هو الكمال فى ذاته، لكان العلم بالله ومعرفته كافيين بدون أن يثبت العلم بالله ومعرفته. عبادة وعمل من أجل ذلك ينقض ابن تيمية فكرة الجهمية أن الإيمان هو معرفته بالله فقط وأن العمل ليس ركناً من الأيمان، ويعتقد أن هذا الأصل الجهمى قد خرج على طريقة الـيرنان.

هذا وقد يعتقد البعض أن ابن تيمية باعترافه بالقضية الكلية فى نطاق الأبحاث الدينية والرياضية قد تناقض مع نفسه وذلك بعد أن أنكر أولاً - وهو فى مجال الرد على المناطقة - ضرورتها فى تحصيل العلوم، والحقيقة أنه لم يتناقض، كل ما هناك أننا لابد أن نضع فى الإعتبار تفريق ابن تيمية الأساسى بين مجال العلوم الدنيوية التى تعلم بالعقل والعلوم الدينية التى لاتعلم بمجرد العقل فقط.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٥٢، ٢٥٣.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٧٧، ابن تيمية: "رسالة العبودية" مطبعة المدنى بالقاهرة سنة ١٩٧٨م.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٧٧: ٢٧٩.

فقد أنكر ابن تيمية - وهو بصدد الرد على المناطقة في مجال العلوم الدنيوية العقلية - ضرورة البرهان المنطقي المعتمد على القضية الكلية في تحصيل العلوم وذلك لأن البرهان المنطقي لا يفيد العلم بشيء من المعينات الموجودات في الخارج، فإنه لا يفيد إلا العلم بالكليات وهي أمور مقدرة في الأذهان ولا وجود لها في الأعيان فلا يعلم به موجود أصلاً ومن ثم أكد ابن تيمية أن تحصيل العلوم اليقينية كلية كانت أو جزئية في مجال العلوم الدنيوية العقلية لا يفتقر إلى البرهان المنطقي الشمولي المعتمد على القضية الكلية، بل الطريق إلى إستباط الكليات من الجزئيات إنما يكون عن طريق قياس التمثيل أو قياس الغائب على الشاهد. أما في مجال الشرعيات أو العلوم الدينية فالأمر جد مختلف في رأى ابن تيمية، ففيها إذا كانت القضية الكلية معلومة بنص المعصوم فهنا يكون الإستدلال بها أولى من قياس التمثيل وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية: "وقياس التمثيل يمكن جعله قياس شمول لكن قد يكون بيان صحته محتاجاً إلى بيان إحدى مقدمتيه لاسيما الكبرى" فإنها هي في الغالب التي تحتاج إلى البيان وإذا كان كذلك فالأصل المقيس عليه أولاً أسهل في البيان فقياس التمثيل أعون على البيان إلا إذا كانت القضية الكلية معلومة بنص المعصوم فهنا يكون الاستدلال بها أولى من الاستدلال بمقياس التمثيل، لكن الدليل هنا يكون شرعياً لم تعلم إحدى مقدمتيه إلا بالنص المعصوم أو الإجماع المعصوم، لم تعلم بمجرد العقل. وهم (يقصد المناطقة) يتكلمون فيما يعلم بمجرد العقل، والكلام مع من يجعل مواد البرهان القضايا الكلية المعلومة بدون قول المعصوم. بل قد يسمون القياس المستدل على إحدى مقدماته بقول المعصوم من "الخطابي" و"الجدلي" لأنهم يجعلون تلك القضايا من "المسلمات" والمقبولات لا من البرهانيات اليقينية^(١).

ولعل عدم الانتباه إلى هذه التفرقة بين العلوم الدنيوية والعلوم الدينية هي التي أوقعت المستشرق جولد زيهر في الخطأ عندما حكم على ابن تيمية بأنه من المتشددين بعنف ضد علوم الأوائل بما فيها المنطق والفلسفة واتهمه بأنه "لا يريد أن يفهم من لفظ علم إلا العلم الموروث عن النبي (ﷺ)، فإن ما عداه إما أن يكون غير

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٤٢٨، ٤٢٧.

نافع وإما ألا يكون علما مطلقا وإن سمي بهذا الاسم^(١).

والحقيقة أن موقف ابن تيمية تجاه علوم الأوائل ليس بهذا العنف الذي يصوره جولد زيهر فكلام ابن تيمية في هذا النص الذي اعتمد عليه جولد زيهر - وهو من رسالته الوصية الصغرى - كان عن العلوم الشرعية فقط لا العلوم كلها وهو بصدد الحديث عن العلم الذي لا ينفذ وذلك ردا على سؤال وجه إليه من سائل طلب منه أن يرشده إلى كتاب يعتمد عليه في علم الحديث وفي غيره من العلوم الشرعية^(٢).

فكان مما رد به شيخ الإسلام على هذا السؤال قوله: "وأما ما تعتمد عليه من الكتب في العلوم (وواضح أن ابن تيمية يقصد بالكتب هنا الكتب الخاصة بالعلوم الدينية) فهذا باب واسع وهو أيضا يختلف باختلاف نشأ الإنسان في البلاد فقد يتيسر له في بعض البلاد من العلم أو من طريقه ومذهبه فيه ما لا يتيسر له في بلد آخر لكن جماع الخير أن يستعين بالله (ﷻ) في تلقى العلم الموروث عن النبي (ﷺ) فإنه هو الذي يستحق أن يسمى علما وما سواه إما أن يكون علما فلا يكون نافعا وإما أن لا يكون علما وإن سمي به ولأن كان علما نافعا فلا بد أن يكون في ميراث محمد (ﷺ) ما يغني عنه مما هو مثله وخير منه^(٣).

لقد أوضح ابن تيمية هنا أن العلم عنده (وهو يقصد في مجال العلوم الشرعية) هو العلم الموروث عن النبي (ﷺ)، وما عدا ذلك إما أن يكون علما أو لا علم وإذا كان علما فإما أن يكون غير نافع وإما أن يكون نافعا ولكنه إذا كان نافعا فلا بد أن يكون العلم النبوي محتويا على خير منه أو على الأقل مثله مما يغني عنه. إن جولد زيهر لم يستطع أن يعرف بدقة مفهوم العلم عند ابن تيمية وذلك لاعتماده على نص مبتور له - والاعتماد على نصوص مبتورة يبتتر الحقيقة ويشوهها - فظن أن مفهوم العلم عند ابن تيمية قاصرا على العلم الموروث عن الرسول (ﷺ) وهذا

(١) د. عبد الرحمن بدوي: "التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية" ص ١٢٧.

(٢) ابن تيمية: "مجموعة الرسائل الكبرى" المطبعة العامرة الشرفية بمصر - الطبعة الأولى - سنة ١٣٢٢هـ رسالة الوصية الصغرى ص ٢٢١.

(٣) ابن تيمية: "مجموعة الرسائل الكبرى" المطبعة العامرة الشرفية بمصر - الطبعة الأولى - سنة ١٣٢٢هـ - رسالة الوصية الصغرى ص ٢٢٨، ٢٢٩.

خطأ. ولو كان جولد زيهراً قرأ كثيراً في مؤلفات ابن تيمية وتعدى هذه الرسالة (الوصية الصغرى) إلى الرسالة السابقة عليها (رسالة الفرقان) لفهم مقصود ابن تيمية بدقة. يقول ابن تيمية في رسالة الفرقان: "العلم ما قام عليه الدليل والنافع منه ما جاء به الرسول وقد يكون علم من غير الرسول لكن في أمور دنيوية مثل الطب والحساب والفلاحة والتجارة وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية فهذه العلم فيها ما أخذ عن الرسول فالرسول أعلم الخلق بها وأرغبهم في تعريف الخلق بها وأقدرهم على بيانها وتعريفها فهو فوق كل أحد في العلم والقدرة والإرادة وهذه الثلاثة بها يتم المقصود ومن سوى الرسول إما أن يكون علمه بها (أى بالعلوم الدينية) نقص أو فساد وإما أن لا يكون له إرادة فيما علمه من ذلك فلم يبينه إما لرغبة وإما لرهبة وإما لفرض آخر وإما أن يكون بيانه ناقصاً ليس بيانه البيان عما عرفه الجنان^(١).

وواضح من هذا النص تفريق ابن تيمية بين العلوم الدينية وهى التى قصد أنها لا تؤخذ إلا عن الرسول وبين العلوم الدنيوية. ومن هنا ندرك أن ابن تيمية لم يهاجم علوم الأوائل ولم يتشدد ضدها على النحو الذى تصوره جولد زيهراً ولم يخاصم المنطق والفلسفة بصفة عامة بل اعترف أن من العلوم الأخرى غير الدينية ما هو نافع فهو لم يحرم الاشتغال بالمنطق كما فعل بعض المتشددين ولم يعتبره خطأ فى مجمله، وإنما الخطأ فى بعض قضاياها وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية فى مقدمة كتابه "الرد على المنطقيين": "كنت أحسب أن قضاياها صادقة لما رأيت من صدق كثير منها، ثم تبين لى فيما بعد خطأ طائفة من قضاياها..."^(٢)، وعن السماح للناس بالاشتغال بالمنطق يقول ابن تيمية: "فأراد بعض الناس أن يكتب ما علقته اذ ذاك من الكلام عليهم فى المنطق فأذنت فى ذلك لأنه يفتح باب معرفة الحق..."^(٣).

ولعل هذا النقد يفضى بنا إلى الحديث عن العلم عند ابن تيمية.

(١) ابن تيمية: "مجموعة الرسائل الكبرى" ج١ رسالة الفرقان ص ١٠٥، ١٠٦.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٥٢، ٥٤.

(٣) نفس المرجع: ص ٥٥.

❖ مصدر العلم وطريقة عند ابن تيمية:

لم يقبل ابن تيمية القضية الكلية كأساس أو مصدر للعلم، وذلك لأن أساس العلم عنده هو الحس أو التجربة وهو بهذا يسبق ليكون ومل في جعلهما التجربة أو الاستقراء أساس المعرفة^(١). فالمنهج التجريبي الحديث يستند إلى التجربة الحسية في تحصيل المعرفة، يرى ابن تيمية أيضا أ، التجربة هي الطريق الأساسي في اكتساب المعرفة والتجربة وحدها في رأيه هي التي تؤدي إلى الكشف عن الحقيقة، كما أن تكرارها يؤدي إلى تكوين الكليات العقلية اليقينية. يقول ابن تيمية: "فالحس به يعرف الأمور المعينة، ثم إذا تكررت مرة بعد مرة أدرك العقل أن هذا بسبب القدر المشترك الكلي فقضى قضاء كلياً أن هذا يورث اللذة الفلانية وهذا يورث الألم الفلاني"^(٢).

وبذلك يستند ابن تيمية في تدعيم منهجه التجريبي على إنكار القضية الكلية التي تشكل أساس المنطق الأرسطي، ويتخذ من القضية الجزئية أو قياس التمثيل أساساً لمنهجه التجريبي في المعرفة. فإذا كانت القضية الكلية هي مادة البرهان عند أرسطو، فإن ابن تيمية لا يعتبر أن لها أي فائدة، فالكليات إنما تكون في الأذهان لا في الأعيان وعلى هذا فالبرهان لا يوصل إلى العلم بشيء موجود "بل بأمور مقدره في الأذهان لا يعلم تحقيقها في الأعيان"^(٣).

فالقضية الوحيدة التي يعترف بها ابن تيمية إذن هي القضية الجزئية المحسوسة التي لا يتحقق فيها سوى العلاقة المشتركة بين محسوس ومحسوس وبين

(١) المنطق الاستقرائي في الغرب ويرجع الفضل فيه إلى المدرسة الإنجليزية وفي طليعتها فرنسيس بيكون المتوفى سنة ١٦٢٦ م، وجون استيوارت مل المتوفى سنة ١٨٧٢ م. وقد كان أولهما باتفاق أكثر مؤرخي الغرب واضع أساس المنهج التجريبي الحديث الذي حاول أن يتفادى نقائص الاستدلال القياسي القديم، أما الثاني فيرجع إليه الفضل في إكمال النقص التي عيب على منهج بيكون واستيفاء مراحل المنهج العلمي الحديث. أنظر د. توفيق الطويل: "جون استيوارت مل" دار المعارف - القاهرة - نوابغ الفكر الغربي ص ١٣١: ١٥٤.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٢٨٦.

(٣) السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٢٨.

معينات تشترك في حكم واحد لازم لهذه المعينات. يقول ابن تيمية: "إن القضايا الحسية لا تكون إلا جزئية فنحن لو لم ندرك بالحس إحراق هذه النار وهذه النار لو ندرك أن كل نار محرقة، لم يكن لنا طريق نعلم به صدق هذه القضية الكلية علما يقينيا إلا والعلم بذلك ممكن في الأعيان المعينة بطريق الأولى^(١). فالتجربة أقرب إلى الحقيقة مما يدعيه الفلاسفة بقياسهم وتجارب الأطباء - في رأى ابن تيمية. أصدق، مما يذكره الفلاسفة في كتبهم من القضايا التجريبية، لأن قضاياهم التجريبية ترجع - كما سبق أن ذكرنا - إلى تواتر الخبر "الواحد" لكن ما يدعى في تجارب الأطباء من الأدوية أقرب إلى التسليم مما يدعونه (أى الفلاسفة) في تجاربهم الرصيدية وذلك لاشتراك كثيرا من الأطباء في تجربة الدواء الواحد، وأيضا فلكثرة وجود ما يدعى فيه التجربة من النبات وتواطىء المجربين له وليس كذلك ما يدعونهم في فلسفتهم فإننا رأينا تجارب الأطباء على غير منوالهم، وعلمنا صدقها كثيرا... فالأطباء في تجاربهم أسد حالا منهم، لأن القوم إنما يذكرون دواء موجودا يمكن تجربته كثيرا لوجوده ولكثرة المحتاجين إليه ممن يصيبه ما يقال أن ذلك الدواء يؤثر فيه شفاء..."^(٢).

وهنا يصل ابن تيمية - قبل مفكرى الغرب المحدثين - إلى القمة في فلسفة المنهج التجريبي بنقضه للمنطق اليونانى القياسى، ودعوته إلى المنطق الإسلامى التجريبي المعبر عن روح الحضارة الإسلامية الحقه^(٣).

(١) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٢٧.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٣٩٢.

(٣) يعتبر ابن الهيثم هو الذى وضع أصول المنهج التجريبي فى تاريخ الفكر العربى واستخدمه بالفعل فى دراساته التجريبية فى علم الطبيعة، إذ كان بن الهيثم مع شيوع منهج القياس فى عصره يستخدم الاستقراء ويوصى به فى كل بحث تجريبي. وقد عرض منهجه فى كتابه لله المناظر لله فأوصى بأن يبدأ الباحث باستقراء الجزئيات أى ملاحظة الظواهر الحسية الجزئية ولا يقنع باستخدام الملاحظة وتصفحها وتحديد خصائصها وصفاتها ولكنه كان يستخدم تجربته وقد سماها بالاعتبار. وعن طريق هذه الملاحظات والتجارب تيسر لابن الهيثم استخلاص الحقائق ووضع القوانين العامة بل لم يقنع باستخدام الملاحظة المقصورة بل استعان بالآلات والأجهزة على غرار ما يفعل الآن المحدثون والمعاصرون من العلماء الطبيعيين.

أولاً : اكتساب العلم عن طريق المعرفة الحسية :

أ - مفهوم التجربة :

يقول ابن تيمية: "أن التجربة تحصل بنظرة واعتباره وتدبره كحصول الأثر المعين دائراً مع الأثر المعين دائماً. فيرى ذلك عادة مستمرة لاسيما إن شعر بالسبب المناسب^(١). فيضم المناسب إلى الدوران مع السبر والتقسيم^(٢)."

وهنا يضع ابن تيمية فكرة من الأفكار الأساسية الهامة في ميدان التجربة. وإن كان قد استمدّها من متقدمي علماء أصول الفقه والدين - فيضم الدوران والمناسب أصلاً للتجربة ويضيف إليها السبر والتقسيم.

وعمل السبر والتقسيم - كما يقول ابن تيمية - أن ينفي المزاحم "والا فمتى حصل الأثر مقروناً بأمرين لم تكن إضافته إلى أحدهما دون الآخر بأولى من العكس ومن إضافته إلى كليهما. وما يحتج به الفقهاء في إثبات كون الوصف علة للحكم من دوران ومناسبة وغير ذلك، إنما يفيد المقصود مع نفي المزاحم: وذلك

= لم يكتف بن الهيثم بهذا الاستقراء - كما اكتفى بكونه - بل غضب عليه بالقول بأن الأحكام العامة (القوانين) التي تتوصل إليها عن طريق هذا الاستقراء، يمكن تطبيقها على جزئيات أخرى عن طريق القياس، وهذا هو ما يفعله اليوم العلماء الطبيعيون وقد نقلت آثار ابن الهيثم (المتوفى سنة ٤٢٠ هـ) وآثار أقرانه من مفكري العرب إلى اللغة اللاتينية في أواخر العصر المدرسي، وكان لها أثرها الملحوظ في التفكير العلمي عند المحدثين من الغربيين. وشبيهه بهذا يمكن أن يقال فيما يدين به هذا المنهج في علم الكيمياء لجابر بن حيان (المتوفى سنة ١٩٨ هـ) أنظر د. توفيق الطويل: "أسس الفلسفة" ص ١٩٨ وما بعدها.

(١) من شروط العلة لدى الأصوليين أن تكون هناك مناسبة بين الحكم والوصف الذي أعتبر علة وعلى هذا فالوصف المناسب هو الذي ورد عن الشارع ما يدل على أنه اعتبر ذلك الوصف علة للحكم ذاته مثل وصف الإسكار المؤثر في حكم الخمر - وهو الحرمة - فقد روى عن النبي (ﷺ) أنه قال: "كل مسكر خمر وكل خمر حرام" وكذلك اعتبار الصفر سبباً لثبوت الولاية المالية فقد نص على ذلك في قوله: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ وهذا النوع من علل الأحكام أقواها بشهادة الأدلة بتأثيرها في الحكم. أنظر: أبو زهرة "أصول الفقه" ص ٢٣١.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٤، ٢٠٥.

يعلم بالسبب والتقسيم. فإن كان نفي المزاحم ظنياً ، كان اعتقاد العلية ظنياً وإن كان قطعياً كان الاعتقاد قطعياً، إذا كان قاطعاً بأن الحكم لا بد له من علة وقاطعاً بأنه لا يصلح للعلة إلا الوصف الفلاني^(١). ويدخل في هذا الباب القضايا العادية. أى التى تجرى على مجرى العادة - من قضايا الطب وغيرها. وكذلك قضايا النحو والتصريف واللغة.

والمقصود بالتجربة عند ابن تيمية هو ما جربه الإنسان "بعقله وحسه" وإن لم يكن من مقدوراته كما جربوا أنه إذا طلعت الشمس انتشر الضوء وإذا غابت أظلم الجو وإذا بعدت عن سمت الرؤوس جاء البرد، وإذا جاء البرد سقط ورق الأشجار وبرد ظاهر الأرض وسخن باطنها، وإذا قربت من سمت الرؤوس جاء الحر وإذا جاء الحر أورقت الأشجار وازدهرت. وهذا أمر يشترك فيه الناس جميعاً لأنهم قد اعتادوه وجربوه^(٢).

ويقوم ابن تيمية التجربة على أساس من القول بالسببية فيقرر أن من يثبت الأسباب يعلم أن سبب ذلك "أن شبيه الشيء منجذب إليه وضده هارب منه"^(٣) فإذا برد ظاهر الأرض وما عليها فتهرب السخونة إلى البواطن فيسخن جوف الأرض وما فيه من ماء ولهذا تكون الينابيع حارة فى الشتاء وتكون أجواف الحيوان حارة. فتأكل فى الشتاء أكثر مما تأكل فى الصيف بسبب هضم الحرارة للطعام.

وإذا كان الصيف، سخن الهواء، فتسخن الظواهر، وتهرب البرودة إلى البواطن فيبرد باطن الأرض وأجواف الحيوان وتبرد الينابيع ولهذا يكون الماء النابع فى الصيف أبرد منه فى الشتاء. ويضعف الهضم للطعام. فهذه القضايا وغيرها هى التجربات العادية عند ابن تيمية.

ويذهب ابن تيمية إلى أن التجربة من فعل الإنسان ومن فعل غيره فيقول:

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٥.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٨، ٢٠٩. وهنا نستطيع أن نقول عن ابن تيمية أنه من الحسين العقليين مثل الرواقيين. أنظر د. عثمان أمين: "الفلسفة الرواقية" ص ٩٥ وما بعدها.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٩.

”وقد يعلم الإنسان من فعل غيره ما يحصل له العلم التجريبي وإن لم يكن له قدره على فعل الغير“^(١). فالتجربة في رأيه ليست فردية بل قد تكون تجربة الغير. كذلك يقرر أن من أسباب التجربة أن السبب المقتضى للعلم بالمجربات هو تكرار اقتران أحد الأمرين بالآخر ويعنى به السبب والسبب إما مطلقا وإما بالشعور بالمناسب. وهنا أيضا يطبق المبدأ السابق من أن التجربة تكون بفعل الإنسان وبفعل غيره فيقول: ”وأیضا فالسبب المقتضى للعلم ”بالمجربات“ وهو يقرر اقتران أحد الأمرين بالآخر إما مطلقا وإما مع الشعور ”بالمناسب“ وهذا القدر يشترك بفعله وما تكرر بفعله“^(٢).

ويرى ابن تيمية أن الحس والعقل ”يشتركان في تكوين علم الإنسان عند حدوث التجربة فعامة الناس قد جربوا أن شرب الماء يحصل معه الرى وأن قطع العنق يحصل معه الموت، وأن الضرب الشديد يوجب الألم . فهذه القضايا كلها كلية، ولكن العلم بها تجريبي فالقضية التجريبية هي أساس القضية الكلية. فإن الحس إنما يدرك ریا معینا وموت شخص معین وألم شخص معین أما كون كل من فعل به ذلك يحصل له مثل ذلك فهذه القضية الكلية لا تعلم بالحس بل بما يتركب من الحس والعقل“^(٣).

فإذا كان قطع عنق فلان من الناس قد تسبب في موته قضية مدركه بالحس لأنها تجريبية محسوسة فالقول بأن كل من يقطع عنقه يموت هي قضية لا تدرك بالحس وحده بل بالحس والعقل. واشتراك الحس في تكوين هذا العلم يسبق العقل، أي أنه الخطوة الأولى في طريق تكوينه فيجب أن نعلم بحواسنا حالة معينة سببت نتيجة معينة لنعلم بعد ذلك بعقلنا أن كل من يتعرض لمثل هذه الحالة تصيبه نفس النتيجة. ويسميه ابن تيمية بقياس الغائب على الشاهد الذي أرجعه - كما سبق أن ذكرت - إلى قياس التمثيل.

(١) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج ١ ص ٢٠٩.

(٢) نفس المرجع: ٢٠٩.

(٣) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ص ٢٠٤.

وهو نفسه الاستقراء القائم على التعميم عند المناطقة المحدثين وهو الذي يحكم فيه على الكلى بما حكم به على بعض جزئياته بناء على اكتشاف علة الحكم، وربما كان تعبير ابن تيمية "بالقياس" أكثر دقة، لأن الواقع أننا نقيس ما لم يستقرأ على ما أستقرأ بناء على وجود الجامع بينهما.

يقول ابن تيمية: "فالعلم بتلك القضية الكلية لا بد له من سبب فإذا عرفوها باعتبار الغائب على الشاهد وأن حكم الشيء حكم مثله كما إذا عرفنا أن هذه النار محرقة علمنا أن النار الغائبة محرقة لأنها مثلها وحكم الشيء حكم مثله فيقال هذا استدلال بقياس التمثيل"^(١). ويقول أيضا: "وكذلك سائر القضايا التجريبية كالعلم بأن الخبز يشبع والماء يروى وأمثال ذلك إنما مبناهما على قياس التمثيل بل وكذلك سائر الحسيات التي علم أنها كلية إنما هو بواسطة قياس التمثيل"^(٢). وهو عنده لليقين.

ويشير ابن تيمية إلى أن بعض الناس يسمى هذا النوع من القضايا تجريبيات بينما البعض الآخر يقسمه قسمين:

١- تجريبيات: إذا كان الحس المقرون بالعقل من فعل الإنسان كأكله وشربه وتناوله الدواء.

٢- حدسيات: إذا كان الحس المقرون بالعقل خارجا عن قدرته كتغيير أشكال القمر عند مقابلته الشمس^(٣).

♦ وظائف الحواس عن ابن تيمية

يتكلم ابن تيمية في هذا المقام عن أدوات الحس كلام العالم الخبير فيقول: "أن خاصة البصر أن يرى من غير مباشرة المحسوس بخلاف الذوق والشم واللمس فلا يحصل الحس بهما إلا بمباشرة المحسوس. وأما السمع فهو وإن كان يحس الأصوات فالمقصود الأعظم به معرفة الكلام وما يخبر به المخبرون من العلم"^(٤).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٣٦.

(٢) نفس المرجع ص ٣٢٤.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ص ٢٠٤.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢١٠.

وإذا كان أرسطو ينظر إلى الحواس على أنها آلات إدراك كما أنها آلات حياة ويرى أنها تترتب من هذين الوجهين ترتيباً عكسياً، ثم يفاضل بينها بالنسبة لكل وجهه فمن حيث أنها آلات إدراك يعد البصر في المقام الأول لأنه يظهرنا على موضوعات أكثر، وخاصة ومشتركة وبالعرض وعلى فوارق أكثر، ويليه السمع ثم الشم لمشابهته البصر والسمع في بعد علته عن جسم الحاس وأخيراً الذوق فاللمس. ومن حيث أن الحواس آلات حياة يعد اللمس في المقام الأول لأنه ضروري وبالإطلاق لوجود الحيوان. أما سائر الحواس فلا تفيد الوجود بل كمال الوجود، فيلى اللمس الذوق ثم الشم ثم البصر والسمع^(١).

أقول إذا كان أرسطو قد فاضل بين الحواس على هذا النحو فإن ابن تيمية أيضاً يفاضل بين الحواس فيشير إلى آراء بعض المفكرين في قيمة كل من السمع والبصر وتفضيل بعضهم للسمع والبعض الآخر للبصر. هذا بينما يرى ابن تيمية أن إدراك البصر أكمل مستشهداً بقول النبي (ﷺ): "ليس المخبر كالمعاين" ولكن السمع يحصل به العلم أكثر ما يحصل بالبصر. فالبصر أقوى وأكمل والسمع أعم وأشمل ثم يقرر ابن تيمية أن هاتين الحاستين هما الأصل في العلم بالمعلومات التي يمتاز بها الإنسان عن البهائم^(٢).

ولهذا يقرن الله بينهما وبين الفؤاد في مواضع متعددة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^(٣) وكذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٤).

ويرى ابن تيمية أن وظائف الحواس متنوعة فتختص كل حاسة بمادة معينة للحمس كما يقرر أن الشم والذوق واللمس من جنس واحد فيقول: "أما الشم والذوق واللمس فهي جنس لا يحصل إلا بمباشرة الحيوان لذلك فالثلاثة كالجنس الواحد..

(١) يوسف كرم: "تاريخ الفلسفة اليونانية" دار القلم - بيروت ص ١٦٠، ١٦١.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢١٠.

(٣) سورة الإسراء: ٣٦ / ١٧.

(٤) سورة النحل: ٧٨ / ١٦.

فالجلود إذا خصت باللمس لم يدخل فيها الشم والذوق وإن قيل بل يدخل فيها عمت الجميع. وإنما ميزت عن اللمس لاختصاصها ببعض الأعضاء وبنوع من المدركات وهو الطعوم والروائح فإن سائر البدن لا يميز بين طعم وطعم وريح وريح لكن يميز بين الحار والبارد واللين والصلب والناعم والخشن ويميز بين ما يلتذ به وبين ما يتألم به ونحو ذلك^(١).

لذلك يمكن أن نقول أن ابن تيمية يجعل الحس من وسائل تحصيل المعرفة لكنه وإن كان يعتمد على الحواس في تحصيل المعرفة إلا أنه لا يعترف بأن المعرفة ناتجة عن الإحساس وحده بل ولا عن العقل وحده بمعزل عن التجربة. إن المعرفة عند ابن تيمية نصل إليها عن طريق الإحساس والتجربة والعقل مجتمعين، فلا بد من هذه العناصر مجتمعة للوصول إلى اليقين العلمي، فهو يعتقد أن الحسيات الظاهرة والباطنة ليس فيها شيء كلى فلا نستطيع أن نثق بها وحدها، فالمعرفة الكلية اليقينية أو ما يسميه ابن تيمية بالقضاء الكلى القائم بالقلب هو معرفة مركبة من الحس والتجربة والعقل. ويوضح ابن تيمية طريق حصولنا على هذه المعرفة، بأننا عن طريق الحواس ندرك الأمور المعينة، ثم إذا تكررت تجربتنا في إدراك هذه الأمور مرة بعد مرة أدرك العقل أن هذا بسبب القدر المشترك الكلى، فيقضى العقل قضاء كلياً بأن هذا يسبب اللذة الفلانية وهذا يسبب الألم الفلانى وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "إن الحس ينال كذا ويرى هذا ويسمع هذا، ويدوق هذا، ويلمس هذا. ثم وجود اللذة فى النفس من الوجدانيات المعلومة بالحس الباطن وهو جنس من الحسيات الظاهرة. وأما الاعتقاد الكلى القائم فى النفس من أن هذا الجنس يحصل به اللذة وهذا الجنس يحصل به الألم، فهذا من التجريبيات. إذ الحسيات الظاهرة والباطنة ليس فيها شيء كلى. فالقضاء الكلى الذى يقوم بالقلب هو مركب من الحس والعقل وهو التجريبيات، كما فى اعتقاد حصول الشبع والرى بما يعرف من المأكولات والمشروبات والموت والمرض بما يعرف من السموم القاتلة والأسباب المرضية، وزوال ذلك بالأسباب المعروفة وكل هذا من القضايا التجريبية. فالحس يعرف الأمور المعينة، ثم إذا تكررت مرة بعد مرة أدرك

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢١٢، ٢١٣.

العقل أن هذا بسبب القدر المشترك الكلى فقضى قضاء كلياً بأن هذا يورث اللذة
الفلانية وهذا يورث الألم الفلانى^(١).

ويقرر ابن تيمية أن هذا ما يحدث فى الحدسيات أيضاً، فعن طريق الحواس
نستطيع أن نعرف أعيانها، ثم تتكرر هذه المعرفة فتعلم "بالعقل" القدر المشترك
لكن ذلك التكرار لا يكون بفعل الإنسان، بل هو كما يعرف من الأمور السماوية مثل
رؤيتنا اختلاف أنوار القمر عند اختلاف مقابله للشمس فتحدث أن ضوءه مستفاد
منها ويقول ابن تيمية أن هذا يسمى فى اللغة تجريبيات. ويشير إلى أن كثير من
الفلاسفة أيضاً يسميه تجريبيات ولا يجعله قسماً آخر^(٢) غير المجريبات^(٣).

هذا ويرى ابن تيمية أن العاديات أيضاً سواء كان سبب العادة إرادة نفسانية أو
قوة طبيعية من التجريبيات. بل أن العلم بمعانى اللغات فى رأى ابن تيمية هو من
التجريبيات التى يسميها البعض بالحدسيات وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "أن
الأمور العادية سواء كان سبب العادة اراده نفسانية أو قوة طبيعية فالعلم بكونها كلية
هو من التجريبيات إن جعلت نوعاً آخرًا. حتى العلم بمعانى اللغات هو من الحدسيات.
فإن الإنسان يسمع لفظ المتكلم، ثم قد يعلم مراده المعين بإشارة إليه أو بقريئة أخرى
ثم إذا تكرر تكلمه بذلك اللفظ مرة بعد مرة وهو يريد به ذلك المعنى علم أن هذه
عادته الإرادية وهو أراده هذا المعنى بهذا اللفظ إذا قصد إفهام المخاطب، وهذا ما
يسمونه "الحدسيات"، إذ ليس كلام المتكلم موقوفاً على اختيار المستمع وهو من
التجريبيات العامة، فإن السمع إنما عرف به الصوت والمعنى المعين قد يفهم أولاً
بأسباب متعددة. أما كون هذا المتكلم من عادته ولفته أنه إذا تكلم بهذا اللفظ أراد
ذلك المعنى فهذا من هذا الباب وكذلك سائر ما يعلم من عادات الناس، وعادات

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٢٨٦.

(٢) سبق أن ذكرت أن ابن تيمية قد أشار إلى أن البعض يسمى هذا النوع من القضايا تجريبيات،
بينما البعض الآخر يقسمه قسمين: -١- تجريبيات إذا كان الحس المقرون بالعقل من فعل
الإنسان كأكله وشربه. -٢- حدسيات: إذا كان الحس المقرون بالعقل خارجاً عن قدرته كتقدير
أشكال القمر عند مقابلة الشمس. أنظر ص ١٦٢ من هذا البحث.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٢٨٧.

البيهائم - وعادات النبات، وعادات سائر الأعيان هو من هذا الباب. وقد يعلم أحد الشخصين بعادة نظيره، فإذا كان من عادة شخص إذا قال أو فعل أمراً أراد به شيئاً، ورأى نظيره يقول ذلك أو يفعله، فقد اعتقد أنه أراد ما أراد لأن العادة عرف أنها للنوع لا للشخص كعادة الناس في اللغات والأفعال من العبادات وغير العبادات فإذا رأى الرجل يدخل المسجد قرب صلاة الجمعة وعليه أهبته أهل الصلاة أعتقد أنه يدخله للصلاة لأن هذا عادة هذا النوع ثم العاديات قد تنقض، وقد يعلم ما يفعله من العلم بصفاته، ويعلم صفاته من أفعاله لكن ذلك من باب الاستدلال النظرى العقلى وهو الاستدلال بالملزوم على اللازم فليس ذلك من هذا^(١).

وإذا كان ابن تيمية قد أثبت أن الحسيات والحدسيات بل والمتواترات من المجربات بمعنى أنها ترجع إلى التجربة، فكيف إذن يقال أن المتواترات والمجربات والحدسيات - بخلاف الحسيات - تختص بمن علمها، فلا يقيم منها برهان على غيره كما يدعى ذلك الفلاسفة؟

إن الفلاسفة يدعون أن المتواترات والمجربات والحدسيات تختص بمن علمها، فلا يستطيع أن يقيم منها برهان على غيره، بخلاف ما يدرك بالحواس. هذا بينما يرى ابن تيمية أن الحسيات (أى المشمومات والمذوقات والملموسات) مثلها مثل المتواترات والمجربات والحدسيات. بل أن اشتراك الناس في المتواترات أكثر. فإن الخبر المتواتر ينقله عدد كثير فيكثر السامعون له، بخلاف ما يدرك بالحواس فإنه يختص بمن أحسه فإذا قال: "رأيت" أو "سمعت" أو "ذقت" أو "لمست" أو "شممت" فلا يمكنه أن يقيم من هذا برهاناً على غيره. وعلى فرض أن البعض قد شاركه في تلك الحسيات، فلا يلزم من ذلك أن يكون غيره قد أحسها ولا يمكن علمها لمن يحسها إلا بطريق الخبر. فإذا ادعى الفلاسفة أن الخبر المتواتر مختص بمن علمه فلا يقوم به برهان على المنازع. فالحسيات في رأى ابن تيمية - أعظم اختصاصاً فليزِم أن لا يقوم بها برهاناً على المنازع وإذا قال الفلاسفة أن الحسيات تحصل بالاشتراك في جنسها كالأشراك للناس في معرفة الألوان، والطعوم،

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٢٨٧، ٢٨٨.

والحرارة، والروائح، والبرودة، وإن لم يكن عين ما أحسه هؤلاء هو عين ما أحسه هؤلاء لكن اشتراك في الجنس. أقول إذا كان الفلاسفة قد ذهبوا إلى ذلك فإن ابن تيمية يذهب إلى أن المتواترات والمجربات أيضا يشترك الناس في جنسها، فوجود الشبع والرى عقب الأكل والشرب هو من المجربات، والناس يشتركون في جنسه. وكذلك وجود اللذة بذلك وغير ذلك بما إذا فعله الإنسان وجد بعده أثرا من الآثار، ثم يتكرر ذلك حتى يعلم أن ذلك سبب هذا الأثر. فهذا هو التجريبيات^(١).

وينتهي ابن تيمية إلى أن عامه ما عند الفلاسفة وسائر العقلاء من العلوم الكلية بأحوال الموجودات هو العلم بعادة ذلك الموجود وهو ما يسميه الفلاسفة "الحدسيات" وعامة ما عندهم من العلوم العقلية الطبيعية والعلوم الفلكية كعلم الهيئة فهو المجربات. وإذا كانت الحدسيات والمجربات لا يقوم فيها برهان على المنازع فليس عند الفلاسفة برهان على المنازع^(٢).

ب - الاستقراء طريق العلم :

اعتبر المناطقة الأرسطيون الاستقراء استدلالاً بالجزئى على الكلى أو هو حكم على الكلى بما تحقق في جزئياته، فقسموه قسمين استقراء تام يؤدي إلى اليقين، وناقص يؤدي إلى الظن. أما ابن تيمية فقد خرج بفهم خاص للاستقراء فاعتبره يقينياً إذا كان استقراء تاماً بحيث نحكم على القدر المشترك بما وجدناه في جميع الأفراد. "وهذا ليس استدلالاً بالجزئى على كلى ولا بخاص على عام، بل استدلالاً بأحد المتلازمين على الآخر، فإن وجود ذلك الحكم في كل فرد من أفراد الكلى العام يوجب أن يكون لازماً لذلك الكلى العام"^(٣). ومن ثم فقول المناطقة أن الاستقراء استدلال بخاص جزئى على عام كلى غير صحيح في رأى ابن تيمية وذلك لأن "الدليل" لا بد أن يكون ملزوماً للمدلول فإنه لو جاز وجود "الدليل" مع عدم المدلول عليه، ولم يكن المدلول لازماً له لم يكن إذا علمنا ثبوت ذلك الدليل

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٢٨٥، ٢٨٦.

(٢) ابن تيمية "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٢٨٨.

(٣) ابن تيمية "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٥٢، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٩٠.

نعلم ثبوت المدلول معه - إذا علمنا أنه تارة يكون معه وتارة لا يكون معه، فإننا إذا علمنا ذلك ثم قلنا أنه معه دائماً كنا قد جمعنا بين النقيضين^(١).

ويرى ابن تيمية أن هذا الملزوم (أى الدليل) المذكور هنا يحصل به الاستدلال على أى وجه حصل اللزوم. وكلما كان اللزوم أقوى وأتم وأظهر كانت الدلالة أقوى وأتم وأظهر كالمخلوقات الدالة على الخالق سبحانه وتعالى فإنه ما من مخلوق إلا وهو ملزوم لخالقه، لا يمكن وجوده بدون وجود خالقه بل ولا بدون علمه وقدرته ومشيتته وحكمته ... فكل مخلوق دال على ذلك كله. وإذا كان المدلول لازماً للدليل فمن المعلوم أن اللازم إما أن يكون مساوياً للملزوم، أو أن يكون أعم منه، فالدليل إما أن يكون مساوياً للحكم "المدلول" فى العموم الخصوص، أو أن يكون أخص منه، لكنه لا يكون أعم من الحكم^(٢).

وإذا كان المناطقة الأرسطيون قد حصروا الأدلة فى ثلاثة طرق فقط (القياس والاستقراء والتمثيل) فإننا نجد ابن تيمية يرجع الأدلة كلها - بما فيها هذه الطرق الثلاثة - إلى صورة واحدة وهى استلزام الدليل للمدلول. يقول ابن تيمية: "وإما تقسيمهم (يقصد المناطقة) إلى الأنواع الثلاثة فكلها تعود إلى ما ذكره من استلزام الدليل للمدلول"^(٣).

لذلك فقياس التمثيل وقياس الشمول متلازمان فى رأى ابن تيمية وما حصل بأحدهما من علم أو ظن حصل للآخر مثله إذا كانت المادة واحدة. "والاعتبار بمادة العلم لا بصورة القضية، بل إذا كانت المادة يقينية فسواء أن كانت صورتها فى صورة قياس التمثيل أو صورة قياس الشمول فهى واحدة، وسواء أن كانت صورة القياس اقترانياً أو استثنائياً بعبارتهم أو بأى عبارة شئت"^(٤).

ولذلك يقرر ابن تيمية أن قياس الشمول استدلالاً بكلى على ثبوت كلى آخر

(١) ابن تيمية "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٣٥٢، ٣٥٣. وأنظر أيضاً ص ٢٢٨ وما بعدها من هذا الكتاب.

(٢) ابن تيمية "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٣٥٣، ٣٥٤.

(٣) نفس المرجع : ص ٣٥٧.

(٤) نفس المرجع : ص ٣٥٠، ٣٥١.

●-----●

لجزئيات ذلك الكلى وأن قياس التمثيل هو اشتراك الجزئين في علة الحكم. فإذا قال المنطقة أنه في قياس الشمول يستدل بالكلى على الجزئى فليس الجزئى (المدلول عليه) في رأى ابن تيمية هو الحكم وإنما الجزئى هو الموصوف (المخبر عنه محل الحكم والمدلول عليه محل الحكم) قد يكون أخص من الدليل وقد يكون مساويا له بخلاف الحكم الذى هو صفة الدليل وحكمه الذى أخبر به عنه فإنه لا يكون إلا أعم من الدليل أو مساويا له فإن الحكم هو المدلول اللازم للدليل ، والدليل هو لازم للموصوف أو محل الحكم^(١) .

ويذكر ابن تيمية مثالا لتوضيح ذلك: فإذا قيل: النبيذ حرام لأنه خمر فكونه خمراً هو الدليل، وهو لازم للنبيذ والتحريم لازم للخمر. والقياس المؤلف من مقدمتين إذا قلنا فيه: "النبيذ المتنازع فيه مسكر أو خمر" "وكل مسكر أو كل خمر حرام" فإننا لم نستدل "بالمسكر أو الخمر" الذى هو كلى على نفس محل النزاع الذى هو أخص من الخمر. وهو النبيذ - فليس هو استدلالاً بذلك الكلى على هذا الجزئى، بل استدلالاً به على "تحريم هذا النبيذ" فلما كان "تحريم هذا النبيذ" مدرجا في تحريم كل مسكر قال من قال أنه استدلالاً بالكلى على الجزئى والحقيقة - كما يقول ابن تيمية - أن ما ثبت للكلى فقد ثبت لكل واحد من جزئياته. والتحريم هو أعم من الخمر وهو ثابت لها ، فهو ثابت لكل فرد من جزئياتها، فهو استدلال بكلى (وهو الخمر) على ثبوت كلى آخر (وهو التحريم) لجزئيات ذلك الكلى (أى لأفراد الكلى الأول (وهو الخمر) والنبيذ من أفرادها). وذلك الدليل هو كالجزئى بالنسبة إلى ذلك الكلى الذى هو الحكم، وهو كلى بالنسبة إلى تلك الجزئيات التى هى المحكوم عليها . وهذا مما لا يتنازع فيه المنطقة. فإن الدليل هو "الحد الأوسط" وهو أعم من "الأصغر" أو مساويا له، "والأكبر" أعم منه أو مساويا له، "والأكبر" هو الحكم والصفة والخبر وهو محمول النتيجة. والأصغر هو المحكوم عليه. الموصوف، المبتدأ، وهو موضوع النتيجة^(٢) .

وأما عن قول المنطقة فى التمثيل أنه استدلال بجزئى على جزئى، فإن أطلق

(١) نفس المرجع ص ٢٥٤ .

(٢) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

ذلك وقيل أنه استدلال بمجرد الجزئى على جزئى فهو خطأ فى رأى ابن تيمية، لأن قياس التمثيل فى رأيه إنما يدل بحد أوسط وهو اشتراكهما فى علة الحكم أو دليل الحكم مع العلة، فإنه "قياس علة" أو "قياس دلالة" أما قياس الشبه فإذا قيل به فهو لا يخرج عن أحدهما فى رأى ابن تيمية. فالجامع المشترك بين الأصل والفرع إما أن يكون هو "العلة" أو "ما يستلزم العلة" وما استلزمها فهو دليلها. وإذا كان الجامع لا "عله ولا" وما يستلزم العلة "لم يكن الاشتراك مقتضيا للاشتراك فى الحكم بل كان المشترك قد يكون معه العلة وقد لا يكون. فلا يعلم حينئذ أن علة الأصل موجودة فى الفرع، فلا يعلم صحة القياس. بل لا يكون صحيحا إلا إذا اشترك فيها ونحن لا نعلم الاشتراك فيها إلا إذا علمنا اشتراكهما فيها، أو فى ملزومها، فإن ثبوت الملزوم يقتضى ثبوت اللازم. فإذا قدرنا أنهما لم يشتركا فى الملزوم ولا فيها كان القياس باطلا قطعاً لأنه حينئذ تكون "العلة" مختصة بالأصل. وإن لم يُعلم ذلك لم تُعلم صحة القياس^(١).

ويرى ابن تيمية أن صحة القياس قد تعلم بانتفاء الفارق بين الأصل والفرع، وإن لم نعلم عين العلة ولا دليلها فإنه يلزم من انتفاء الفارق افتراق الأصل والفرع فى الحكم فإذا كان "قياس التمثيل" إنما يكون تاماً، إما بانتفاء الفارق وإما بإبداء الجامع وهو كلى يجمعهما يستلزم الحكم وكل منهما يحكم تصويره بصورة "قياس شمول" وحقيقة قياس الشمول فى رأى ابن تيمية أنه يتضمن لزوم الحكم للكلى ولزوم الكلى لجزئياته، وذلك ليس استدلالاً بمجرد ثبوته لجزئى على ثبوته لجزئى آخر كما يدعى المناطقة. أما إذا قيل - بما نعلم أن المشترك مستلزم للحكم؟ فإن ابن تيمية يقول: "أننا نعلم ذلك بما تعلم به القضية الكبرى فى قياس الشمول فبيان الحد الأوسط هو المشترك الجامع ولزوم الحد الأكبر له هو لزوم الحكم للجامع المشترك"^(٢).

ويقول ابن تيمية: "أنه قد يستدل بجزئى على جزئى إذا كانا متلازمين، أو كان أحدهما ملزوم للآخر من غير عكس. فإن كان اللزوم عن الذات كانت الدلالة

(١) نفس المرجع : ص ٢٥٥، ٢٥٦ .

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٥٦ .

على الذات، وإن كان فى صفة أو حكم كانت الدلالة على الصفة أو الحكم^(١). ويقول أيضا: "ما من شىء إلا وله لازم لا يوجد بدونهُ، وله منافع مضاد لوجوده - فيُستدل عليه بثبوت ملزومه وعلى انتفائه بانتفاء لازمه. ويُستدل على انتفائه بوجود منافعِهِ، ويُستدل بانتفاء منافعِهِ على وجودهِ. وإذا انحصر الأمر فيهِما لم يكن عدمهُما جميعاً كما لم يكن وجودهُما جميعاً. وهذا الاستدلال يحصل من العلم بأحوال الشىء، وملزومه، ولوازمه. وإذا تصورته الفطرة عبرت عنه بأنواع من العبارات وصورته فى أنواع من صور الأدلة لا يختص الشىء من ذلك بالصورة التى ذكروها فى القياس^(٢).

هكذا أوضح ابن تيمية أن صور الأدلة كلها. بما فيها طرق المناطقة الثلاثة. ترجع إلى صورة واحدة وهى استلزام الدليل للمدلول. وهنا نلاحظ أن الاستلزام الضرورى بين اللازم والملزوم - كما وضعه ابن تيمية - هو ما يردده بعض مفكرى الغرب المحدثون - مثل جون استيوارت مل - من القول بالارتباط الضرورى بين العلة والمعلول بناء على اطراد مبدأ الحتمية فى الطبيعة.

وبهذا يكون ابن تيمية قد أرجع القياس متابعا فى ذلك - معظم متقدمى علماء أصول الفقه وأصول الدين وبعض متأخريهم - إلى نوع من الاستقرار العلمى الدقيق القائم على فكرتين أو قانونين:

أولاً: فكرة قانون العلية: وتتلخص فى أن لكل معلول علة، فحكم التحريم فى الخمر معلول بالاسكار مثلاً.

ثانياً: قانون الاطراد فى وقوع الحوادث: وتفسيره أن العلة الواحدة إذا وجدت تحت ظروف متشابهة أنتجت معلولاً متشابهاً، أى القطع بأن علة الأصل موجودة فى الفرع، فإذا وجدت أنتجت نفس المعلول، فإذا وجدنا الاسكار فى الخمر ووجدنا التحريم، ثم وجدنا الاسكار فى أى شراب آخر كالنبيذ مثلاً فلا بد أن نجزم بوجود التحريم فيه.

(١) نفس المرجع: ص ٢٥٧.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٥٩ ، ٢٦٠.

فهنالك إذن نظام فى الأشياء واطراد فى وقوع الحوادث.

فأقام ابن تيمية القياس على نفس الفكرتين اللتين أقام جون استيوارت مل استقراءه العلمى عليهما وهما العلية والاطراد فى وقوع الحوادث^(١). فالاستقراء عند مل هو أن نستنتج من عدد معين من الأمثلة أو الحالات الملاحظة لظاهرة ما، أن هذه الظاهرة تقع فى جميع الحالات التى تشبه هذه الحالة أو الحالات المعينة فى ناحية من النواحي، أى أن الاستقراء عنده يقوم على الجزم بوجود النظام فى العالم ويعبر عن هذا: "بأن هناك أشياء فى الطبيعة إذا حدثت مرة فلا بد أن تحدث ثانية إذا تحققت لها درجة كافية من المشابهة فى الظواهر"^(٢). ويمكن أن يعبر عن هذا بطرق مختلفة، منها أن حوادث الطبيعة مطرده، أو بأن الكون محكوم بقوانين عامة، أو بأن العلة الواحدة تحدث تحت ظروف مماثلة نفس المعلول^(٣).

ويرى جون استيوارت مل أننا إذا أرجعنا الاستقراء إلى نوع من القياس ظهر الاطراد فى وقوع الحوادث كأنه "المقدمة الكبرى النهائية لكل الاستقراءات"^(٤).

عبر ابن تيمية إذن عن نفس الرأى الذى قال به جون استيوارت مل فى العصور الحديثة وهو إقامة الاستقراء على قانونى العلية والاطراد فى وقوع الحوادث. والواقع أن رد القياس التيمى إلى نوع من الاستقراء القائم على التجربة والمستند إلى هذين القانونين يجعله مخالفا تماما للتمثيل الأرسطى.

إن مصدر العلية عند ابن تيمية هو التجربة. يقول ابن تيمية: "إن التجربة تحصل بنظرة واعتباره وتدبره كحصول الأثر المعين دائرا مع المؤثر المعين دائما"^(٥). والتجربة عنده لاتستند على الخبرة الحسية وحدها بل بما يتركب من الحس والعقل.

(١) أنظر بالتفصيل د. محمود فهمى زيدان: "الاستقراء والمنهج العلمى" الاسكندرية سنة ١٩٧٧ من ص٧٣: ٩٩.

(2) Gohen and Najel: An introduction to Logic and scientific method, New York 1934, P. 267.

(3) ibid., P. 267.

(4) ibid., P. 267.

(٥) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٠٤.

يقول ابن تيمية: "إن لفظ التجربة يستعمل فيما جربه الإنسان بعقله وحسه وإن لم يكن فى مقدوراته كما قد جربوا أنه إذا طلعت الشمس انتشر الضوء فى الآفاق"^(١).

إن التجربة - فى رأى ابن تيمية - هى الطريق الأساسى لاكتساب المعرفة، ولا بد من تكرارها لكى يستطيع الإنسان تكوين الكليات العقلية اليقينية. يقول ابن تيمية: "فالحس به يعرف الأمور المعينة ثم إذا تكررت مرة بعد مرة أدرك العقل أن هذا بسبب القدر المشترك الكلى. ففضى قضاء كليا أن هذا يورث اللذة الفلانية وهذا يورث الألم الفلانى"^(٢).

وهذا هو نفس تصور جون استيوارت مل تقريباً لمصدر العلية، فمصدرها عند مل هو الخبرة الإنسانية، لا استدلالاً يتضمن الصورة المنطقية، وليست فكرة العلية عنده فكرة فطرية ولا حدسية ولا قبلية لكنها فكرة نصل إليها باستقراء، أى بملاحظة إدراك تتابع متلازم ثابت متكرر بين حادثة وأخرى أو ظاهرة وأخرى"^(٣).

وقد يعترض على مل - وكذلك على ابن تيمية - بأن فى إثباته للعية دوراً لأنه يقرر أن المنهج الاستقرائى يعتمد على اعتقادنا بقانون العلية لكنه من جهة أخرى يقيم هذا القانون باستقراء. ولكن يمكن الرد على هذا الاعتراض بأن يُقال أن الاستقراء عند مل يفترض العلية ولكن مبدأ العلية ذاته ليس اكتشاف أى علة، وبهذا لا يكون فى إثباته للعية دوراً"^(٤).

مسالك العلة :

لا يكتفى ابن تيمية فى القياس بمجرد وجود الجامع بين الاصل والفرع ولا باستناد هذا القياس إلى قانونى التعليل والاطراد. بل يرى - متابعا فى ذلك معظم متقدمى الأصوليون وبعض متأخريهم - أنه لا بد من وجود طرق أو أدلة أو مسالك - كما يسميها الأصوليون - لإثبات العلة لأن العلة هى الصفات التى يستند عليها

(١) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٠٨ .

(٢) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٢٨٦ .

(٣) د. محمود فهمى زيدان : "الاستقراء والنمذج العلمى" ص ٨٧ .

(٤) نفس المرجع : ص ٨٧ ، ٨٨ .

الحكم. وبعض هذه الطرق أو المسالك توازي طرق الاستقراء التي وضعها المحدثون لتحقيق الفروض، فسبق ابن تيمية بذلك الأوربيين مثل جون استيوارت مل إلى التوصل إلى قوانين الاستقراء وهذه المسالك أو معظمها ليست فقط طرقا لإثبات العلة، بل هي علل جامعة. فالسير والطرْد وغيرهما تصلح أن تكون مسالك، وتصلح أن تكون عللا جامعة بذاتها^(١). وقد تكلم المحدثون في هذا أيضا. فقوانين الاستقراء ليست فقط طرقا للإثبات بل هي أيضا طرقا لاكتشاف العلة^(٢).

والمسالك أو الأدلة تنقسم إلى قسمين :

١ - أدلة نقلية: وهي النص القرآني والسنة الصحيحة والاجماع .

٢ - أدلة عقلية: وهي الطرد والدوران والمناسبة والسير والتقسيم.

ولن نبحث في القسم الأول من هذه المسالك لأنها تخرج عن نطاق بحثنا هنا وسنقتصر الحديث على بعض الأدلة أو المسالك من القسم الثاني وهي الأدلة أو الطرق التي سبق ابن تيمية في التوصل إليها الفلاسفة المحدثون .

❖ المسلك الأول : الطرد والعكس :

وهو "تلازم الحكم والعلة وجوداً وعدمياً ولا بد في ذلك من الاستقراء"^(٣) أن الحكم يوجد بوجود الوصف ويرتفع بارتفاعه فيعلم أن هذا الوصف علة ذلك الحكم. ويعبر عنه أيضا "بالجريان" أو "الدوران" أي دوران العلة والمعلول وجوداً وعدمياً والوصف يسمى "مدارا"، والحكم يسمى "دائرا" فغناصر هذا السلك إذن ثلاثة المدار والدائر والدوران ومثاله أن عصير العنب قليل أن يدخله الاسكار ليس بحرام اجماعا فإذا مادخله الاسكار كان حراما اجماعا. فإذا ذهب عنه الاسكار ذهب عنه التحريم. فمتى دار التحريم مع الاسكار وجودا وعدميا ثبت لنا أن

(١) د. على سامي النشار : "مناهج البحث" ص ٩٦ .

(٢) قوانين الاستقراء عند مل ليست طرقا للإثبات فقط بل هي أيضا طرق لاكتشاف العلة

Methods of proof . Methods of discovering causal connections. Gohen and Najel:

An introduction to Logic and scientific method, New York 1934, P.249: 250 .

(٣) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٦٤ .

الاسكار علة التحريم^(١) .

والدوران أو الطرد والعكس يستند إلى التجربة يقول ابن تيمية: "أن التجربة تحصل بنظرة واعتباره وتدبره كحصول الأثر المعين دائرا مع المؤثر المعين دائما" ويقول ابن تيمية أيضا أن "عامة الناس قد جربوا أن شرب الماء يحصل معه الرى، وأن قطع العنق يحصل معه الموت، وأن الضرب الشديد يوجب الألم"^(٢) .

وينقسم الأصوليون - في اعتبار الدوران موصلاً إلى اليقين أو الظن أو لا يفيد يقيناً ولا ظناً - إلى أربعة أقسام، القسم الأول منها يرى أن الدوران يفيد اليقين ويمثله أصوليو المعتزلة وقد قالوا أن الدوران يؤدي إلى القطع بالعلية، وأنه لا دليل فوقه. وبعض الأشاعرة الذين قالوا أنه إذا كثرت التجربة أفادت القطع أو اليقين^(٣) . وابن تيمية ولاشك ينضم إلى هذا القسم الذي يقول بيقينة الدوران أو الطرد والعكس وسنرى فيما بعد كيف رد ابن تيمية على منكري يقينية الطرد والعكس كطريق يستخدم في العقليات لبيان علية الوصف .

وهذا المسلك - أي الطرد والعكس - هو قانون الجمع بين الاتفاق والاختلاف أو التلازم في الوقوع في التخلف عند مل Joint method of Agreement and Difference فهذا القانون يستند إلى أن العلة إذا حضرت حضر معلولها وإذا غابت غاب. ويلخصه مل بقوله: "إذا كانت هناك حالتان أو عدة حالات تظهر فيهما ظاهرة ما وتشترك هاتان الحالتان في شيء واحد دون سواه وكانت هناك حالتان أخرتان (أو حالات أخرى) لا تظهر فيها هذه الظاهرة ولا تتفقان إلا في غياب الشيء الذي وجد في الحالتين الأوليتين (أو في الحالات الأولى) فإننا نستنتج أن ذلك الشيء الذي تختلف فيه هاتان المجموعتان من الحالات (وهو الذي يوجد في الحالتين الأوليتين ويتخلف في الحالتين الأخريين) هو معلول للظاهرة أو علة لها أو جزء ضروري من علتها"^(٤) .

(١) د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ١٠١ .

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٤ .

(٣) د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ١٠١ وما بعدها.

(4) Mill : A system of Logic , London 1925 , P. 256 .

❖ المسلك الثاني : السبر والتقسيم :

هذا المسلك عند صاحب البرهان هو "أن يبحث مناظر عن معان مجتمعة فى الأصل ويتتبعها واحداً واحداً ويبين خروج أحادها عن صلاح التعليل به إلا واحداً يراه ويرضاه"^(١). أو هو "حصر الأوصاف التى توجد فى الأصل والتى تصلح للعلية فى بادئ الرأى ثم إبطال ما لا يصلح منها فيتعين الباقي للعلية. هذا ويرى ابن تيمية أن إثبات كون الوصف علة للحكم يكون عن طريق المناسبة، والطرده والدوران والسبر والتقسيم، وأنه لا بد فى جميع ذلك من السبر والتقسيم الذى ينقى المزاحم. "والأفمى حصل الأثر مقرونا بأمرين لم تكن إضافته إلى أحدهما دون الآخر بأولى من العكس ومن إضافته إلى كليهما، وما يحتج به الفقهاء فى إثبات كون الوصف علة للحكم من دوران ومناسبة" وغير ذلك وإنما يفيد المقصود مع نفي المزاحم وذلك يعلم بالسبر والتقسيم، فإن كان نفي المزاحم ظنياً كان اعتقاد العلية ظنياً، وإن كان قطعياً كان الاعتقاد قطعياً، إذا كان قاطعاً بأن الحكم لا بد له من علة، وقاطعاً بأنه لا يصلح للعلة إلا الوصف الفلانى"^(٢).

لكن لم يتفق الأصوليون جميعاً على اعتبار السبر والتقسيم دليلاً على إثبات العلة بل انقسموا فى ذلك إلى قسمين:

قسم يرى فى السبر والتقسيم دليل واضح فى إثبات العلة ومن هذا القسم الباقلانى، الذى يعتبر السبر من أقوى الأدلة فى إثبات العلة وكذلك الغزالى^(٣). وواضح أن ابن تيمية من هذا القسم الذى يرى أن السبر والتقسيم دليل واضح فى إثبات العلة، بل يذهب ابن تيمية إلى أبعد من ذلك حين يؤكد على أن سائر ما تثبت به العلة من الدوران والمناسبة وغير ذلك إذا أخذ معه السبر والتقسيم أمكن كون القياس قطعياً^(٤).

= Gohen and Najel : An introduction to Logic and scientific method , P. 260 .

(١) إمام الحرمين: "البرهان" مخطوط ج ٢ - السبر والتقسيم.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٥ .

(٣) الزركشى: "البحر المحيط" مخطوط ج ٥ ص ١٧٧ .

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٤٢٥ .

أما القسم الثاني فيرى أن السبر والتقسيم ليس دليل بل شرط. فكثير من الأصوليين والجدليين أخرجوا السبر والتقسيم من أن يكون مسلكا من مسالك العلة، لأن الوصف الذى ينفى فيه السبر إما أن يكون ظاهر المناسبة أى مشتملا على مصلحة، فإن اشتمل على مصلحة فإما أن تكون مضبطة الفهم فهو المناسبة، وإما كلية لا تضبط أى لا يقطع بوجودها أو عدمها فهو الشبه، وإما لا يكون مشتملا على مصلحة فهو الطردى. فلا بد فى العلة من اعتبار وجود المصلحة أو صلاحيتها، ولا يمكن أن يكون هذا إلا بمناسبة أو طرد أو شبه فالدليل على التعليل هو واحد من هؤلاء، أما السبر فهو شرط لا دليل. ولكى يتخلص الزركشى من هذا النزاع بين القائلين بأن السبر والتقسيم هل هو دليل أم شرط، قرر أن هذا المسلك عام. أى أنه يدخل فى جميع المسالك فهو شرط دليل إذن ثم هو مسلك بذاته ... أه أنه دليل^(١).

وقد حاول الأصوليون فهم رد السبر والتقسيم إلى القياس الشرطى المنفصل. يقول ابن تيمية: "أما الشرطى المنفصل الذى يسميه الأصوليون" السبر والتقسيم وقد يسميه أيضا الجدليون "التقسيم والترديد"، فمضمونه الاستدلال بثبوت أحد النقيضين على إنتفاء الآخر وبيانتقائه على ثبوته أو الأستدلال بثبوت أحد الصنديين على انتقاء الآخر وأقسامه أربعة^(٢).

وعلى الرغم من أن ابن تيمية يقرر أن المسلمين توصلوا بفطرتهم وبدون معرفة المنطق اليونانى إلى كثير من صور هذا المنطق ومنها هذه الصورة- ولكن فى أسلوبهم الخاص وفى عباراتهم الخاصة^(٣). أقول على الرغم من ترديد ابن تيمية لهذه الفكرة فى أكثر من موضع فإنى أرجح أن المسلمين عرفوا فكرة السبر والتقسيم من منطق اليونان، لكن مع ملاحظة أنهم لم يستمدوها من منطق أرسطو، بل من منطق الرواقيون. فأرسطو لم يعرف الأقيسة الشرطية متصلة كانت أو منفصلة.

هذا ويشير ابن تيمية إلى اعتراض المناطقة - الذى حرره لهم نظار

(١) الزركشى: "البحر المحيط" مخطوط ج ٥ ص ١٧٧ .

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(٣) نفس المرجع: ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

المسلمين- على يقينية قياس التمثيل، وذلك على أساس أنه ليس من ضرورة اشتراك أمرين فيما يعمهما اشتراكهما فيما حكم به على أحدهما إلا أن تبين أن ما به الاشتراك علة لذلك الحكم ، وكل ما يدل على علية الوصف المشترك للحكم . مثل الطرد والعكس والسبر والتقسيم - فهو ظني غير يقيني. ولذلك يعترض المناطقة على يقينية الطرد والعكس والسبر والتقسيم كطرق تستخدم في العقلية لبيان علية الوصف في قياس التمثيل فيقولون: "أما الطرد والعكس فلا معنى له غير تلازم الحكم والعلة وجودا وعدما ولا بد في ذلك من الاستقراء" ولا سبيل إلى دعواه في الفرع إذ هو غير المطلوب، فيكون "الاستقراء" ناقصا. لاسيما ويجوز أن تكون علة الحكم في الأصل مركبة من أوصاف المشترك ومن غيرها، ويكون وجودها في الأوصاف متحققا فيها فإذا وجد المشترك في الأصل ثبت الحكم لكمال علته وعند انتفائه فينتفى لنقصان العلة. وعند ذلك فلا يلزم من وجود المشترك في الفرع ثبوت الحكم لجواز تخلف باقى الأوصاف أو بعضهما وأما السبر والتقسيم فحاصله يرجع إلى دعوى حصر أوصاف الأصل في جملة معينة. وابطال كل ما عدا المستبقى وهو أيضا غير يقيني، لجواز أن يكون الحكم ثابتا في الأصل لذات الأصل لا لخارج والا لزم التسلسل.

وان ثبت لخارج فمن الجائز أن يكون لغير ما أبدى وان لم يطلع عليه مع البحث عنه (وهذا في العقلية) وليس الأمر كذلك في العاديات فانا لانشك - مع سلامة البصر وارتفاع الموانع - في عدم "بحر زئبق" "جبل ذهب" بين أيدينا ونحن لا نشاهده، وان كان منحصرًا فمن الجائز أن يكون معللا بالمجموع أو بالبعض الذي لا تحقق له في الفرع.

وثبوت الحكم مع المشترك في صورته مع تخلف غيره من الأوصاف المقارنة له في الأصل مما لا يوجب استقلاله بالتعليل لجواز أن يكون في تلك معللا بعلة أخرى ولا إمتناع فيه وإن كان لا علة له سواء فجائز أن يكون علة لخصوصه لا لعمومه. وأن بين أن ذلك الوصف يلزم لعموم ذاته فمع بعده يستغنى عن التمثيل"^(١).

(١) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٦٤، ٢٦٥ .

تلك كانت دعوى المناطقة فى عدم يقينية الطرد والعكس والسبر والتقسيم كطرق تستخدم لبيان عليية الوصف المشترك للحكم ويحاول ابن تيمية أن يثبت بطلان ما ذهب إليه المناطقة فى تلك الدعوى:

- إن ادعاء المناطقة عدم يقينية قياس التمثيل يرجع إلى تفريقهم بين "قياس الشمول" و"قياس التمثيل" بأن الأول قد يفيد اليقين والثانى لا يفيد إلا الظن، وهذا فرق باطل فى رأى ابن تيمية بل حيث أفاد أحدهما اليقين أفاد الآخر اليقين وحيث لا يفيد أحدهما إلا الظن لا يفيد الآخر إلا الظن، فإن إفادة الدليل اليقين أو الظن ليس لكونه على صورة أحدهما دون الآخر، بل باعتبار تضمن أحدهما لما يفيد اليقين^(١).

- أما عن قول المناطقة: كل ما يدل على أن ما به الاشتراك علة للحكم فظنى فهذه دعوى كلية فى رأى ابن تيمية . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الذى يدل به على عليية المشترك هو الذى يدل به على صدق القضية الكبرى. وكل ما يدل به على صدق الكبرى فى قياس الشمول يدل به على عليية المشترك فى قياس التمثيل سواء كان يقينياً أو ظنياً . فإن "الجامع المشترك" فى التمثيل هو "الحد الأوسط" فى الشمول والقضية الكبرى المتضمنة لزوم الحد الأكبر للأوسط هو بيان تأثير الوصف المشترك بين الأصل والفرع ، ولزوم الحكم للجامع المشترك وهو لزوم الأكبر للأوسط، ولزوم الأوسط للأصغر وهو لزوم الجامع المشترك وهو ثبوت العلة فى الفرع .

فإذا كان الوصف المشترك وهو المسمى "بالجامع" و"العلة" أو "دليل العلة" أو "المناطق" أو غير ذلك، إذا كان ذلك الوصف ثابتاً فى الفرع أو لازماً له، كان ذلك موجباً لصدق المقدمة الصغرى. وإذا كان الحكم ثابتاً للوصف لازماً له، كان ذلك موجباً لصدق المقدمة الكبرى. وذكر الأصل ليتوصل به إلى إثبات إحدى المقدمتين^(٢). ويوضح ابن تيمية ذلك بمثال من القياسين. فإذا قلنا "النبذ حرام"

(١) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج١ ص٣٦٨.

(٢) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج١ ص٣٧٠.

قياساً على الخمر، لأن الخمر إنما حرمت لكونها مسكرة، وهذا الوصف موجود في النبيذ كان ذلك بمنزلة قولنا "كل نبيذ مسكر"، و"كل مسكر حرام" فالنتيجة "النبيذ حرام".

"والنبيذ" موضوع النتيجة، وهو الحد الأصغر "والحرام" محمولها، وهو الحد الأكبر، والمسكر "هو المتوسط بين الموضوع والمحمول" وهو "الحد الأوسط" المحمول في الصغرى الموضوع في الكبرى.

فإذا قلنا: أن النبيذ حرام قياساً على خمر العنب، لأن العلة في الأصل هو الاسكار وهو موجود في الفرع، فثبت التحريم لوجود علته - فإنما استدللنا على تحريم النبيذ بالمسكر وهو الحد الأوسط، لكننا زدنا هنا في قياس التمثيل ذكر الأصل الذي ضربناه مثلاً للفرع، وهذا لأن شعور النفس بنظير الفرع أقوى في المعرفة من مجرد دخوله في الجامع الكلي. وإذا قام الدليل على تأثير الوصف المشترك لم يكن ذكر الأصل محتاجاً إليه^(١).

والقياس في رأى ابن تيمية "لا يخلو أن يكون إما "بإبداء الجامع" أو "بالغاء الفارق" .. وإلغاء الفارق هنا هو "الحد الأوسط" فإذا قيل هذا مساو لهذا ومساوى المساوى مساو، كانت المساواة هي "الحد الأوسط"، "إلغاء الفارق" عبارة عن المساواة، فإذا قيل: لا فرق بين الفرع والأصل إلا كذا وهو مهدر بمنزلة قولك: هذا مساو لهذا وحكم المساوى حكم مساوية"^(٢).

ويقول ابن تيمية: "فإن كان القياس" بإلغاء الفارق "فلا بد من الأصل المعين" فإن المشترك هو المساواة بينهما وتماتلها وهو إلغاء الفارق "وهو الحد الأوسط". وإن كان القياس "بإبداء العلة" فقد يستغنى عن ذكر الأصل إذا كان الاستدلال على عليية الوصف لا يفتقر إليه. وأما إذا احتاج إثبات عليية الوصف إليه فيذكر الأصل لأنه تمام ما يدل على عليية المشترك وهو الحد الأكبر^(٣). فمن ذلك يتبين أن

(١) نفس المرجع: ص ٢٦٩ .

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٦٩ .

(٣) نفس المرجع: ص ٢٧٠ ، ٢٧١ .

الاستدلال على الحكم فى الفرع "بإبداء الجامع عند ابن تيمية لا يغير الاستدلال عليه" "بإلغاء الفارق" لأن الوصف الجامع إنما هو إلغاء الفارق بين الأصل والفرع بالنسبة لترتيب الحكم. فالمستدل بقياس التمثيل بناء على وصف جامع بين الأصل والفرع كأنه يدعى حتمياً أن لا فارق بين المقيس والمقاس عليه بالنسبة لترتيب الحكم إذ ما عدا القدر المشترك مهدر لاصلة له بالحكم وذلك يعطف ابن تيمية إلغاء الفارق على إبداء الجامع - عطفاً من قبيل الخاص على العام - ومؤكداً على أن ذكر الوصف الجامع قد يُستغنى فيه عن ذكر الأصل إذا ثبتت عليه للحكم وهذا بخلاف إلغاء الفارق إذ لا بد من ذكر الأصل فيه.

- أما عن دعوى المناطقة عدم يقينية السبر والتقسيم - للأسباب التى سبق ذكرها^(١) فقد رد عليهم ابن تيمية مؤكداً يقينته وفيما يلى توضيح هذا:

- ذهب المناطقة إلى أن السبر والتقسيم غير يقينى لجواز أن يكون الحكم ثابتاً فى الأصل لذات الأصل لا لخارج وإلا لزم التسلسل. فرد عليهم ابن تيمية بأنه لا يلزم التسلسل إلا إذا كان الحكم فى كل أصل لا يثبت إلا لخارج، أما إذا كان الحكم تارة يثبت لخارج وتارة لغير منال الخارج فلا يلزم التسلسل. وحينئذ لا يمتنع أن نعلم أن الحكم فى هذا الأصل المعين لم يثبت لما يختص بالأصل بل لوصف مشترك بينه وبين غيره^(٢).

يقول ابن تيمية: "وإذا كانت الأوصاف فى الأصل قد تكون مختصة بذات الأصل وقد تكون مشتركة بينه وبين غيره خارجه عنه لم يلزم - إذا كان هذا الأصل

(١) أنظر ص وما بعدها من هذا الكتاب

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٤٠٩. ويمثل ابن تيمية لذلك بتعليل الفقهاء للحكم تارة بالعلة القاصرة وتارة بالعلة المتعدية. فيعمل بالعلة القاصرة لقصر الحكم على مورد النص ومنع الإطلاق لئلا يظن الظان أن الحكم يثبت فيما سوى النص. كما يعمل بتحريم الميتة بعلة تمنع دخول المذكى فيها .. وأمثال ذلك كثيرة . ولكن يعمل لله بالعلة المتعدية لله نص يتناول بعض أنواع الحكم فيعمل ذلك الحكم بعلة تتعدى إلى سائر النوع الذى دل على ثبوت الحكم فيه نص آخر. أنظر ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٤١٠، ٤١١.

ثبت الحكم فيه لخارج مشترك أن يكون الحكم فى كل أصل لخارج مشترك“ (١) .

- أما عن قول المناطقة إن ثبت لخارج (فى العقلیات) فمن الجائز أن يكون لغير ما أبدى، لم يطلع عليه مع البحث عنه بخلاف الحسيات فقد رد عليهم ابن تيمية بقوله: ”إما أن يكون التقسيم فى العقلیات قد يُفيد اليقين وإما أنه لا يفيد بحال فإذا كان الثانى أى إذا كان التقسيم الفعلى لا يفيد اليقين بطل القياس الشرطى المنفصل - وهو من صور القياس البرهانى المنطقى - لأن الشرطية المنفصلة فيها حصر عقلى وهو لا يفيد اليقين.

أما إذا كان الأول أى إذا كان التقسيم العقلى يفيد اليقين بطل قول المناطقة أن السبر والتقسيم لا يفيد اليقين (٢) . ولهذا استنكر ابن تيمية دعوى المناطقة عدم يقينية السبر والتقسيم وهم يقولون: الوجود إما أن يكون واجبا أو ممكنا وإما أن يكون قديما أو حديثا، وإما أن يكون قائما بنفسه أو بغيره ... ونحو ذلك من التقسيم الحاصد لجنس الوجود.

إن المناطقة إذا كانوا يسلمون بهذا التقسيم الخاص لجنس الوجود ”كان هذا - كما يقول ابن تيمية - حصرا لكلى عقلى - بل الوجود أهم الكليات. وإذا أمكن العقل أن يحصر أقسامه فحصر أقسام بعض أنواعه أولى. وهم (يقصد المناطقة) يسلمون بهذا كله ... فكيف يقولون أن السبر والتقسيم لا يفيد اليقين؟“ (٣)

ويقول ابن تيمية أيضا: ”أما التقسيم فإنهم (يقصد المناطقة) يسلمون أنه يفيد اليقين إذا كان حاضرا. وإذا كان كذلك فإنه يمكن حصر المشترك فى أقسام لا يزيد عليها وابطال التعليل بجمعها إلا بواحد. وإن لم يمكن ذلك، لم يمكن جعل ذلك المشترك حد أوسط فلا يفيد اليقين ولو استعمل فيه قياس الشمول“ (٤) .

(١) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج ١ ص ٤١١ .

(٢) نفس المرجع: ص ٤١٢ .

(٣) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج ١ ص ٤١٢ ، ٤١٣ .

(٤) نفس المرجع: ص ٤٠٩ . يضرب ابن تيمية مثلا على التقسيم الحاصر بمسألة الرؤية وهى من أشكال المسائل العقلية وأبعدها عن قبول التقسيم المنحصر ومع هذا بين ابن تيمية أن حصر الأقسام فيها ممكن.

- أما عن قول المناطقة أن الخارج إذا كان منحصرا في أوصاف معينة فمن الجائز أن تكون العلة عبارة عن مجموع تلك الأوصاف أو بعضها الذي لا تحقق له في الفرع فقد رد عليهم ابن تيمية قائلا: "هذا ممكن في بعض الصور كالمسائل الظنية من الفقه أو غيره. إذا قيل: خيار الأمة المعتقة تحت العبد كقصة بريه إما أن يكون قد ثبت لكونها تحت ناقص، وإما أن يكون لكونها ملكت نفسها أمكن أن يُقال وإما أن يكون بمجموع الأمرين. لكن تعليقه بما يختص الأصل سواء كان هو المجموع أو بعض منه يمكن أن يعلم بنفيه كما يمكن العلم بغيره من المنفيات"^(١). ومعنى هذا أن قول المناطقة أنه لا يمكن العلم بنفس اختصاص الأصل وأن يكون له دخل في التعليل مع الوصف قول مردود في رأى ابن تيمية، لأنه يمكن العلم بنفس اختصاص الأصل وأن يكون الوصف المشترك هو العلة ولا دخل للأصل في التعليل أصلا، وضرب ابن تيمية مثلا بالإنسان الذي حكم عليه بأنه حساس متحرك بالإرادة، فعلة هذا الحكم هي الحيوانية المشتركة بين الإنسان والفرس .. وما إلى ذلك من باقى أنواع الحيوان ولا دخل للإنسانية - التى هى الأصل - فى التعليل، إذ لو كان لها دخل فى إثبات الحكم لما ثبت هذا الحكم للجمل والفرس... وما إلى ذلك، وهذا باطل.

وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "الإنسان إن كان حساسا متحركا بالإرادة

= فقد اختلف الناس فيما يجوز رؤيته: هل الخالق الواجب الوجود أحق بها أم هى مختصة بال مخلوقات الممكنة أم هى أمر مشترك بين الخالق والمخلوق. ويقول ابن تيمية: "إن حصر الأقسام فى مسألة الرؤية ممكن .. فإذا احتج عليها "بقياس التمثيل" فقيل المخلوقات الموجودة يمكن رؤيتها فالخالق أحق بإمكان الرؤية لأن المصحح للرؤية فى المخلوقات أمر مشترك بين الخالق والمخلوق لا يختص بالمخلوق، وإذا كان المشترك مستلزما لصحة الرؤية ثبت صحتها ولا يجعل المشترك المصحح هو مجرد الوجود كما يسلكه الأشعرى ومن اتبعه كالقاضى أبى بدر، وطائفة من أصحاب أحمد. بل يجعله لله القيام بالنفس لله كما يسلكه ابن كلاب وغيره من مثبتى الرؤية من أصحاب - أحمد وغيرهم أو لا يعين المصحح، بل يجعل قدرا مشتركا كالتقسيم الحاصر وهو أيضا يفيد اليقين فإذا كان حصر الأقسام فى مسألة الرؤية - مع صعوبتها - ممكن فهو ممكن فيما هو أوضح منها مثل استلزام الإرادة للعلم فى المخلوق وفى الخالق بطريق الأولى. انظر ابن تيمية "الرد على المنطقيين" ط ص ٤١٤ وما بعدها.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٤٢٠ .

لحيوانيته لا لإنسانيته، والحيوانية مشتركة بينه وبين الفرس وسائر الحيوان، فيكون حساسا متحركا بالإرادة. فلا يمكن أن يدعى في مثل هذه الحالة أن المختص بالإنسان هو علة كونه حساسا متحركا بالإرادة. بل العلة ليست إلا المشترك بينه وبين الحيوان^(١).

- أما عن قول المناطقة أن "ثبوت الحكم مع المشترك في صورة مع تخلف غيره من الأوصاف المقارنة له في الأصل مما لا يوجب استقلاله بالتعليل لجواز أن يكون الحكم في تلك المشترك في صورة مع تخلف غيره من الأوصاف، تمتنع أن تكون الأوصاف الزائدة المقارنة له في الأصل مؤثرة في الحكم. فإنها مختصة بالأصل فلو كانت مؤثرة لم يجز أن يوجد الحكم في غير الأصل. وحينئذ فعدمها لا يؤثر. والصورة الأخرى قد ثبت فيها وجود المشترك وأما إن كان وجود وصف آخر مستقل بعلة فهذا لا بد من نفيه. إما بدليل قاطع أو ظاهر أو بأن الأصل عدمه، ويكون القياس حينئذ يقينيا أو ظنيا^(٢).

- أما فيما يتعلق بأقسام العلة فإنها إذا حضرت ونفى التعليل عن كل منها إلا واحد فإن النفي قد يكون لنفي التعليل بها في الأصل وقد يكون لنفي التعليل بها مطلقا. الأول نحتاج معه إلى النافي في تلك وأما الثاني فهو يتناول النفي في تلك الصورة وفي غيرها^(٣).

- أما قولهم: "وإن كان لا علة له سواء فجائز أن يكون علة لخصوصه لا لعمومه". فقد رد عليهم ابن تيمية بأن الحكم يمكن أن يكون قد ثبت لذات المحل لا لأمر منفصل وهو التعليل بالعلة القاصرة الواقعة على مورد النص^(٤).

- أما قولهم: "أن بين أن ذلك الوصف يستلزم الحكم وأن الحكم لازم لعموم ذاته فمع بعده يستغنى عن التمثيل" فقد رد عليهم ابن تيمية بقوله "لا بعد في

(١) نفس المرجع: ص ٤٢٠، ٤٢١.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٤٢٤.

(٣) نفس المرجع: ص ٤٢٤.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٤٢٤.

ذلك، بل كلما دُلَّ على أن الحد الأوسط يستلزم الأكبر فإنه يُستدل به على جعل ذلك الحد وصفاً مشتركاً بين أصل وفرع ويلزمه الحكم^(١).

- أما قولهم: "أنه يستغنى عن التمثيل" فيوافقهم ابن تيمية على ذلك لأن "التمثيل في مثل هذا يذكر للإيضاح وليتصور للفرع نظير، لأن الكلى إنما وجوده كلى في الذهن لا في الخارج، فإذا عرف تحققه في الخارج كان أيسر لوجود نظيره. ولأن المثال قد يكون ميسراً لإثبات التعليل بل قد لا يكون بدون^(٢)".

هذا وإذا كان ابن تيمية قد أثبت يقينية السبر والتقسيم، منكرًا دعوى المناطقة بعدم يقينيته فإنه يؤكد أن سائر ما تثبت به العلة من الدوران والمناسبة وغير ذلك إذا أخذ معه السبر والتقسيم أمكن كون القياس قطعياً فإن الجمع بين الأصل والفرع كما يكون بإبداء الجامع يكون بإلغاء الفارق، وهو أن يعلم أن هذا مثل هذا لا يفترقان في مثل هذا الحكم ومساوى المساوى مساو. ويرى ابن تيمية أن العلم بالمساواة والمماثلة مما قد يعلم بالعقل كما يعلم بالسمع فإذا علم حكم أحد المتماثلين علم أن الآخر مثله خاصة إذا كان الكلام في المعقولات المجردة مثل القول بأن شيئاً من السواد عرض مفتقر إلى المحل فيقال سائر أفراد السواد كذلك، بل يُقال أن سائر الألوان كذلك^(٣).

جـ - العلة تسبق المعلول :

يرفض ابن تيمية رأى القائلين باقتران العلة والمعلول في الزمان مؤكداً على أن العلة والمعلول لا يمكن أن يكونا متلازمين في الوقوع، بل العلة دائماً أسبق من المعلول، ومن المستحيل أن يكون المفعول مقارناً للفاعل في الزمان وقد أخطأ من قال بهذا التلازم والاقتران بين العلة والمعلول في الزمان حتى أن بعض الفقهاء - كما يقول ابن تيمية - قد وقعوا في هذا الخطأ مثل أبو المعالي الجويني وأبو حامد الغزالي وغيرهم مخالفين في ذلك جميع أئمة الفقه المتقدمين من أصحاب الأئمة

(١) نفس المرجع : ٤٢٤ ، ٤٢٥ .

(٢) نفس المرجع : ص ٤٢٥ .

(٣) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٤٢٥ .

الأربعة وغيرهم^(١) .

فلقد زعم هؤلاء الفقهاء المخالفين "أن الحكم المعلق بشرط يقع هو والشرط معا في زمن واحد بناء على أن الشرط علة للحكم والمعلول يقارن العلة في الزمان"^(٢) .

فإذا قال قائل لامرأته: "إذا شربت كذا أو فعلت كذا فأنت طالق" أو قال إذا أعطيتني ألفاً فأنت طالق. وقصده أن يقع الطلاق إذا وجد ذلك الشرط.

يقول ابن تيمية: "أن هذا خطأ شرعاً ولفظاً وعقلاً. أما الشرع فإن جميع الأحكام المعلقة بالشروط لا يقع شيء منها إلا عقيب الشروط لا تقع مع الشروط. والفروع المنقولة عن الأئمة تبين ذلك. وأما لفظه فإن الجزاء عند أهل اللغة يكون عقيب الشرط وبعده، ولا يكون الجزاء مع الشرط في الزمان، ولهذا قد يكون الجزاء مما يتأخر زمانه كقوله تعالى ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ^(٣). وفي النذر إذا قال لله (إن شفى الله مريضى فعلى صوم سنة فلا يجب عليه الصوم إلا بعد الشفاء لا مقارناً للشفاء ولا فى زمن الشفاء ... فهذا يذكر بحرف الفاء، والفاء للتعقيب يوجب أن يكون الثانى عقيب الأول لا معه. وأما عقلاً فلأن الأول هنا كالفاعل الموجب للثانى. ولا يُعرف قط أن الفاعل يقارنه مفعوله"^(٤) .

ومن المسائل التي أخطأ فيها هؤلاء الفقهاء مسألة حدوث العالم وهي: كيف يكون العالم مفعولاً مصنوعاً لله وهو مساوق له أزلاً وأبداً مقارن له في الزمان؟ فقال هؤلاء الفقهاء: أنه من الممكن حدوث هذا التلازم والاقتران مبررين ذلك بالقول بأن هذا التقدم للعلة على المعلول يكون تقدماً عقلياً لازماً كتقدم حركة اليد على حركة الخاتم، وتقدم الشمس على الشعاع، وتقدم الحركة على الصوت الناشئ عنه. ولا يستنكر مثل هذا من نظار المسلمين من ألف أن العلة والمعلول متلازمان مقترنان في الواقع ممن تكلموا في العلة والمعلول المذكور في الصفات

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٢٧٨.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٧٨.

(٣) سورة الزلزلة ٩٩ / ٧ : ٨.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٢٧٨، ٢٧٩.

والأحوال كالقاضي أبي بكر الباقلاني وأبي المعالي والقاضي أبي يعلى وغيرهم ممن أثبت الأحوال، وكانوا يقولون أن: "العلم علة كون العالم عالم"^(١).

ويرى ابن تيمية أن هذا مما يعلم فسادَه بضرورة العقل لأن ما ذكره من اقتران العلة العقلية لمعلولها كالعلم والعالمية خطأ مما يعلم فسادَه بالعقل، فليس هنا علة ومعلول. بل العلم هو العالمية وهذا هو مذهب معظم نظار أهل السنة وهي نفس الأحوال فلا علة ولا معلول فإن كون العالم عالم فهذا لازم للعلم بما يلزم العلم أنه علم، وليس هذا مثل كون قطع الرقبة سبباً للموت، ولا كون الأكل سبباً للشبع وغير ذلك من الأسباب التي خلقها الله^(٢).

كذلك يقول ابن تيمية عن الفلاسفة أنه ليس في جميع ما مثلوا به من علة قارنت مفعولها في الزمان، فحركة اليد ليست هي الفاعلة لحركة الخاتم بل المحرك لهما واحد ولكن حركتهما متلازمة لاتصال الخاتم باليد وذلك مثل حركة بعض اليد مع بعض كما نقول مثلاً: "حركت كفى فتحركت أصابعي". فليست حركة الكف هي الفاعلة لحركة الأصابع وإن قدر أنها بعدها لم يسلم اقترانهما في الزمان، وذلك مثل أجزاء الحركة. فحركة الظل وغيره كل جزء منها يحدث بعد الآخر وفي الزمان الذي يلي حركة الجزء الأول، ولكن لا نقل أن الحركتان وجدتا معا وإحدهما فاعلة للأخرى^(٣). فبطل أن يكون في الوجود سبب يقارن مسببه في الزمان، بل لا يكون إلا قبله ... وإنما الذي يقارن الشيء في الزمان شرطه. وتقدم الواحد على الإثنين هو من هذا الباب، لا من باب تقدم الشرط على المشروط ... وحركة الخاتم مع اليد هي من باب المشروط مع الشرط، ليست من باب المفعول مع الفاعل^(٤).

يقول ابن تيمية أيضاً: "وأما فاعل يبدع مفعوله ويكون مقارناً له في الزمان فهذا لا يوجد قط. لكن لفظ العلة فيه إجمال. فالعلة الفاعلة شيء والعلة التي هي شرط شيء آخر والشرط قد يقارن المشروط في زمانه بخلاف الفاعل فإنه لا بد أن

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٢٧٧.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٢٧٨، ٢٧٩.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٧٩.

(٤) نفس المرجع: ص ٢٨٠.

أن يتقدم فعله على المعين^(١).

وبهذا يفرق ابن تيمية بين نوعين من العلة، العلة الفاعلة والعلة التي هي شرط.

أ. ففي العلة الفاعلة : لا بد أن تسبق العلة المعلول أي لا بد أن يتقدم الفاعل على المفعول في الزمان. كتقدم الواحد على الإثنين. "وإذا قدر أنه (أي الفاعل) لم يزل فاعلا فكل جزء من أجزاء الفعل مسبق بجزء آخر. وإن كان نوع الفعل لم يزل فلا يتصور أن يكون فعله أو مفعوله معينا مع الله أزلا وأبدا. وإن قيل أنه لم يزل فاعلا بمشيئته فدوام نوع الفعل شيء ودوام الفعل المعين شيء آخر ودوام المفعول المعين شيء آخر^(٢). وعلى ذلك فإن ما يقوله الفلاسفة والمتكلمين من أن العالم مفعولا مصنوعا لله وهو مساوق له أزلا وأبدا مقارن له في الزمان، هو قول فاسد- في رأى ابن تيمية - بصريح العقول وصحيح المنقول. يقول ابن تيمية: "إن الذى أخبرت به الرسل ودلت عليه العقول واتفقت عليه جماهير العقلاء ... أن الله خالق كل شيء وأن كل ما سواه هو مخلوق له. وكل مخلوق محدث مسبوق بالعدم"^(٣).

ب- أما العلة التي هي شرط: فقد يقارن الشرط المشروط في الزمان كحركة الخاتم مع اليد وكذلك الصوت مع الحركة. فإن الصوت يحدث عقيب الحركة وغايته أن يكون معها كالجزء الثانى من الحركة مع الأول - والحركة المتصلة والزمان المتصل ليس بعضه مع بعض في الزمان - فغاية الصوت مع الحركة أن تكون كذلك وكذلك الشعاع مع نور الشمس. وكما أن الشمس ليست هي الفاعلة للشعاع بل يحدث الشعاع في الأرض إذا قابل الشمس ما ينعكس عليه الشعاع، فكذلك الحركة ليست هي الفاعلة للصوت. ولكن الشمس شرط في الشعاع والحركة شرط في الصوت^(٤).

يرى ابن تيمية إذن أن الارتباط بين الأسباب ومسبباتها ضرورى لا عادى،

(١) نفس المرجع: ص ٢٨١.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٢٨١.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٨١.

(٤) نفس المرجع: ص ٢٨٠.

بحيث لا يمكن بينهما تخلف أصلاً لا عقلاً ولا عادةً اطراداً لسنة الله. وعيب موقف الذين لا يقولون بالأسباب والعلل كالأشعري ومن وافقه من أصحابه، ويلحقهم بالجهمية. ويرى أن جمهور العقلاء من المسلمين وغير المسلمين يثبتون الأسباب. وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية: "لكن من يثبت الأسباب والعلل من أهل الكلام كالجهمي وموافقيه في مثل ذلك مثل أبي الحسن وأتباعه يجعلون المعلوم اقتران أحد الأمرين بالآخر لمحض مشيئة القادر المرید من غير أن يكون أحدهما سبباً للآخر ولا مولداً له، وأما جمهور العقلاء من المسلمين وغير المسلمين وأهل السنة من أهل الكلام والفقهاء والحديث والتصوف وغير أهل السنة من المعتزلة وغيرهم فيثبتون "الأسباب" ويقولون: "كما يعلم اقتران أحدهما بالآخر فيعلم أن في النار قوة تقضى التسخين وفي الماء قوة تقضى التبريد وكذلك في العين قوة تقضى الابصار وفي اللسان قوة تقضى الذوق ويثبتون الطبيعة التي تسمى الغريزة والنخيرة والخلق والعادة ونحو ذلك من الأسماء. ولهذا كان السبب كأحمد بن حنبل والحارث المحاسب وغيرهما يقولون: "العقل غريزة وأما نفاة الطبائع فليس العقل عندهم إلا مجرد العلم كما هو قول أبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر.. وغيرهم"^(١).

والحقيقة أن ابن تيمية في موقفه هذا يكشف عن عبقرية نادرة تربطه بأولئك الذين دافعوا عن السببية من مفكري الإسلام حفاظاً على السنن الكونية التي لا تتبدل وعلى رأسهم بن رشد الذي يضعها في أبحاثه في المكان الأول^(٢).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٦: ٢٠٨. وواضح من النص السابق اقتراب ابن تيمية في مسألة السببية من المعتزلة أكثر من الأشاعرة. أما المعتزلة فقد اعترفوا بصحة قانون العلية من الناحيتين العقلية والشرعية. بمعنى أنهم قبلوا مبدأ العلية على الإطلاق في أبحاثهم العقلية والأصولية. فالعلة - في رأيهم - وصف ذاتي لا يتوقف على جعل جاعل، فهي مؤثرة بذاتها. ويعبر المعتزلة عنها تارة بالمؤثر وتارة بالموجب. أما الأشاعرة فهم أنكروا التعليل على الإطلاق في مباحثهم العقلية، أما في مباحثهم الأصولية فإنهم أباحوا التعليل باعتبارهم العلة بمعنى الباعث على فعل المكلف. ولكم هذا الباعث نفسه تابع للإرادة الإلهية التي هي في الواقع مصدره. فليست العلة هي المؤثرة بذاتها ولكن ذلك التأثير بخلق الله.

أنظر: د. على سامي النشار: "مناهج البحث" ص ٩٣، ٩٤.

(٢) ابن رشد: "تهافت التهافت" مطبعة الحلبي - القاهرة سنة ١٢٢١ هـ. ص ١٢٢.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تربطه بمن دافع عن هذه النظرية من الفلاسفة المحدثين مثل (جون استيوارت مل) حيث يقولوا بالارتباط الضروري بين العلة والمعلول بناء على اطراد مبدأ الحتمية في الطبيعة، فالتعليل هو أساس القياس الاستقرائي عند ابن تيمية وهو أيضا أساس الاستقراء عند "جون استيوارت مل" ففكرة العلة الفاعلة - كما يفهمها مل - شيء أو ظاهرة مقدمه ومنتجة لظاهرة معينة تجعل العلية أساس نظرية الاستقراء كلها^(١).

ولكن على الرغم من أن موقف ابن تيمية وغيره في اثبات الاسباب يتخذ من النصوص الدينية أساسا له^(٢). إلا أن أصحاب هذا الموقف قد هوجموا في

(١) د. على سامي النشار: "مناهج البحث" ص ٩٤. والجدير بالذكر هنا أن العلماء المعاصرين يفهمون الاستقراء على أنه منهج يمكن استخدامه دون الاستناد إلى مبدأ العلية ومبدأ اطراد الحوادث كأساسين له وأنه لا يقلل من قيمة القانون العلمي ألا يتضمن العلاقات العلية ولا اطراد الحوادث. فالزمن والبحث كفيلا بتصحیح ما نصل إليه من قوانين وان كانا يكفلا لنا إثبات أن العلم على أو مطرد. فإذا كان الاستقراء - كما فهمه مل - يستند إلى تصور العلية واطراد الحوادث في الطبيعة كتصورين صادقين صدقا كليا، ففي هذا مشكلة - كان هيوم أول من أشار إليها. وتمثل هذه المشكلة في أن مبدأ العلية واطراد الحوادث في الطبيعة موضوع اعتقاد يتفق وطبيعة التفكير الإنساني والسلوك الإنساني. لا موضوع برهان. وإن الصدق المطلق للنتيجة الاستقرائية غير موجود، وأن صدقها الاحتمالي أيضا موضوع اعتقاد لا موضوع تحديد ودقة، ويتضمن ذلك أن الاستدلال الاستقرائي ليس نوعا من البرهان بالمعنى الذي يستخدم فيه المنطق كلمة برهان، بمعنى ما لا يمكن انكاره دون وقوع في التناقض. والعلماء المعاصرون يعترفون بمشكلة الاستقراء، ويأثم كمنهج ليس برهانيا. بمعنى أن نتائجه ليست صادقة صدقاً ضرورياً أو يقينياً، بل ينظرون إليه على أنه خطوة في البحث ليس لدينا غيرها. لكن ليس معنى هذا أن العلماء المعاصرون ينكرون مبدأ العلية تماماً كل ما هناك أنهم ينكرون أن كل قانون علمي إنما هو تفسير على. إنهم لا ينكرون أن كثير من القوانين العلمية تتطوى على علاقات عليية لكن هناك عدد كبير من القوانين. لا تتطوى على تلك العلاقة، بالرغم من أن تلك القوانين كانت تعميمات استقرائية، وإذا كان العلماء المعاصرون لا ينكرون العلية فإنهم يقفون منها من يرفض الاعتقاد بها اعتقاداً قديماً، ويقبلها إذا كانت أساسها التجارب وبذلك فصلوا بين العلية والمنهج العلمي. فقد يخضع العالم للعية وقد لا يخضع ولا يتأثر منهج البحث برفضها.

أنظر بالتفصيل د. محمود فهمي زيدان: "الاستقراء والمنهج العلمي" ص ١٢٨، وما بعدها.

(٢) مثل قوله تعالى (أوهو الذي أنزل من السماء ماء فأخرجنا به نبات كل شيء، فأخرجنا =

بعض الأحيان فأتهم ابن تيمية مثلا بأن عداوته لأهل السنة والجماعة أعمت بصيرته وأغلقت فكره فأثبت الأسباب وخرج بهذا عن روح المذهب الإسلامى، واعتنق أكبر الأفكار التى يقوم عليه المنطق الأرسطى^(١). وهذا الاتهام - فيما نرى - غير صحيح، لأن موقف من يثبت الأسباب أكثر قربا من روح الإسلام من موقف من ينكرها. وما كان الله يعجزه أن يكون هو السبب المباشر لجميع ما يحدث فى الكون ولكن شاءت حكمته أن يودع أحد طرفى الظاهرة قوة الفعل وفى الآخر قوة الانفعال حتى يكون ذلك مائلا أمام الأعين فى عالم الطبيعة. وقد نطقت آيات القرآن الكريم بذلك فى أكثر من موقع كما فى قوله: ﴿ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ ﴾^(٢). فقد جعل الله سبحانه وتعالى الماء سببا

= منه خضرا نخرج منه حبا متراكبا، ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من أعناب والزيتون والرمان مشتبها وغير متشابه، انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه، ان فى ذلكم لآيات لقوم يؤمنون ﴿ سورة الأنعام: ٦ / ٩٩.

(١) د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ١٦٦. فعلى الرغم من اعجاب د. على سامى النشار بابن تيمية وتأثره الكبير به واستشهاده بأراء ابن تيمية فى تدعيم وجهة نظره - كما هو واضح فى أكثر من موضع فى كتابه لله مناهج البحث لله - إلا أن هذا لم يمنعه من مهاجمة ابن تيمية فى بعض المواقف واتهامه بالسقوط إذا كان الأمر متعلقا بالأشاعرة - وهى الفرقة التى يميل إليها د. النشار - فعندما اتهم ابن تيمية الأشاعرة بأنهم من منكرى الأسباب ونسبهم إلى الجهمية حيث جعلوا مرجع الاقتران إلى المشيئة من غير أن يكون بين السبب والمسبب ارتباط ضرورى عقلى. علق د. النشار على ذلك قائلا: "ولكن ابن تيمية ما يلبث أن يسقط سقطة عظيمة، فيهاجم الأشاعرة وينسبهم إلى الجهل ولا يفهم موقف الأشاعرة". ثم يعلل د. النشار ذلك بأن عداوة ابن تيمية لأهل السنة والجماعة أعمت بصيرته وأغلقت فكره فأثبت الأسباب "وبهذا خرج ابن تيمية هنا - كما يقول د. النشار عن روح المذهب الإسلامى واعتنق أكبر الأفكار التى يقوم عليه المنهج الأرسطى. أنظر: د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ١٦٦. والواقع أن تعصب النشار للأشاعرة هو الذى جعله يقف هذا الموقف من ابن تيمية لأن اثبات ابن تيمية للأسباب هو الصحيح وهو ما عليه جمهور العقلاء من المسلمين وغير المسلمين. ومن ثم لم يخرج ابن تيمية عن روح المذهب الإسلامى - كما يدعى د. النشار - إلا إذا اعتبرنا الأشاعرة هم الممثلون للمذهب الإسلامى وهذا غير حقيقى. فكان الأولى أن يتهم ابن تيمية بالخروج عن روح المذهب الأشعرى لا الفكر الإسلامى.

(٢) سورة البقرة: ٢ / ٢٢.

لإخراج الثمرات وكان مقتضى قول الذين يقولون بنفى الأسباب أن يقول الله تعالى: ﴿فأخرج عنده الله لا به لله أو أن تفسر بهذا المعنى، وهذا ما لم يقله أحد من العلماء بالتفسير أو باللغة^(١).

ثم أن النتائج المترتبة على انكار العلية كافية لهدم حقائق العلوم كلها، فإن العلوم جميعها تستند إلى هذا القانون. وقد نبه ابن رشد إلى ذلك قائلاً: "أن من رفع الأسباب فقد رفع العقل، وصناعة المنطق تضع وضعا أن ها هنا أسبابا ومسببات، وأن المعرفة بتلك المسببات لا تكون على التمام إلا بمعرفة أسبابها فرفع هذه الأشياء هو مبطل للعلم ورفع له"^(٢).

د - مفهوم العقل عند ابن تيمية :

شغلت مشكلة العقل مفكرى الإسلام، فأمن بعضهم إيمانا قويا به واستخدمه فى تأويل النصوص الدينية بل جعلته بعض الفرق - كالمعتزلة - حكما بين الحق والباطل فى أمر الإيمان والعقيدة.

أما ابن تيمية فإنه وإن كان اعتماده الأول فى بحوثه وأراءه - على الكتاب والسنة وأثار الصحابة ومن إليهم، إلا أنه يعرف للعقل قيمته لكن فى مجاله المحدود الذى يجول فيه فلا يرتفع به عن قدره ولا يتجاوز به حدود مؤكدا على أن الموافقة بين المنقول والمعقول هى منهجه فى تقييم العقل وأن البعد عن التأويل - بمعنى صرف اللفظ عن ظاهر معناه إلى معنى آخر لا يَحتمله^(٣).

(١) د. محمد عبد الستار: "المدرسة السلفية" ص ٤٦٨.

(٢) ابن رشد: "تهافت التهافت" ص ٢٢.

(٣) والتأويل أسلوب من أساليب التوفيق بين العقل والنقل وقد عُرف هذا الأسلوب عند كثير من المتكلمين خاصة المعتزلة والشيعة وغيرهم وكذلك عند الفلاسفة والمتصوفة، فحاولوا التوفيق بين النصوص وبين ما يرونه من حقائق أدى إليها العقل. بل لقد وضع الغزالي والرازي قانونا للتأويل يقول عنه ابن تيمية: "ومثل هذا القانون الذى وضعه هؤلاء يضع كل فريق لأنفسهم قانونا فيما جاء به الأنبياء عن الله فيجعلون الأصل الذى يعتقدونه ويعتمدونه هو ما ظننه أنه عقولهم عرفته، ويجعلون ما جاءت به الأنبياء تبعا، فما وافق قانونهم قبلوه وما خالفه لم يتبعوه.."
أنظر: ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ٢ ص ٢ وما بعدها. وإذا كان =

= ابن تيمية يتفق مع الفلاسفة والمتكلمين في الموافقة بين العقل والنقل، إلا أنه يختلف عنهم اختلافا كبيرا، فهم يفترضون أولا تعارض النقل والعقل ثم يؤولون النصوص لتتفق مع نظرياتهم العقلية الفلسفية بمعنى أنهم جعلوا العقل أصلا للنقل ووثقوا بمبادئه وإذا عارضه منقول فلا بد أن يؤول ليوافقه.

أما ابن تيمية فلا يسلم مطلقا بتعارض قائم بين النقل والعقل بل انتهى في منهجه إلى أنه لا يوجد معقول صريح يمكن أن يناقض منقولاً صحيحاً (أى ثبت نقله عن الرسول ﷺ) بطريق صحيح (لأن كلا من العقل والنقل وسيلة قد وهبها الله للإنسان ليهتدى بها ويعرف الطريق إليه. فإذا كان مصدر الإثمين واحدا والغاية منهما واحدة فلا يمكن أن يقع بينهما تعارض.

ويفرق ابن تيمية بين التأويل كما عرفه السلف وبينه عند المتكلمين والفلاسفة والمتصوفة. فالتأويل عند السلف هو التفسير وبيان المراد من النص القرآني أو نصوص الحديث وهو تأويل مقبول وهو سبيلنا إلى فهم القرآن وتدبر معناه وهو الذي حث عليه القرآن في كثير من الآيات. وقد كان الصحابة على علم بتأويل القرآن بمعنى أنهم فهموه وفسروه كله. والرسول ﷺ لم يترك هذا من غير بيانه للصحابة إلا أن يقال أن الرسول ﷺ كان لا يعلم معاني القرآن الذي أنزل عليه، أو كان يعلمها ولم يبلغها كلها مع أنه مأمور من الله بالتبليغ، وكل ذلك غير معقول ولا مقبول. أما النوع الآخر من التأويل الذي قال به كثير من الفلاسفة المسلمين والمتصوفة ورجال علم الكلام فهو أمر آخر غير النوع الأول.

إنهم في اصطلاحهم الخاص كما يذكر ابن تيمية: "صرف اللفظ عن المعنى المدلول عليه المفهوم منه، إلى معنى آخر يخالف ذلك". ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١٠ ص ١٠. ويقول ابن تيمية في معالجة نصوص الأنبياء عند الفلاسفة طريقتين: طريقة التبديل وطريقة التجهيل. أما أهل التبديل فهم نوعان: أهل الوهم والتخيل وأهل التحريف والتأويل. ويشرح أقوال أهل التحريف والتأويل ويقول عنهم: "أنهم يجتهدون في تأويل أقوال الأنبياء إلى ما يوافق آراءهم بشتى أنواع التأويلات ويخرجون اللغة عن طريقتها المعروفة ويستعينون بفرائب المجازات والاستعارات. ثم أن عقلاء المؤولين يعلمون أن أكثر من ما يتأولونه لا يطابق المعنى الذي يريد الأنبياء من كلامهم. ويحملون الكلام أحيانا ما ليس يقصد به. وقد يكون تأويلهم من باب دفع المعارض وحمل اللفظ على ما يمكن أن يريده متكلم بلفظه لامرأ المتكلم به. ويرى ابن تيمية أن التأويل الذي لا يقصد به بيان مراد المتكلم وتفسيره هو تأويل كاذب. لذلك كان أكثر المؤولين لرأيه لا يجزمون بالتأويل بل يقولون: يجوز أن يراد كذا. وغاية ما معهم إمكان احتمال اللفظ. ويصل بعد ذلك إلى المراد من لفظ التأويل في القرآن فيقول ابن تيمية: "أن لفظ التأويل في القرآن يراد به ما يؤول الأمر إليه. وإن كان موافقا لدلول اللفظ ومفهوما في الظاهر. كما يراد به تفسير الكلام وبيان معناه وإن كان موافقا له وهو اصطلاح المفسرين المتقدمين كمجاهد وغيره. ويراد به أيضا صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك.

هو خطوة ضرورية لهذا المنهج ، فلا حاجة للتأويل مع وجود الأدلة القرآنية الواضحة المقنعة للعقل. ومع وجود العقل السليم توجد أداه لفهم وتفسير النصوص. والذي يتصفح أسماء كتب ابن تيمية يجد فيها كتباً تدل أسماؤها على التفكير العقلي مثل تعليل مسألة الأفعال "قاعدة في الاجتهاد والتقليد" و"درء تعارض العقل والنقل" وله رسائل تستقل كل منها بتفسير آيات تتحدث عن العقل^(١). مثل قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَم تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢). ومثل قوله تعالى ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٣).

ويعرف ابن تيمية العقل تعريفاً يختلف عن تعريف الفلاسفة له، فالعقل في نظره عرض من الأعراض وقد يُراد به الغريزة التي في الإنسان، بينما هو في نظر الفلاسفة جوهر قائم بنفسه وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية: "العقل في لغة المسلمين مصدر عقل يعقل عقلاً وهو أيضاً غريزة في الإنسان فمسماه من باب الأعراض لا من باب الجواهر القائمة بأنفسها وعند المتفلسفة مسماه من النوع الثاني"^(٤).

ويقول أيضاً: "العقل في لغة الرسول (ﷺ) وأصحابه وأُمَّته عرض من الأعراض يكون مصدر عقل يعقل عقلاً كما في قوله تعالى ﴿لَعَلَّهُمْ يَعْقِلُونَ﴾ .. وقد يراد به الغريزة التي في الإنسان. قال أحمد بن حنبل والحاثر المحاسبي وغيرهما: "إن العقل غريزة". والعقل في لغة فلاسفة اليونان جوهر قائم بنفسه.

ويجد ابن تيمية أن لفظ التأويل بمعنى صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى المرجوح إنما يوجد في كلام بعض المتأخرين. أما الصحابة والتابعون لهم وسائر أئمة المسلمين وغيرهم فلا يخصون لفظ التأويل بهذا المعنى، بل يريدون بالتأويل المعنى الأول والثاني. أي ما يؤول الأمر إليه وإن كان موافقاً لدلول اللفظ ومفهوماً في الظاهر وهذا هو المعنى الأول. أما المعنى الثاني للتأويل فهو تفسير الكلام وبيان معناه وإن كان موافقاً له. فالتأويل بهذا المعنى هو ما ارتضاه السلف وارتضاه ابن تيمية. أنظر ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ٢ وما بعدها. وانظر بالتفصيل: "محمد السيد الجليند": "الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل". ص ١٤٩ وما بعدها.

(١) د. عبد اللطيف محمد العبد: "موقف ابن تيمية من العقل". مجلة الجديد العدد ١٦٨ أبريل ١٩٨٠م.

(٢) سورة آل عمران: ٣ / ٧.

(٣) سورة الرعد: ١٣ / ٤.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٤٤.

فأين هذا من هذا؟^(١).

وإذا كان ابن تيمية يعد العقل من باب الأعراض مستكراً دعوى المناطقة بأنه جوهر قائم بنفسه، فإنه يستكر أيضاً الأسماء التي يطلقها الفلاسفة على العقل. فقد أطلق الغزالي لفظي الملكوت والجبروت على عالم النفس والعقل. ومن المعلوم أن النبي (ﷺ) لم يقصد بهذه الألفاظ مما ذهب إليه الغزالي، بل كان يقصد "الله تعالى"، فكان (الملكوت) يقول في ركوعه وسجوده: "سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة" فالجبروت والملكوت يتضمن من معاني أسماء الله تعالى وصفاته ما دل عليه معن الملك والجبار^(٢).

ويرى ابن تيمية أن الغزالي أودع بعض كتبه من معاني كلام الفلاسفة المخالف لدين المسلمين ما غير عبارته وعبر عنه بعبارة المسلمين التي لم يريدوا بها ما أراد^(٣). فكان الغزالي يفرق بين عالم الخلق وعالم الأمر فيجعل "الأجسام" عالم الخلق و"النفوس" و"العقول" عالم الأمر وهذا ليس من دين المسلمين - في رأى ابن تيمية - بل كل ما سوى الله مخلوق عند المسلمين والله تعالى خالق كل شيء^(٤).

كذلك لم يعترف ابن تيمية بصحة حديث العقل وأكد أنه موضوع، ونص الحديث كما يرويه ابن تيمية: "أول ما خلق الله العقل قال له أقبل فأقبل ثم قال له أدبر فأدبر فقال "وعزتي ما خلقت خلقاً أكرم على منك فبك آخذ وبك أعطى وبك الثواب وبك العقاب" ويقول ابن تيمية أن هذا الحديث موضوع باتفاق أهل المعرفة والحديث كما ذكر الدار قطنى وبين من وضعه، وكذلك ذكر نصه أبو حاتم ابن حيان والعقيلي وابن الجوزى وغيرهم. وحتى لو سلمنا جدلاً بصحة هذا الحديث فإنه - في رأى ابن تيمية - لا يعنى ما يعنيه الفلاسفة لأنهم غيروا قرائته الأصلية وخرجوا منه من المعانى ما لا يحتمل^(٥).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٢٧٦.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٤٢، ٢٤٤.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٤٢.

(٤) نفس المرجع: ص ٢٤٦.

(٥) ابن تيمية: "الرسالة السبعينية" ص ٥ وما بعدها، وانظر د. أبو القا التفتازانى: =

فابن تيمية يقرأ: "أول ما خلق الله العقل ... الخ وهذا يعنى: "لما خلق الله العقل ... الخ وهو لا يفيد أن مخلوق لله هو العقل كما يزعم الفلاسفة، بل يفيد أن الله خاطبه في أول أوقات خلقه. وتأكيداً لذلك قال له: "ما خلقت خلقاً أكرم على منك" فدل أنه خلق قبله غيره وهو ليس أول المخلوقات ويستدل كذلك على أن العقل مخلوق، هذا إذا سلمنا بصحة الحديث^(١).

وينتهى ابن تيمية إلى القول بأن الغوالى الذى ضمن كتبه الكثير من كلام الفلاسفة يبالغ فى آخر حياته فى ذمهم لله ويبين أن طريقتهم متضمنة من الجهل والكفر ما يوجب ذمها وفسادها أعظم من طريقة المتكلمين ومات وهو مشتغل بالبخارى ومسلم^(٢). ويقصد ابن تيمية بذلك أن الغزالي أصبح يعنى بالحديث النبوى أكثر من عنايته بأراء الفلاسفة ومتابعة أقوالهم.

ثم أن الفلاسفة يدعون أن العقل - وهو جوهر قائم بنفسه - أول ما صدر عن الله وهو رب جميع العالم^(٣).

= "ابن سبئين وفلسفته الصوفية" ص ٢٢٣. انظر طعن ابن تيمية فى حديث العقل وتأويل ابن سبئين له.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٤٦.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٤٧.

(٣) تعد نظرية العقول ركناً من أركان الفلسفة المشائية، تابع فيها فلاسفة الإسلام - أمثال الفارابى وابن سينا - أرسطو وقد لاقى المشائون بسببها نقداً شديداً لأنهم لم تكن باستطاعتهم البرهنة على صحة هذه النظرية. يقول الفارابى فى كتابه: "مقالة فى العتل": "ان اسم العقل الذى ذكره أرسطو فى كتاب النفس يقال على أربعة أنحاء: عقل بالقوة، وعقل بالفعل، وعقل مستفاد، والعقل الضال. أما العقل الذى بالقوة أو الهولانى فهو قوة من قوى النفس معدة أو مستعدة لقبول ماهيات الموجودات أو العقولات، أما العقل بالفعل فهو نفس العقل السابق وقد اتحد بالصور العقلية التى كانت موجودة بالقوة فى الموجودات أو فى الأشياء الخارجية ثم انتقلت إلى الفعل، أما العقل المستفاد فهو العقل بالفعل عندما يدرك الصور العقلية وتصبح هذه الأخيرة صورة له. وحينئذ ينقلب عقلاً مستفاداً. وهذه العقول الثلاثة تمثل ثلاث مراتب متتابعة من التفكير الإنسانى. ولكنها ليست كافية وحدها فى تحصيل المعرفة إذ لا بد لها من وجود عقل آخر يخرج النفس من مجرد الاستعداد لإدراك الأشياء إلى إدراكها بالفعل. وهذا العقل الرابع هو العقل الضال إلا أن هذا العقل يفترق عن العقول الثلاثة السابقة فى أنه ليس جزءاً من النفس الإنسانية لأنه خارج عنها مفارق لها وهو قائم فى أقرب الأفلاك إلينا وهو فلك القمر. ولما كان =

وأن العقل العاشر هو رب كل ما تحت فلك القمر، ومنه تنزلت الكتب على الأنبياء. وأن الله لا يعرف جزئيات هذا العالم ولهذا كانوا يقولون: "أن النبوة مكتسبة، وأنها فيض فيض على روح النبي إذا استعدت نفسه لذلك. فمن راض نفسه حتى استعدت فاض ذلك عليه وأن الملائكة هي ما يتخيل في نفسه من الخيالات النورانية، وكلام الله هو ما يسمعه في نفسه من الأصوات بمنزلة ما يراه النائم في منامه^(١). ولقد استنكر ابن تيمية كل ذلك بشدة قائلاً: "إن هذا الذي قالوه أشد مخالفة لما جاءت به الرسل من أقوال الكفار المبطلين من اليهود والنصارى"^(٢). واستشهد ببعض أخبار الملائكة وكيفية مجيئهم إلى الأنبياء. كما استشهد بأحاديث نبوية من الصحيحين عن كيفية إتيان الوحي إلى الرسول. وذهب إلى أن العقل الفعال لو قدر وجوده فلا تأثير له إلا فيما تحت فلك القمر. فكيف ولا حقيقة له.

كذلك ينكر ابن تيمية ما يدعيه الفلاسفة من وجود العقول والنفوس كمجردات ومفارقات مؤكداً أن وجودها في الأذهان لا في الأعيان^(٣). كما ينكر ما

= هذا العقل هو آخر العقول السماوية فإنه هو العقل الذي تفيض منه النفوس الإنسانية وذلك عندما يفكر في ذات الخالق. ولا تتم المعرفة في النفس الإنسانية إلا إذا اتحد هذا العقل الفعال بالنفس العاقلة لدى الإنسان.

أنظر: الفارابي: "مقالة في معاني العقل" أوردها د. على سامي النشار، د. على محمد على أبو ريان في: "قراءات في الفلسفة" الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٩٦٧م. ص ٤٥١ وما بعدها. وقد أخذ ابن سينا هذه الآراء عن الفارابي. فميز هو الآخر بين أربعة عقول: العقل الهولاني، وهو مجرد استعداد للمعرفة. والعقل الممكن أو العقل بالملكة وهو يعد صورة له إلا - أنه يزيد عليه من جهة أنه قد اكتسب القضايا الأولية البديهية. ثم يأتي بعد ذلك العقل بالفعل وهو في حالة استعداد كامل بحيث يمكن أن تحدث فيه الصور العقلية التي تكتسب بعد الحقائق الأولية. فإذا أدرك هذه الصور أو المعاني انقلب عقلاً مستفاداً. لكن هذه القوى أو العقول لا يمكن أن تحصل وحدها المعرفة. لأن الصور والمعاني تفيض من عقل آخر مستقل عن النفس الإنسانية وهو العقل الفعال.

أنظر: ابن سينا: "الأشارات والتنبيهات" تحقيق سليمان دنيا. القاهرة - سنة ١٩٥٧ م. ٥٤.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٢٧٧.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٧٨.

زعمه المشاؤون من أن العقول هي الملائكة في كلام الأنبياء فقد ثبت بالنص والاجماع - كما يقول ابن تيمية - أن الله خلق الملائكة من مادة كما ثبت في صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها أن النبي (ﷺ) قال: "خلق الله الملائكة من نور وخلق الجان من مارج من نارٍ وخلق آدم مما وصف لكم". فواضح أن الملائكة مخلوقون من مادة موجودة قبلا. ولا داعى للقول بنفى صفة الخلق عن هذه العقول، ولا القول بأنها قديمة أذلية لم تكن من مادة أصلا^(١).

فالملائكة ليست هي العقول والنفوس كما يقول المشاؤون أتباع أرسطو. كما أن الملائكة الذين يُدبر بهم أمر السماء والأرض ليست هي الكواكب عند أحد من سلف الأمة^(٢).

ومعنى هذا أن ابن تيمية هنا يحارب بعقله نظرية الفيض أو الصدور، وهي نظرية غريبة عن الإسلام، قال بها الفارابي وابن سينا وغيرهما من مفكرى الإسلام متأثرين بمذهب الفيض لدى أفلوطين^(٣).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٤٧.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٢٧٥.

(٣) قال أفلوطين (المتوفى سنة ٢٦٩م): بنظرية الفيض ليحاول التوفيق بين الواحد والمتكثر. فوجد أن الاتصال المباشر المفاحى بين الخالق والمخلوقات على النحو الذى يصوره لنا القائلون بالحدوث لا بد أن يوجب فى الذات الإلهية تعددا وتغييرا. ومن ثم تصور أن الخلق لابد أن يكون قد تم على مراتب أو دفعات. ورأى أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد وهو العقل وبذلك حافظ على وحدانية الواحد أو خيل إليه أنه فعل. أما الكثرة فتبدأ بعد هذا العقل أو الأقتوم الثانى. وهذه النظرية هي نظرية فى قدم العالم. فالعالم قد صدر فيها عن الواحد كما يصدر الضوء عن الشمس. ومعنى ذلك أن العالم ملازم لله منذ القدم. فهو إذن قديم مثله، وكما أن الشمس لا تستطيع حبس الضوء الذى يصدر عنها فإن الله لا يستطيع منع الموجودات التى تنساب منه. وليس من شك فى أن هذه الصورة للخلق تتنافى مع ما يفهمه المسلمون من الخلق الإلهى أو الإلهية. لأنها تصور الله وكأنه لا حيلة له فى خلق العالم ولا شأن له به وهذه الصورة لا تتعارض فقط مع فكرة الحدوث والخلق من عدم ومع ما نفترضه من الخلق الإرادى. بل مع القول بالعناية وهو من صميم العقيدة الإسلامية. أنظر د. يحيى هويدى : لله دراسات فى علم الكلام والفلسفة الإسلامية". دار الثقافة للطباعة والنشر. القاهرة. الطبعة الثانية سنة ١٩٨٠م ص ٢٠٦.

والصدور أو الفيض أحد أشكال خلق العالم التى قدمها الفلاسفة الإسلاميون أمثال الفارابى =

فينقد ابن تيمية نظرية ابن سينا في الصدور عن الذات البسيطة، والعلة البسيطة التامة الأزلية التي توجب معلولات مختلفة بواسطة العقول وذلك ضمن تأكيد على أنه يستلزم أن يكون للحوادث فاعل وأن الفلاسفة القائلين بقدوم العالم - أمثال ابن سينا - إن جوزوا حدوث الحوادث بلا سبب حادث بطلت عمدتهم في قدم العالم ويقول ابن تيمية: "فإثبات موجب بالذات أو فاعل مختار يقارنه مراده في الأزل يستلزم أن لا يكون للحوادث فاعل وهذا محال لا سيما قول من يقول أن العالم صدر عن ذات بسيطة لا يقوم بها صفة ولا فعل كما يقوله ابن سينا وأمثاله فإن هؤلاء يقولون بصدور الأمور المختلفة عن ذات بسيطة وأن العلة البسيطة التامة الأزلية توجب معلولات مختلفة وهذا من أعظم الأقوال امتناعاً في صريح المعقول. ومهما أثبتوا من طريق الوسائط كالعقول وغيرها فإنه لا يخلصهم من هذا القول الباطل^(١).

= وابن سينا متأثرين في ذلك بأفلوطين ، وكانت نظريتهم في الفيض تعتمد على التفرقة الشهيرة بين واجب الوجود وممكن الوجود وتعتمد على فكرة الجود الإلهي التي اقتبسها فلاسفة الإسلام من التصوف الشرقي كما وجدوه عند أفلاطين. فتجد الفارابي يقول عن خلق الأشياء أو عن وجودها وصدورها عن واجب الوجود مايلي:

"ان وجود الأشياء عنه لا عن جهة قصد منه يشبه قصودنا، ولا يكون له قصد الأشياء عنه على سبيل الطبع من دون أن يكون له معرفة ورضاه بصدورها وحصولها وإنما ظهر الأشياء عنه لكونه عالماً بذاته وبأنه مبدأ النظام الخير في الوجود على ما يجب أن يكون عليه ، فإذا علمه علة لوجود الشيء الذي يعلمه. وعلمه بالأشياء ليس بعلم زمانى وهو علة لوجود جميع الأشياء وبمعنى أنه يعطيها الوجود الأبدى ويدفع عنها العدم مطلقاً لا بمعنى أنه يعطيها وجوداً مجرداً بمد كونها معدومة. أنظر الفارابي: "عيون المسائل" ص ٥٨.

كذلك يرى ابن سينا أن: "أول الموجودات عن العلة الأولى واحد بالعدد وذاته وماهيته موجودة لا في مادة. فليس شيء من الأجسام ولا من الصور التي هي كمالات الأجساد معلولا قريبا له بل المعلول الأول عقل محض لأنه صورة لا في مادة". وهذا العقل الأول وهو أول العقول المفارقة "يلزم عنه بما يعقل الأول وجود عقل تحته وبما يعقل ذاته وجود صورة الفلك الأقصى وكمالها وهي النفس. وبطبيعة إمكان الوجود الحاصلة له المندرجة في تعلقه لذاته وجود. جرمية الفلك الأقصى .. وكذلك الحال في عقل وفلك حتى ينتهي إلى العقل الفعال الذي يدبر أنفسنا. أنظر:

ابن سينا: "النجاة" ص ٤٥١ وما بعدها.

(١) ابن تيمية: "منهاج السنة" ج ١ ص ٤٥.

ويرى ابن تيمية أن تلك الوسائط كالعقول صدرت عن غيرها وصدر عنها غيرها فإن كانت بسيطة من كل وجه فقد صدر البسيط المختلف الحادث عن البسيط الأزلي وإن كان فيها إختلافاً وقام بها حادث فقد صدرت المختلفات والحوادث عن البسيط التام الأزلي وكلاهما باطل^(١).

وفى نقد ابن تيمية لنظرية الفيض يرفض دعوى الفلاسفة بأن الواجب فياض دائم الفيض وإنما يتخصص بعض الأوقات بالحدوث لما يتجدد من حدوث الاستعداد والقبول وحدث الاستعداد والقبول هو سبب حدوث الحركات ويرى ابن تيمية أن هذا الكلام باطل لأن هذا إنما يتصور إذا كان الفعال الدائم الفيض ليس هو المحدث، لا استعدادات القبول كما هي الحال فى العقل الفعال الذى يدعى الفلاسفة أنه دائم الفيض ولكن يحدث استعداد القوابل بسبب حدوث الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية وتلك ليست صادرة عن العقل الفعال "وأما فى المبدع الأول فهو المبدع لكل ما سواه فعنه يصدر الاستعداد والقبول والقابل والمقبول وحيثئذ فيقال إذا كان (يقصد المبدع الواجب) علة تامة موجبا بذاته^(٢).

(١) ابن تيمية: "منهاج السنة" ج ١ ص ٤٥، ٤٦.

(٢) يؤكد ابن تيمية فساد قول الفلاسفة بقدم الأفلاك وغيرها وأنها مساوقة لله فى وجوده فإن هذا ليس من أقوال المسلمين. ويبين أن قولهم بأن المبدع علة تامة موجب بذاته هو نفسه يستلزم فساد قولهم بقدم العالم، وذلك لأن العلة التامة تستلزم معلولها فلا يجوز أن يتأخر عنها شيء من معلولها، فالحوادث مشهودة فى العالم، ولو كان الصانع موجبا بذاته علة تامة مستلزما لمعلولها لم يحدث شيء من الحوادث فالموجود الحادث يمتنع أن يكون صادرا عن علة تامة أزلية. فلو كان العالم قديما لكان مبدعه علة تامة والعلة التامة لا يتخلف عنها شيء من معلولها، فيلزم من ذلك أن لا يحدث فى العالم شيء. فحدث الحوادث دليل على أن فاعلها ليس بعلة تامة فى الأزل، وإذا انتفت العلة التامة فى الأزل بطل القول بقدم شيء من العالم.. فالقرآن يدل على أن ما سوى الله مخلوق مفعول محدث، فليس شيء من الموجودات مقارنة له كما يقوله دهرية الفلاسفة أن العالم معلول له وهو موجب له مفيض له، وهو متقدم عليه بالشرف والعلية والطبع وليس متقدما عليه بالزمان فإنه لو كان علة تامة موجبة يقترن بها معلولها كما زعموا لم يكن يحدث فى العالم شيء محدث فإن ذلك المحدث لا يحدث عن علة تامة أزلية يقارنها معلولها، فإن المحدث المعين لا يكون أزليا. وسواء قيل أنه حدث عنه بواسطة أو بغير وسط كما يقولون أن الفلك تولد عنه بواسطة عقل أو عقليين أو غير ذلك مما يقال فإن كل قول يقتضى أن يكون شئ =

وهو دائم الفيض لا يتوقف فيضه على شيء غيره أصلاً لزم أن يكون كل ما يصدر عنه بوسط أو بغير وسط لازماً قديماً بقدمه فلا يحدث عنه شيء لا بوسط ولا بغير وسط لأن فعله وابداعه لا يتوقف على استعداد أو قبول يحدث عن غيره ولكن هو المبدع للشرط والمشروط والقابل والمقبول والاستعداد وما يفيض على المستعد. وإذا كان وحده هو الفاعل (يقصد المبدع أو الله) لذلك كله امتنع أن يكون علة تامة أو أزلية مستلزمة لمعلولها لأن ذلك يوجب أن يكون معلوله كله أزلياً قديماً بقدمه وكل ما سواه معلول له فيلزم أن يكون كل ما سواه قديماً أزلياً وهذا مكابرة للحس. ومن تدبر هذا وفهمه تبين له فساد قول هؤلاء معلوم بالضرورة^(١).

ويؤكد ابن تيمية أن الواحد الذي أثبتته الفلاسفة لا يوجد إلا في الأذهان لا في الأعيان ووصف ما سموه توحيداً بأنه تعطيلاً. لأنهم لما قرروا واجبا بذاته أرادوا أن يجعلوه واحداً وحده.. وهو موجود مطلق بشرط الإطلاق ليس له حقيقة في الخارج، لأن الوجود المطلق بشرط الإطلاق لا يوجد إلا في الأذهان لا في الأعيان، أو مقيد بالسلوك والاضافات، كما يقوله ابن سينا وأتباعه وهذا أخل في التعطيل من الأول وزعموا أن هذا محض التوحيد مضاهاة للمعتزلة الذين شاركوهم في نفي الصفات وسموا ذلك توحيداً فصاروا يتباهون في التعطيل الذي سموه توحيداً^(٢).

ولم ينفرد ابن تيمية بنقضه لابن سينا ولنظريات العقول والفيض... وغيرها عند الفلاسفة. بل سبقه إلى ذلك أبو البركات البغدادي (المتوفى سنة ٥٤٧ هـ) الذي ينقض ابن سينا في مشكلة الخلق والألوهية لأن ابن سينا يضع الواحد في قمة الوجود ويجعله خالقاً بالطبع بينما يجعله البغدادي خالقاً بالذات^(٣).

ثم ينقض البغدادي نظرية العقول عند المشائين وخاصة ابن سينا فيرى أنهم يضعون مبادئ مناهجهم وضعا دون إيراد براهين وحجج مقنعة، ومع هذا فهم يطلبون من الغير التسليم بأراءهم مقدما كأنها وحى من عند الله وفي هذا

= شيء من العالم قديماً لازماً لذات الله فهو باطل.

أنظر: ابن تيمية: "منهاج السنة النبوية" ج ١ ص ٢٦.

(١) ابن تيمية: "منهاج السنة النبوية" ج ١ ص ٢٨.

(٢) نفس المرجع: ج ٢ ص ٦٢.

(٣) البغدادي: "المعتبر" ج ٢ ص ٦٩.

الصدد يقول: "فهذه حكمة أوردها كالخبر، ونصوا فيها نصاً كالوحي الذي لا يعترض ولا يعتبر. وليتهم قالوا يمكن هذا وغيره ولم يقولوا بوجوده وإن كان قد جاءهم عن وحي فكان يليق أن يذكروا ذلك فيما ذكروا حتى يرجع عنهم المعترضون والمتتبعون"^(١).

وإذا كان ابن تيمية يوافق البغدادي في ضرورة تقديم الأدلة والبراهين على وجود العقول من حيث ينفي ابن تيمية وجودها مفارقة قائمة بذاتها في الأعيان لأنه لا دليل لدى القائلين بها على وجودها - إلا أن هناك خلاف أساسي في وجهة نظرهما حيث أن نقض ابن تيمية لابن سينا والفلاسفة يختلف عن نقد البغدادي لهم. والجدير بالذكر أن ابن تيمية لم يفض عن هذا الخلاف كما سنرى فالبغدادي عندما ينتقض نظرية المشائين في الصدور لا ينفي القول نهائياً بفكرة العقول فهو يسلم بأن مبدأ العقول صحيح في ذاته، ولكن المشائين لم يستعملوه استعمالاً صحيحاً ذلك لأنهم - في نفس الوقت الذي يقولون فيه أن المبدأ الأول لا يصدر عنه سوى موجود واحد وهو العقل الأول - يجعلون من هذا العقل مصدراً لثلاث صدورات فهم بهذا يناقضون المبدأ الذي وضعوه إذ كيف يجوزون صدور الثلاثة عن الواحد بعد أن ألزموا أنفسهم بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحداً؟ وكان أحري بهم أن يجعلوا مثل ذلك عند المبدأ الأول "ويجعلوا في الترتيب أولاً وثانياً ومقدماً وتالياً كما جعلوا في الثاني وهو بالأول أولى...."^(٢). وفي هذا الصدد يقول البغدادي: "قولهم بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، قول حق في نفسه، وليس يلزم منه إنتاج ما أنتجه، ولا يبنى عليه ما بنوا فإنهم قالوا في المبدأ الأول أنه لا يصدر عنه إلا واحد، قالوا ويصدر عن الثاني ثلاثة وهو واحد بالذات بحسب اعتبارات متصوره معقولة، لا بإضافة ذات أخرى إلى ذاته الواحد، بل من جهة تعقلاته وتصوراته.."^(٣).

وإذا كان البغدادي يوافق الفلاسفة في صدور الواحد عن الواحد إلا أنه لا يقبل الموقف المشائي في تفسير صدور الكثرة عن الواحد ويرى أنه إذا إلتزم

(١) البغدادي: "المعتبر" ج ٣ ص ١٥٨.

(٢) د. محمد على أبو ريان: "قراءات في الفلسفة للدار القومية للطباعة والنشر - الطبعة الأولى سنة ١٩٦٧ م ص ٧٤٢.

(٣) البغدادي: "المعتبر" ج ٣ ص ١٥٦.

المشاؤون مبدأهم فلن يصدر عن الواحد إلا واحد وستستمر سلسلة الصدورات في اتجاه طولي واحد فلن تكون هناك كثرة موجودات على مستويات واحدة أى لن توجد مثلاً أنواع تتألف من أفراد أو موجودات متماثلة.

ويوجه البغدادي نقداً شديداً إلى نظرية الصدور المشائية التي تقوم على أساس تحديد الفيض في اتجاه طولي تنازلي لأنهم يقيدوا بذلك القدرة الإلهية، أما هو فقد قال بالحرية المطلقة للألوهية في دورها الخلاق، ورفض تلك الحتمية المسيطرة التي يخضع لها فعل الخلق عند المشائين وانتهى إلى أنها تفكر فتكثر إثبات فكرة كثر المخلوقات في كل الاتجاهات فالله هو العلة الأولى الجامعة وهو المركز الذي يخلق استمرار دون توقف في اتجاهات وأبعاد متعددة لاتقتصر فقط على البعد الطولي التنازلي كالشمس ترسل اشعتها في جميع الاتجاهات، وهذا الخلق ليس صدورا ضروريا بل هو فعل إرادة صادرة عن إرادة مطلقة تامة لها معرفة وشعور بما تفعل، وجميع المخلوقات ترجع إلى الله بالذات وترجع إلى ما تتعلق به بالعرض^(١).

يتضح من ذلك أن البغدادي يعتبر أن "القول بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد" هو قول حق في نفسه، ولا ينكر تكاثر العقول على أن يصدر الواحد عن الآخر لا أن تصدر الكثرة عن الواحد. ونستطيع أن نقول أن نقده للمشائين، لم يكن نقداً يهدف إلى دعم عقيدة أو مبدأ مغاير كما كان نقد ابن تيمية لهم، بل كان بمثابة ترتيب لأرائهم وتنسيق لمذهبهم^(٢).

ومن ثم لم يكن موقف البغدادي من الفلاسفة كموقف ابن تيمية منهم. ففي حين يقبل البغدادي مبدأ الواحد الذي يصدر عنه واحد، وهو مبدأ الصدور في الخلق - نرى ابن تيمية ينقض هذا القول ويرفضه أساساً ويعتبره ضلالاً وفساداً. فلا يمكن بحال من الأحوال أن يكون نقد البغدادي لابن سينا والفلاسفة من نوع نقد ابن تيمية لهم.

(١) البغدادي: "المعتبر" ج٢ ص١٦٢، زانظر أيضاً: د. محمد على أبو ريان: "قراءات في الفلسفة" ص٧٤٨ وما بعدها.

(٢) د. محمد حسنى الزين: "منطق ابن تيمية ومنهجه الفكرى" بيروت الطبعة الأولى سنة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٩م ص١٩٤.

فنقد ابن تيمية كان سلبياً يهدف إلى هدم نظرية الصدور والعقول حفاظاً على عقيدته الدينية. بينما نقد البغدادي كان إيجابياً يهدف إلى إصلاح النظرية وترتيب أقوال القائلين بها. وإذا كان ابن تيمية قد طلب البراهين والأدلة في النظرية فإنه طلبها لإبطال النظرية وهدمها يقيناً منه أنه لا دليل على وجود العقول، وتأكيداً على نفي فكرة الصدور. أما طلب البغدادي للبراهين فقد كان لدعم النظرية من حيث المنطق وذلك على أساس أن الواحد يصدر عنه واحد ولا تصدر الكثرة عن الواحد^(١).

ولهذا فإن البغدادي يحاول أن يرتب للمشائين آراء لو قالوا بها لما ناقضوا المبدأ الذي أقاموا عليه مذهبهم ، فالواحد يقدر على أن يخلق موجوداً واحداً ثم يخلق لهذا الموجود موجوداً آخر مع بقاء الواحد الأول علة أولى لهذين الموجودين دائماً. فالرجل قد يشتري عبداً ثم يشتري عبداً آخر لهذا العبد وعبداً ثالثاً لهذا الأخير وهكذا. فالعبد الأخير يكون مرتبطاً بسيدته في نفس الوقت الذي هو مرتبط فيه مع العبد السابق له في الشراء والذي أشتري من أجله. ويخلص البغدادي من إيراد هذه الأمثلة إلى إثبات صحة مبدئهم القائل بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد ولكنه يستدرك فيذكر أن هذا المبدأ لا يصدق إلا مرة واحدة في بدء الخليقة. فالمشاؤون إذن يخطئون إذ يعممون هذا المبدأ فيحدون القدرة الإلهية بهذا الفعل الوحيد ويجعلون فعل الخلق لاحقاً على الواحد ثم يلحقون هذا الفعل بموجودات أقل في الرتبة من الواحد بينما العقل الصريح يجزم بأن الله خلاق دائماً^(٢).

وكما نقد ابن تيمية سائر الفلاسفة فإنه نقد موقف البغدادي من العقيدة الصحيحة ومن نظريته في العقول وذلك على عكس ما قيل عن ابن تيمية من أنه يدافع عن أبي البركات دون فهم دقيق لحقيقة مذهبه في الخلق والألوهية^(٣). وذلك لأنه إذا كان ابن تيمية يرفض فكرة العقول العشرة - كما سبق أن ذكرنا - فمن

(١) د. محمد حسنى الزينى: "منطق ابن تيمية ومنهجه الفكرى" ص ١٩٦.

(٢) البغدادي : لله المعبر لله ج ٢ ص ١٥٦ وما بعدها .

(٣) د. محمد على أبو ريان: "أبو البركات البغدادي" مقال نشر بمجلة الآداب بالقاهرة عدد ١٢ سنة ١٩٥٨، وانظر أيضاً د. محمد على أبو ريان: "قراءات في الفلسفة لله الدار القومية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٧ م ص ٧٢٢.

المستحيل أن يدافع عن قائل بكثرة العقول وتعددتها كأبي البركات . وبالتالي فمن المستحيل أن يكون مدافعا في مجال العقيدة الدينية عن رجل يرفض معتقده في هذا المجال . وقد أشار ابن تيمية نفسه إلى موقف البغدادي من العقول وأكد رفضه لهذا الموقف عندما قال: "وكذلك الجواهر العقلية عندهم - وهي العقول العشرة أو أكثر من ذلك عند من يجعلها أكثر من ذلك عندهم كالسهروردي المقتول وأبي البركات وغيرهما - كلها جواهر معينة لا أمور كلية - فإذا لم يعلم إلا الكليات لم يعلم شيء منها. وكذلك الأفلاك التي يقولون أنها أزلية أبدية وهي معينة فإذا لم تعلم إلا الكليات لم تكن معلومة فلا يعلم واجب الوجود ولا العقول ولا شيء من النفوس ولا الأفلاك بل ولا العناصر ولا المولدات وهذه جملة الموجودات عندهم. فأى علم هنا تكمل به النفس"^(٢).

ونلاحظ من هذا النص أن ابن تيمية لم يكن مدافعا عن البغدادي دون فهم دقيق لحقيقة مذهبه في الخلق والألوهية كما ذهب إلى ذلك بعض المفكرين. ومما يؤكد ذلك نقد ابن تيمية للبغدادي أيضا في معرض رده على الفلاسفة القائلين بقدم العالم وتجويزههم حدوث الحوادث بلا سبب حادث فيقول ابن تيمية: "إن الفلاسفة القائلين بقدم العالم إن جوزور حدوث الحوادث بلا سبب حادث بطلت دعوتهم في قدم العالم فإن منعوا ذلك امتنع خلو العالم من الحوادث، وهم لا يسلمون أنه لم يخل من الحوادث. وإذا كان كل موجود معين من مرادات الله التي يخلقها فإنه مقارن للحوادث مستلزم لها، امتنع ارادته دون ارادة لوازمه التي لا ينفك عنها. والله رب كل شيء وخالقه لا رب غيره فيمتنع أن يكون بعض ذلك بإرادته وبعضه بإرادة غيره بل الجميع بإرادته. وحينئذ فالإرادة القديمة الأزلية إما أن تكون مستلزمة لمقارنة مرادها لها، وإما أن لا تكون كذلك، فإن كان لزم أن يكون المراد ولوازمه قديمة أزلية، والحدوادر لازمة لكل مراد مصنوع فيجب أن يكون مراده وإن تكرر قديما أزليا إذ التقدير أن المراد مقارن للإرادة، فيلزم أن يكون جميع الحوادث المتعاقبة قديمة أزلية وهذا ممتنع لذاته. وإن قيل أنه أراد القديم بإرادة قديمة وأراد الحوادث المتعاقبة عليه بإرادات متعاقبة كما قد يقول طائفة من

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٥٣، ٢٥٤.

الفلاسفة وهو يشبه قول صاحب المعتبر قيل أولاً كون الشيء مراداً يستلزم حدوثه بل وتثور كونه مفعولاً يستلزم حدوثه، فإن مقارنة المفعول المعين لفاعله ممتنع في بدهة العقول ...^(١).

وهكذا ينكر ابن تيمية القول بقدوم العالم كما ينكر العقول العشرة أم مهما بلغ عددها وينكر الفيض، ويبطل القول بان البارى موجب بذاته للفلك وأن حركة الفلك لازمة له. كما يبطل قول من يقول بأن الحوادث تحدث بحركة الفلك ... الخ. ولكن إذا كان ابن تيمية قد رفض جميع المذاهب الفلسفية والآراء المستخرجة منها، وأنكر العقول وسائر النظريات المتعلقة بها والمقتبسة عن أرسطو وأفلاطون وغيرهما، فلقد كان له - إلى جانب هذا الموقف السلبي - موقفه الإيجابي من العقل وفيه لا يعنى بالعقل إلا من حيث هو غريزة في الإنسان لا تتصف بالفيض ولا بالفعل ولا بالوجود القائم بذاته كما يدعى الفلاسفة. فالعقل عنده ملتزم بمفاهيم الدين لا يتجاوز حدود الشرع. لكن هذا لا يعنى أنه يسلط النقل على العقل وإنما ثقة ابن تيمية بمعتقده وبوضوح الأدلة والبراهين في القرآن والسنة جعله يلتزم بأدلة الدين العقلية والنقلية لامتناع وجود معارض عقلى للنص القرآنى ولأنه لا يوجد معقول صريح يخالف منقول صحيح.

وإذا كان ابن تيمية يؤكد على ارتباط العقل بالحواس لحصول المعرفة بالتجربة الحسية وذلك في مجال العلوم الدنيوية^(٢). فإنه يؤكد أيضاً على الارتباط أو التوافق بين العقل والنقل في مجال العلوم الدينية الشرعية.

❖ موقف ابن تيمية من العقل والنقل

يؤكد ابن تيمية في مواضع كثيرة من كتبه على أنه لا يوجد منقول صحيح يعارضه معقول صريح قط. وفي هذا يقول: "ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه منقول صحيح قط. وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة شبهات فاسدة يُعلم بالعقل بطلانها بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار كمسائل التوحيد

(١) ابن تيمية: "منهاج السنة" ج١ ص٤٤.

(٢) أنظر ص وما بعدها من هذا الكتاب.

والصفات ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك. ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط بل السمع الذي يُقال أنه يخالفه إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح العقول. ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول بل يخبرون بمحارات العقول فلا يخبرون بما يعلم العقل انتقائه بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته^(١). ويقول ابن تيمية أيضاً: "والقول كلما كان أفسد في الشرع كان أفسد في العقل، فالحق لا يتناقض والرسل إنما أخبرت بحق. والله فطر عباده على معرفة الحق، والرسل بعثت بتكميل الفطرة لا بتغيير الفطرة. قال الله تعالى ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾"^(٢). فأخبر أنه سيريهم الآيات الأفقية والنفسية المبينة لأن القرآن الذي أخبر به عباده حق فتتطابق الدلالة البرهانية القرآنية والبرهانية العيانية ويتصادق موجب الشرع المنقول والنظر المعقول"^(٣).

ولكن ما يحدث إذا تعارضت الأدلة النقلية العقلية؟

يرى بعض المفكرين - أمثال فخر الدين الرازي - أنه إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم العقل لأنه أصل النقل وقد يضيف البعض إلى ذلك إن الأدلة السمعية لاتفيد اليقين وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية: "قول القائل إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية أو السمع والعقل أو النقل والعقل أو الظواهر النقلية والقواطع العقلية أو نجو ذلك من العبارات فإننا أن يجمع بينهما وهو محال لأنه جمع بين النقيضين. وإما أن يرلاد جميعاً وإما أن يقدم السمع وهو محال لأن العقل أصل النقل، فلو قد مناه عليه كان ذلك قدحا في العقل الذي هو أصل النقل، والقترح في أصل الشئ اقترح فيه، فكان تقديم النقل قرحا في العقل والنقل جميعاً".

فوجب تقديم العقل. ثم النقل إما أن يتأول وإما أن يفوض وإما إذا تعارض

(١) ابن تيمية: "طموافقة صريح العقول لصيح المنقول" ج ١ ص ٨٣.

(٢) سورة فصلت: ٤١ / ٥٢.

(٣) ابن تيمية: "منهاج السنة النبوية" ج ١ ص ٨٢.

تعارض الضدين امتنع الجمع بينهما وبم يمتنع ارتفاعهما.
وهذا الكلام قد جعله الرازي واتباعه قانوننا كليا فيما يستدل به من كتب
الله وكلام أنبيائه ومالا يستدل به وبهذا أرادوا الاستدلال بما جاءت به الأنبياء
والمرسلون في صفات، وغير ذلك من الأمور التي أنبؤا بها وظن هؤلاء أن العقل
يعارضها. وقد يضم بعضهم إلى ذلك أ، الأدلة السمعية لاتفيذ اليقين^(١).

هذا بينما يذهب ابن تيمية إلى أنه اذا قيل تعارض دليلان سواء كانا
سمعيين أو عقليين أو احدهما سمعيا والآخر عقليا فالواجب أن يقال لا يخلو أما أن
يكون قطعتين لو يكونا ظنيين ، وأما أن يكون أحدهما قطعيا والآخر ظنيا^(٢).

- فإذا كانا قطعيين فلايجوز تعارضهما سواء كانا عقليين أو سمعيين، أو
أحدهما عقليا والآخر سمعيا وهذا متفق عليه بين العقلاء، لأن الدليل القطعي هو
الذي يجب ثبوت مدلوله، ولا يمكن أن تكون دلالاته باطلة. وحينئذ فلو تعارض
دليلان قطعيان وأحدهما يناقض مدلول الآخر للزم الجمع بين النقيضين وهو
محال بل كل مايعتقد تعارضه من الدلائل التي يعتقد أنها قطعية فلا بد من أن يكون
الدليلان أو أحدهما غير قطعي أو أن لا يكون مدلولهما متناقضين. فأما مع تناقض
المدلولين المعلومين فيمتنع تعارض الدليلين.

- أما إن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعيا دون الآخر فإنه يجب تقديمه
باتفاق العقلاء سواء كان هو السمعى أو العقلى. فإن الظن لا يدفع اليقين.

- وأما أ، كانا جميعا ظنيين فإنه يرجح أحدهما، فأيهما ترجح كان هو
المقدم سواء كان سمعيا أو عقليا. ولو فرض أن الدليل السمعى غير قطعي فيجب
تقديم القطعي لكونه قطعيا لا لكونه عقليا ولا لكونه أصلا للسمع^(٣).

ومعنى هذا أن تقديم ابن تيمية للدليل لا يرجع إلى كونه سمعيا أو عقليا ولا
لكون العقل أصلا للسمع - كما يدعى الرازي وغيره - بل يقدم الدليل لكونه قطعيا.
ولذلك يرد ابن تيمية على الرازي وأمثاله بأن "إثبات التعارض بين الدليل

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول الصحيح المنقول" ط ١ ص ٢.

(٢) نفس المرجع: ص ٤٢.

(٣) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ٤٢.

العقلى والسمعى والجزم بتقديم العقلى معلوم الفساد بالضرورة وهو خلاف ما اتفق عليه العقلاء^(١).

ويرى ابن تيمية أن قول الرازى: "إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية ... الخ" مبني على مقدمات باطلة.

أولاً: أن الرازى يثبت تعارض الأدلة العقلية والنقلية^(٢). ويرد عليه ابن تيمية قائلاً: "إن قوله إذا تعارض النقل والعقل إما أن يريد به القطعيين فلا نسلم إمكان التعارض حينئذ. وإما أن يريد الظنيين فالمقدم هو الراجح مطلقاً. وإما أن يريد به أن أحدهما قطعى، فالقطعى هو المقدم مطلقاً. وإذا قدر أن العقلى هو القطعى كان تقديمه لكونه قطعياً لا لكونه عقلياً. فعلم أن تقديم العقلى مطلقاً خطأ كما أن جعله جهة الترجيح كونه عقلياً خطأ^(٣)."

ثانياً: أن الرازى يحصر التقسيم فيما ذكر من الأقسام الأربعة^(٤). ويرد عليه ابن تيمية قائلاً: "لا نسلم إنحصار القسمة فيما ذكرته من الأقسام الأربعة إذ من الممكن أن يقال يقدم العقلى تارة والسمعى أخرى، فأيهما كان قطعياً قدم، وإن كانا جميعاً قطعياً فيمتنع التعارض، وإن كانا ظنيين فالراجح هو المقدم، فدعوى المدعى أنه لا بد من تقديم العقلى مطلقاً أو السمعى مطلقاً أو الجمع بين النقيضين أو رفع النقيضين دعوى باطلة، بل هنا قسم ليس من هذه الأقسام كما يذكر ابن تيمية ويراه الحق الذى لا ريب فيه^(٥)."

ثالثاً: أن الرازى يعتبر العقل أصلاً للنقل ويرد عليه ابن تيمية قائلاً: "قوله إن قدمنا النقل كان ذلك طعناً فى أصله الذى هو العقل فيكون طعناً فيه غير مسلم وذلك لأن قوله أن العقل أصل للنقل إما أن يريد به أنه أصل فى ثبوته فى نفس الأمر أو أصل فى علمنا بصحته، والأول لا يقوله عاقل فإن ما هو ثابت فى نفس الأمر بالسمع أو بغيره هو ثابت سواء علمنا بالعقل أو بغير العقل ثبوته أو لم نعلم

(١) نفس المرجع: ص ٤٥.

(٢) نفس المرجع: ص ٤١.

(٣) نفس المرجع: ص ٤٥.

(٤) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ٤٢.

(٥) نفس المرجع: ص ٤٥، ٤٦.

ثبوته لا بعقل ولا بغيره، إذ عدم العلم ليس علماً بالعدم، وعدم علمنا بالحقائق لا ينفى ثبوتها في أنفسها^(١).

وهناك حقائق ثابتة في أنفسها لا ينفى ثبوتها عدم العلم بحقيقتها منها وجود الله ووجود رسله وما أخبر به الرسول (ﷺ) وما أمر به عن الله "فثبوت الرسالة في نفسها وثبوت صدق الرسل وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر ليس موقوفاً على وجودنا فضلاً عن أن يكون موقوفاً على عقولنا أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا، وهذا كما أن وجود الرب تعالى وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر سواء علمناه أو لم نعلمه"^(٢).

وبذلك يبين ابن تيمية أن العقل ليس أصلاً لثبوت الشرع في نفسه ولا معطياً له صفة لم تكن له، ولا مفيداً له صفة كمال إذ العلم (يقصد الشرعي) مطابق للمعلوم المستغنى عن العلم تابع له ليس مؤثر فيه. إذ أن مفهوم العلم عند ابن تيمية - كما سبق أن ذكرت^(٣) - يشمل نوعين من العلوم:

١ - العلم العملي (يقصد الديني):

وهو ما كان شرطاً في حصول المعلوم، تصور أحدنا لما يريد أن يفعله، فالمعلوم هنا متوقف على العلم به محتاجاً إليه.

٢ - العلم الخبري أو النظري (يقصد الشرعي):

وهو ما كان المعلوم غير مفتقر في وجوده إلى العلم به، كعلمنا بوحداية الله تعالى وأسمائه وصفاته وصدق رسله وملائكته وكتبه... وغير ذلك. فإن هذه المعلومات ثابتة وسواء علمناها أو لم نعلمها فهي مستغنية عن علمنا بها والشرع مع العقل هو من هذا الباب فإن الشرع المنزل من عند الله ثابت في نفسه سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه وهو مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه بعقولنا. فإن العقل إذا علم ما هو عليه الشرع في نفسه صار عالماً به، وبما تضمنه من الأمور التي يحتاج إليها في دنياه وآخرته وانتفع بعلمه به

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح النقول" ج ١ ص ٤٦.

(٢) نفس المرجع: ص ٤٦.

(٣) أنظر ص من هذا البحث.

وأعطاه ذلك صفة لم تكن له قبل ذلك ولو لم يعلمه لكان جاهلاً ناقصاً^(١). ويرى ابن تيمية أن معرفة الشرع والنصوص الشرعية إنما تتم بأمرين: أحدهما هو امتناع وجود المعارض العقلي للنص الشرعي. والثاني: هو امتناع تقديم الأدلة العقلية على النقلية. ويبين فساد قانون الفلاسفة والمتكلمين أمثال الرازي وغيره لأنهم صدوا به الناس عن سبيل الله وعن فهم مراد رسوله.

وفى هذا يقول: "ولما كان بيان مراد الرسول (ﷺ) لا يتم إلا بدفع المعارض العقلي وامتناع تقديم ذلك على نصوص الأنبياء فيما فساد القانون الفاسد الذي صدوا به الناس عن سبيل الله وعن فهم مراد الرسول (ﷺ) وتصديقه فيما أخبر إذا كان أى دليل أقيم على بيان مراد الرسول (ﷺ) لا ينفع إذا قدر أن المعارض العقلي ناقضة بل يصير ذلك قدحا فى الرسول (ﷺ) وقدحا فى من استدل بكلامه..."^(٢).

ويقول ابن تيمية اننا لو سلمنا جدلاً بقول الرازي أن العقل أصل فى معرفتنا بالسمع ودليل لنا على صحته فيقال له أتغنى بالعقل هنا الغريزة التى فىنا أم العلوم التى استفدناها بتلك الغريزة؟

- أما الأول فلم يردده الرازي - كما يقول ابن تيمية - بل ويمتنع أن يريده لأن تلك الغريزة ليست علماً يتصور أن تعارض النقل، وهى شرط فى كل علم عقلي أو سمعى كالحياة، وما كان شرطاً فى الشئ امتنع أن يكون منافياً له فالحياة والغريزة شرط فى كل العلوم سمعيها وعقليها فامتنع أن تكون منافية لها وهى أيضاً شرط فى الاعتقاد الحاصل بالاستدلال وان لم يكن علماً فيمتنع أن تكون منافية له ومعارضة له"^(٣).

- أما إذا أراد الرازي بالعقل - الذى هو دليل السمع وأصله - المعرفة الحاصلة بالعقل فيقول له ابن تيمية: "من المعلوم أنه ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلاً للسمع ودليلاً على صحته فان المعارف العقلية أكثر من أن تحصر والعلم بصحة السمع غايته أن يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول (ﷺ)، وليس كل العلوم

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح النقول" ج ١ ص ٤٦ ، ٤٧.

(٢) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح النقول" ج ١ ص ٩.

(٣) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح النقول" ج ١ ص ٤٧.

العقلية يعلم فيها صدق الرسول (ﷺ)، بل ذلك يعلم بما يعلم به أن الله تعالى أرسله مثل اثبات الصانع وتصديقه للرسول بالآيات وأمثال ذلك وإذا كان كذلك لم يكن جميع المعقولات أصلاً للنقل لا بمعنى توقف العلم بالسمع عليها ولا بمعنى الدلالة على صحتها^(١).

ويذهب ابن تيمية إلى أن الأدلة العقلية الصحيحة البينة التي لا ريب فيها بل العلوم الضرورية توافق ما أخبرت به الرسل لا تخالفه وأن الأدلة العقلية الصحيحة جميعها موافقة للسمع لا تخالف شيئاً منه وهذا قد اعتبرته فيما ذكره عامة الطوائف ووجدت كل طائفة من طوائف النظار أهل العقليات لا يذكر أحد منهم في مسألة ما دليلاً صحيحاً يخالف ما أخبرت به الرسل بل يوافقها، حتى الفلاسفة القائلين بقدوم العالم كأرسطو واتباعه ما يذكرونه من دليل صحيح عقلي فإنه لا يخالف ما أخبرت به الرسل بل يوافقها^(٢).

ويقول ابن تيمية أن تقديم الجنس على الجنس (يقصد جنس الدليل) باطل بل الواجب أن ينظر في عين المتعارضين فيقدم ما هو قطعي منهما والراجح إن كانا ظنيين سواء كان هو السمعي أو العقلي^(٣). ولذلك يؤكد ابن تيمية أن تقديم العقل مطلقاً خطأ وضلال فإنه إذا علم صحة السمع كما أخبر به الرسول (ﷺ) فأما يُعلم أنه أخبر بمحل النزاع أو يظن أنه أخبر به أو لا يعلم ولا يظن:

- فإن علم أنه أخبر به امتنع أن يكون في العقل ما ينافي المعلوم بسمع أو غيره، فإن ما علم ثبوته أو انتفاؤه لا يجوز أن يقوم دليل يناقض ذلك.

- وإن كان مظهرنا أمكن أن يكون في العقل علم ينفيه، وحينئذ فيجب تقديم العلم على الظن لا لكونه مسموعاً أو معقولاً بل لكونه علماً، كما يجب تقديم ما علم بالسمع على ما ظن بالعقل، وإن كان الذي عارضه من العقل ظنياً فإن تكافؤ وقف الأمر والا قدم الراجح.

- وإن لم يكن في السمع علم ولا ظن فلا معارضه حينئذ فتبين أن الجزم

(١) نفس المرجع؛ ص ٤٧.

(٢) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ٧٢، ٧٤.

(٣) نفس المرجع؛ ص ٧٦.

بتقديم العقل مطلقاً خطأ وضلالاً^(١).

ويفرق ابن تيمية بين العلم النبوي وبين العلم بالصناعات والعلوم العقلية فإن النبوة لا تنال بالاجتهاد، بل بوحى من الله تعالى، بينما العلم بالصناعات والعلوم العقلية تنال بالاجتهاد "فإن من الناس من يمكنه أن يصير عالماً بتلك الصناعات العملية والعلمية كعلم أربابها، ولا يمكن من لم يجعله الله رسولا إلى الناس أن يصير بمنزلة من جعله الله تعالى رسولا إلى الناس فإن النبوة لا تنال بالاجتهاد"^(٢).

وإذا كان الأمر كذلك فمن الواجب على الفلاسفة وغيرهم التسليم في النزاع حول الأمور الخبرية إلى الرسل لأنهم أعلم لله فإذا علم الرجل بالعقل أن هذا رسول الله وعلم أنه أخبر بشيء ووجد في عقله ما ينازعه في خبره، كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى من هو أعلم به منه وأن لا يقدم رأيه على قوله ويعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه "... وان التفاوت الذي بينهم في العلم بذلك أعظم من التفاوت الذي بين العامة وأهل العلم بالطب..."^(٣).

لذلك فمن الخطأ أن يعارض الناس بعقولهم صحيح المنقول مع العلم بأن هذا ليس قدحا في عقولهم ويوضح ابن تيمية ذلك بأمثلة فيقول: "إذا علم الناس وشهدوا أن فلانا خبير بالطب وبالقيانة أو الخرس أو تقويم السلع ونحو ذلك وثبت عند الحاكم أنه عالم بذلك دونهم أو أنه أعلم منهم بذلك، ثم نازع الشهود الشاهدون لأهل العلم بالطب والقيانة والخرس والتقويم على قول الذين شهدوا لهم، وإن قالوا نحن زكينا هؤلاء باقوالنا ثبت أهليتهم. فالرجوع في محل النزاع إليهم دوننا يقدر في الأصل الذي ثبت به قولهم كما قال بعض الناس أن العقل مذكي الشرع ومعد له فإذا قدم الشرع عليه كان قدحا فيمن ذكاه وعده فيكون قدحا فيه. قيل لهم أنتم شهدتم بما علمتم من أنه من أهل العلم بالطب أو التقويم أو الخرس أو القيانة ونحو ذلك وأن قوله في ذلك مقبول دون قولكم فلو قدمنا

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ٧٧.

(٢) نفس المرجع: ص ٧٩.

(٣) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ٧٩.

قولكم عليه في هذه المسائل لكان ذلك قدحا في شهادتكم ... والانسان قد يعلم أن هذا أعلم منه بالصناعات كالحراسة والسباحة وغير ذلك وان لم يكن عالما بتفاصيل تلك الصناعة فإذا تنازع هو وذلك الذي هو أعلم منه لم يكن تقديم ، قول الأعلم منه في موارد النزاع قدحا فيما علم به أنه أعلم منه^(١) .

معنى هذا أن الأدلة الشرعية لا تقدر في جنس الأدلة العقلية مطلقاً لأن لله الشرع - كما يقول ابن تيمية - إذا خالف العقل في بعض موارد النزاع ونسبه في ذلك إلى الخطأ والغلط لم يكن ذلك قدحا في كل ما يعلمه العقل ولا في شهادته له بأنه صادق مصدوق^(٢) .

لذلك يرى ابن تيمية أن من الممكن تقديم المعقول على الأدلة الشرعية، ولكن الواجب تقديم الشرع عند التنازع على العقل ، وذلك لأن كون الشيء معلوماً بالعقل أو غير معلوم ليس هو صفة لازمة لشيء من الأشياء، بل هو من الأمور النسبية الإضافية، فإن زيدا قد يعلم بعقله ما لا يعلمه غيره، وقد يعلم الإنسان في حال بعقله ما يجهله في وقت آخر. والمسائل التي يقال قد تعارض فيها العقل والشرع جميعها مما اختلف فيه العقلاء ولم يتفقوا فيها على أن موجب العقل كذا، بل الواحد منهم يقول أن العقل أثبت أو أوجب ما يقول الآخر أن العقل نفاه أو منعه^(٣) . ويذكر ابن تيمية أمثلة كثيرة على ذلك ليؤكد عدم جواز تقديم العقل مطلقاً على الشرع ويقول: "فلو قيل بتقديم العقل على الشرع وليست العقول شيئاً واحداً بينا بنفسه ولا عليه دليل معلوم للناس، بل فيها هذا الاختلاف والاضطراب لوجب أن يحال الناس على شيء لا سبيل إلى ثبوته ومعرفته ولا اتفاق للناس عليه. أما الشرع فهو في نفسه قول الصادق وهو صفة لازمة له لا تختلف باختلاف أحوال الناس، والعلم بذلك ممكن ورد الناس إليه ممكن^(٤) .

ولهذا جاء القرآن برد الناس عند التنازع إلى الكتاب والسنة كما قال تعالى
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ٧٨.

(٢) نفس المرجع: ص ٨١.

(٣) نفس المرجع: ص ٨٢.

(٤) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ٨٢.

شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ^(١) .

وهذا يوجب تقديم السمع على العقل لأنهم لو رودوا إلى غير ذلك من عقول الرجال وآرائهم ومقاييسهم لم يزددهم هذا الرد إلا اختلافا واضطرابا. ولاشك أن بعض الناس قد يعلم بعقله ما لا يعلمه غيره، وإن لم يمكنه بيان ذلك لغيره، ولكن ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع أبدا، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط، وذلك لأن لله الرسل لا يخبرون بمحالات العقول بل بمحارات العقول فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته^(٢) .

ولذلك فإن ابن تيمية عندما يوجب تقديم الشرع على العقل فإنه لا يبطل أدلة العقل لأنه إذا طعن في العقل لم يبق لنا دليل على صحة الشرع، إنما هو يؤكد أنه لا يوجد معقول صريح يخالف منقول صحيح لذلك يمتنع معارضة الشرع بالعقل وتقديمه عليه لأن في هذا تناقض يؤكد ذلك قول ابن تيمية: "ونحن لم ندع أن أدلة العقل باطلة ولا أن ما به يعلم صحة السمع باطل ولكن ذكرنا أنه يمتنع معارضة الشرع بالعقل وتقديمه عليه وأن من قال ذلك تناقض قوله ولزمه أن لا يكون العقل دليلا صحيحا إذ كان عنده العقل يستلزم صحة ما هو باطل في نفسه فلا بد أن يضطره الأمر إلى أن يقول معارضة الدليل العقلية فليس هو عندي دليلا في نفس الأمر بل هو باطل. فيقال له وهكذا ما عارضه الدليل السمعي فليس هو دليلا في نفس الأمر بل هو باطل. فحينئذ فيرجع الأمر إلى أن ينظر في دلالة الدليل سواء كان سمعيا أو عقليا، فإن كان قطعيا لم يجز أن يعارضه شيء وهذا هو الحق^(٣) .

هذا ويؤكد ابن تيمية أن الأدلة العقلية الدالة على صدق الرسول إذا عارضها دليل عقلي يناقض خبر الرسول وما دل على صدقه صدقا مطلقا لزم أن يكون دليلا عقليا باطلا وذلك لأن الأدلة العقلية - باتفاق العقلاء - نوعان: دليل حق ودليل باطل^(٤) .

وعن كيفية معرفة الدليل العقلي الباطل يقول ابن تيمية: "أن أهل الحق لا

(١) سورة النساء ٤ / ٥٩ .

(٢) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ٨٣ .

(٣) نفس المرجع: ص ١٠٩، ١١٠ .

(٤) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ١١٠ .

يطعنون في جنس الأدلة العقلية ولا فيما علم العقل صحته، وإنما يطعنون في ما يدعى المعارض أنه يخالف الكتاب والسنة ... ويقول: "ان كل ما عارض الشرع من العقلية فالعقل يعلم فساده وإن لم يعارض - العقل، وما علم فساده بالعقل لا يجوز أن يعارض به عقل ولا شرع ... (١).

ومن هذا تتضح لنا ثقة ابن تيمية بالعقل إلا أنها ليست ثقة مطلقة بل مشروطة بعدم انفصام العقل عن القرآن والسنة، ولكن دون تسليط لنقل على العقل، إنما هو الإيمان بالاتفاق والتوازن بينهما لأنه لا تعارض بين معقول صريح ومنقول صحيح. ومن هنا كان الكثير من الفلاسفة ومن نهج منهجهم أشد مخالفة للعقل والسمع في رأى ابن تيمية لأنهم لم يلتزموا بهذا الأصل.

ثانياً: بطلان منع المناطقة الاحتجاج بالمتواترات والمجربات والحدسيات:

يفرق المناطقة بين القضايا المعلومة بالمتواتر والتجربة والحدس وبين غيرها من القضايا على أساس أن الأولى يختص بها من علمها فلا تكون حجة على غيره. أما الثانية فهي مشتركة يحتج بها على المنازع. هذا بينما يؤكد ابن تيمية أن لله هذا تفريق باطل (٢). ويرى أن المتواترات والمجربات من جنس المحسوسات.

ويذهب ابن تيمية إلى أن الحسيات الظاهرة والباطنة تنقسم إلى خاصة وعامة ، فليس ما يراه إنسان ما أو يشمه أو يذوقه أو يلمسه يجب اشتراك الناس فيه ، وكذلك ما يجده في نفسه من جوعه وعطشه وألمه ولذته لكن هذا لا يمنع من وجود حسيات عامة يشترك فيها الناس كاشتراكهم في رؤية الشمس والقمر، وأخص من ذلك اشتراك أهل البلد الواحد في رؤية ما عندهم من جبل أو جامع أو نهر وغير ذلك من الأمور المخلوقة المصنوعة. ويرى ابن تيمية أن نفس الأمر يحدث في الأمور المعلومة بالمتواتر والتجربة. فقد يشترك فيها عامة الناس كاشتراكهم في العلم بوجود مكة وغيرها من البلاد المشهورة. واشتراكهم في العلم بوجود البحر. وأكثرهم لم يره - واشتراكهم في العلم بوجود الأنبياء وادعائهم النبوة. فإن هؤلاء

(١) نفس المرجع: ص ١١١ .

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٣ .

قد تواتر خبرهم إلى عامة الناس لله^(١).

كذلك الأمر في القضايا التجريبية فعامة الناس قد جربوا أن شرب الماء يحصل معه الرى، وأن قطع العنق يحصل معه الموت، وأن الضرب الشديد يوجب الألم. فهذه القضايا كلها كلية ولكن العلم بها تجريبى فالقضية التجريبية هي أساس القضية الكلية^(٢).

وإذا كان المناطقة قد جعلوا التجربات والمتواترات مما يختص به من حصل له ذلك فلا يصلح أن يحتج به على غيره، فإن هذا خطأ - فى رأى ابن تيمية - لأن التجربات والمتواترات "قد يحصل بها اختصاص واشتراك كما أن الحسيات كذلك قد يحصل فيها اختصاص واشتراك. وأيضاً فالاشتراك قد يكون فى عين المعلوم المدرك وقد يكون فى نوعه^(٣).

فالناس تشترك فى رؤية الشمس والقمر وغيرهما. وهذا اشتراك فى عين المعلوم المدرك وقد تشترك فى معرفة الجوع والعطش والرى والشبع واللذة والألم وهذا اشتراك فى نوعه. وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "ان المعين الذى ذاقه هذا الشخص ليس هو المعين الذى ذاقه هذا، إذ كل إنسان يذوق فى باطنه ولكن يشترك الناس فى معرفة جنس ذلك"^(٤). وكذلك يشترك أهل مدينة من المدن فى سماع رعد أو رؤية برق معين ولكن الناس جميعاً يشتركون فى رؤية النوع وسمعه لله إذ الرعد والبرق الذى يحصل فى زمان ومكان يكون غير ما يحصل فى مكان آخر وزمان آخر.^(٥) ثم أن هناك عدداً من المحسوسات المعروفة بالرؤية أنواع كثيرة من الحيوان والنبات وغير ذلك توجد فى بعض البلاد دون بعض فتكون مشهورة ومرئية لدى من رآها بينما يعلمها من لا يراها بالخبر وذلك الخبر قد يكون المشترك فيه أكثر من المشتركين فى الرؤية.

وإذا كانت القضايا الحسية والمتواترة والتجربة قد تكون مشتركة وقد تكون

(١) نفس المرجع: ص ٢٠٣.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٤.

(٣) نفس المرجع: ص ٢١٣.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢١٣.

(٥) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢١٣.

مختصة فلا معنى للفرق بأن هذه يحتج بها على المنازع دون هذه لأن هذا التفريق يؤدي بالمناطق - كما يقول ابن تيمية - إلى إنكار المنقول عن الأنبياء بالتواتر من المعجزات وغيرها، حيث يقولون: "هذه غير معلومة لنا لله وهذا من أصول الإلحاد والكفر، ويرد ابن تيمية بصيغة فلسفية على أنكار الفلاسفة للقضايا المتواترة فيقول: "عدم العلم ليس علما بالعدم" وعدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود "فهم إذ لم يعلموا ذلك لم يكن هذا علما منهم بعدم ذلك ولا بعدم علم غيرهم به"^(١). فليس عند هؤلاء الفلاسفة والأطباء الذين أنكروا المتواترات دليل عقلي ينفي هذه المتواترات. إن غاية ما عندهم أنه ليس في صناعتهم ما يدل على وجود المتواترات "وهذا إنما يفيد عدم العلم لا العلم بالعدم. وقد اعترف بهذا حذاق الأطباء والفلاسفة كأبقراط وغيره"^(٢).

أما السبب الذي من أجله يدافع ابن تيمية عن يقينية المتواترات وأنه لا يختص بها من علمها دون غيره - بل هو يحتج أيضا بها على المنازع - هو اتقاد يقينية الحديث وقبوله - كمصدر من المصادر الهامة للتشريع بل أنه يدافع بذلك عن النبوة وتواتر كتبها ومعجزاتها ويرى أن إنكار المتواترات أصل من أصول الإلحاد زالكفر وأن الملاحده من الفلاسفة ينكرون المنقول عن الأنبياء بالتواتر من المعجزات وغيرها بحجة أنها لم تتواتر عندهم ومن ثم لا تقوم بها حجة عليهم واستنادا إلى هذا الأصل الفاسد أنكر كثير من المتكلمين والفلاسفة ما يعلمه أهل الحديث من الآثار النبوية والسلفية بحجة أنها غير معلومة لهم كما يدعى كثير من الكفار ان معجزات الانبياء غير معلومه لهم. وهذا لكونهم لم يطلبوا السبب الموجب للعلم بذلك وإلا فلو سمعوا ما سمع أولئك وقرأوا الكتب المصنفة التي قرأها أولئك لحصل لهم من العلم ما حصل لأولئك"^(٣).

وهكذا يتضح لنا أنه كان من الطبيعي أن يتصدى ابن تيمية للمنهج الأرسطي الذي ينكر يقينية القضايا المتواترة وبالتالي ينكر تواتر الدين. كما يتضح

(١) نفس المرجع : ص ٢١٧.

(٢) نفس المرجع : ص ٢١٧.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢١٧.

أيضاً صحة نقض ابن تيمية لمنطق أرسطو لما ينتجه تطبيقه على المسائل الدينية من متناقضات وانكار، فالمناطقه يرون ان القضايا المتواترة يختص بها من علمها وأن ما يتواتر عند شخص ما خاص به وحده وليس خاص بغيره وعلى هذا ينهدم كثير من آثار الدين المتواترة.

وإذا كان ابن تيمية يدعم منهجه العلمى دائماً بالتجربة . كما ذكرنا من قبل . وبعدها أصدق من القضايا المتواترة عن الفلاسفة فإنه فيما يختص بتواتر أخبار الدين فتلك عنده بلاشك أعظم من المجربات وأصدق.

هذا ويقول ابن تيمية ايضاً عن نوع آخر من القضايا أنها أكثر يقينية من بعض المجربات ”بل من أعظم اليقينيّات المعلومة بالعقل لله ويطلق على هذا النوع من القضايا اسم المشهورات أو الآراء المحموده مثل كون العدل حسناً والظلم قبيحاً والصدق حسناً والكذب قبيحاً“^(١).

فإذا كانت التجريبيات يقينية فإن المشهورات - فى رأى ابن تيمية - أوضح منها يقيناً بل أن علم الناس لها بالفطرة والتجربة أعظم من علمهم لكثير من القضايا التجريبية. فكما فطر الإنسان على وجود اللذة بالأكل والشرب كذلك فطر على اللذة الروحانية العقلية المترتبة على تحقيق العدالة وابعاد الظلم وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: ”ومعلوم أن هذه القضايا (يعنى المشهورات) هى فى علم الناس لها بالفطرة وبالتجربة أعظم من أكثر قضايا الطب مثل كون السقمونيا تسهل الصفراء. فلم كانت التجريبيات يقينية وهذه هى التى أشهر منها وقد جربها الناس أكثر من تلك، لاتكون يقينية مع أن المجربين لها أكثر، وأعلم، وأصدق. وجزئياتها فى العالم أكثر من جزئيات تلك، والمخبرون بذلك عنها أيضاً أكثر، وأعلم، وأصدق. فإن - الإنسان من نفسه يجد لذة العدل والصدق والسرور بذلك ما لا يجده من الظلم والكذب والناس الذين وصل إليهم ذلك والذين لم يصل إليهم ذلك يجدون فى أنفسهم من اللذة والفرح بعدل العادل وبصدق الصادق ... ما لا يجدونه فى الظلم والكذب. وهم مفطورون على محبة ذلك واللذة به ... كما فطروا على وجود اللذة بالأكل والشرب والألم بالجوع والعطش فلم كان تلك القضايا من

(١) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ طبعة يومباى ص ٤٢٣.

اليقينيّات المعلومة بالحس والعقل كالتجربة وغيرها، ولم تكن هذه (يقصد المشهورات) من القضايا العقلية المعلومة أيضا بالحس والعقل والأمر فيها أعظم، واللذة التي توجد بهذه لذة روحانية عقلية شريفة، والإنسان كلما كمل عقله كانت هذه اللذة أحب إليه من تلك اللذة“^(١).

ثم أن الفلاسفة أثبتوا معاد الأرواح واللذة العقلية وهي مبنية على المشهورات، فإذا لم تكن المشهورات معلومة كان ما أثبتوه من ذلك ليس فيه شيء من العلم. وإذا كانوا يقولون أن اللذات الباطنة أقوى وأشرف من اللذات الظاهرة، ولذا كانت اللذة إما إدراك الملائم كما يزعمون أو تابعة ولازمه للإدراك الملائم كما يقول غيرهم وهو الصحيح - في رأي ابن تيمية - فمعلوم أن العلم والعدل والصدق ملائم للناس. وهذا معنى كون الفعل حسنا، ومعنى كونه قبيحا ضد ذلك^(٢). فإذا كان الفلاسفة يقولون عن المشهورات أنها ليست قضايا يقينية^(٣)، فإن قولهم هذا يستلزم أنهم لا يقولون بالحسن والقبح العقليين^(٤). يقول ابن تيمية: لله إذا تصور معنى القبح الحسن علم أن هذه المشهورات من أعظم اليقينيّات فإنها مما إتفقت عليه الأمم لما علموه بالحس والعقل والتجربة، بل اتفاق الناس على هذه أعظم من اتفاقهم على عامة ما يذكرونه^(٥). بل قد يعيش الكثير من الناس زمانا دون أن تخطر لهم القضايا الكلية العقلية التي جعلوها مبادئ العلم كقول القائل: “النفى والاثبات لا يجتمعان” لكن لا توجد طائفة منهم إلا وهي تحسن العدل والصدق وتقبح ما هو ضد ذلك^(٦).

(١) ابن تيمية: “الرد على المنطقيين” طبعة بومباي ص ٤٢٣، ٤٢٤.

(٢) نفس المرجع: ص ٤٢٤.

(٣) نفس المرجع: ص ٣٩٦. ويشير ابن تيمية إلى رأى المنطقة في عدم يقينية القضايا المشهورة ويذكر ما قاله ابن سينا والرازي في هذا الصدد وكذلك تفريقهم بين الأوليات والمشهورات.

أنظر: ابن تيمية: “الرد على المنطقيين” طبعة بومباي ص ٣٩٦: ٤٠٢.

(٤) وهنا يوافق ابن تيمية المعتزلة على القول بالحسن والقبح العقليين وان كان يثبت القدر والصفات ونحوهما مما يخالف فيه المعتزلة أهل السنة.

(٥) ابن تيمية: “الرد على المنطقيين” طبعة بومباي ص ٤٢٤.

(٦) نفس المرجع: ص ٤٢٤.

هذا، والفلاسفة لا يعتبرون المشهورات قضايا أولية، بل يفرقون بينها وبين الأوليات^(١). ويجعلون الواجب قبولها أصنافاً - ليس بينها المشهورات - هي: أوليات ومشاهدات ومجربات وحدسيات ومتواترات. أما ابن تيمية فلا يقول عن المشهورات أنها أولية أو ليست أولية لأن كون القضية أولية - فى رأيه - أو غير أولية إنما هو فرق إضافي بحسب أحوال الناس. لكن يقول عن المشهورات أنها من جملة القضايا الواجب قبولها فتكون مادة للبرهان اليقيني كالتواترات والمجربات لله لله فإن التواترات والمجربات ليست أوليات، وهذه المشهورات أبلغ من كثير من المجربات، والعلم بها والتصديق بها فى نفوس الأمم قاطبة أقوى وأثبت من العلم بكثير من المجربات والمتواترات التى تواترت عند بعض الأمم دون بعض^(٢).

وبعد فإننا نستنتج من ذلك أن مفهوم العلم عند ابن تيمية لم يكن قاصراً على العلوم الشرعية وحدها بل يشمل العلوم الشرعية والعلوم الدنيوية. فالتجربة الحسية هى سبيلنا فى تحصيل المعرفة فى العلوم النيوية كالطب والطبيعة واللغة - وغيرها - ومعرفتنا فى هذا المجال ليست ناتجة عن الإحساس

(١) يقول ابن سينا أن أصناف القضايا المستعملة بين القائمين أربعة: مسلمات ومظنونيات وما معها ومشبهات بغيرها ومتخيلات. والمسلمات إما معتقدات أو مأخوذات. والمعتقدات أصنافها ثلاثة: الواجب قبولها والمشهورات والوهميات. ويقول الرازى "أن المشهور قد يكون صادقاً وقد يكون كاذباً. فالصديق قد يكون أولياً وقد لا يكون، بل يحتاج فى إثباته إلى البرهان. فإن كل أولى لا بد أن يكون مشهوراً لكن لا ينعكس. فإن السبب فى الشهرة إما كونه أولياً أو تعلق النظام به أو الانفعالات النفسية... أو الاستقراء العام. فإن لكل مذهب أموراً مشهورة عندهم، ربما لا تكون مشهورة عند من يخالفهم. أنظر ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٢٩٦: ٢٩٨. ويرى ابن تيمية أن تقريق المناطقة بين الأوليات والمشهورات باطل فكون القضية أولية أو غير أولية فرق إضافي بحسب أحوال الناس. ثم أن المناطقة - فى رأيه - لم يذكروا حجة على أن المشهورات ليست من اليقينيات، فإن قولهم أن موجب الحكم بها العادات أو الأحوال النفسية أو مصلحة النظام لا ينافى كونها يقينية. فالمجربات كلها عادات وهذا لا ينافى كونها من اليقينيات وكذلك كون قوى النفس تقتضيها، فإن هذا يدل على الملائمة والمنافرة، وهذا هو معنى الحسن والتبجح. فذلك لا ينافى كونها قضية صادقة معلومة الصدق... فليس فيما ذكره المناطقة ما ينافى العلم بها ولا يدعى كونها أولية بالمعنى الذى ذكروه كما لا يدعى ذلك فى المجربات والمتواترات وذلك لا ينافى كونها من اليقينيات. أنظر ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٤٢٨.

(٢) نفس المرجع: ص ٤٢٨.

وحده بل يشترك العقل والحواس فى تكوين علم الإنسان عند حدوث التجربة ولا بد من تكرار التجربة لتكوين الكليات العقلية اليقينية. وعن طريق الحواس ندرت الحالات الجزئية المعينة لظاهرة ما، مثل إحراق هذه النار وهذه النار وهذه النار. فإذا تكرر إقتران هذين الأمرين بالآخر (النار والاحراق) فى التجربة. فإن العقل يحكم حكماً عاماً كلياً بأن كل نار محرقة فالقضية التجريبية الجزئية هى أساس معرفتنا بصدق القضية الكلية. فنحن لا نستطيع أن نعلم صدق هذه القضية الكلية (كل نار محرقة) علماً يقينياً، إلا والعلم بذلك ممكن فى الأعيان المعينة (هذه النار محرقة وهذه النار محرقة...) بطريق الأولى.

أما المعرفة الشرعية فسبيلنا إليها - فى رأى ابن تيمية - الكتاب والسنة الصحيحة المتواترة. ومما لا شك فيه أنه لا يجارى التجربة الحسية فى نظره فى الثقة واليقين بل ويتفوق عليها فى هذا الصدد إلا صحيح المنقول.

لكن هذا لا يعنى تعارض العقل والنقل عند ابن تيمية، بل المنقول الصحيح عن الرسول (ﷺ) والمعقول الصريح لا يتعارضان عنده. وفى هذا الصدد يقول: "المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط. وقد تأملت ذلك فى عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة، شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع وهذا تأملته فى مسائل الأصول الكبار، كمسائل التوحيد والصفات ومسائل القدر والنبوات، والمعاد وغير ذلك. ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذى يقال أنه يخالفه إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح فكيف إذا خالفه صريح المعقول"^(١).

(١) ابن تيمية: "موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول" ج ١ ص ٨٢.

الفصل الرابع

نقد القياس ولواحقه

بحث في الفصل الثاني نقد ابن تيمية للقضية الأرسطية حيث كان هذا النقد يدور حول القضية الكلية اليقينية، تلك التي تمثل مادة البرهان، والبرهان عند أرسطو بحث في الحق المطلق يوصل إلى اليقين، فكان نقد ابن تيمية للقضية الكلية اليقينية هو في نفس الوقت نقداً لنظرية الإستدلال الأرسطي في صورتها النهائية - وهي القياس البرهاني - أي القياس ذي المقدمات اليقينية. فهاجم ابن تيمية مادة القضية الكلية اليقينية، وبالتالي هاجم القياس، وقد أدى هذا البحث في مادة القضية وبالتالي مادة القياس من نواحي منطقية وابتمولوجية وميتافيزيقية ولغوية ودينية.

أما في هذا الفصل فسوف نبحت نقد ابن تيمية من الناحية الصورية لمبحث القياس الأرسطي ولواحقه من "استقراء وتمثيل". وان كان سيتعرض نقده أحيانا لنواح مادية، غير أنه في جوهره صوري - وذلك ليهدم صور الإستدلال الأرسطية (وهذا هو الجانب الهدمي - للقياس) ليضع بدلا منها منهجا إستدلاليا إسلاميا، وهذا المنهج يستند إلى العقائد الإيمانية المستمدة من القرآن والسنة (وهذا هو الجانب الإنشائي للقياس).

أولا : الجانب الهدمي:-

سبق لابن تيمية في الجانب الهدمي للحد أن نقده من جانبين أحدهما سالب والآخر موجب، وهو هنا أيضا ينقد في الجانب الهدمي للقياس جانبية السالب والموجب. أما الجانب السالب من نقد القياس فهو "ان التصديق لاينال إلا بالقياس"، أما الجانب الموجب فهو "أن القياس يفيد العلم بالتصديق". ويمكننا أن نقول أن هذين الجانبين - وهما يمثلان المقام الثالث والرابع من كتاب "الرد على المنطقيين" من أهم المقامات الكتاب، وذلك لأن حديث بن تيمية فيهما ينصب

أساساً على نقد نظرية القياس وهي المحور الأساسي الذي يدور حوله المنطق الأرسطي كله. فإذا ما إنهدمت نظرية القياس نفسها تهاوى بالتالي صرح البناء المنطقي كله. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإننا في هذا الصدد سوف نلاحظ الإلتقاء بين ما كان يقوله ابن تيمية في القرن الثالث عشر الميلادي في نقد المنطق، وبين ما يقوله المناطقة المحدثون والمعاصرون أمثال برادلي (المتوفى سنة ١٩٢٤م) ورسل (المتوفى سنة ١٩٧١م) وغيرهم في نقد المنطق القديم، حتى يمكننا القول بأن بعض ما ذهب إليه المناطقة المعاصرون من نقد للمنطق الأرسطي قال به ابن تيمية منذ حوالي ستمائة عام على نحو آخر. وهذا بلاشك إن دل على شيء فإنما يدل على أصالة الفكر العربي بعامة، وعلى أصالة المفكر العربي ابن تيمية بخاصة^(١). مما يهدم دعوى المستشرقين القائلين بعدم أصالته.

١- نقد المقام السالب :-

ويتمثل هذا النقد في رد قول المناطقة: أنه "لا يعلم شيء من التصديقات إلا بالقياس" ويبدأ ابن تيمية نقده لهذا المقام بأن يقول أن إعتقاد المناطقة "بحصر حصول العلم على القياس قول بلا علم" وذلك لأنهم يدعون أنه لا يعلم شيء من التصديقات إلا بالقياس وأنهم وضعوا لهذا القياس شرائط في المادة والصورة، وادعوا أننا بها وحدهما نصل إلى العلم، ويرد ابن تيمية على هذا بأن هذه الدعوى قضية سلبية نافية، ليست معلومة بالبديهية، ولم يذكرها على هذا السلب دليلاً أصلاً. فصاروا مدعين ما لم يبنوه، بل قائلين بغير علم، إذ العلم بهذا السلب متعذر متعذر على أصلهم. "لذلك فمن الخطأ أن يقولوا بأنه لا يمكن لأحد من الناس أن يعلم شيئاً من التصديقات - التي ليست عندهم بديهية - إلا بواسطة القياس المنطقي الشمولي"^(٢).

(١) د. عزمى إسلام: "ابن تيمية والرد على المنطق الأرسطي" مقال نشر بمجلة الكاتب العدد ٩٧ أبريل سنة ١٩٦٩م ص ١٢٤.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٩٧.

أ - نقد ابن تيمية للقياس الأرسطي من حيث التعريف :

عرف أرسطو القياس بانه: "قول قدم فيه بأشياء معينة فلزم عنها بالضرورة شيء آخر غير تلك الأشياء" ويتابع فلاسفة الإسلام هذا التعريف^(١). أما ابن تيمية فلا يوافق على هذا التعريف ويوجه نقده إليه على أساس أن التزام أرسطو - ومن تبعه - بأن يتألف القياس من مقدمتين فقط (يعنى مقدمتين ونتيجة) يجافى المعنى الموجود فى تعريف القياس. أى أنه تعريف واسع. وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "وإذا كانوا قد جعلوا القياس مؤلفاً من أقوال وهى القضايا لم يجب أن يراد بذلك قولان فقط لأن لفظ الجمع إما أن يكون متناولاً لاثنتين فصاعداً قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّه السُّدُسُ﴾^(٢) أما أن يراد به الثلاثة فصاعداً وهو الأصل عند الجمهور... ويقولون: نحن نقول: أقل ما يكون القياس من مقدمتين وقد يكون مقدمات فيقال أولاً: هذا خلاف ما فى كتبكم فانكم لا تلتزمون إلا مقدمتين فقط.....^(٣)

كذلك يناقش ابن تيمية معنى القياس فيقول: "ولفظ القياس يقتضى التقدير، كما يقال قست هذا بهذا" والتقدير يحصل بواحد كما يحصل باثنين

(١) يتابع فلاسفة الإسلام التعريف الأرسطي للقياس فيقول ابن سينا أن القياس لله قول ما إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم عن تلك الأشياء الموضوعه بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها من الإضطرار.

أنظر ابن سينا "الشفاء" جزء المنطق، الفن الرابع: القياس تحقيق سعيد زايد ص ٥٤. وهنا لا نجد تحديداً لعدد الأشياء الموضوعه سوى أنها "أكثر من واحد" دون التصريح بأنها لا يجب أن تزيد ثلاثة حدود فى مقدمتين أو قضيتين. ويعرف الساوى القياس بقوله أنه "قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنه لذاته قول آخر" انظر الساوى: "البصائر النصيرية" ص ٧٨، ٧٩. ولا يحدد الساوى عدد هذه القضايا التى نسلم بها. وهذا أيضاً ما نلاحظه فى قول البغدادي: "القرينة القياسية هى قول مؤلف من أقوال فيها مواضع تصديق وتكذيب يلزم عما قيل فيه بذاته عند من يعقله حكم فى قول يصدق مع صدق ما قيل فيه. "البغدادي" المعتبر" ج ١ ص ١٢٢. ولا يحدد البغدادي أيضاً عدد تلك الأقوال التى فيها مواضع تصديق وتكذيب.

(٢) سورة النساء : ١١/٤

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢١٢، ٢١٤، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٦٩

وبثلاثة. فأصل التقدير بواحد، وإذا قدر باثنين أو بثلاثة يكون تقديرين وثلاثة لاتقديرا واحدا، فتكون تلك التقديرات أقيسه لاقياسا واحدا. فجعلهم ما زاد على الإثنين من المقدمات فى معنى أقيسة متعددة وما نقص عن الإثنين نصف قياس لا قياس تام، اصطلاح محض لا يرجع إلى معنى معقول^(١).

وهذا هو نفس النقد الذى يوجه إلى القياس من قبل المناطقة المحدثين والمعاصرين، فيرى جوزيف ph . H . W . B. OSEJ (المتوفى سنة ١٨٦٧م) مثلا فى كتابه "مقدمة للمنطق" أن تعريف القياس عند أرسطو أوسع من تطبيقه فحين بحث أرسطو وأتباعه من بعده أشكال القياس المختلفة حصر القول فى دائره أضيق مما قد يتطبق عليه هذا التعريف، إذ قصر القياس على عملية الإستدلال التى ترد فى مقدمتها ثلاثة حدود فقط، يكون إثنان منها مرتبطين بحد ثالث ارتباط موضوع بمحمول، فيلزم عن ذلك بالضرورة أن يرتبط هذان الحدان الأولان - فى النتيجة - رابطة الموضوع والمحمول أيضا. ونقول أن هذا التطبيق للإستدلال القياسى أضيق من التعريف الذى عرفه به أرسطو لأن التعريف الذى أسلفناه قد يطبق على عمليات إستدلالية لا تكون حدودها ثلاثة فقط، ولا تكون الرابطة التى تربط تلك الحدود هى رابطة الموضوع والمحمول. فالقياس - كما يفهم من التطبيق لا من التعريف - عملية إستدلالية تتألف من ثلاث قضايا حملية فقط ويحوى على ثلاثة حدود فقط^(٢).

ب. نقد الإقتصار على مقدمتين فى القياس:

ينقد ابن تيمية القياس الأرسطى كذلك من حيث تكوينه أثناء التطبيق. فلو تفاضينا عن النقد السابق لتعريف القياس واعتبرناه يفيد القول بالاقصصار على مقدمتين، لكان هذا موضع نقد شديد عند ابن تيمية حتى أنه ذكره فى أكثر من موضع من كتابه "الرد على المنطقيين"، وقد أفرد له ناشر الكتاب فصلا بأكمله فى

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٢١، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٧٤.
(٢) Joseph, H.W.B., An Introduction to Logic, P.249-250. وانظر أيضا: د.زكى نجيب محمود: "المنطق الوضعى" ج١ ص ٢٢٢، ٢٢٣، د.عزى إسلام: "أسس المنطق الرمضى" طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠ ابن القيم ص ٢، دز محمد مهران: "مدخل إلى المنطق الصورى" ص ٢٠٢، ٢٠٤.

المقام الثالث تحت عنوان "إبطال قولهم أن الإستدلال لا بد فيه من مقدمتين"^(١). إذ يرى ابن تيمية أننا نستطيع الاستنتاج من أقل أو أكثر من مقدمتين وذلك لعدم وجود دليل يؤيد الإقتصار على مقدمتين فيقول: "وقولهم أيضا: أن العلم المطلوب لا يحصل إلا بمقدمتين لا يزيد ولا ينقص لا دليل عليه بل هو باطل"^(٢).

ولم يقف الأمر على عدم وجود دليل يؤيد الإقتصار على مقدمتين بل يرى ابن تيمية كما هو وارد في آخر عبارته السابقة - إن رأيهم كذلك باطل - ويقول في هذا الصدد أيضا: "وأما قولهم أن الاستدلال لا بد فيه من مقدمتين بلا زيادة ولا نقصان" فإن كان الدليل مقدمه واحده قالوا الأخرى محذوفة وسموه هو "قياس الضمير" وان كان مقدمات قالوا هي أقيسة مركبة ليس هو قياسا واحدا. فهذا قول باطل طردا وعكسا"^(٣).

ويعلل ابن تيمية هذا البطلان بأن هذه المسألة لا تعود إلى أمر تحكيمي صناعي فيكتفى بمقدمتين، بل تعود في الحقيقة إلى حاجة المستدل إلى المقدمات لانتاج الدليل وحاجة المستدل إلى المقدمات مما يختلف فيه الناس. فمنهم من لا يحتاج إلا إلى مقدمه واحده لعلمه بما سوى ذلك. كما أن منهم من لا يحتاج في علمه بذلك إلى استدلال بل قد يعلمه بالضرورة. ومنهم من يحتاج إلى مقدمتين ومنهم من يحتاج إلى ثلاث ومنهم من يحتاج إلى أربع أو أكثر"^(٤).

ويمثل ابن تيمية لحاجة الناس في بعض الأحيان إلى مقدمة واحده بأن من أراد أن يعرف أن "هذا السكر المعين محرم"، فإن كان يعرف أن "كل مسكر محرم" ولكن لا يعرف "هل هذا المعين مسكر أم لا؟" لم يحتج إلا إلى مقدمه واحده وهو أن يعلم أن "هذا مسكر" فاذا قيل له "هذا حرام" فقال ما الدليل عليه؟ فقال المستدل "الدليل على ذلك انه مسكر" فقال "لا نسلم أنه مسكر"، فمتى أقام الدليل على أنه

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢١٠ وما بعدها.

(٢) نفس المرجع ص ٢٠٢

(٣) نفس المرجع ص ٢١٠، السيوطي: لله صون المنطق والكلام لله ص ٢٦٦

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢١٠، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٦٦.

مسكر تم المطلوب^(١). ويقاس على هذا سائر ما يقع الشك في إدراجه تحت قضية كليه من الأنواع والأعيان مع العلم بحكم تلك القضية كتنازع الناس في الترد والشطرنج "هل هما من الميسر أم لا؟" وتنازعهم في النبيذ المتنازع فيه "هل هو من الخمر أم لا؟" وتنازعهم في الحلف بالنذر والطلاق والعتاق هل هو داخل في قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾^(٢). أم لا؟ وتنازعهم في قوله: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾^(٣). هل هو الزوج أو الولي المستقل؟ وأمثال ذلك.

وقد يحتاج الإستدلال إلى مقدمتين كمن لم يعلم أن "النبيذ المسكر" المتنازع فيه محرم ولم يعلم "أن هذا المعين مسكر" فهو لا يعلم أنه محرم حتى يعلم أنه مسكر ويعلم أن كل مسكر حرام... وهكذا^(٤). يقول ابن تيمية "ولهذا لا تجد أحدا من سائر أصناف العقلاء غير هؤلاء ينظم دليله من المقدمتين كما ينظمه هؤلاء (يقصد المناطقة) بل يذكرون الدليل المستلزم للمدلول. ثم الدليل قد يكون مقدمه واحده وقد يكون مقدمتين وقد يكون مقدمات بحسب حاجة الناظر المسؤل، إذ حاجة الناس تختلف^(٥).

ويستطرد ابن تيمية في بيان أن مقدمه الواحد قد تكفى في حصول المطلوب قائلًا "إن الدليل هو ما يستلزم الحكم للمدلول عليه، ولما كان الحد الأول مستلزما للأوسط والأوسط للثالث، ثبت أن الأول مستلزم للثالث، فإن للزوم الملزوم ملزوم، ولازم اللازم لازم، فالحكم لازم من لوازم الدليل، لكن لم يعرف لزومه إياه إلا بوسط بينهما والوسط ما يقرب بقولك لأنه"^(٦).

وفيما يلي توضيح هذا بالرسم:

"الدليل "لازم" للمدلول عليه" مستلزم أو ملزوم للحكم (المدلول)

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢١٠، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٦٦.

(٢) سورة التحريم: ٦٦/ ٢

(٣) سورة البقره: ٢/ ٢٣٧.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢١١، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٦٧.

(٥) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٢٠.

(٦) ابن تيمية: الرد على المنطقيين؟ ج١ ص ٢٣٦، السيوطي: صون المنطق والكلام" ص ٢٨٢.

المدلول (الحكم)	المدلول عليه (محل الحكم)
لازم "الدليل"	ملزوم للدليل
أى	أى
"لازم اللازم"	"ملزوم الملزوم"
إذن	اذن
"لازم اللازم"	ملزوم الملزوم
لازم	ملزوم

ويرى ابن تيمية أن المناطقة - كما سبق أن ذكرنا - اختلفوا في تقسيمهم الصفات إلى لوازم وذاتيات، فالبعض منهم فرق بين الذاتى واللازم للماهية بأن اللازم ما افتقر إلى وسط بخلاف الذاتى، بينما رأى البعض الآخر مثل ابن سينا وغيره أن لله كثيرا من الصفات اللازمة لا تقتقر إلى وسط وهى البيئه اللزوم والوسط عند هؤلاء هو لله الدليل^(١). فكان هذا ردا منهم على من فرق من أصحابهم بين "الذاتى" و"اللازم" ويقول ابن تيمية: "إذا كانت اللوازم منها ما لزومه للملزوم بين بنفسه لا يحتاج إلى "الدليل" يتوسط بينهما فهذا نفس تصويره وتصور الملزوم يكفى فى العلم بثبوته له وإذا كان بينهما وسط فذاك الوسط إذا كان لزومه للملزوم الأول ولزوم الثانى له بينا لم يفتقر إلى وسط ثانى. وإن كان أحد الملزومين غير بين بنفسه احتاج إلى "وسط" وإن لم يكن واحد منهما بينا احتاج إلى "وسطين" وهذا "الوسط" هو حد تكفى فيه مقدمه واحده^(٢).

ويضرب ابن تيمية مثال على ذلك بأنه إذا طلب الدليل على تحريم التبيذ المسكر فقول: لانعقد صح عن النبى (ﷺ) أنه قال "كل مسكر خمر" أو "كل مسكر حرام" فهذا "الوسط" - وهو قول النبى (ﷺ) - لا يفتقر عند المؤمن لوزم تحريم السكر له إلى "وسط"، ولا يفتقر لزوم تحريم التبيذ المتنازع فيه لتحريم السكر إلى

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٢٦.

(٢) نفس المرجع: ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ص ٢٢٦، ٢٢٧.

”وسط“ فان كل إنسان يعلم أنه إذا حرم كل مسكر حرم النبيذ المتنازع فيه. وكل مؤمن يعلم أن النبي (ﷺ) إذا حرم شيئاً حُرِّم.

ولو قال: ”الدليل على تحريمه أنه مسكر فالمخاطب إن كان يعرف أن ذلك مسكر والسكر محرم سلم له بالتحريم. ولكنه كان غافلاً عن كونه مسكراً أو جاهلاً بذلك. وكذلك إذا قال ”لأنه خمر“ فإن أقر أنه خمر ثبت التحريم. وإذا أقر بعد إنكاره فقد يكون جاهلاً فعلم أو غافلاً فذكر فليس كل من علم شيئاً كان ذاكرة له^(١).

وإذا كان المناطقة يدعون أن الذى لا بد منه إنما هو قياس واحد يشتمل على مقدمتين وأن ما زاد على ذلك هو فى معنى أقيسة، كل قياس لبيان مقدمه من المقدمات، بمعنى أن كل دليل لا بد فيه من مقدمتين لا أكثر ولا أقل. نقول إذا كانت تلك دعوى المناطقة فان ابن تيمية يرى أن هذه الدعوى تخالف صريح المعقول، وكان الأقرب إلى الصواب - فى رأيه - أن يقولوا أن الذى لا بد منه هو مقدمه واحده وأن ما زاد عليها من المقدمات فإنما هو لبيانها ”وهذا أقرب إلى المعقول“ فإنه إذا لم يُعلم ثبوت الصفة للموصوف، وهو ثبوت الحكم للمحكوم عليه وهو ثبوت الخبر للمبتدأ أو المحمول للموضوع إلا بوسط بينهما هو ”الدليل“ فالذى لا بد منه هو مقدمه واحده وما زاد على ذلك فقد يحتاج إليه وقد لا يحتاج إليه^(٢).

فإذا كانت المقدمه الواحده لا تكفى، فلا مانع من الإستدلال بمقدمتين أو أكثر. يقول ابن تيمية: ”وأما دعوى الحاجة إلى القياس الذى هو المقدمتان للاحتياج إلى ذلك فى بعض المطالب فهو كدعوى الاحتياج . فى بعضها إلى ثلاث مقدمات وأربع وخمس للإحتياج إلى ذلك فى بعض المطالب وليس تقدير عدد بأولى من عدد.. ومن إحتج على مسألة بمقدمه لا تكفى وحدها فى بيان المطلوب ومقدمتين أو ثلاثه لا تكفى طولب بالتمام الذى يحصل به الكفاية. وإذا ذُكرت المقدمات منع منها ما يقبل المنع وعُورض منها ما يقبل المعارضة حتى يتم الإستدلال^(٣).

(١) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج١ ص ٣٣٧.

(٢) نفس المرجع: ص ٣٣٣.

(٣) نفس المرجع: ص ٣٣٤، السيوطى: ”صون المنطق والكلام“ ص ٢٨١.

ويضرب ابن تيمية على ذلك مثلاً بمن طلب منه الدليل على تحريم شراب خاص حين قال "هذا حرام" ف قيل له: لم؟ فقال "لأنه نبيذ مسكر" فهذه المقدمة كافية إذا كان المستمع ممن يعلم أن "كل مسكر حرام" إذا سلم المستمع له بتلك المقدمة. فإذا نُوزع فيها وقال له المستمع "لا نسلم أن هذا مسكر" احتاج بيانها إلى أحد طريقتين:

١- أما خبر من يوثق بخبره. وهذه هي الطريقة النقلية السمعية.

٢- وإما بالتجربة في نظيرها. وهذا هو قياس التمثيل وهو مفيد لليقين. فإن الشراب الكثير إذا جُرب بعضه وعُلم أنه مسكر علم أن الباقي منه مسكر لأن حكم بعضه مثل بعض. وكذلك سائر القضايا التجريبية كالعلم بأن الخبز يُشبع والماء يروى وأمثال ذلك. إنما مبناهما على قياس "التمثيل" بل وكذلك سائر الحسيات التي عُلم أنها كلية إنما هو بواسطة "قياس التمثيل"^(١).

وإذا كان هناك من ينازع المتكلم في أن "النبيذ المسكر حرام" احتاج إلى مقدمتين "إلى إثبات أن هذا مسكر" والى "أن كل مسكر خمر" فيثبت الثانية أدلة متعددة يقول النبي (ﷺ): "كل مسكر خمر" و "كل شراب أسكر فهو حرام" وبأنه سئل عن شراب يصنع من العسل يقال له "البتع" وشراب يصنع من الذره يقال له "المزر" وكان الرسول (ﷺ) قد أوتى جوامع الكلم فقال: "كل مسكر حرام" وهذه الأحاديث في الصحيح هي وأضعافها معروفة عن النبي (ﷺ) تدل على أنه حرم كل شراب أسكر. فإن قال: "أنا أعلم أنه خمر لكن لا أسلم أن الخمر حرام" أو "لا أسلم أنه حرام مطلقاً فلا بد من إثبات هذه المقدمة الثالثة...."^(٢).

ويخلص ابن تيمية إلى القول بأن المطلوب في العقل إنما هو شيء واحد لا شيئين وهو ثبوت النسبة الحكمية أو إنتفاؤها أو إتصاف الموصوف بالصفة نفيًا أو إثباتًا، أو نسبة المحمول إلى الموضوع، والخبر إلى المبتدأ نفيًا أو إثباتًا، فإذا كانت النتيجة أن "النبيذ حرام أو ليس" بحرام أو "الإنسان حساس أو ليس بحساس"

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٢٤.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٢٤، ٢٢٥.

فالمطلوب ثبوت التحريم للنبيذ أو إنتفاؤه. وكذلك ثبوت الحس للإنسان أو إنتفاؤه. والمقدمة الواحدة إذا ناسبت ذلك المطلوب حصل منها المقصود^(١).

ويشير ابن تيمية إلى إختلاف المناطقة فى أن العلم بالمقدمتين هل هو يكفى فى العلم بالنتيجة أم لا؟ فىرى ابن سينا وغيره أن الإنسان قد يسلم المقدمتين: "هذا الحيوان بغلة، وكل بغلة لا تلد" ومع ذلك يشك حين يرى بغلته منتفخة البطن: هل هى عاقر أم لا؟ ويرى أنه لا بد من العلم بالمقدمتين مع التفطن لكيفية إدراج مقدمته الجزئية تحت المقدمة الكبرى وإلا تعذر الإنتاج. ولا يوافق فخر الدين الرازى (المتوفى سنة ٦٠٦هـ) وغيره على هذا الرأى على أساس أن إندراج إحدى المقدمتين تحت الأخرى، ان كان مغايرا كان ذلك مقدمة أخرى لا بد فيها من الإنتاج. ويكون الكلام فى كيفية إنتامها مع الأولين كالكلام فى كيفية إنتام الأولين، ويفضى ذلك إلى إعتبار مالا نهاية له من المقدمات أما إذا لم يكن ذلك الإندراج معلوما مغايرا للمقدمتين استحال أن يكون شرطا فى الإنتاج لأن الشرط مغاير للمشروط، وهنا لا مغايرة فلا يكون شرط.

وأما حديث البغلة فذلك يمكن. فى رأى الرازى. إذا كان الحاضر فى الذهن إحدى المقدمتين فقط، أما الصغرى وإما الكبرى إما عند إجتماعهما فى الذهن، فلا يمكن الشك فى النتيجة^(٢).

هذا بينما نجد أن ابن تيمية لا يوافق على كلا الرأيين، ويقرران سبب النزاع يرجع إلى إعتقاد المناطقة بأن الإنتاج لا يمكن أن يحدث إلا عن مقدمتين، لكن المطلوب يمكننا التوصل إليه بأى عدد نحتاج إليه من المقدمات سواء كان مقدمة أو إثنتين أو أكثر. والمفقول عنه ليس بمعلوم حال الغفلة، فإذا تذكر صار معلوما بالفعل. وهذا ما حدث فى مثال البغلة سالف الذكر. فوجه الدليل العلم بلزوم المدلول له، سواء سمي إستحضارا أو تفطنا أو غير ذلك، فمتى إستحضر فى ذهنه لزوم

(١) نفس المرجع: ص ٣١٥، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٧٠.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج المنطق ص ٢٣٧، ٢٣٨. السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٨٢، ٢٨٤.

المدلول علم أنه دال عليه^(١).

وقد يحدث هذا اللزوم بالضرورة وقد يحتاج بيانه إلى مقدمة أو اثنتين أو ثلاثة أو أكثر لأن الوسط هو الدليل أو الواسطه في العلم بين اللازم والملزوم - وهما المحكوم والمحكوم عليه يتنوع بتنوع الناس. فليس ما كان وسطا مستلزما للحكم في حق إنسان ما، هو الدليل الذي يجب أن يكون وسطا في حق آخر، بل قد يصل إلى الحكم بوسط آخر. يحدث هذا في الأمور العقلية والحسية وكذلك في المتواترات^(٢).

وعلى العموم فإن قصر الإستدلال بالبرهان على مقدمتين عند ابن تيمية باطل ومخالف للفطرة بل هو نوع من أنواع الجهل "والتطويل الكثير"^(٣) ويقول أيضا: "فبتقدير بيانهم بالمقدمتين يكونوا قد طولوا وداروا بالعقول دورة تبعد على العقول معرفة الله تعالى والاقرار بنبواته"^(٤).

كذلك يشير ابن تيمية إلى أنه "لا يجد في سائر طوائف العقلاء مصنفي العلوم من يلتزم في إستدلاله البيان بمقدمتين لا أكثر ولا أقل ... إلا أهل متطق اليونان ومن سلف سبيلهم دون من كان باقيا على فطرته السليمه ... بينما كانت طريقة نظار المسلمين أن يذكروا من الأدلة على المقدمات ما يحتاجون إليه ولا يلتزمون في كل إستدلال أن يذكروا مقدمتين كما يفعله من يسلك في سبيل المنطقيين ..."^(٥).

ويذكر ابن تيمية أن الرازي أثبت الصانع بخمس مسالك كلها مبنية على مقدمة واحدة^(٦). كما يذكر صاحب البحر المحيط أنه يؤثر عن إمام الحرمين أن يصح إنتاج المقدمه الواحده^(٧). ويقول صاحب نقد النثر: "وليس يحب القياس إلا عن قول يتقدم، فيكون القياس نتيجة ذلك كقولنا إذا كان الحى حساسا متحركا،

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص٢٢٩.

(٢) نفس المرجع ص٢٢٩.

(٣) نفس المرجع ص٢٤١، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٨٥.

(٤) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج٢، ص٥٧.

(٥) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص٢٤١، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٨٥.

(٦) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح" ج٢ ص ٥٦.

(٧) الزركشى: "البحر المحيط" ج١ ص ٨.

فالإنسان حى. وربما كان ذلك فى اللسان العربى مقدمه أو - مقدمتين - أو أكثر على قدر ما يتجه من إفهام المخاطب "ويذكر فى فقرة أخرى" وإنما يكتفى فى لسان العرب بمقدمه واحده على التوسع وعلم المخاطب^(١). كذلك يؤكد ابن تيمية على الاكتفاء بمقدمه واحده عندما يورد نصا من كتاب "الآراء والديانات" لابن النوبختى يتضح فيه إعتراض بعض المتكلمين على القول "بأن القياس لا يبنى على مقدمة واحده" حيث يقرر ابن النوبختى أنه عندهم يمكن الاستدلال على أن الإنسان جوهر دون أن يوضع الاستدلال فى صورة قياس من مقدمتين بأن يقال الدليل على أن الإنسان جوهر أنه يقبل المتضادات فى أزمان مختلفة. وليس هناك حاجة إلى ذكر مقدمة ثانية وهى أن يقال: أن كل قابل للمتضادات فى أزمان مختلفة جوهر. لأن الخاص داخل فى العام، فعلى أيها دل أستغنى عن الآخر ويتحقق هذا فى جميع صور الاستدلال البرهانى. فلا توجد مقدمتين كليتين يستدل بهما على صحة نتيجة، لأن القائل إذا قال "الجوهر لكل حى" "والحياة لكل إنسان"، فالنتيجة "الجوهر لكل إنسان" فيها تكرار لا معنى له، أو مصادرة على المطلوب، لأنه سواء فى العقول قول القائل "الجوهر لكل حى"، "الجوهر لكل إنسان" لأن إحدى هاتين المقدمتين تغنى عن الأخرى تماما. وليس هناك من المطالب العملية ما يتوقف المطلوب فيه على مقدمتين بينتين بأنفسهما. وإذا كان الأمر كذلك كانت إحداهما كافية^(٢). كما أنه ليس هناك "مقدمتان أوليتان لا تحتاجان إلى برهان يقدمهما يستدل بهما على شيء مختلف فيه، وتكون المقدمتان فى العقول أولى بالقبول من النتيجة"^(٣).

ويعقب ابن تيمية على كلام ابن النوبختى فيقول: "ومقصوده أن سائر الأشكال إنما تنتج بالرد إلى الشكل الأول، إما بقياس الخلف الذى يتضمن اثبات الشيء بإبطال نقيده، وإما بواسطة حكم نقيده القضية، أو عكسها المستوى، أو عكس نقيدها، فبيان الأشكال ونتائجها فيه كلفة ومشقة على أنه لا حاجة إليها، فإن الشكل الأول يمكن أن يستعمل فيه جميع المواد الثبوتية والسلبية والكلية والجزئية، وقد

(١) قدامة: نقد النثر الناصر سنة ١٢٥١ هـ، سنة ١٩٢٢م ص ١.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(٣) نفس المرجع ص ٢٢٨.

عرفت إنتفاء فائدته، فانتفاء فائدة فروعه التي لا تقيّد إلا بالرد إليه أولى وأحرى^(١).

وأخيراً نستطيع أن نقرر أن اعتراض ابن تيمية على إقتصار القياس على مقدمتين هو اتجاه عربي صرف يحاول به نقد المنطق الأرسطي حيث أنه يسلك بالفكر في طرق متعددة متكلفه بينما ينبغي لديه إطلاق الفكر على سجيته وعدم تقييده بقوانين صناعية^(٢).

ومما هو جدير بالذكر أن هذا النقد نجده عند الفيلسوف المعاصر برادلي في الجزء الأول من كتابه "مبادئ المنطق" فهو يذهب إلى أن القياس الأرسطي يتكون من مقدمتين فقط في حين أننا نستطيع الاستنتاج من أكثر من مقدمتين. ومن ثم فإن الإقتصار في القياس على مقدمتين خرافة ينبغي التخلص منها^(٣) إذ ليس من الضروري أن نقسم الفكر إلى مقدمتين ونتيجة طالما نستطيع الاستنتاج من أكثر من مقدمتين دفعة واحدة. اننا - مهما كان عدد الخطوات - نظل نركب بعضها إلى بعض ولا نصل إلى نتيجة إلا في النهاية - ولا تحديد هنا لعدد الخطوات المؤدية إلى نتيجة إلا قدرة الانسان على الاستيعاب، فضرورة تحديد الخطوات التي تكفي للاستدلال متوقفة على عوامل نفسية لا على ضرورة منطقية^(٤).

ج - إبطال قول المناطقة "ليس المطلوب أكثر من جزئين"

يرفض ابن تيمية كذلك قول المناطقة "أنه ليس للمطلوب أكثر من جزئين" فلا يفتقر إلى أكثر من مقدمتين ويرى أنه إذا كان مقصودهم أنه "ليس له إلا اسمان مفردان فليس الأمر كذلك" بل قد يكون التعبير عنه بأسماء متعددة، مثل من شك في النبيذ هل هو حرام بالنص أم ليس بنص ولا قياس فإذا قال المجيب النبيذ حرام بالنص كان المطلوب ثلاثة أجزاء وكذلك لو سأل هل الاجماع دليل

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباي ص ٢٢٩.

(٢) د. على سامي النشار: "مناهج البحث" ص ١٨٩.

(٣) Bradley , F. H. , The Principles of Logic ; Part . 1. , P. 247 .

(٤) نفس المرجع : ص . ٢٢٩ .

قطعى فقال: الاجماع دليل قطعى، كان المطلوب ثلاثة أجزاء. وإذا قال هل الانسان جسم حساس تام متحرك بالإرادة بناطق أم لا ؟ فالمطلوب هنا ستة أجزاء^(١).

أما إذا كان المنطقة يقصدون أن المطلوب ليس إلا معينان سواء عبرت عنهما بلفظين أو ألفاظ متعددة قيل: وليس الأمر كذلك بل قد يكون المطلوب حسب طلب الطالب وهو الناظر المستدل والسائل المتعلم الناظر وكل منهما قد يطلب معنى واحدا وقد يطلب معنيين وقد يطلب معان، والعبارة هى مطلوبة وقد تكون بلفظ واحد وقد تكون بلفظين وقد تكون بأكثر... وحينئذ فتخصيص العدد باثنين دون ما زاد تحكم لا معنى له^(٢).

د - نقد صور الاستدلال الأرسطية:-

قسم المنطق الأرسطى أنواع الاستدلال إلى ثلاثة

١- قياس الشمول ٢- قياس التمثيل ٣- قياس الاستقراء .

واعتبر القياس الأول موصلا إلى اليقين والثانى إلى الظن، والثالث ينقسم إلى قسمين: استقراء تام وهو يؤدي إلى اليقين واستقراء ناقص وهو يؤدي إلى الظن. وقد حاول ابن تيمية أن يبحث الأنواع الثلاثة من ثلاثة نواح:

الناحية الأولى: من حيث إيصال بعضها إلى اليقين والبعض الآخر إلى الظن.

الناحية الثانية: من حيث معرفة المسلمين لها.

الناحية الثالثة: من حيث حصر صور الاستدلال فى ثلاثة فقط.

الناحية الأولى - اليقين والظن:

ينظر المنطق الأرسطى إلى ما تؤدي إليه أنواع الاستدلال الثلاثة من الناحية الصورية أما ابن تيمية فلم يوافق على هذا. ونظر إلى مسألة اليقين والظن فى الاستدلال من الناحية المادية. وإذا كان المنطقة يزعمون أن قياس التمثيل يفيد

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٣٧١.

(٢) نفس المرجع ص ٣١٨ - ٣٢١.

الظن بينما قياس الشمول يفيد اليقين فقد رد عليهم ابن تيمية قائلاً: "أن هذا فرق باطل بل حيث أفاد أحدهما اليقين أفاد الآخر اليقين، وحيث لا يفيد أحدهما إلا الظن لا يفيد الآخر إلا الظن. فإن إفادة الدليل لليقين أو الظن ليس لكونه على صورة أحدهما دون الآخر بل باعتبار تضمن أحدهما لما يفيد اليقين. فإن كان أحدهما اشتمل على أمر مستلزم للحكم يقينا حصل به اليقين وان لم يشتمل إلا على ما يفيد الحكم ظنا لم يفد إلا الظن"^(١).

وقياس الشمول يشبه في صورته نفسها قياس التمثيل، فهو مكون من الحد الكبير والأصغر الأصغر والأكبر والأوسط، فيه هو الذي يسمى في قياس التمثيل "علة" "مناطاً" "جامعاً" و"مشاركاً" و"وصفاً" ونحو ذلك من العبارات. ولهذا يقول ابن تيمية باستواء هذين القياسين أن "الذي يسمى في أحدهما "حد أوسط" هو في الآخر "الوصف المشترك"، والقضية الكبرى المتضمنة لزوم الحد الأكبر للأوسط هو بيان تأثير الوصف المشترك بين الأصل والفرع. فما به يتبين صدق القضية الكبرى به يتبين أن الجامع المشترك مستلزم للحكم، فلزوم الأكبر للأوسط هو لزوم الحكم للمشارك"^(٢).

فاذا قلنا أن النبيذ حرام قياساً على الخمر، لأن الخمر إنما حرمت لكونها مسكرة، وهذا الوصف موجود في النبيذ وهو بمنزلة قولنا: "كل نبيذ مسكر" و"كل مسكر حرام" فالنتيجة ... "النبيذ حرام" و"النبيذ" هو موضوعها وهو "الحد الأصغر" و"الحرام" محمولها وهو "الحد الأكبر" و"المسكر" هو المتوسط بين الموضوع والمحمول وهو الحد الأوسط المحمول في الصغرى الموضوع في الكبرى.

فاذا قلنا أن النبيذ حرام قياساً على خمر العنب، لأن العلة في الأصل هو الإسكار وهو موجود في الفرع، فثبت التحريم لوجود علته. فإنما استدللنا على تحريم النبيذ "بالسكر" وهو الحد الأوسط، لكن زدنا في قياس التمثيل ذكر الأصل الذي ضربناه مثلاً للفرع وهذا الآن شعور النفس بنظير الفرع أقوى في المعرفة من مجرد دخوله في الجامع الكلي. وإذا أقام الدليل على تأثير الوصف المشترك لم

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٦٨ .

(٢) نفس المرجع: ص ٢٦٨ .

يكن ذكر الأصل محتاجا إليه^(١).

إذا قياس التمثيل وقياس الشمول يؤديان إلى شيء واحد إلى اليقين إذا كانت المادة يقينية والى الظن إذا كانت المادة ظنية. يقول ابن تيمية فهذا هو هذا فى الحقيقة وإنما يختلفان فى تصوير الدليل ونظمه وإلا فالحقيقة التى صار بها دليلا - وهو أنه مستلزم للمدلول - حقيقة واحدة^(٢).

ويكشف ابن تيمية عن خطأ المناطقة حين يمثلون لقياس التمثيل بقولهم السماء مؤلفة فتكون محدثة "قياسا على الانسان ثم يوردون على هذا القياس ما يثبت ضعفه ويرى ابن تيمية أن ما يرد على هذا القياس يرد عليه أيضا ولو جعل قياس شمولي فإنه لو قيل: السماء مؤلفة وكل مؤلف محدث، لورد عليه ما ورد على التمثيل وزيادة ولكن إذا أخذ قياس الشمول فى مادة معلومة بينه لم يكن فرق بينه وبين قياس التمثيل بل قد يكون التمثيل أبين ولهذا كان العقلاء يقيسون به^(٣).

فقياس الشمول يؤول فى الحقيقة إلى قياس التمثيل، كما ان الآخر فى الحقيقة يؤول إلى الأول. ولهذا تنازع الناس فى مسمى القياس هل هو حقيقة فى قياس التمثيل مجاز فى قياس الشمول أم أنه العكس، أم أن اسم القياس يشمل الاثنين معا ؟.

فقال طائفة هو حقيقة فى قياس التمثيل، مجاز فى قياس الشمول، وهو قول أكثر الأصوليين كأبى حامد الغزالي والمقدس وغيرهما بينما قالت طائفة أخرى، بل هو العكس حقيقة فى الشمول مجاز فى التمثيل، وهو قول أكثر المنطقيين كابن حزم وغيره أما جمهور العلماء فقال "بل هو حقيقة فيهما والقياس العقلى يتناولهما جميعا، وهذا قول أكثر من تكلم فى أصول الدين وأصول الفقه وأنواع العلوم العقلية" وهو الصواب فى رأى ابن تيمية "فإن حقيقة أحدهما هو حقيقة الآخر. وإنما تختلف صورة الاستدلال" وذلك أن قياس الشمول مبناه على اشتراك

(١) نفس المرجع ص ٣٦٩.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٤٧.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٤٧، ٢٤٨.

الأفراد في الحكم العام وشموله لها. وقياس التمثيل مبناه على اشتراك الإثنيين في الحكم الذي يعمهما ومآل الأمرين واحد^(١).

ويرى ابن تيمية أن قياس التمثيل أبلغ في افادة العلم واليقين من قياس الشمول، وإن كان علم قياس الشمول أكثر فذاك أكبر، فقياس التمثيل في القياس العقلي كالبصر في العلم الحسى وقياس الشمول كالسمع في العلم الحسى. ولا ريب أن البصر أعظم وأكمل والسمع أوسع وأشمل. فقياس التمثيل بمنزلة البصر، كما قيل "من قاس ما لم يره بما رأى" وقياس الشمول يشبه السمع من جهة العموم^(٢).

والسبب في سهولة اليقين في قياس التمثيل عن قياس الشمول ترجع إلى ثبات الحكم للأصل، أي العلم بثبوت الحكم في بعض الجزئيات، والجزئيات في رأى ابن تيمية هي الحقائق الوحيدة الموجودة في الأعيان. إلا أنه يرى أنه لا يكفى في قياس التمثيل اثبات الحكم في أحد الجزئين لثبوته في الجزء الآخر لاشتراكهما في أمر لم يقد دليل على استلزامه للحكم بل لا بد من أن يعلم أن المشترك بينهما مستلزم للحكم. والمشارك بينهما هو الحد الأوسط ويسميه الفقهاء وأهل أصول الفقه "المطالبة بتأثير الوصف في الحكم"^(٣).

ولكن قد يعترض معترض ويمنع الوصف في الأصل، وقد يمنع الحكم في الأصل، وقد يمنع الوصف في الفرع، وقد يمنع كون الوصف علة في الحكم. ويقول المعترض لا أسلم أن ما ذكرته من الوصف المشترك هو العلة أو دليلها. وهنا يرى ابن تيمية أنه لا بد من اللجوء إلى دليل على ذلك إما نص أو إجماع أو سبر وتقسم أو المناسبة أو الدوران. وفي رأيه أن هذه المسالك كافية في قياس التمثيل للوصول إلى اليقين التام. وبهذا يمتاز قياس الغائب على الشاهد أو قياس التمثيل^(٤).

وبذلك وصل ابن تيمية إلى النتيجة التي وصل إليها المحدثون من أن قياس

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) ابن تيمية: "نقض المنطق" ص ١٦٥، ١٦٦.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٣٩.

(٤) نفس المرجع: ص ٢٣٩.

التمثيل إذا استند إلى قوانين الاستقراء العلمى وهى التى يسميها المسلمون مسالك العلة - أدى إلى نتائج صحيحة^(١).

ولكن ابن تيمية يرى أن هذه المسالك ان دلت فى قياس التمثيل على أن الوصف مشترك - وهو العلة أو دليلها - مستلزم للحكم ، فإنها تدل أيضا فى قياس الشمول "على أن الحد الأوسط مستلزم للأكبر" وهو الدال على صحة المقدمة الكبرى، فإن أثبت العلة كان برهان عليه. وإن أثبت دليلها كان برهان دلالة. وإن لم يفد العلم بل أفاد الظن، فكذلك المقدمة الكبرى فى ذلك القياس لا تكون إلا ظنية^(٢).

فقياس التمثيل إذن يكاد يكون أقوى من قياس الشمول، بل أن ابن تيمية يعتبره الأصل الحقيقى لقياس الشمول، وذلك لأن قياس الشمول يستند على قضية كلية وطريق التوصل إلى هذه القضية الكلية - فى رأى ابن تيمية - هو قياس التمثيل. وفى ذلك يقول ابن تيمية: "فالعلم بتلك القضية الكلية لا بد له من سبب فإن عرفوها باعتبار الغائب بالشاهد"، وإن لله حكم الشيء حكم مثله "كما اذا عرفنا أن هذه النار محرقة علمنا أن النار الغائبة محرقة لأنها مثلها وحكم الشيء حكم مثله، فيقال: هذا استدلال بقياس التمثيل. وهم (أى المناطقة) يزعمون أنه لا يفيد اليقين بل الظن - فإذا كانوا علموا القضية الكلية بقياس التمثيل رجعوا فى اليقين إلى ما يقولون: "أنه لا يفيد إلا الظن"^(٣) كما يقول ابن تيمية أن النفس تحكم بأن ذلك الغائب مثل ذلك الشاهد أو أنه يساويه فى السبب الموجب له. ويسميه قياس التمثيل والتعليل وهو مما يحتج به الفقهاء فى اثبات الأحكام الشرعية^(٤).

ويرى ابن تيمية أن الفقهاء استخدموا القياس الشمول فى الفقهيات كما استخدم نظار المسلمين قياس التمثيل فى العقليات وذلك لأن حقيقة أحدهما هى حقيقة الآخر ... وحيث لا يستدل بالقياس التمثيلى لا يستدل بالقياس الشمولى^(٥).

(١) د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ١٩٠.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٣٩، ٢٤٠.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٣٦.

(٤) نفس المرجع: ص ٢٣٧.

(٥) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٤٠، ٢٤١، وجدير بالذكر هنا ان المتأخرين من

لذلك لا يوافق ابن تيمية على رأى من قال - من متأخري أهل الكلام والرأى كأبى المعالى وأبى حامد والرازى وغيرهم - أن العقليات ليس فيها قياس وانما القياس فى الشرعيات فقط، وأن الاعتماد فى العقليات على الدليل الدال على ذلك مطلقاً^(١).

ويرى بن تيمية أن قولهم هذا مخالف لقول جمهور نظار المسلمين، بل سائر العقلاء. فإن قياس التمثيل أو الغائب على الشاهد "يستدل به فى العقليات كما يستدل به فى الشرعيات" فانه اذا ثبت أن "الوصف المشترك مستلزم للحكم" كان هذا دليلاً فى جميع العلوم "وكذلك فإذا ثبت أنه" ليس بين بين الفرع والاصل فرق مؤثر "كان هذا دليلاً فى جميع العلوم"^(٢).

ويقرر ابن تيمية أن جمهور النظام يقيسون الغائب على الشاهد إذا كان المشترك مستلزماً للحكم كما يمثلون به من الجمع بالحد والعلة والشرط والدليل^(٣).

الأصوليين استعملوا القياس الشمولى.

أنظر الأمدى: "الأحكام فى أصول الأحكام" وغيره من كتب الفقه المتأخرة.

أما استعمال قياس التمثيل فى العقليات، فقد استعمله ابن تيمية فى كتابه "الرد = على المنطقيين" المقام الثالث من الكتاب .

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٤١. ومما يلاحظ هنا أن ابن تيمية يتفق مع أبى المعالى الجوينى فى "الاستدلال بالأدلة على المدلولات" من غير اعتبار بميزان المنطقيين "لكن يخالفه فيما يذهب إليه أبو المعالى - ومن وافقه على ذلك - من أن العقليات لا تستخدم فيها قياس التمثيل أو الغائب على الشاهد، وانما يستخدم فى الشرعيات فقط. بينما الاعتماد فى العقليات على الدليل الدال. أما ابن تيمية فيذهب إلى أن قياس التمثيل أو الغائب على الشاهد - مثله مثل قياس الشمول - يستدل به فى العقليات كما يستدل فى الشرعيات، لأن استلزام الدليل للمدلول فى رأيه يشمل صور الأدلة كلها. يقول ابن تيمية وبأى صورة ذهنية أو لفظية صور الدليل فحقيقته واحدة وأن ما يعتبر فى كونه دليلاً هو كونه مستلزماً للحكم لازماً للمحكوم عليه فهذا هو من جهة دلالاته سواء صور قياس الشمول أو تمثيل أو لم يصور كذلك .. فهذا هو هذا (يقصد التمثيل والشمول) فى الحقيقة وانما يختلفان فى تصوير الدليل ونظمه والا فالحقيقة التى صار بها دليلاً - وهو أنه مستلزم للمدلول - حقيقة واحدة.

أنظر ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٤٦، ٢٤٧.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٤٦، ١٤٧.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٤١، ٢٤٢.

ويقول ابن تيمية أن هناك ممن ينكر وجود هذا القياس في العقلية - من نازع هؤلاء النظائر في أن ثبوت الحكم في الغائب هو لأجل ثبوته في الشاهد - بل يقولون ان نفس القضية الكلية كافية في المقصود من غير احتياج إلى التمثيل "ويرد ابن تيمية على المنازع بأن ما ذكره من أن الحكم ثابت بمقتضى الوصف الكلي وأنه لا قياس لغائب على شاهد في العقلية، يُقال أيضا في الشرعيات التي لا ينكرون وجود هذا القياس فيها - أن الحكم فيها ثابت بمقتضى الوصف الجامع الكلي لا بمقتضى قياس الغائب على الشاهد. لكن لما كان الوصف الجامع كليا، والكلي لا يوجد في الخارج الا معينا.

كان تعيين الأصل ما يعلم به تحقق هذا الكلي "وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية" ومنازعههم يقول: لم يثبت الحكم في الغائب لأجل ثبوته في الشاهد بل نفس القضية الكلية كافية في المقصود من غير احتياج إلى التمثيل. فيقال لهم: وهكذا في الشرعيات، فإنه متى قام الدليل على أن الحكم معلق بالوصف الجامع لم يحتج إلى الأصل، بل نفس الدليل الدال على أن الحكم معلق بالوصف كاف.. لكن لما كان هذا كليا والكلي لا يوجد الا معنيا ذات تعيين "الأصل" مما يُعلم به تحقق هذا الكلي. وهذا امر نافع في الشرعيات والعقلية^(١) ومن ثم يُعلم أن القياس صحيح في أي شيء كان، متى قام الدليل على أن الجامع مناطا لحكم أو على الغاء الفارق بين الأصل والفرع^(٢).

ونلاحظ أن ابن تيمية في اعتباره لقياس الغائب على الشاهد موصلا إلى اليقين يردد الفكرة التي أخذ بها كثير من نظائر المسلمين قبل القرن الخامس الهجري^(٣). - حيث أعتبروا قياس الغائب على الشاهد موصلا إلى اليقين، وسلكوا

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٤٢-٢٤٤.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٤٤.

(٣) من المتكلمين الذين انكروا يقينية أن قياس الغائب على الشاهد امام الحرمين (المتوفى سنة ٤٧٨هـ) وقد وضع طريقة النظائر قبل القرن الخامس فقال: "رتب ائمتنا ادلة العقول ترتيبا تنقله ثم نبين فسادها ونوضح مختارنا فنكون جامعين يبين نقل المذاهب والتبنيه على الصواب منها. فقالوا: ادلة العقول اربعة اقسام: احدها بناء الغائب على الشاهد والثاني: انتاج المقدمات =

هذا الطريق في اثبات مطالبهم التي يطلب فيها اليقين.

كذلك فإنا نستطيع أن نجد انصاراً لفكرة يقينية قياس الغائب على الشاهد عند المتأخرين من المناطق مثل محب الدين - عبد الشكور - صاحب شرح سلم بحر العلوم - وهو ينكر تماماً أن يكون التمثيل حجة ضعيفة أو يفيد الظن. وينسب القول بهذا إلى سوء فهم ابن سينا واتباعه من متفلسفة المناطق أمثال الطوسي ويقرر أن التمثيل راجع إلى القياس فإن كانت مقدماته قطعية، فهي تورث القطع كالقياس المنطقي، ويرى أنه لا يمكن لأنسان كائناً من كان أن يشك في أنه "إذا ثبت أن حكم الجزئي معلول لعله قطعاً، وهي موجودة في جزئي آخر قطعاً، في أن يثبت ذلك الحكم في ذلك الجزئي قطعاً، لا سيما إذا علم قطعاً أن العلة انما وضعت علة ليتعدى الحكم بها. أما إذا كانت المقدمات ظنية، فإن قياس التمثيل يورث الظن، أما أن اقسية الفقهاء، ظنية فلا يعود ذلك إلى ضعف في صورة التمثيل نفسه" ولكن لأن الأغلب في مقدماته الظن.^(١)

وعلى العموم يمكننا أن نرجع الخلاف كله إلى عدم تمييز المناطق الاسلاميين بين التمثيل الأرسطي وقياس الغائب على الشاهد الكلامي. فهناك اختلاف بين الاثنتين، الأول يؤدي إلى الظن والثاني يؤدي اليقين لأنه بينما يستند الثاني على مسالك العلة يستند الأول - في صورته الأرسطية - على بعض الشبه بين الجزئين ولكن عدم تفريق المتأخرين بين الاثنتين في التعبير أدى إلى القول بانهما في جوهرهما شيء واحد. فنظر الاسلاميون للاثنتين - باعتبارهما تمثيلاً - وانهما يؤديان إلى الظن.

وأخيراً فإن ما يمكننا استنتاجه من هذا أن ابن تيميمه يذهب إلى أن مواد الاستدلال - إذا ما كانت يقينية في أي صورته من صور الاستدلال.

الناحية الثانية: معرفة لصور الاستدلال بفطرتهم:

= النتائج والثالث والسير والتقسيم والرابع الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه. "انظر امام الحرمين الرهان" مخطوط (باب مدارث العقول).

(١) شرح سلم بحر العلوم: ٣٤٩.

يرى ابن تيمية أن الناس يستدلون بقياس الشمول وبالاستقراء وبقياس التمثيل، أى يستدلون بالكلى على الجزئى وبالجزئى على الكلى وبالجزئى على الجزئى، لكن بدون أن يصوغوا ادلتهم وعباراتهم فى صور الاستدلال الارسطية فيقول أن عقول الناس "تستدل بالأدلة على المدلولات، وان لم يعبروا عن ذلك بالعبارات المبينة لما فى نفوسهم. وقد يعبرون- بعبارات مبينة لمعانيهم، وأن لم يسلكوا اصطلاح طائفة معينة من أهل الكلام ولا المنطق ولا غيرهم فالعلم بذلك الملزوم لا بد أن يكون بينا بنفسه أو بدليل آخر".^(١) بل أن عبارات المسلمين- فى رأى ابن تيمية- أفضل من عبارات المناطقة "وابين فى العقل واوجز فى اللفظ فالمعنى واحد"^(٢).

فالمسلمون- فى رأى ابن تيمية- توصلوا فى عباراتهم الخاصة إلى طرق المنطق الارسطى فى الاستدلال، بل والى طرق اخرى اسلامية ادق وأشمل. ويظهر هدفهما يسمى أدلة أو أمارات^(٣).

والضابط فى الدليل أن يكون مستلزماً للمدلول لأنه "لو جاز وجود الدليل" مع عدم وجود "المدلول عليه" ولم يكن "المدلول" لازماً لم يكن إذا علمنا بثبوت ذلك "الدليل" نعلم بثبوت "المدلول معه"^(٤) فكل ما كان مستلزماً لغيره يمكن أن يستدل به عليه. فاذا كان التلازم من بين الطرفين أمكن أن يستدل بكل منهما على الآخر، يستدل- المستدل بما علمه منهما على الآخر الذى لم يعلمه- وإذا كان اللزوم قطعياً كان الدليل قطعياً، اما إذا كان ظنياً- وقد يختلف- كان الدليل ظنياً. فالاول كدلالة

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص٢٤٦، ٢٤٧.

(٢) نفس المرجع: ص٣٥١.

(٣) يقول ابن تيمية عن الدليل: انه ما يكون النظر الصحيح فيه موصلاً إلى علم أو إلى اعتقاد راجح، لكن نظار المسلمين بينهم نزاع اصطلاحى حول الاعتقاد الراجح هل يسمى دليلاً ام يسمى اماره؟ ويقول ابن تيمية ان الجمهور يسمى من الجميع دليلاً لكن من أهل الكلام مالا يسمى بالدليل إلا الأول. انظر الرد على المنطقيين ج١ ص٣٠٦.

يقول الرازى: الدليل هو الذى يلزم من العلم به من العلم بوجود المدلول، والامارة هو الذى يلزم من اعلم بها ظن وجود المدلول. وكل واحد منها اما أن يكون عقلياً محضاً أو سمعياً محضاً أو مركباً منهما. انظر الرازى: محصل افكا المتقدمين والمتأخرين ص٣١.

(٤) ابن تيمية: الرد على المنطقيين ج١ ص٣٥٢.

المخلوقات على خالقها، فهذا دليل مستلزم لزوماً واجباً لا ينفك عنه ابداً^(١).

ان "الدليل" ملزوم "مدلوله"، فمتى ثبت مدلوله، ومتى وجد "الملزوم" (الذي هو الدليل) وجد "اللازم" (الذي هو المدلول) ومتى انتفى "اللازم" انتفى الملزوم والباطل شيء. وإذا انتفى لازم الشيء علم انه منتقياً. فيستدل على بطلان الشيء ببطلان لازمة. فإذا كان "اللازم" باطل "فالملزوم" مثله باطل وقد يكون اللازم خفياً ولا يكون الملزوم خفياً. وإذا كان الملزوم خفياً كان اللازم خفياً. وقد يكون الملزوم باطلاً ولا يكون اللازم باطلاً.

ولهذا قيل أن ملزوم الباطل باطل. فان ملزوم الباطل هو ما استلزم الباطل. فالباطل هو اللازم وإذا كان اللازم باطلاً كان الملزوم باطلاً لأنه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم ولم يقل أن الباطل لازمة باطل. وهذا كالمخلوقات فأنها مستلزمة لثبوت الخالق، ولا يلزم من عدمها عدم الخالق والدليل ابداً يستلزم المدلول عليه ويجب طرده ولا يجب عكسه بخلاف الحد فانه يجب طرده وعكسه^(٢).

ولذلك يقول ابن تيمية أن الدليل (الملزوم) أخص من مدلوله (اللازم) الذي هو الحكم وقد يساويه لأنه يلزم من وجود "الدليل" (وجود الحكم "واللازم" لا يكون أخص من "ملزومة" بل أعم منه أو مساويه. "والمدلول عليه" الذي هو "محل الحكم" أخص من الدليل أو مساوياً له ولا يكون أعم منه لأنه لو كان "المدلول عليه" أعم من "الدليل" لم يكن الدليل لازماً له، وإذا لم يكن لازماً له، لم يعلم ان "لازم الدليل" (أي لازم اللازم) وهو الحكم لازماً له (أي لزوم الحكم للمدلول عليه) فلا يعلم ثبوت الحكم له (أي المدلول عليه) فلا يكون الدليل دليلاً، وانما يكون إذا كان لازماً للمحكوم عليه.. مستلزماً للحكم^(٣)..

وهذا كالسكر الذي هو أعم من النبيذ المنتازع فيه واخص من التحريم.

ويرى ابن تيمية انه "سواء كان اللزوم المستدل به وجوداً أو عدماً، فقد يكون

(١) نفس المرجع: ص ٢٠٦، ٢٥٢.

(٢) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ٢٢.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٤٦.

الدليل وجوداً وعدمًا. ويستدل بكل منهما على وجود وعدم وجود الآخر. فانه يستدل بثبوت الشيء على انتفاء نقيضه وضده ويستدل بانتفاء نقيضه على ثبوته ويستدل بثبوت الملزوم (الدليل) على ثبوت اللازم (المدلول أو الحكم). وبانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم. بل كل دليل يستدل به فإنه ملزوم لمدلوله. وقد دخل في هذا كل ما ذكره وما لم يذكره.^(١)

وهكذا يدخل في فكره الدليل المستلزم المدلول كل صور المنطق اليوناني كما هو واضح في أحر النص السابق. ويقول ابن تيمية ايضاً: واما تقسيمهم (يقصد المناطق) إلى الانواع الثلاثة (القياس والاستقراء والتمثيل) فكلها تعود إلى ما ذكره من استلزام الدليل للمدلول وما ذكره في "الاقترااني" يمكن تصويره بصورة الاستثنائي. وكذلك "الاستثنائي" يمكن تصويره بصورة "الاقترااني" فيعود الامر إلى معنى واحد، وهو مادة الدليل. والمادة لا- تعلم من صور القياس بل من عرف المادة بحيث يعلم ان هذا مستلزم لهذا علم الدلالة سواء صورت بصورة "القياس" أو لم تصور وسواء عبر عنها بعباراتهم أو غيرها، بل العبارات التي صقلتها عقول المسلمين وأسسنتهم خير من عباراتهم ... والاقترااني كله يعود إلى لزوم هذا لهذا، وهذا لهذا، .. وهذا بعينه هو الاستثنائي المؤلف من "المتصل" و"المنفصل" فان الشرطي المتصل استدلال باللزوم بثبوت الملزوم الذي هو المقدم، وهو الشرط على ثبوت اللازم الذي هو التالي وهو الجزاء، أو بانتفاء اللازم وهو التالي، الذي هو الجزاء على انتفاء الملزوم الذي هو المقدم وهو الشرط. وأما "الشرطي والمنفصل" وهو الذي يسميه الأصوليون "السبر والتقسيم" وقد يسميه الجدليون "التقسيم والترديد" فمضمونه الاستدلال بثبوت أحد النقيضين على انتفاء الآخر وبانتفائه على ثبوته أو الاستدلال بثبوت احد الضدين على انتفاء الآخر وأقسامه أربعة.. بالجملة ما من شيء إلا وله لازم لا يوجد بدونه، وله منافي مضاد لوجوده. فيستدل عليه بثبوت ملزومه على انتفائه بانتفاء لازمه، ويستدل على انتفائه بوجود منافيه، ويستدل بانتفاء منافيه على وجوده. إذا انحصر الأمر فيهما فلم يمكن عدمهما جميعاً، كما لم يمكن وجودهما جميعاً. وهذا الاستدلال يحصل من العلم بأحوال

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٠٧.

الشيء وملزمه ولوازمه. وإذا تصورته الفطرة عبرت عنه بأنواع من العبارات، وصورته بأحوال الشيء وملزمه ولوازمه. وإذا تصورته الفطره عبرت عنه بأنواع من العبارات، وصورته فى أنواع من صور الأدلة^(١). سواء كانت صورة القياس اقترانيا أو استثنائيا، بعبارات، المناطقة أو بأى عبارات أخرى لا سيما عبارات المسلمين التى هى خير من عبارات المناطقة "وابين فى العقل وأوجز فى اللفظ لمعنى واحد"^(٢). وجد هذا فى أظهر الأمثلة إذا قلنا: هذا انسان وكل انسان مخلوق أو حيوان أو حساس أو متحرك بالارادة أو ناطق، أو ما شئنا من لوازم "الانسان".

ويقول ابن تيمية انت اذا شئنا صورنا الدليل على هذه الصورة وان شئنا قلنا: هو انسان فهو مخلوق أو حساس أو حيوان أو متحرك كغيره من الناس لاشتراكهما فى الانسانية المستلزمه لهذه الصفات.

وان شئنا قلنا: هذا انسان والانسانية مستلزمه لهذه الاحكام فهى لازمه له.

وان شئنا قلنا: ان كان انسانا فهو متصف بهذه الصفات اللازمة للانسان؟

وان شئنا قلنا: اما أن يتصف بهذه الصفات واما ان لا يتصف، والثانى باطل فتعين- الاول، لأن هذه لازمة للانسان لا يتصور وجوده بدونها^(٣).

وبهذه الأمثلة يبين ابن تيمية ما اراد اثباته من ان صور الادله جميعها انما ترجع فى الحقيقة إلى صورة واحدة وهى استلزام الدليل للمدلول سواء فى ذلك القياس الأرسطى بجميع صورة أو قياس التمثيل أو غير ذلك من صور الادلة الاسلامية. يقول ابن تيمية وبأى- صورة ذهنية او لفظية صور الدليل فحقيقة واحدة وان ما يعتبر فى كونه دليلا هو كونه مستلزما للحكم لازما للمحكوم عليه، فهذا هو وجه دلالة سواء صور قياس شمول وتمثيل او لم يصور كذلك^(٤). ويقول أيضا: "بل كل دليل يستند به فانه ملزوم لمدلوله. وقد دخل فى هذا كل ما ذكره وما

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٣٥٧، ٣٦٠.

(٢) نفس المرجع: ص ٣٥١.

(٣) نفس المرجع ص ٣٥١.

(٤) نفس المرجع: ص ٢٤٦.

لم يذكره.^(١)

فالدليل المستلزم للمدلول اذن يشمل صوراً الاستدلال كلها ما هو أرسطى (شمول- استقراء- تمثيل)، وما هو أدق وأشمل منه من طرق الاستدلال الإسلامية (الآيات وقياس الأولى وسوف أوضحها فيما بعد بالتفصيل) تلك التي لم يعرفها المنطق الأرسطى وما كان من الممكن ان يعرفها لأنها طرق مستمدة من القرآن وهذه الأقيسة البرهانية القرآنية هي الوحيدة التي نستطيع بها البرهنة على وجود الله "ولهذا عدل نظار المسلمين عن طريقهم (اي المنطق الارسطى) فقالوا الدليل هو المرشد إلى المطلوب وهو الموصل المقصود وهو ما يكون العلم به مستلزماً للعلم بالمطلوب"^(٢). ويقول ابن تيمية ايضاً: "وأبو المعالي ومن قبل نظار المتكلمين لا يسلكون طريقه المنطقيين ولا يرضونها بل يستدلون بالأدلة المستلزمة عندهم مدلولاتها من غير اعتبارا ذلك بميزان المنطقيين"^(٣).

وعلى الرغم من انكاره لطريقة المنطقيين فهو يؤكد: "ان اختلاف صيغ الدليل (أى سواء كانت يونانية منطقية أو اسلامية) مع اتحاد معناه لا يغير حقيقته. والكلام انما هو فى المعانى العقلية لا فى الألفاظ"^(٤).

وهنا يمكن ان نستنتج ان فكرة استلزام الدليل للمدلول التي يدخل فيها- كما يقول ابن تيمية- كل ما ذكره المناطقة من طرق الاستدلال، وكل ما لم يذكره، تحمل نوع من موافقة ابن تيمية الضمنية على ما صح من المنطق الارسطى وان لم يصرح هو بذلك من ثم فإن عدول بعض نظار المتكلمين - الذين يتفق معهم ابن تيمية فى ذلك - عن طريقه المنطقيين عن طريق المنطقيين أو عن المنطق الارسطى واستدلالهم بالأدلة المستلزمة المدلولات يمكن أن يفهم على أنه عدول عن الطرق المنطقية الضيقة التي تحضر الأدلة فى ثلاثة طرق فقط إلى طريق أرحب وأشمل يدخل فيه ما ذكره وما لم يذكره وهذا لا يعنى رفض المنطق الارسطى كما لا

(١) نفس المرجع: ص ٣١٧.

(٢) ابن تيمية: الرد على المنطقيين: ج ١ ص ٣٠٦.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٤١.

(٤) نفس المرجع: ص ٣٠٨.

يعنى عدم- استفادتهم منه.

ومن ثم فليس من الصواب أن يقال أن تيمية لم يقبل المنطق الأرسطى نهائياً وكان- العدو الأول له^(١). بعد أن ثبت أن طرق الاستدلال الإسلامية (الاستدلال بالادلة المستلزمة لدلولاتها) التي ذكرها ابن تيمية تشمل طرق الاستدلال المنطقي وغيرها من الطرق التي لم يعرفها المنطق الأرسطى مثل قياس الأولى والايات. يقول ابن تيمية: "أن كل دليل يستدل به فهو ملزوم لدلوله وقد دخل في هذا كل ما ذكره (المناطق) وما لم يذكره هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ليس من الصواب ايضاً أن يقال ان طرق الاستدلال الإسلامية التي ذكرها ابن تيمية ليست مخالفة لطرق الاستدلال المنطقي نهائياً، وانه يمكن ارجاع اى صورة منها إلى الطرق المنطقية^(٢)."

لأن العكس هو الصحيح، أى أن طرق الاستدلال المنطقي هي التي يمكن ارجاعها إلى الطرق الإسلامية لاشتمالها عليها وعلى غيرها.

ولعل مغالاة ابن تيمية في الهجوم على المنطق الأرسطى- كما هو واضح في بعض النصوص- هي التي جعلت البعض يستغل هذه الأقوال في اثبات عدائه الشديد للمنطق الأرسطى ورفضه له وان كان التحليل الدقيق لمجمل أقواله في المنطق يثبت عكس ذلك كما لاحظنا من قبل.

كل ما هناك أن خوف ابن تيمية الشديد على الاسلام من الفلسفة اليونانية هو السبب فيما يحشده من أقوال- له ولغيره من المفكرين- تهاجم المنطق. وهذه الاقوال- كتأييده لفتوى ابن الصلاح مثلاً في تحريم المنطق وتأكيده على عدم حاجة العقلاء اليه- يمكن تنفيذها والرد عليها بسهولة، وهي في نفس الوقت لا تتفق مع وجهة نظره الحقيقية تجاه المنطق والتي يتردد كثيرا في الإفصاح عنها.

فلقد كان ابن تيمية يعتقد ان الأساليب المنطقية التي نهجها الفلاسفة والمتكلمون^(٣). ثم عممها الغزالي في علوم الدين، هي التي جعلت العلماء ينتقصون

(١) انظر في ذلك كتاب د. على سامى النشار: المرجع: ص٢٠٨.

(٢) د. محمد عبد الستار: "المدرسة الفلسفية" ص٢٦٢ وما بعدها.

(٣) والجدير بالذكر هنا: ابن تيمية يقسم طرائف العلماء في فهم العقائد الإسلامية كما يفهم =

بها أدله القرآن، بل لازم قولهم تجهيل الصحابة بادلة التوحيد. هذا بينما يرى ابن تيمية ان القرآن بما فيه من أدلة وحجج فيه غناء لطالب العقيدة الاسلامية لأنه كتاب ثبت انه من عند الله، بل للأدلة التي يسوقها لأثبات الوحدانية والصفات واليوم الآخر والمعاد، فهو ليس فيه الاخبار فقط، بل فيه الدليل على صحة الخبر فهو في نفسه يحمل دليل صدقه. ولعل أشد ما أثر فيه أنه رأى الفلاسفة لم يكتفوا

= من رسالته معارج الوصول إلى اربعة اقسام:

القسم الاول: الفلاسفة وهؤلاء يقولون: "القرآن جاء بالطريقة الخطائية والمقدمات الاقتاعية التي تفتح الجمهور ويدعون انهم اهل البرهان اليقيني" ابن تيمية: "معارج الوصول من مجموعة الرسائل الكبرى" ج ١، ص ١٨٦.

القسم الثاني: "المتكلمون وهم الذين يقول عنهم" انهم يقدمون في كتبهم الكلام في النظر والدليل والعلم وان النظر يوجب العلم وانه واجب ويتكلمون في جنس النظر وجنس الدليل وجنس العلم بكلام قد اختلط فيه الحق بالباطل ثم اذا صاروا إلى الاصل والدليل الذين استدلوا بحدوث الأعراض على حدوث الاجسام وهو دليل مبتدع في الشرع وباطل في العقل." انظر ابن تيمية: "معارج الوصول" ص ١٨٢، ١٨٤.

القسم الثالث: "يقول عنه ابن تيمية ان أصحابه يستدلون بالقرآن من جهة اخباره لا من جهة دلالاته فلا يذكرون ما فيه من الأدلة على اثبات الربوبية والوحدانية والنبوة والمعاد وانه قد بين الادلة العقلية الدالة على ذلك ولهذا سموا كتبهم أصول السنة والشريعة ونحو ذلك؟ وجعلوا الايمان بالرسول قد استقر. فلا يحتاج ان يبين الادلة الدالة عليه ... اذا لم يدكروا الأصول الدالة على صدق الرسول." ويقول ابن تيمية في هذه الطائفة السابقة عليها والطائفتان يلحقهما الملام لكونهما اعرضتا على الأصول التي بينها الله بكتابة فانها اصول الدين وادلتها واياته فلما اعرضنا عنها الطائفتان وقع بينهما العداوة كما قال الله تعالى: "فتسوا حظا مما ذكروا به فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة"

القسم الرابع: اصحابه ادركوا خطأ الطائفتين الثانية والثالثة وقالوا أن طرفهم ضارة وان السلف لم يسلكوها ونحو ذلك بما يقتضى زمتها، "ويقول ابن تيمية عن كلامهم هذا: "وهو كلام صحيح لكنه انما يدل على امر مجمل لا تتبين دلالاته على المطلوب بل قد يعتقد طريق المتكلمين مع قوله انه بدعه ولا يفتح ابواب الادلة التي ذكرها الله في القرآن التي تتبين ان ما جاء به الرسول حق ويخرج الذكي بمعرفتها عن التقليد وعن البدعة والجهل فهؤلاء أضل بفرقهم لأنهم لم يتدبروا القرآن وأعرضوا عن آيات الله التي بينها بكتابة .. ابن تيمية "معارج الوصول" ص ١٨٥.

بعدم الألتفات إلى أدلة القرآن بل تهجموا فقالوا انها أدله خطائية اقتناعيه وانها ليست براهين قطعية ملزمة، وان البراهين الحقيقية هي أشتمل عليه علم المنطق، ثم أنهم حاولوا شرح الحقائق الغيبية فى العقائد الدينية تقليدا للفلسفة واتباعا لأرسطو فوقعوا فى اخطاء فاحشة ووجد فى كلامهم تناقض شديد. بل انه لا يرى ان المتكلمين من المعتزله ومانهج مناهجهم فى الاحتجاج من الأشاعرة والماتريديه يقرون ما قال الفلاسفة فى هذا، بل ان بعضهم يصرح بمثل ما صرح به الفلاسفة، فالرازى يقول: "ان الاستدلال بالسميات فى المسائل الاصوليه لا يمكن بحال، لأن الاستدلال بها موقوف على مقدمات ظنية، وعلى رفع المعارض العقلى، وان العلم بانتفاء المعارض لا يمكن، اذ يجوز ان يكون فى نفس الأمر دليل عقلى يناقض ما دل عليه القرآن، ولم يخطر ببال المستمع^(١) .

هال ابن تيمية ذلك القول، لأنه يؤدى إلى انه لا براهين الا ما يكون المنطق طريقه كأن العلم الاسلامى مدين للمنطق اليونانى فى فهمه، وهاله أكثر أن مؤاده أن الصحابة لم تكن لديهم الوسائل القطعية لفهم هذا الدين الحكيم ولا لفهم عقائده، لأنهم لم يكونوا على فهم بعلم ارسطوا الذى لم يعرف فى الفكر الاسلامى الا فى القرن الثانى الهجرى، كان الصحابة والتابعين لم يكونوا عالمين بأصول الدين إلا عن طريق ظنى، ولم يتوافر لديهم الطريق القطعى وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: يقولون أنه لم يكن الرسول يعرف معنى ما أنزل عليه من هذه الآيات، ولا أصحابه يعلمون معنى ذلك، بل لازم قولهم أنه هو نفسه لم يكن يعرف معنى ما تكلم به من أحاديث الصفات بل يتكلم بكلام لا يعرف معناه.^(٢)

خيل إلى ابن تيمية ان كل هذا من منطق ارسطو الذى تعلق به علماء المسلمين - وان كان العيب ليس فى المنطق بل فىمن استخدمه- وادخله ابو حامد الغزالى فى مقدمة علم الأصول فتثار على ذلك المنطق واعتبره من علوم الصائبة واخذ يبين انه دخيل على الفكر الاسلامى وان إدراك الحقائق الإسلامية لم يكن فى حاجة اليه. فنراه يقول- فى مغالاه واضحة- ان المسلمين يجب ان يصوغوا

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج١ ص ١٠.

(٢) ابن تيمية: "نقد المنطق" ص ٥٧. وانظر ايضا: ابو زهرة: ابن تيمية ص ٢٤٢.

ادلتهم فى عباراتهم الخاصة دون ان يتقيدوا بأدلة المنطق الارسطى المحدودة، والعقول اذا اتسعت كعقول المسلمين اتسعت تصوراتها وعباراتها واذا ضافت العقول والعبارات والتصورات بقى صاحبها وكأنه محبوس العقل واللسان، وهذا ما يصيب أهل المنطق الارسطى الذين يراهم ابن تيميه "من أصيق الناس علما وبيانا واعجزهم تصورا وتعبيرا" ويعتقد ابن تيميه ان من سلك مسلك أهل المنطق من مفكرى الاسلام "طول وضيق وتكلف وتعسف وغايته بيان البين وايضاح الواضح"^(١).

ويقول ابن تيميه ايضا عن المنطق انه أمر اصطلاحى وضعه رجل من اليونان غير معصوم من الخطأ ولا يحتاج اليه العقلاء، ولا يمكن حصر طريق العلم عليه، لأن طلب العلم ليس موقوفا على هذا المنطق ولا على لغتهم اليونانية التى يعبرون بها عن معانيهم المنطقية "فلا يقول احد ان سائر العقلاء يحتاجون إلى هذه اللغة لا سيما من كرمه الله باشراف اللغات الجامعة لاكمل مراتب البيان المبينه لما تتصوره الازهان باوجز لفظ واكمل تعريف."^(٢)

ويحاول ابن تيميه التأكيد على دعواه بعدم الحاجة إلى المنطق بالاشارة إلى ما ذكره ابو سعيد السيرافى المناظرة التى قامت بينه وبين متى ابن يونس المنطقى والتى أكد فيها السير فى عدم حاجة العقلاء إلى المنطق كما يدعى متى ابن يونس ويرى انهم فى حاجة إلى تعلم اللغة العربية وذلك "لأن المعانى فطريه" عقليه لا تحتاج إلى اصطلاح خاص"^(٣). فاللغة العربية هى التى يحتاج اليها فى معرفة ما يجب معرفته

(١) ايت تيميه: الرد على المنطقيين ج١ ص٣٠٨.

(٢) نفس المرجع: ٢٢٢.

(٣) نفس المرجع: ص٢٢٢. والمناظرة بين ابى بشر متى ابن يونس وابى سعيد السيرافى حول المفاضلة بين النحو والمنطق اوردها ابو حيان التوحيدى فى "الامتع والمؤانسه" نشره أحمد امين واحمد الذين ج١ ص١٠٨ وما بعدها واوردها ياقوت فى: "معجم الادباء" نشره دار المأمون- القاهرة ج٨ ص١٩٥. والجدير بالذكر هنا مشكلة المفاضلة بين المنطق والنحو فى الفكر الاسلامى قد اخذت شكلا عنيفا على صورة خصومة بين النحويين الخالص وبين المناطقة. ولا نستطيع أن نحدد بدقة العوامل التى أثرت فى نشأة النحو وهل كان من بينها المنطق فقد يكون النحو فى نفس الوقت الذى ترجمت فيه. كتب المنطق إلى العربية، أعنى قرابة منتطف القرن الثانى الهجرى فهل تكون النحو على يد الخليل وسيبويه تحت تأثير المنطق، هذه المسألة حولها

من المعانى، ولهذا كان تعلم العربية- فى رأى ابن تيمية - فرص على الكفاية بخلاف لمنطق "ومن قال من المتأخرين (يقصد الفزالى) ان تعلم المنطق فرض على الكفاية فإنه يدل على جهله بالشرع وجهله بفائدة المنطق"^(١).

أشار ابن تيمية هنا إلى ارتباط المنطق اليونانى باللغة اليونانية، وقد كان هذا رأى كثير من المؤرخين الأوربيين امثال ترند لنبرج وان كان هذا الرأى لا يجد تأييدا قويا اليوم^(٢) ففى العصر الحديث ظهر تيار النحو المنطقى على يد جماعة

خلاف- فهناك من يثبت تأثر النحو العربى بالمنطق اليونانى وهناك من ينكر هذا التأثير = وهناك فئة أثرت المتوسط- انظر د. ابراهيم مدكور: "فى اللغة والادب" سلسلة اقرأ دار المعارف سنة ١٩٧٠م ص٤٥، أحمد أمين: "ضحى الاسلام" ج١ ص ٢٩١، مصطفى سليمان: "المؤثرات الاجنبية فى نشؤ النحو العربى" مقال نشر بمجلة الفيصل العدد ٨٥ ابريل سنة ١٩٨٤م. والملاحظ أن العناية بالبحث فى الصلة بين المنطق وبين النحو العربى قد ظهرت واضحة كل الوضوح فى القرن الثالث الهجرى واتخذت صورة خصومة عنيفة فى القرن الرابع حيث نفذت العلوم الفلسفية فى كل الاوساط" فقد خلف لنا رجال هذا القرن اثارا واسماء مؤلفات ووثائق مناظرات تشهد بما كان لهذه المشكلة من أهمية عظمى فى الاوساط النحوية والمنطقية ولعل أهم وثيقة خلفها لنا ذلك القرن المناظرة التى رواها أبو حيان التوحيدى والتى جرت بين أبى بشر متى ابن يونس المترجم وبين أبى سعيد السيرافى ومنها نرى أن المناطقه الخالص كانوا يفضلون المنطق على النحو، ويقولون لاجلجه بالمنطقى إلى النحو أما النحوى فعلى العكس من ذلك محتاج إلى المنطق والنحويون الخالص كانوا يرون العكس وكانت هناك طائفة توسطت بين الطرفين، وهى طائفة المشاركين فى الفلسفة وعلوم العربية معا، والمناظرة تنتهى بوجوب اتخاذ هذا الموقف الوسط أى الجمع بين النحو والمنطق أما الاثار الاخرى فهى اما اسماء تأليف فى هذه المشكلة واما تعاليق اشير فيها اليها فنجد اولا احمد بن الطيب السرخسى تلميذ الكدى يكتب كتابا عنوانه: "الفرق بين نحو العرب والمنطق" (ذكره ابن ابى اصيبعة ج١ ص ٢١٥)، ونجد كذلك يحيى ابن عدى - يكتب كتابا فى: تبيين الفصل بين صناعتى المنطق الفلسفى والنحو العربى (اورده القفطى ص٣٦٢) وغير ذلك وفى هذا القرن نجد كثيرا من النحويين قد بدأو يتأثرون كل التأثر بالمنطق فى ابحاثهم النحوية، وكان ذلك بدءا للجمع بين المنطق والنحو فى - الابحاث النحوية والمنطقية معا مما سيظهر بوضوح جدا فى القرون التالية.

انظر د. عبد الرحمن بدوى: الله المنطق الصورى والرياضى لله ص٢٤ وما بعدها.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص٢٢٢، ٢٢٤.

(٢) يقول ترند لنبرج: أن لوحقا لمقولات الارسططالية تقوم على تقسيم الكلام إلى اجزائه-

بوررويال وبلغ أوج تطوره على يد أصحاب الانسكلوبيديا فى القرن الثامن عشر. وقد وضع هذا النحو المنطقى فى أول الأمر فى مقابل النحو الذى لايقوم إلا على الاستعمال. أما النحو المنطقى فيرى العكس من ذلك أن الفاصل هو العقل، وعلى النحو بالتالى أن يعتمد على المنطق فى وضع قواعده.

وعن هذا الاتجاه نشأ تياران كلاهما مرتبط بالآخر، ظهرا بوضوح فى القرن التاسع عشر حين نهضت الدراسات الخاصة بفقہ اللغات كله وخصوصا اللغات الهنية الأوربية:

التيار الأول: تيار النحو العام فيقوم على أساس الابحاث التى قام بها علماء اللسان فى دراستهم للنحو المقارن فى جميع اللغات. فهؤلاء قد درسوا الصورة اللغوية عند الشعوب المتباينة وفى الأعصر المختلفة، وتتبعوا تطورها، وحلوا التراكيب العامة التى تشترك هذه اللغات فيها. فانتبهوا إلى أن من الممكن التحدث عن نحو مشترك بين اللغات كلها والى أن المقولات النحوية أقصر كلية مما كان يتصور من قبل، أما الاختلاف فيتناول خصوصا الشكول Forms أعنى طرائق التعبير، بينما الأفكار الرئيسية متحدة إلى درجة ظاهرة وهذه الواقعة تدل على أن الفكر الإنسانى أكثر اضطرادا مما يعتقد عادة، وفيها تقيد فى آن واحد لما يقول به الاسميون الذين يدعون أن المنطق يتوقف بأثره على شكول اللغة وأن ثمة أنواع المنطق بقدر ما هنالك من لغات، ثم لما يقول به الاجتماعيون أو علماء الاجناس الذين يغالون فى وضع فروق وتميزات بين الاجناس تبعا لصفات طبيعية خارجية، فاندفعوا يقيمون بينها اختلافا أساسيا من الناحية العقلية وذهبوا إلى لكل جنس منطقة الخاص. والذى - يستخلص من كل هذه الاكتشافات اللسانية هو أن العقل

فالجوهر يقابل الاسم، والكيف يقابل الصفة، والكم يقابل العدد، والاضافة تقابل صيغ = التفضيل، والايين والمتى يقابلان ظروف المكان والزمان، والفعل والانفعال والوضع تقابل الأفعال المعتدية المبينه للمجهول واللازمة على التوالى... الخ وإذا كان رأى ترند لتبرج لايجد تأييدا قويا اليوم، فانه ليس من شك فى أن أرسطو قد استعان فى وضعه للوجه المقولات بالتقسيمات اللغوية. وكل هذا يدل على ماكان للنحو من أثر فى وضع المنطق انظر د. عبد الرحمن بدوى: "المنطق الصورى والرياضى" ص ٢٣، ٢٤.

لانسانى واحد على الرغم من الاختلاف المادى الهائل بين اللغات وماهنالك من رجات لصورها متعددة ومن شأن هذا أن يعطى لنتائج هذه الأبحاث قيمة فلسفية كبر لأنه يحولنا أن تؤكد أن تركيب لغاتنا لا ينتسب فقط إلى منطق لائتى أو وريى أو آرى ولكنه ينتسب إلى المنطق فحسب^(١).

وفى هذا تفنيد أيضاً لما يقول به ابن تيمية من أن ارتباط المنطق باللغة ليونانية مبررا لعدم الحاجة إليه. ومن ثم فلا معنى لانكار ابن تيمية حاجة المسلمين إلى المنطق، وتأكيده على حاجتهم إلى اللغة العربية فقط. وإذا كنا نوافق على ضرورة الحفاظ على لغتنا العربية باعتبارها من مقومات أمتنا الخاصة إلا أن هذا لا يعد مبررا لعدم الحاجة إلى المنطق وذلك لأن العقل الانسانى واحد بين جميع الشعوب والأجناس، فلا بد إذن أن يكون فى اللغات شىء ثابت مشترك بينها جميعا. واللغة تخضع للمنطق إذن فى تركيبها، والعلة فى ذلك أن الفاعل فى التطور اللغوى هو العقل الانسانى، فلا يمكن إذن أن لا يكون لوظائفه وعملياته أثر فى تكوينها وتركيبها. ولهذا ميز أصحاب تيار النحو العام بين نوعين من المبادئ فى اللغة: مبادئ ذات حقيقة أبدية وتتبع وتحليل الفكر الناشئة هى عنه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى المبادئ المشروطة المتوقفة على المواضع والاتفاق، والتي هى العلة فى تعدد اللغات والمبادئ الأولى هى التى تكون النحو العام والأخرى موضوع النحو الخاصة والنحو العام يمكن إذن أن يكون مشرعا، إذ هو يشرع باسم أعلى السلطات، وأعنى بها سلطة العقل وهو ليس شىئا آخر غير المنطق فى تطبيقه على التعبير.^(٢)

التيار الثانى: تيار النحو العقلى وقد قوى فى أوائل هذا القرن ووجد مؤيدا كبيرا فى شخص ادموند هسرل، الذى حاول أن يضع نحوا مجردا على أساس مبادئ الفلسفة المتعالية ثم عند اتباع المنطق الرمزى وعلى رأسهم جميعا كوتيرا. وقد وصل هذا التيار إلى نتائج مشابهة لما وصل إليه أصحاب النحو المجرد.^(٣)

(١) د. عبد الرحمن بدوى: "المنطق الصورى والرياضى" ص ٢٨ وما بعدها.

(٢) د. عبد الرحمن بدوى: "المنطق الصورى والرياضى" ص ٤٠، ٤١.

(٣) نفس المرجع: ص ٤١ وما بعدها.

الناحية الثالثة: نقد حصر صور الاستدلال في ثلاثة فقط:

حصر المناطقة الأرسطيون الأدلة في ثلاثة طرق، القياس (وهو استدلال بالكلى على الجزئى) والاستقراء (هو الاستدلال بالجزئى على الكلى) والتمثيل (هو الاستدلال بأحد الجزئيين على الآخر). وبعد أن يشرح ابن تيمية هذه الطرق يقرر أن المناطقة لم يقيموا دليلاً على انحصار الاستدلال في هذه الطرق الثلاثة. بل ولا يمكنهم أن يقيموا دليلاً، لأن هناك طرق إسلامية للاستدلال تخرج عن هذا الحصر المزعوم. فهناك الاستدلال بالكلى على الكلى الملازم له وهو المطابق له في العموم والخصوص. وكذلك الاستدلال بالجزئى على الجزئى الملازم له حيث يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر ومن عدمه، وهذه هي الآيات وهي ليست قياساً ولا استقراءً أولاً تمثيلاً ومع ذلك فهي طريقة صحيحة للاستدلال. بل إنها أدق وأشمل من الطرق المنطقية.^(١)

ولقد أصاب ابن تيمية في توجيه هذا النقد إلى المناطقة بل لقد سبق المناطقة المحدثين إلى القول به. وسيعود ابن تيمية إلى مناقشة حصر المناطقة للاستدلال في القياس والتمثيل والاستقراء خلال نقده للمقام الرابع.^(٢)

إلا أن ابن تيمية يغالى كعادته في نقده لحصر المناطقة صور الاستدلال في ثلاثة فقط قائلاً أن حصرهم الأدلة في هذه الطرق الثلاثة إما أن يكون باطلاً، وإما أن يكون - تطويلاً يبعد الطريق على المستدل، فلا يخلو عن خطأ يسد عن الحق، أو أنها طريق طويل تُتعب صاحبها حتى يصل إلى الحق، مع أنه يمكن الوصول إليه عن طريق قريب ويشبه ابن تيمية من يسلك هذه الطرق المنطقية بإجابة من يُقال له أين اذنك فيرفع يده فوق رأسه رفعا شديداً ثم يديرها إلى أذنه اليسرى وكان يمكن الإشارة إلى اليمنى أو اليسرى من طريق مستقيم. ويرى ابن تيمية أن طريقة القرآن هي أقوم الطرق ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾^(٣) أما الطرق

(١) ان تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٠٢.

(٢) انظر ص ٢٢٠ وما بعدها من هذا الكتاب.

(٣) سورة الاسراء: ٩/١٧.

المنطقية فهي - فى رأيه - مع ضلالهم فى العز و اعوجاج طريقهم وطولها فى البعض الآخر، إنما يوصلهم إلى أمر لا ينجى من عذاب الله فضلا عن أن يوجب لهم السعادة.^(١)

وهنا يخطأ ابن تيمية بل ويناقذ نفسه، فهو يخطأ فيما ذهب إليه من أن المنطق يؤدي إلى الضلالة، والحق أن المنطق شأنه شأن العلوم الرياضية - كما يقول الغزالي - التي لاتمس قواعد الدين كما أن حقائقه مشتركة بين كل العقول، لا يختص بأمة دون أخرى كما أنه يناقد نفسه عندما يصف الطرق المنطقية بالتطويل والبطلان وقد سبق له أن اعترف بصحتها فى موضع آخر عندما أثبت أن طرق الاستدلال الاسلامية (الاستدلال بالأدلة المستلزمة لمدلولاتها) تشمل طرق الاستدلال المنطقى وغيرها. حيث يقول: "أن كل دليل يستدل به فإنه ملزوم لمدلولة، وقد دخل فى هذا كل ما ذكره (أى المناطق) ومالم يذكره. وهو الذى يؤكد: "أن اختلاف صيغ الدليل" (أى سواء كانت يونانية منطقية أو اسلامية) مع اتحاد معناه لا يغير حقيقته. والكلام إنما هو فى المعانى العقلية لا فى الألفاظ فكيف يستقيم هذا مع ما يذكره فى هذه الفقرة من أن المنطق يؤدي إلى الضلال؟

٢- نقد المقام الموجب:

إن نقد ابن تيمية لهذا المقام وهو "أن القياس يفيد العلم بالتصديقات" يختلف عن نقده للمقامات الثلاثة السابقة اختلافا بينا. فهو يرى أن هذا المقام هو أدق- المقامات وذلك لأن خطأ المناطق فى المقامات الثلاثة السابقة واضح فيها بادنى تدبر- وانما هم فى رأيه يلتبسون على الناس بالتهويل والتطويل- "بخلاف هذا المقام الرابع" فإن كون القياس المؤلف من مقدمتين يفيد النتيجة هو أمر صحيح فى نفسه"^(٢)

وعلى الرغم من اعتراف ابن تيمية بصحة تركيب القياس من مقدمتين وصحة نتيجته، إلا أنه لا يعترف بأن هذه النتيجة التى يصل إليها هذا القياس تفيد

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٠٢.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٤٧، ٢٤٨. "نقد المنطق" س ٢٠٠

العلم. ويرى أن ما يمكننا الوصول إليه من العلم يمكن أن نصل إليه بغير طريق المنطق. لذلك نراه يثير عدة مسائل ضد المناطق في هذا المقام وهي:

أ- القياس المنطقي عديم التأثير في العلم وجوداً وعدمًا:

تحت هذا العنوان يشير ابن تيمية إلى نظار المسلمين قد بينوا في كلامهم عن المنطق الأرسطي، أن ما ذكره المناطق من صور القياس وموادة مع كثرة التعب العظيم ليس فيه فائدة علمية وكل ما يمكن علمه بالقياس المنطقي يمكن علمه بدونه "فلم يكن في قياسهم لا تحصيل العلم بالمجهول الذي لا يعلم بدونه، ولا حاجة به إلى ما يمكن العلم به بدونه فصار عديم التأثير في العلم وجوداً وعدمًا".^(١)، كل ما فيه اذن تطويل واجهاد للفكر وتضييع للوقت.

ب- القياس المنطقي من الأسباب المعوقة للعلم:

يقول ابن تيمية أنه إذا كان المطلوب من الأدلة والبراهين بيان العلم والطرق المؤدية إليه - كما يذهب إلى ذلك نظار المسلمين - فإن أدلة المنطق وبراهينه قد تكون من الأسباب المعوقة للعلم لما في المنطق من كثرة تعب الذهن "كمن يريد أن يسلك الطريق - ليذهب إلى مكة أو غيرها من البلاد فإذا اسلك الطريق المستقيم المعروف وصل في مدة قريبة بسعى معتدل. وإذا قيص له من يسلك به من التعاسيف. ويسلك به مسالك منحرفة فإنه يتعب تعباً كثيراً حتى يصل إلى الطريق المستقيمة إن وصل وإلا فقد يصل إلى غير المطلوب".^(٢)

وقد سبق لنا الرد على هذه الاعتراضات من ابن تيمية^(٣).

ج- القياس المنطقي غير فطري:

يقول ابن تيمية أن الأمور الفطرية متى جعل لها طرق غير فطرية كانت تعذيباً

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٤٨

(٢) نفس المرجع: ص ٢٤٨.

(٣) أنظر ص..... من هذا الكتاب

للفسوس بلا منفعة لها^(١). ويقول أيضا "وصورة القياس المذكورة فطرية لا تحتاج إلى تعلم هي عند الناس بمنزلة الحساب. ولكن هؤلاء (المناطق) يطولون العبارات ويغربونها^(٢). إن الفطرة تصور القياس الصحيح من غير تعلم. والناس بفطرتهم يتكلمون بالأنواع الثلاثة: التداخل والتلازم والتقسيم كما يتكلمون بالحساب وغيره^(٣). وهنا أيضا يمكن الرد على ابن تيمية بأنه إذا كان في مقدرة البعض التوصل إلى معرفة الأشياء بالفطرة دون الحاجة إلى قانون منطقي إلا أننا لا نستطيع أن نعد ذلك حكما عاما يصدق على الجميع لذلك 'أحتاج الأمر - كما يقول البغدادي- إلى قانون صناعي' به يستفيد فاقد الحكمة الفريزية من واجدها"^(٤).

د - القياس لا يفيد إلا العلم بالكليات:

وهنا ينقد ابن تيمية القياس في أساسه ، فإذا كان القياس عند المناطق لا يفيد إلا العلم بأمور كلية، فإنه - فيما يرى ابن تيمية - "لا يفيد العلم بشيء معين من الموجودات ثم تلك الأمور الكلية يمكن العلم بكل واحد منها بما هو أيسر من قياسهم" فلا تعلم كلية بقياسهم إلا والعلم بجزئياتها ممكن بدون قياسهم الشمولي، وربما كان أيسر، فإن العلم بالمعينات قد يكون أبين من العلم بالكليات"^(٥).

هـ - نقد الجانب الصوري في القياس

يرى ابن تيمية أن المناطق يهتمون بالجانب الصوري للقياس دون الاهتمام بمادته ولا بما فيها من صحة أو فساد. ويؤكد ابن تيمية على أن المطلوب من الأدلة والبراهين أن تكون طرقا للوصول إلى المطلوب من العلم لا أن تكون علما بحد ذاته فقط. فإذا كان القياس صوريا أي يهتم بالشكل دون المضمون فإنه يصبح علما بحد

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباي ص ٢٤٨.

(٢) نفس المرجع ص ٢٤٩.

(٣) ابن تيمية: "نقد المنطق" ص ٢٠١.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباي ص ٢٩٧، ٢٩٨.

(٥) نفس المرجع ص ٢٥١، ٢٥٢.

ذاته، وهذا العلم يصرف الذهن عما يجب أن نصل إليه من العلم. فالدليل والبرهان عند نظار المسلمين هو المرشد إلى المطلوب والموصل إلى المقصود^(١). وكل ما كان مستلزما لغيره يمكننا أن نستدل به عليه "ولهذا قيل: الدليل ما يكون النظر فيه موصلا إلى علم أو ظن"^(٢). ويعارض ابن تيمية بعض المتكلمين الذين يطلقون لفظ الدليل على ما يوصل إلى العلم. ولفظ "إمارة" على ما يوصل إلى الظن. ويقول "هذا اصطلاح من اصطلاح عليه من المعتزلة ومن تلقاه عنهم"^(٣).

هذا بينما يرى ابن تيمية أن الدليل هو الدليل بمعنى أنه قد يصيب العلم وقد لا يصيب. وأن الدليل الموصل إلى العلم هو الدليل الذي تربطه بالمدلول علاقة لزوم دائمة. يقول ابن تيمية: "أن كل ما كان مستلزما لغيره بحيث يكون ملزوما له فإنه يكون دليل عليه وبرهانا له، سواء كانا وجوديين أو عدميين، أو أحدهما وجوديا والآخر عدميا فأبدا الدليل ملزوم للمدلول عليه والمدلول لازم للدليل.

لذلك لا معنى على الإطلاق - كما سبق أن ذكرنا من قبل في المقام السابق - أن نحتم وجود مقدمتين في الدليل. ويؤكد ابن تيمية هنا على أن الدليل قد يكون مقدمه واحده متى علمت علم المطلوب وقد يحتاج المستدل إلى مقدمتين أو أكثر - وأنه ليس هناك حد مقدر يساوى فيه جميع الناس في جميع المطالب بل ذلك بحسب علم المستدل الطالب بأحوال المطلوب والدليل ولوازم ذلك وملزوماته"^(٤).

❖ ليس في القياس المنطقي إلا صورة لدليل من غير بيان صحته أو فساده ويؤكد ابن تيمية على إمكان الاستغناء عن القياس المنطقي وذلك لأنه إذا العلم هو المطلوب والدليل هو الطريق إليه، فمن عرف دليل مطلوبه عرف مطلوبه سواء نظمه بالقياس المنطقي أم لا ومن لم يعرف دليله لا ينفعه القياس المنطقي.

ومن الخطأ في رأى ابن تيمية أن يقال أننا بالقياس نستطيع معرفة صحيح

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباي ص ٢٥٠.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٥٠.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٥٠.

(٤) نفس المرجع: ص ٢٥٠، ٢٥١.

الأدلة من فاسدها لأن القياس ليس فيه إلا شكل الدليل وصورته. أما مادته أى
”كون الدليل المعين مستلزما لدلوله فهذا ليس فى قياسهم ما يتعرض له بنفى ولا
إثبات وإنما هذا بحسب علمه بالمقدمات التى اشتمل عليها الدليل وليس فى
قياسهم بيان صحة شىء من المقدمات ولافسادها^(١).

❖ أما عن معرفة كيفية صحة الدليل :

فيقول ابن تيمية: ”أن الحقيقة المعتبره فى كل برهان ودليل فى العلم هو
”اللزوم“ فمن عرف أن هذا لازم لهذا استدل بالملزوم على اللازم، وإن لم يذكر
لفظ اللزوم ولا تصور معنى هذا اللفظ بل من عرف أن كذا لا بد له من كذا أو أنه
إذا كان كذا كان كذا وأمثال هذا فقد علم اللزوم^(٢). ويعطى ابن تيمية مثالا على
هذا: بأن من يعرف أن كل ما فى الوجود فهو آية الله، فإنه مفتقرا إليه محتاج إليه،
لا بد له منه، فيلزم وجوده وجود الصانع. كذلك يعرف أن المحدث لا بد له من
محدث، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خَلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾^(٣). فلا يمكن
لإنسان صحيح الفطرة أن يدعى وجود حادث بدون محدث أحدثه، كما لا يمكنه أن
يقول أنه هو الذى أحدث نفسه^(٤). وهذا استدلال بالملزوم على اللزوم توصل منها
الإنسان إلى علاقة الإستلزام دون أن يضع هذا الدليل فى صورة قياس أرسطى.
وإذا كان البعض يستخدم القياس الأرسطى كذلك ”لناسبتها لعادته لالكون العلم
المطلوب متوقفا عليه مطلقا^(٥). فقد يكون فى القياس المنطقى رياضة عقلية لكن ليس
فيه فائدة علمية“. وأن شريعة الإسلام ومعرفتها ليست موقوفة على شىء يتعلم من
غير المسلمين أصلا وإن كان طريقا صحيحا^(٦). وحتى طريق الجبر والمقابلة مع

(١) نفس المرجع: ص ٢٥٢.

(٢) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ طبعة بمباى ص ٢٥٢.

(٣) سورة الطور: ٥٢/ ٢٥.

(٤) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ طبعة بمباى ص ٢٥٢.

(٥) نفس المرجع: ص ٢٥٥.

(٦) نفس المرجع: ص ٢٥٢.

إعتراف ابن تيمية بصحتها إلا أنه يقول "فيها تطويل يغنى الله عنه بغيره" (١).

القياس المنطقي مع صحته لا يستفاد به علم الموجودات:

وإذا كان ابن تيمية لا ينكر صحة صورة القياس - كما سبق أن ذكرنا - فإنه يكرر هنا أن صحة صورة القياس لا تفيد علما بالموجودات، كما أن اشتراط المناطقة للمقدمتين دون زيادة أو نقصان شرطاً باطلاً. وأن ما يحصل عليه بواسطة القياس من اليقين قد يحدث بدونه، بل قد يحصل بغيره من الطرق يقين لا يحصل عليه به (٢). فإذا كانت مواد القياس - بصرف النظر عن صورته - معلومة فلا شك أنه يفيد اليقين سواء في ذلك أكان إقترانياً "قياس التداخل" أو استثنائياً في صورته الشرطية المتصلة أو المنفصلة "قياس التلازم أو التقسيم".

أما الأول : وهو الاقترانى:

يوافق ابن تيمية على صحة القياس الإقترانى المؤلف من العمليات وهو "قياس التداخل" كما يوافق على أن الشكل الأول منه يفيد المطالب الأربعة أى القضايا الأربع الموجبه والسالبه الجزئية والكلية. وأن الشكل الثانى يفيد السالبه الكليه والجزئية وأن الثالث يفيد الجزئية سالبه كانت أو موجبه.

أما الثانى وهو الاستثنائى:

فينحصر فى الشرطى المتصل قياس التلازم "والشرطى المنفصل" قياس التقسيم "وهنا يشرح ابن تيمية ماهية التلازم والتقسيم:

التلازم :

وهو الشرطى المتصل عند المناطقة. وشروطه عندهم استثناء عين المقدم ينتج عين التالى واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم. أما عند المسلمين فشروطه: "وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم وانتفاء اللازم يقتضى انتفاء

(١) نفس المرجع: ص ٢٥٨.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٦٢.

الملزوم.“^(١) . ويشير ابن تيمية إلى أن هذا الطريق مع اختصاره فإنه يشمل جميع الأدلة سواء سميت براهين أو أقيسة أو غير ذلك ”فإن ما يستدل به على غيره فإنه مستلزم له، فيلزم من تحقق الملزوم الذى هو الدليل، تحقق اللازم الذى هو المطلوب، المدلول عليه، ويلزم من انتفاء اللازم الذى هو المدلول عليه، انتفاء الملزوم الذى هو الدليل“^(٢) .

وهذا فإن القضية الباطلة لايقوم عليها دليل صحيح، لامتناع أن يقوم على الباطل دليل صحيح ز وإذا عرفنا أن الدليل صحيح علمنا أن لازمه - أى المطلوب - حق فإنه يجب إذا كان الدليل حقا أن يكون المطلوب المدلول عليه حقا ”مهما تنوعت صور الأدلة ومقدماتها وترتيبها، فلا إعتبار إذن إلا لصحة الدليل لا لصورته“ ولهذا كان الدليل الذى يصور بصورة القياس الاقترانى يصور أيضا بصورة الإستثنائى ويصور بصور أخرى غير ما ذكره (المناطقة) من الألفاظ وترتيبها^(٣) .

التقسيم

وهو ”الشرطى المنفصل“ عند المناطقة ويتخذ عدة صور: فقد يكون مانعا من الجمع والخلو كما يقال: العدد إما شفع وإما وتر ومعنى هذا أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان.

وقد يكون مانعا من الجمع دون الخلو، كالضدين الذين لا يجتمعان وقد يرتفعان كما يقال هذا إما إسود وإما أحمر وقد يكون مانعا من الخلو دون الجمع كعدم المشروط ووجود الشرط. والمراد بالشرط هنا ما يلزم من عدمه عدم الحكم. سواء عرف ذلك بالشرع أو بالعقل مثل كون الطهارة شرطا فى الصلاة واءتجاة شرطا فى العلم. ويؤكد ابن تيمية على أن ”وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط. ولكن لا يرتفعان جميعا ولا يرتفع وجود الشرط وعدم المشروط لأنه حينئذ يعدم الشرط ويوجد المشروط، وهذا لا يكون كما إذا قيل: هذا غرق بدون ماء أو صحت

(١) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ طبعة بمباى ص ٢٩٤.

(٢) نفس المرجع : ص ٢٩٤ .

(٣) نفس المرجع : ص ٢٩٤ .

صلاته بغير وضوء...^(١) . والأصح أن يقال هذا إما أن يكون في ماء وإما أن لا يغرق. وإما أن يكون متطهرا، وإما أن لا تصح صلاته ... ويرى ابن تيمية أن هذه الأقيسة كلها تعود إلى أن الدليل يستلزم المدلول . وأنه يمكن أن نصور ذلك بصور متعددة. مما ذكره المناطقة (أى الأقيسة الحملية والشرطية) ومما لم يذكرون.

وينقد ابن تيمية حصر المناطقة للبرهان فى ستة أشكال أربعة منها فى القياس الاقترانى واثان فى القياس الاستثنائى (الشرطى المتصل والمنفصل) ويرى أن هذه الأشكال الستة على فرض صحتها ليست سوى صورة من صور الأدلة ولا ينحصر تصوير الأدلة فى هذه الأشكال، كما لا ينحصر تصوير الدليل فى مقدمتين. فقد يكون الدليل مقدمة وقد يكون مقدمات وقد يؤتى بالدليل بدون هذه الأشكال كلها.

وهكذا ينتهى ابن تيمية إلى نتيجة رائعة يضع فيه المناطقة أمام خيارين قائلا: "وحيث أن يكون الاعتبار بما ذكره من صور الأشكال ولفظها، أو بما ذكره من المعنى"^(٢).

فإذا كانت العبرة بالصورة فلا يمكن تخصيص صورة الدليل بخمسة أو ستة من الأشكال كما لا يمكن تخصيصه بمقدمتين طالما يمكن تصوير القياس بصور عديدة متنوعة ليس فيها لفظ شرط لا متصل ولا منفصل ولا هو على صورة القياس الحملى. أما إذا كانت العبرة بالمادة، فإن المادة متنوعة والمعنى "هو أن يكون ما يستدل به مستلزما لما يستدل به عليه، سواء كان مقدمه أو مقدماتان أو أكثر" وسواء كان على الشكل المنطقى الأرسطى أو غيره^(٣) . وبذلك يوضح ابن تيمية فساد ما ذكره المناطقة فى كلتا الحالتين .

وبهذا يسبق ابن تيمية المناطقة الرياضيين المحدثين مثل دى مورجن وجورج بول وغيرهما فى فكرتهم أن القياس الأرسطى ليس هو الصورو الوحيدة العقلية بل

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٩٥.

(٢) نفس المرجع ص ٢٩٦.

(٣) نفس المرجع ص ٢٩٧.

هناك علاقات كثيرة فى الذهن وفى الواقع غيره^(١) .

(١) د. سامى على النشار: "مناهج البحث" ص١٩٩. والجدير بالذكر هنا أن القرن السابع عشر قد شهد حركة قوية - إبتدأها - لينز لتطبيق المنهج الرياضى على المنطق. واستمرت تنمو حتى جاء النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن فتمت نموا سريعا. وقد خيل إلى أصحاب هذه الحركة فى أول الأمر أن فيها تجديدا أو ثورة على المنطق الصورى كما وضعه أرسطو وتوسع فيه بعض التوسع الفلاسفة المدرسيون، حتى عدوا تحطيم هذا المنطق من الأغراض التى يرمون إلى تحقيقها كى تتم هذه الثورة على الوجه الأتم، إلا أنهم إنتهوا إلى تأكيد الصلة بين منطهم الجديد وبين المنطق الأرسطى القديم. بل أن يقولوا كما قال ريل: "أن أرسطو هو المؤسس الأول للمنطق الرياضى أو اللوغاريتمى أو الحساب الرياضى" .. وذلك أن الغاية واحده فى كل من المنطقين ونعنى بها الصورة المجردة للفكر، وكل ما هناك من فارق إنما هو فى درجة تحقيق تلك الغاية، فكلا المنطقين يكمل بعضهما بعضا.

ومع ذلك فهناك فارق كبير بين المنطق الصورى التقليدى وبين المنطق الرياضى الجديد. فالمنطق الرياضى قد وصل به التحديد وتطبيق التفسير الكمى حدا جعل الإختلاف بينه وبين المنطق الصورى واضحا بل وكبيرا، ثم أن ميدانه قد اتسع إلى درجة كبيرة جدا ففاق ميدان المنطق الصورى بمراحل عدة. كما عنى بتحديد مناهجه وجعلها دقيقة حتى بلغ من الدقه مبلغا يزيد كثيرا عن المنطق الصورى فضلا عن أن وسائل التعبير فيه أكمل بكثير وأدق.

ولهذا فإن أنصار المنطق الرياضى يأخذون على المنطق الأرسطى عدة أشياء فهم يأخذون عليه أولا: أنه مقصور على نوع واحد من أنواع الإستدلال وهو القياس ثانيا: أنه أخفق فى وضع رموز موافقه للإضافات المنطقية، ثالثا: أنه أخطأ فى تحليل هذه الإضافات. أنظر د. عبد الرحمن بدوى: "المنطق الصورى والرياضى" ص٢٥١، وما بعدها.

والمنطق الرياضى بالمعنى الدقيق لم يدرك موضوعه لأول مرة إلا على يد لينتز فقد شعر بالحاجة إلى لغة علمية عامة يتخذها العلماء للتفاهم فيما بينهم وسماها اللغة العالمية برؤيتها تستخدم الرموز مكان الألفاظ وإلى حساب عقلى يمكننا من التفكير بطرية رياضية إلا أن لينتز لم يستطع أن يحقق من هذا البرنامج غير جزء ضئيل جدا واستمرت المحاولات لإقامة المنطق الرياضى حتى إذا ما انتصف القرن التاسع عشر بدأ الوضع الحقيقى لنظرية المنطق الرياضى - قامت المحاولات الجديد مرتبطة بنظرية "كم المحمول" التى حاولها جورج بنتام (المتوفى سنة ١٨٨٤م) وتلاه هاملتون (المتوفى سنة ١٨٥٦م) إلا أنها كانت نحاولات ناقصة أما الأساس الحقيقى فقد وضعه رياضيان إنجليزيان هما دى مورجان وبول - ثم تطور المنطق الرياضى فى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل العشرين تطورا هائلا بفضل فريجة الألمانى وبيانو الإيطالى ثم رسل وهويتهد الإنجليزيين.

وإذا كانت ابن تيمية يعترف بصواب ما ذكره المناطق هنا إلا أنه يرى في "كثرة هذه الأشكال المنطقية وشروط إنتاجها تطويل قليل الفائدة كثير التعب. فهي لحم جمل غث على رأس جبل وعر، لاسهل فيرتقى ولاسمن فينتقل"^(١). ويرى ابن تيمية أنه متى كانت المادة صحيحة أمكن تصويرها بالشكل الأول الفطري. فبقية الأشكال لا يحتاج إليها. وإنما تفيد بالرد إلى الشكل الأول. إما بإبطال النقيض الذي يتضمنه "قياس الخلف" وإما بالعكس المستوى أو عكس النقيض يقول ابن تيمية "الفطرة تصور القياس الصحيح من غير تعليم، والناس بفطرتهم يتكلمون بالأنواع الثلاثة: التداخل والتلازم والتقسيم، كما يتكلمون بالحساب ونحوه"^(٢).

ويشير ابن تيمية إلى أن المناطق أنفسهم قد يسلمون بذلك، لكنهم يشترطون المقدمتين وينقد ابن تيمية فكرة اشتراط المقدمتين بما نقد به من قبل في المقام السالب^(٣).

و - حصول العلم لايتوقف على القياس المنطقي:

يقرر ابن تيمية هنا - ما سبق أن ذكره في المقام السالب - من أن القياس المنطقي يوصلنا إلى العلم إذا كانت مواده يقينية إلى أن يرى أن العلم الحاصل منه لا يحتاج فيه إلى القياس المنطقي بل يحصل بدونه "فلا يمكن قط أن يحصل بالقياس الشمولى المنطقي الذى يسمونه البرهان علم إلا وذلك يحصل بقياس التمثيل الذى يستضعفونه"^(٤).

هذا مع العلم أن القياس لا بد فيه من قضية كلية والعلم بكون الكلية كلية لا يمكن الجزم به إلا إذا جزمنا بتمائل أفرادها في القدر المشترك وهذا يحصل بقياس التمثيل بل أن العلم بالحقائق الموجودة في الخارج لا يمكننا الحصول عليه إلا عن طريق قياس التمثيل.

ويرى ابن تيمية أن هذين القياسين - الشمولى والتمثلى - ينتفع بهما إذا

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٩٧.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٩٧.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٩٨.

(٤) نفس المرجع: ص ١٩٩.

تلقت بعض مقدماتها الكلية عن خبر المعصوم، وإذا استعملت في الآلهيات بطريق الأولى كما جاء به القرآن وبدون هذين لا ينتفع بالبرهان في الآلهيات^(١).

أما في الطبيعيات فلا ينتفع البرهان منفعة علمية برهانية، وإنما يفيد قضايا عادية قد تتحرف فتكون من باب الأغلب أما في الرياضيات فقد يفيد البرهان "أما الرياضى المجرد عن المادة كالحساب والهندسة فهذا حق في نفسه، ولكن ليس له معلوم في الخارج وإنما هو تقدير عدد ومقدار في النفس"^(٢). وهذا البرهان - وإن كان صحيحا في ذاته - إلا أنه لا يوصل إلى حقيقة لأن الحقيقة تقوم على ما في الخارج بينما هذا البرهان الرياضى المجرد لا يقوم إلا على ما في النفس لا على ما في الخارج. لكن إذا كان البرهان الهندسى - مثلا - يؤدي إلى التوصل إلى علم الهيئة كصفة الأفلاك والكواكب ومقادير ذلك وحركاته فإن هذا بعضه معلوم بالبرهان وأكثره غير معلوم به وما بينهم فيه من الاختلاف كثير "فصار المعلوم ببراهينهم من الرياضى وغيره أمر لا تزكو به النفوس ولا يعلم به الأمور الموجوده إلا كما يعلم بقياس التمثيل"^(٣).

(١) يرى ابن تيمية: أن مسائل أصول الدين قسمين: القسم الأول: مسائل يجب إعتقادها ويجب أن تذكر قولاً أو تعمل عملاً كمسائل التوحيد والصفات والقدرة والنبوة ... وكل ما يحتاج الناس إلى معرفته واعفتقاده والتصديق به من هذه المسائل فقد بينه الله ورسوله بيانا شافيا. أما القسم الثاني: فهو دلائل هذه المسائل الأصولية ويظن بعض المتكلمين والفلاسفة أن دلائل الكتاب والسنّة إنما هي بطريق الخبر المجرد وهذا خطأ كبير في رأى ابن تيمية ، لأن الله سبحانه وتعالى قد بين الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك كما الأمثال العقلية المضروبه التي يذكرها الله في كتابه "فإن الأمثال المضروبة هي الأقيسة العربية سواء كانت قياس شمول أو قياس تمثيل ويدخل في ذلك ما يسمونه براهين وهو القياس الشمولى المؤلف من المقدمات اليقينية .. كما سمي الله آيتى موسى برهانين، ومما يوضح هذا أن العلم الألهى لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثلي يستوى فيه الأصل والفرع ولا بقياس شمولى تستوى فيه أفراده فإن الله سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء فلا يجوز أن يمثل بغيره ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضيه كلية تستوى أفرادها ... ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى سواء كان تمثيلا أو شمولاً كما قال الله تعالى "ولله المثل الأعلى".

أنظر ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ١٢ - ٢٥.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٩٩.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٩٩.

ز - أن المعين المطلوب علمه بالقضايا الكلية يعلم قبلها وبدونها :

وهنا يقرر ابن تيمية أن قياس التمثيل أقوى وأكثر يقينا من قياس الشمول وذلك لأنه يصل إلى المفردات المعينه للقضية الكلية وأن العلم بالأفراد المعينة أقوى من العلم بالقضية الكلية يقول ابن تيمية : "المقصود بهذه القضية الكلية إما أن يكون العلم بالموجود الخارجى أو العلم بالمقدرات الذهنية. أما الثانى ففائدته قليلة وأما الأول فما من موجود معين إلا وحكمه بعلم تعينه أظهر وأقوى من العلم به فى قياس كلى يتناوله فلا يحصل بالقياس كثير فائدة بل يكون ذلك تطويلا^(١) .

فأساس المعرفة الإنسانية إذن هو معرفة الجزئى، ونحن نصل إلى هذه المعرفة بالقياس التمثيلى لأنه أصل الشمولى. ومن الخطأ فى رأى ابن تيمية إعتبار القياس التمثيلى قياسا ظنيا، والشمولى يقينيا بينما يستند الثانى على الأول. أما إذا لم يستند القياس الشمولى على التمثيلى فلا يكون له مجال واقعى وهو ما يسميه المناطقة الإمكان الذهنى والإمكان الخارجى ويتصور المناطقة - تبعا لهذا التقسيم - وجودا ذهنيا وإمكانا ذهنيا، فيتصورون ماهيه مجردة بنفسها من حيث هى من غير أن تكون ثابتة فى الخارج أو فى الذهن. فيقولون الإنسان من حيث هو هو والوجود من حيث هو هو والسواد من حيث هو هو. ويظنون أن هذه الماهية المجردة عن جميع القيود الثبوتية والسلبية محققة فى الخارج. وخطأ هذا الرأى الأرسطى كما يقول ابن تيمية - لأيقل عن خطأ المثالية الأفلاطونية فى تجريدتها للمثل أو للفيثاغورية المأخره فى تجريدتها للعدد بل هذه المجردات المسلوب عنها كل قيد ثبوتى وسلبى لا تكون إلا مقدره فى الذهن^(٢) .

ويقول ابن تيمية بأن إفتراض الإنسان مجردا عن الموجودين الخارجى والذهنى إنما يكون فى الذهن كم تفرض سائر الممتنعات فى الذهن. مثل أن يفرض موجودا لا واجبا ولا ممكنا، ولا قائما بنفسه ولا بغيره، ولا مباينا لغيره ولا مجانبيا له. كل هذا يمكن إفتراضه فى الذهن. لكن ليس كل ما يفرضه الذهن

(١) نفس المرجع: ص ٢٩٩.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢١٨.

يمكن وجوده، فى الخارج، وليس كل ما يحكم به الإنسان على ما يقدره ويفرضه فى ذهنه يكون حتما صحيحا على ما يوجد فى الخارج، ولا كل ما يمكن تصور ذهن له يكون له وجود فى الخارج. "بل الذهن يتصور أشياء ويقدرها مع علمه بإمتناعها ومع علمه بإمكانها فى الخارج ومع عدم علمه بالإمتناع الخارجى والإمكان الخارجى"^(١). ويرى ابن تيمية أن الإمكان يستعمل على وجهين: هما، إمكان ذهنى وإمكان خارجى:

أولا : الإمكان الذهنى :

هو أن يعرض الشئ على الذهن فلا يعلم إمتناعه بل يقول يمكن هذا لا لعلمه بإمكانه بل لعدم علمه بإمتناعه، مع أن ذلك الشئ قد يكون ممتعا فى الخارج^(٢).

ثانيا: الإمكان الخارجى:

"هو أن يعلم إمكان الشئ فى الخارج وهذا يكون بأن يعلم وجوده فى الخارج، أو وجود نظيره، أو وجود ما هو أبعد عن الوجود منه فإذا كان الأبعد عن قبول الوجود موجودا ممكن الوجود فإلأقرب إلى الوجود منه أولى"^(٣).

ويستخدم ابن تيمية هنا قياس الأولى وهو طريق عقلى وصفه كما سنرى بعد قليل، وهذه الطريقة - أى طريقة الإمكان الخارجى بفروعها الثلاثة: الإقرار بالوجود لوجود الشئ أو لوجود نظيره أو لوجود ما هو أبعد فى الوجود منه - هى طريقة القرآن فى بيان إمكان المعاد.

وهنا يتضح اتجاه ابن تيمية فى ربط نقد المنطق الأرسطى بعدم إمكان تطبيقه على إلهيات المسلمين لاستناده إلى إلهيات اليونان^(٤). إن القرآن فى رأى ابن تيمية لا يستخدم أبدا فكرة الإمكان الذهنى المجرد فى إثبات عقائده وإنما يستخدم الإمكان الخارجى، ويضع أمثلة معينة حاسمة فيثبت مثلا إمكان المعاد بالإمكان

(١) نفس المرجع : ص٢١٨.

(٢) نفس المرجع : ص٢١٨.

(٣) نفس المرجع: ص٢١٨.

(٤) د.على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ٢٠١.

الخارجي المتحقق ويعطى الأمثلة القرآنية على هذا فتارة يستدل على ذلك بمن أماتهم ثم أحياهم، كما أخبر عن قوم موسى بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذْتُمُ الصَّاعِقَةَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴿١٠٠﴾ ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(١).

وتارة يستدل على ذلك بالنشأة الأولى وأن الإعادة أهون من الإبتداء كما في قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٢٠٦﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾^(٢). وتارة أخرى يستدل على إمكان ذلك بخلق السموات والأرض، فإن خلقها أعظم من إعادة الإنسان أو يستدل على إمكانه بخلق النبات والآيات القرآنية التي وردت في هذا المقام عديدة^(٣).

ومن هذه الأمثلة يريد ابن تيمية أن يثبت أن القرآن وهو المثل الحقيقي لإمكان الوجود الخارجي وإثبات المعاد . فإذا إستطاع الذهن أن يتصور قدرة الله وإمكان المعاد والحساب ولم يستطع نفى هذه الأمور أو إثباتها لعدم علمه بامتناعها فإن القرآن بأمثلته الحسية يؤكد وجود تصورات للذهن في الخارج. كما يريد القول أن كل ما لا نستطيع تصور وجوده خارج الذهن وكان موجودا في القرآن، يصبح بالإمكان تصديق وجوده الواقعي خارج الذهن.

ويرى ابن تيمية أن خطأ أدلة . أهل الكلام والفلسفة - العقلية على المطالب الإلهية كثير، وقد جاء القرآن بما فيها من الحق وما هو أكما وأبلغ منها على أحسن وجه. ويورد إعتراف فخر الدين الرازي في آخر حياته بأن أقرب الطرق طريقة القرآن. فيقول الرازي- في كتابه أقسام اللذات - "لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفى عليلا ولا تروى غليلا. ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن"^(٤).

(١) سورة البقرة: ٥٦. ٥٥/٢.

(٢) سورة يس: ٧٨/٢٦: ٧٩.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢١٨: ٢٢١.

(٤) نفس المرجع : ص ٢٢١.

فساد إثبات الإمكان الخارجى بمجرد عدم العلم بالامتناع :

ينقد ابن تيمية سيف الدين الأمدى - متكلم الأشاعرة المشهور - الذى يذهب - هو وبعض المتكلمين - إذا أرادوا إثبات إمكان أمر من الأمور - إلى القول بأنه: "لو قدرنا هذا لم يلزم منه ممتنع"^(١). ويرى ابن تيمية أن هذه القضية الشرطية غير معلومة فإن كونه لا يلزم منه محذورا ليس معلوما بالبديهة ولا قام عليه دليل نظريا. فإمكان الخارجى فى رأى ابن تيمية "يعرف بالوجود لا بمجرد عدم العلم بالامتناع"^(٢).

فساد إثبات الإمكان الخارجى بمجرد إمكان تصوره بالذهن :

كذلك ينقد ابن تيمية طريق طائفة من المتفلسفة والمتكلمين كابن سينا والرازى فى إثبات الإمكان الخارجى بمجرد إمكان تصوره فى الذهن فحينما أراد ابن سينا وأتباعه إثبات معقول غير محسوس فى الخارج

استدلوا على ذلك بتصوير الإنسان الكلى المطلق المتناول للأفراد الموجوده فى الخارج. ويرى ابن تيمية أن إمكان وجود هذه المعقولات لا يكون إلا فى الذهن، فالكلى لا يوجد كليا إلا فى الذهن، لكنه لا يوجد فى الخارج، إذ ليس كل ما يتصوره الذهن يوجد فى الخارج فالذهن يتصور الجمع بين النقيضين والضدين وهذا يمتنع وجوده فى الخارج^(٣).

فساد إثبات الإمكان الخارجى بالتقسيم العقلى:

كذلك استدل الرازى على الإمكان الخارجى بالتقسيم العقلى حيث قال: "أن الموجود إما أن يكون مجانباً لغيره وإما أن يكون مبايناً لغيره، وإما أن لا يكون مجانباً ولا مبايناً" ولقد ظن الرازى أنه بإمكان هذا التقسيم العقلى يستدل على إمكان وجود كل قسم من الأقسام فى الخارج وهذا خطأ فى رأى ابن تيمية وذلك لأن "هذا التقسيم قول القائل: الموجود إما أن يكون واجبا وإما

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٢١، ٢٢٢.

(٢) نفس المرجع ص ٢٢٢.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٢٢.

أن يكون ممكنا، وإما أن يكون لا واجبا ولا ممكنا. وإما ان يكون قديما وإما أن يكون محدثا وإما أن لا يكون قديما ولا محدثا ... وأمثال ذلك من التقسيمات التي يقدرها الذهن. ومعلوم أن هذا لا يدل على إمكان وجود موجود، لا واجب ولا ممكن ولا قديم ولا حادث“^(١).

وهكذا تكون المقارنة - فى رأى ابن تيمية - بين طرق هؤلاء المناطقة وبين طريقة القرآن فى صالح الأخيرة. ويرى ابن تيمية أن المناطقة يريدون بهذه الطرق الفاسدة إخراج الناس عما فطروا عليه من المعارف اليقينية والبراهين العقلية وما جاءت به الرسل من الأخبار الإلهية عن الله تعالى واليوم الآخر. ثم أنهم بينوا لله وجودا يستلزم الجمع بين النقيضين وذلك عندما قالوا: لله لا هو مبادئ للمخلوقات ولا مجانب لها ولا يشار إليه. وهذه القضايا السلبية التي يصفون الله بها لا تتضمن وصفه بصفة كمال، بل تستلزم كون الموصوف بها معدوما بل ممتعا، فكذبوا بصريح العقول وصحيح المنقول. ولقد جعل المناطقة مثل هذه القضايا أصولا عقلية سلموا بصحتها "فأفسدوا بها العلوم العقلية والسمعية. فإن مبنى العقل على صحة الفكرة وسلامتها، ومبنى السمع على تصديق الأنبياء"^(٢).

تعاليم الأنبياء جامعها للأدلة العقلية والسمعية :

يرى ابن تيمية أن تعاليم الأنبياء لم تقتصر على مجرد الخبر - كما يظن كثيرا من النظار - بل هى جامعة للأدلة العقلية والسمعية أى أنهم أكملوا للناس الأمرين. فدلّوهم على الأدلة العقلية التي بها تعلم المطالب الإلهية التي يمكنهم علمهم بها بالنظر والإستدلال وأخبروهم مع ذلك من تفاصيل الغيب بما يعجزون عن معرفته بمجرد النظر والإستدلال بينما تعاليم الفلاسفة غير مفيدة للأدلة السمعية والعقلية. وهذه مغالاة مرجعها حمية ابن تيمية الدينية.

ويقول ابن تيمية أن ظن الفلاسفة أن ما يتصورنه فى أذهانهم يوجد فى الخارج جعلهم يصنفون علومهم على ثلاثة أنواع: العلم الطبيعى والعلم الرياضى

(١) نفس المرجع: ص ٢٢٢.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٢٣.

والعلم الإلهي.

فالعلم الطبيعي: أدنى هذه العلوم عندهم، لأنه العلم الذي لا يتجرد عن المادة لا في الذهن ولا في الخارج وهو الكلام في الجسم وأحكامه وأقسامه.

أما العلم الرياضي: فهو أوسطها وهو ما يتجرد عن المادة في الذهن لا في الخارج مثل علم الحساب والهندسة.

أما أعلاها فهو علم ما بعد الطبيعة: وقد يسمونه العلم الإلهي ويسمونه الفلسفة الأولى وهو ما تجرد عن المادة في الذهن والخارج.

ويرى ابن تيمية أن هذه الأنواع الثلاثة ليس فيها علم بمعلومات موجودة في الخارج إلا العلم الطبيعي - وهو أدنى العلوم عندهم - وما يتبعه من الرياضي. أما الرياضي المجرد في الذهن فهو الحكم بمقادير ذهنية لا وجود لها في الخارج. أما علم ما بعد الطبيعة وهو ما جردوه عن المادة في الذهن والخارج. فلا يفيد علما بالموجود خارج أذهانهم بل هو مقدر في الذهن. ولهذا كان منتهى نظر الفلاسفة وآخر فلسفتهم هو الوجود المطلق الكلي أو المشروط بسلب جميع الأمور الوجودية^(١).

وقد تتبعه ابن تيمية إلى أن الوجود المطلق الكلي في سلسلة الموجودات - وهو الجنس الأعلى عند المناطقة - أقل الأجناس مفهوما - عندهم - أو أقلها خصوبة وهو مقيد بالأمور السلبية دون الثبوتية أي أنه فكرة لا وجود لها في الخارج. أما الله عند ابن تيمية وفي منطقته فهو في قمة الموجودات، وهو وجود خصب ثبوتى لا عدمى، وذو صفات ثبوتية وموجود خارج الذهن. وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية: "وأما واجب الوجود الذي يثبتونه، فأما أن يجعلوه وجودا مجردا عن كل قيد ثبوتى وعدمه، وإما أن يقولوا بل هو مقيد بالأمور السلبية دون الثبوتية كقول ابن سينا وأمثاله. وهذا إنما يوجد في الذهن لا في الخارج. فإنه يمتنع ثبوت موجود خارجى لا يوصف بشيء من الأمور الثبوتية، أو لا من الثبوتية ولا السلبية. بل أى موجود حقير فرضته كان خيرا من هذا الذى يوصف بشيء ثبوتى، فإنه قد شارك ذلك الموجود الحقير فى مسمى الوجود ولم يتميز عنه إلا بوصف عدمى. وذلك الموجود

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٢٥، ٢٢٤.

الحقير إمتاز عنه بأمر وجودى. والوجود خير من العدم فكأن ما امتاز به ذلك الموجود الحقير خيرا مما ميزوا به واجب الوجود بزعمهم^(١).

ولعل موقف ابن تيمية هنا يذكرنا بما ذهب إليه ديكرت فى براهينه على إثبات وجود الله خاصة البرهان الأنطولوجى^(٢).

فمن الواضح إذن أن ما يثبته الفلاسفة ويجعلونه واجب الوجود هو ممتع الوجود فى رأى ابن تيمية، لكنه مفروض فى الذهن كما تفرض سائر الممتنعات. وهكذا يدعى الفلاسفة. إنهم يتكلمون فى الأمور الكلية والعقليات المحضه ويضعوا اصطلاحات لا توصل إلى شىء مثل "الحقيقة من حيث هى هى" وغيرها من التعبيرات فإذا طلب منهم إثبات ما ذكروه فى الخارج أتضح جهلهم وأن ما يقولونه هو أمر مقدر فى الأذهان لا حقيقة له فى الأعيان حتى أنهم لا يستطيعون إيراد مثال على ما يدعون. حيث أن المثال أمر جزئى. فإذا عجزوا عن التمثيل وقالوا "نحن نتكلم فى الأمور الكلية" فالحقيقة كما يقول ابن تيمية "أنهم يتكلمون بلا علم وفيما لا يعلمون أن له معلوما فى الخارج، بل فيما ليس له معلوما فى الخارج، وفيما

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٢٥، ٢٢٦.

(٢) لعل أدق الأدلة الديكرتية على وجود الله هو الدليل الأنطولوجى وقد سمي كذلك لأنه يمثل مجهودا لاستخلاص وجود الله من نفس فكرة الله ، وخلاصته فيما بلى فى صورة قياس الكائن الكامل هو الذى يملك جميع الكمالات. ولكن الوجود أحد الكمالات .

وإذن فمن التناقض أن لا يكون الكائن الكامل موجودا .

فهذا الدليل يبين أن الله هو الكائن الأوحد الذى ماهيته متضمنة لوجوده وفرض عدمه محال. فديكرت يرى أن ماهية الله أو فكرة الكائن الكامل قد انفردت بميزة لا تشاركها فيها فكرة أخرى وهى أنها تجعلنا على يقين من وجود موضوعها خارج الذهن وذلك لأن الوجود المتحقق (الخارجى) جزء متمم من أجزاء مضمناها ... وذلك لأن الوجود كمال ومن التناقض أن نفرض ان الكائن الكامل اطلاقا يمكن أن ينقص كمال ما كالوجود.

أنظر د. عثمان أمين: "ديكرت" مكتبة الأنجلو المصرية - الطبعة السادسة - سنة ١٩٦٩م ص ١٧١ وما بعدها.

وانظر أيضا ديكرت: "التأملات" ترجمة د. عثمان أمين - مكتبة النجلو المصرية - الطبعة الرابعة سنة ١٩٦٩م ص ٢١٢ وما بعدها .

قد يمتنع أن يكون له معلوما في الخارج. وإلا فالعلم بالأمر الموجوده إذا كان كليا كان له معلومات ثابتة في الخارج^(١).

وواضح هنا أيضا أن النزعه الإسمية من ناحية والعملية البرجماتية من ناحية أخرى تسود فكر ابن تيمية فلا يرى موجودا في الخارج سوى الجزئي ويرى أن ما في الذهن من خرافات الميتافيزيقا لا توصل إلى شيء^(٢).

والحقيقة فإن ابن تيمية في موقفه هذا يعبر عن الروح العملية التي تقضيها طبيعة الدين الإسلامي الذي لا يعنيه البحث في الأمور المجردة إذا كان ذلك لا يدفع إلى عمل أو لا يحض على فضيلة.

ع - الإستدلال بالكليات على أفرادها استدلال بالخفى على الجلى:

يدعى المنطقة أن ما يحصلون عليه من الكليات - إذا كان علما - فإنما يحصلونه بواسطة القياس المنطقي الشمولى هذا بينما يرى ابن تيمية أن ما يحصلون عليه من العلم هو مما يعرف بالقياس التمثيلي أيضا بل أن ما يدعون توقفه على القياس الشمولى تعلم أفرادها التي يستدل عليها بسهولة ويسر بدون هذا القياس، وذلك لأن الإستدلال بالكليات على أفرادها الجزئية هو إستدلال بالخفى على الجلى. إن أفراد الكليات هي أشد وضوحا وجلاء لأنها تعلم بقياس التمثيل.

ويعترف ابن تيمية أن البرهان يفيد قضية كلية. لكنه يفيد قضية كلية يقينية إذا كان مؤلفا من المقدمات اليقينية المحضه الواجب قبولها والتي يمتنع نقيضها. أما أن يكون مؤلفا من القضايا التجريبية والعادية، كالقضايا الطبيعية والطبية والنحوية، فهذه يمكن نقضها كثيرا. ولا يجزم العقل بامتناع إنتقاضها. إلا بشروط. وإذا كانت القضايا العادية التجريبية يجوز إنتقاضها، فإن القضية الكلية إذا جاز إنتقاضها لم تكن عند المنطقة مادة للبرهان بل يعتبرونها جدلية وخطائية. وإذا كان معظم القضايا تجريبية عادية فأى قيمة للبرهان إذن؟؟^(٣).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٢٦.

(٢) د. على سامى النشار: "منهج البحث" ص ٢٠٢.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٢٧، ٢٢٨.

إن المناطق لا يمكنهم الإستدلال بقضايا كلية مبهمة خفية على قضايا جزئية واضحة ويعجب ابن تيمية من أن المناطق لا يقبلون في صناعة الحد أن يعرف الجلى بالخفى ويعدون هذا عيباً منطقياً بينما هو في البرهان أشد عيباً. وذلك لأن البرهان لا يراد به إلا بيان المدلول عليه وتعريفه وكشفه وإيضاحه. فإذا كان هو أوضح وأظهر كان هذا بياناً للجلى بالخفى. وأما الحد فالصواب أن المراد به التمييز بينه وبين المحدود لا تعريف الماهية. وإذا كان مطلوبه هو التمييز فقد يكون المميز أخفى وقد يكون أجلى^(١).

وواضح من النتيجة التي وصل إليها ابن تيمية هنا أنه يريد أن يقول أن ما هو معقول هو أن يتم الإستدلال بطريقة معكوسة أي أن علينا أن نستدل على الكلى بالجزئى أو على الأخفى بالأجلى وهذا يخالف مبدأ القياس^(٢). ومن ثم فإن مبدأ

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٢٨.

(٢) مبدأ القياس هو لله المقول على الكل وعلى اللاواحد ولتوضيح ذلك أقول : أن أرسطو كان قد صاغ مبدأ القياس في لله التحليلات الأولى لله على نحو يفيد إتصاف أو عدم إتصاف الجزئى بما يتصف أو لا يتصف به الكلى المتداخل مع ذلك الجزئى . وهذا ما يتحقق بوضوح في القياس فنحن في المقدمة الكبرى ننسب الحد الأكبر إلى الأوسط ونصفه به أو نحمله عليه (في الشكل الأول) ثم نعود في المقدمة الصغرى فننسب الحد الأوسط إلى الأصغر أو نحمله عليه ومن ثم تنتهى في النتيجة إلى وصف الحد الأصغر بما سبق أن وصفنا به الحد الأوسط في المقدمة الكبرى وطالما أن الأصغر يندرج تحت الأوسط في المقدمة الكبرى الصغرى، فإن ما حكمنا به في المقدمة الكبرى من حمل الأكبر على الأوسط ينطبق ذلك على ما يشتمل عليه الأوسط وهو الأصغر وهذا ما يتضح في القياس التالى:

كل معدن يتمدد بالحرارة.

كل حديد معدن.

كل حديد يتمدد بالحرارة .

فالحكم الذى حكمنا به في المقدمة الكبرى من اتصاف "المعدن وهو الحد الأوسط لله لكونه يتمدد بالحرارة عدنا إلى تطبيقه على بعض مواصفات الحد الأوسط وهذا الجزء هو "الحديد" فوصفناه بنفس الصفة التي وصفنا بها الحد الأوسط نفسه وهي التمدد بالحرارة. وهذا هو السبب في قولهم بضرورة أن تكون إحدى مقدمات القياس (الكبرى مثلا في الشكل الأول) مقدمة كلية، حتى تكون النتيجة أخص من المقدمات (وهذا يصدق حتى لو كانت النتيجة بدورها كلية موجبة مثل نتيجة الضرب الأول من الشكل الأول).

=

القياس عنده باطل فالقياس من حيث هو استدلال بالكلى على أفرادها، استدلال متناقض لأن معرفتنا بما هو موجود في الواقع الخارجي. أي بالموجودات الجزئية معرفة جلية واضحة أما معرفتنا في نظره بالكليات، فهي لا تكون إلا معرفة ذهنية فقط. ولذا من الممكن أن تكون غير واضحة وضوحاً تاماً بل هي عنده أقرب ما يكون إلى ما هو أخفى لو قورن بما هو أجلى أي معرفتنا بالأشياء الطبيعية وقد عبر ابن تيمية عن ذلك - كما سبق أن ذكرت - بقوله "ان الكليات إنما تكون كليات في الأذهان لا في الأعيان، إن الجزئي المتعين هو الموجود في الواقع الخارجي. أما الكلى فلا وجود له إلا في الأذهان. ومن ثم تكون بداية الإستدلال هي على ما في الذهن بناء على ما في الواقع وليس ما في الواقع بناء على ما في الذهن أي أن علينا أن نستدل على صحة الكلى بناء على صحة الجزئي وليس العكس وقد عبر ابن تيمية تعبيراً واضحاً عن هذه النتيجة بقوله: "فالاستدلال بالكليات على أفرادها استدلال بالخفى على الجلى"^(١).

والواقع أننا نجد مثل هذا النقد - مع إختلاف الألفاظ - إن كان المعنى واحد تقريباً - عند المناطقة المعاصرين حيث تعرض مبدأ القياس على أيديهم لنقد شديد - فترى بعضهم مثل برتراند رسل^(٢). وفتنجشتين يعتبرون القضايا الكلية

= أنظر د. على سامي النشار: "المنطق الصوري" ص ٢١٨ وما بعدها.

وانظر د. عزمي إسلام: "ابن تيمية والرد على المنطق الأرسطي" مقال نشر بمجلة الكاتب عدد ٩٧.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباي ص ٢٢٧.

(٢) يرى بعض المناطقة المعاصرين وعلى رأسهم رسل أن القضايا الحملية التقليدية ليست هي أبسط صور القضايا، إذ أنها في الواقع تتحلل إلى قضايا أبسط منها، تلك التي يطلقون عليها "القضايا الذرية" وهي التي يكون موضوعها فرداً واحداً معيناً ولا تشمل على لفظ "كل" أو "بعض" مثل هذه الوردة حمراء. والقضية الكلية عند المناطقة المعاصرين هي بمعنى ما قضية "لا وجودية" أي أنها لا تقرر الوجود الفعلي أو تنكر هذا الوجود فهي مجرد قضية شرطية لا تقرر إلا أن مقدمها يستلزم تاليها. فإذا قلت "كل إنسان فاء"، فإنا لا نقول أكثر من أنه "إذا كان هذا إنساناً فهو فان" دون أن تقرر أن هناك أناس بالفعل أو ليس هناك إناساً بالفعل. أم القضية الجزئية (الموجبه والسالبه) فهي عندهم قضية "وجودية" أي أنها تتحدث عن الوجود الفعلي لفرد واحد على الأقل.

أنظر د. محمد مهران: "مدخل إلى المنطق الصوري" دار الثقافة بالقاهرة سنة ١٩٧٦ م =

ليست في حقيقتها بالقضايا بل هي دالات قضايا. ودالة القضية يستحيل الحكم عليها بالصدق أو بالكذب إلا بناء على صدق أو كذب القضايا الوجودية أو الجزئية التي تنحل إليها . فمثلا لو قلنا العبارة التالية :

❖ كل الأنهار عذبة الماء ❖

لكانت هذه العبارة في نظرهم أقرب إلى دالة القضية منها إلى القضية ، وبالتالي يتعذر علينا أن نحكم عليه بالصدق أو بالكذب إلا بعد معرفة صدق أو كذب القضايا الجزئية التي تتكون منها العبارة الأصلية والتي يتوقف صدق أو كذب كل منها على مدى تصويرها لحالة الأشياء في الواقع الخارجى فلو عبرت تعبيراً صحيحاً عن حالة الأشياء كانت صادقه وإلا حكمنا عليه بالكذب مثل القضايا الجزئية التالية :

النهر ١ عذب الماء، والنهر ٢ عذب الماء، والنهر ٣ عذب الماء وهكذا.

وعلى ذلك فالانتقال في القياس من حكم كلى إلى حكم جزئى ، أو حكم كلى أخص من الحكم الأول، معناه أننا نطبق على ما هو خاص به ما سبق أن حكمنا به على العام. وهذا قول متناقض إذ أن صدق الحكم الكلى نفسه متوقف على صدق الجزئى، فكيف استدل على صدق ما هو خاص ، بناء على صدق ما هو عام وفى حين أن صدق ما هو عام متوقف على صدق هذا الخاص؟^(١).

المقدمات الخفية ودورها في المناظرة

وإذا كان ابن تيمية يقول أن الإستدلال بالكليات على أفرادها استدلال بالخفى على الجلى، إلا أنه يعترف بأن المقدمات الخفية قد تنتفع بعض الناس كما فى المناظرة، فالجلاء والخفاء من الأمور النسبية وقد ينتفع بالدليل الخفى والحد الخفى بعض الناس. فكثير من الناس لا يعياً بالأشياء الواضحة ولا يسلم بها حتى

= ص ١٥٥ وما بعدها.

وانظر أيضاً د. محمد مهران: "فلسفة برتراندرسل" دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٦م ص ٢٦٢ وما بعدها .
(١) د. عزمى إسلام: "ابن تيمية والرد على المنطق الأرسطى" مقال نشر بمجلة الكاتب العدد ٩٧ ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

يذكر له دليل يستلزم ثبوتها. وكذلك إذا ذكر له جدلاً يسلم به حتى نميزه له ونضعه في صورة منطقية وهذا غالباً ما يكون إما من معاند أو ممن تعودت نفسه أن لا تعلم إلا ما تعنت عليه وفكرت فيه وانتقلت فيه من مقدمة إلى مقدمة^(١).

يقول ابن تيمية: "العادة طبيعة ثانية. فكثير ممن تعود البحث والنظر صارت عادة نفسه كالطبيعة له لا يعرف ولا يقبل ولا يسلم إلا ما حصل له بعد بحث ونظر، بل وجدل ومنع ومعارضه. فحينئذ يعترف به ويقبله ويسلمه، وإن كان عند أكثر الناس من الأمور الواضحة البينة التي لا تحتاج إلى بحث ونظر. فالطريق الطويلة والمقدمات الخفية (أي الطريق المنطقي بمقدماته الكلية) التي يذكرها كثير من النظائر تنفع لمثل هؤلاء في النظر وتنفع في المناظرة لقطع المعاند وتبكيك الجاحد"^(٢).

فطرق المنطق إذن ذات نفع لمن إعتادت نفوسهم البحث والنظر، وكذلك تنفع في مناظرة المعادين. وهؤلاء المعاندين هم السوفسطائية كما يقول ابن تيمية: "إن السفسطة أمر يعرض لكثير من الناس وهي جحد الحق"^(٣).

وقد تعرض السفسطه لبعض الطوائف ولبعض الأشخاص في بعض المعارف "فإن أمراض القلوب كأمرض الأجسام" فكما أنه لا يمكن لشخص واحد أن يمرض بجميع الأمراض كذلك لا يوجد من هو جاهل بكل شيء. بل يوجد من هو مريض ببعض الأمراض وهؤلاء المرضى لا ينتفعون بالأغذية الفطرية، بل يحتاجون إلى علاج وأدوية تناسب مزاجهم"^(٤).

لكن إذا كان ابن تيمية كان قد اعترف أولاً - بأن طرق المنطق ذات نفع لمن إعتادت نفوسهم البحث والنظر، وكذلك في مناظرة السوفسطائيين - إلا أنه يعود ويقرر أن حتى السوفسطائيين ليسوا في حاجة إلى المنطق الأرسطي كما هو. إن منهم من يحتاج إليه كما هو ومنهم من يحتاج إلى أكثر منه أو أقل منه وهذا يفهم

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباي ص ٢٢٨، ٢٢٩.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباي ص ٢٢٨.

(٣) نفس المرجع ص ٢٢٩.

(٤) نفس المرجع ص ٢٣٠، ٢٣١.

من النص التالي:

يقول ابن تيمية: "وكذلك من كان به سفسطه ومرضت فطرته في بعض المعارف لا يستعمل معه الأدلة النظرية، بل يستعمل معه نوع من العلاج والأدوية. فقد تكون الحدود والأمثلة التي تحوجه إلى النظر والفكر إذا تصورهما مقدمة مقدمة مما يزيل سفسطته وتحوجه إلى الاعتراف بالحق. وهذا بمنزلة من يغلط في الحساب. والحساب لا يحتمل وجهين. وقد يكون غلظه ظاهرا وهو لا يعرفه أو لا يعترف به يسلك معه طريق طويل يعرف بها الحق ويقال له أخذت كذا وأخذت كذا فصار كذا وأخذت كذا وأخذت كذا فصار كذا وكذلك للمناظر قد تضرب له الأمثال، فإن المثال يكشف في الحال حتى في المعلومات بالحس والبدية.

وقد تستلطف معه المقدمات (أي توضع واحدة بعد الأخرى) وإلا فقد يجحد إذا عرف أنه يلزمه الاعتراف بما ينكره^(١).

ويشير ابن تيمية إلى أن هذه الطريقة الجدلية في المناظرة كانت طريقة المتقدمين من نظار المسلمين وقدماء اليونان، وفيها يكون المستدل هو السائل لا المعارض فيستلطف المقدمات واحدة بعد الأخرى. فإذا إعترف المعارض بصحة المقدمات بين له السائل المستدل ما تستلزمه تلك المقدمات الصحيحة من النتائج المطلوبة الصحيحة.

ويخلص ابن تيمية إلى القول بأن لمعرفة الحق طرق متعددة لا طريقة واحدة ومن العبث أن يقال أن القياس المنطقي وحده دون صور العقل المتعدده الذي يصل إلى اليقين. يقول ابن تيمية: "فيجب الفرق بين ما يقف معرفة الحق عليه ويحتاج إليه وبين ما يعرف الحق بدونه (يقصد المنطق الأرسطي) ولكن قد يزال به بعض الأمراض ويقطع به بعض المعاندين^(٢). ويقول أيضا: "أن كثيرا من النظار يسلك في معرفة المطلوب طريقا يقولون لا طريق إلا هو وكذلك في الحدود وقد تكون تلك الطرق فاسدة وقد تكون صحيحة ولكن للناس طرق أخرى. كما قد يقوله كثير

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٣٢١.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٣٢١.

منهم فى معرفة الصانع أو معرفة صدق رسوله: "انه لا طريق إليها إلا هذه الطريق" ويكون للناس طرق خير منها^(١).

ويعود ابن تيمية هنا إلى ترديد ما سبق أن ذكره فى المقام السالب عن فساد دعوى المناطقة من أنه لا بد فى القياس من مقدمتين ويورد كلام ابن النويختى الذى يدحض فيه تكوين البرهان من مقدمتين. كما يعرض مرة أخرى لخلاف الرازى وابن سينا حول كون التفطن مقدمة ثالثة. كما يقول أيضا بإمكانية الاستغناء عن القياس المنطقى لأن فى "إستعماله تطويلا وتكثيرا للفكر والنظر والكلام بلا فائدة"^(٢).

ثم يشير ابن تيمية مرة أخرى إلى عدم دلالة القياس البرهانى على إثبات الصانع: إذ أن الصانع موجود بعينه والقياس لا يفيد معرفة شىء من حقائق الموجودات إنما يفيد أمورا كلية مطلقة مقدره فى الأذهان وليست متحققه فى الأعيان. وهذا بخلاف ما يذكره الله فى كتابه من الآيات التى تدل على نفس الخالق. لاعلى قدر مشترك بينه وبين غيره^(٣). وسيأتى تفصيل ذلك فيما بعد، ويشرح ابن تيمية هنا - بوضوح أكثر مما وضع فى المقام السالب - تلازم قياس الشمول وقياس التمثيل، وأن قياس الشمول يقوم على الحد الأوسط المكرر، وهو مناط الحكم فى قياس التمثيل وهو القدر المشترك أو الجامع بين الأصل والفرع. ويرى أن التصور التام - كما سبق أن ذكرت - للحد الأوسط يفنى عن القياس^(٤).

غ. العلاقة بين التصور والتصديق :

يقول ابن تيمية: "أن كل ما يسمونه تصورا يمكن جعله تصديقا وما يسمونه تصديقا يمكن جعله تصورا"^(٥). ويحلل ابن تيمية فكرته أو نظريته فى رد التصور إلى

(١) نفس المرجع ص ٣٢٧ : ٣٤٠.

(٢) نفس المرجع ص ٣٤٢.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٤٤، ٢٤٥.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٥١ : ٢٥٦ وانظر أيضا ص.. من هذا البحث.

(٥) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٥٦.

التصديق، واعتبار التصور عملية حكم تحليلاً يضعه فعلاً في نسقِ المناطقة
السيكولوجيين في العصور الحديثة أمثال جوبلو وغيره. أنه لا يعتبر أبداً أن هناك
تصوراً واحداً ساذجاً لا نفي فيه ولا إثبات، معصوماً أو فوق الحق والكذب. فإذا
سأل سائل، ما الخمر المحرمة؟ فقال المجيب "هي المسكر" كان هذا عند المناطقة
الأرسطيون تصوراً واحداً، وهو تصور مسمى الخمر. هذا بينما يرى ابن تيمية أن
هذا ليس تصوراً على الإطلاق، بل هو تصديق مركب من موضوع ومحمول. وإذا قال
قائل "كل مسكر خمر" و"كل خمر حرام" كان هذا قياساً عند المناطقة، وهو في
رأى ابن تيمية يفيد التصديق الذي هو "المسكر الحرام" ويفيد أن "المسكر" داخل
في مسمى الخمر وإذا أريد بيان الحد المطرد المنعكس قيل "المسكر هو الخمر" و"كل
خمر حرام" فيفيد هذا القياس تصور معنى الخمر. فلستنا إذن نتكلم بالحد أو في
القياس إلا في قضية تامة وهي الجملة في اصطلاح النحاة.

- والجواب في السؤال عن التصور وعن التصديق هو بقضية تامة هي جملة
خبرية. فليس ثم التصور مفرد، بل قضية مركبة في السؤال والجواب، فالتصور
والتصديق سواء في كليهما إثبات صفة لموصوف، إثبات محمول لموضوع، كما أثبتنا
الخمرية للمسكر. والإنسان قد تصور أن المسكر هو الخمر. أما ما يذكره المناطقة
من وجود تصور مفرد لا يعبر عنه إلا بإسم مفرد، فلا وجود له.

لذلك يبطل ابن تيمية قول المناطقة بأن العلم ينقسم إلى تصور وتصديق، وأن
التصور هو التصور الساذج العارى عن جميع القيود الثبوتية والسلبية. "فإن كل ما
عرى عن كل قيد ثبوتى وسلبى يكون خاطراً من الخواطر، ليس هو علماً أصلاً بشيء
من الأشياء. فإن من خطر بقلبه شيء من الأشياء ولم يخطر بقلبه صفة لا ثبوتيه ولا
سلبية لم يكن قد علم شيئاً^(١). فإذا تصورنا الإنسان وقلنا أنه حيوان "فليس هذا كله
تصوراً ساذجاً لا نفي فيه ولا إثبات، بل أننا نتصور وجود هذا الإنسان وغير ذلك من
صفاته إن لم تغفل هذا ولم نتصل بهذه "الأحكام الممكنة" إذا تكلمنا بلغة المناطقة
السيكولوجيين المعاصرين - لم نصل إلى شيء على الإطلاق. وكذلك إذا تصورنا

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٥٧.

•-----•

”بحر زئبق“ و”جبل ياقوت“ فليس هذا تصورا ساذجا. إننا إذ لم نتصور عدمه فى الخارج كان هذا من قبيل الوسوس والهذيان والخيالات. أما إذا تصورنا عدم ذلك التصور فى الخارج، فيكون تصوره مقيدا بالعدم وليس خاليا من جميع القيود فالتصورات العدمية محدوده بقيود (أى بأحكام).

إذن المهم أن التصور عند ابن تيمية هو إمكانية رده إلى تصديق، وشرط هذه الإمكانية هو تقييد التصورات وحصرها فى مجال الإمكان. فإذا لم تكن هذه التصورات محدوده بالقيود الثبوتية أو العدمية فتكون خيالات ووسوس لاتصورات عقلية^(١).

وهنا يتساءل ابن تيمية: ”ماهو التصور القابل للتصديق المشروط فيه؟“

ويجيب قائلا: ”أنه التصور الخالى عن معرفة ذلك التصديق ليس هو الخالى عن جميع القيود السلبية والثبوتية^(٢). فإذا كنا نشك هل النبيذ حرام أم لا؟ فإننا نكون قد تصورنا النبيذ وتصورنا الحرام. وكل من التصورين متصور بقيود (أى بأحكام). حكمنا أن النبيذ شراب. وأنه موجود وأنه يشرب وأنه يسكر. وغير ذلك من صفاته. لكننا لم نعلم أنه حرام ”فليس من شرطا التصور المشروط فى التصديق أن يكون ساذجا خاليا عن كل قيد ثبوتى وسلبى، بل أن يكون خاليا عن التقييد بذلك التصديق وقول القائل ”التصديق مسبق بالتصور“ مثل قوله ”القول مسبق بالعلم“ فليس لأحد أن يتكلم بما لا يعلم. كذب لا يصدق ولا يكذب لما لا يتصوره. حينئذ فالتصور التام مستلزم للتصديق، التصور التام مستلزم للتصديق، والتصور الناقص يحتاج معه إلى دليل يثبت له حكم^(٣).

هكذا يهدم ابن تيمية التصور الأرسطى هدمًا كاملاً، مؤكداً أن وراء كل تصور حكم مكون من محمول وموضوع. وبهذا يسبق المناطقة المعاصرين أمثال بوزانكيت Bousanquet (المتوفى سنة ١٩٢٣م) وجوبلو Goblot (المتوفى سنة ١٩٣٥م) وغيرهم الذين ذهبوا إلى أن الحكم هو الفعل الأول للعقل وهو أبسط من

(١) نفس المرجع : ص ٢٥٧، ٢٥٨.

(٢) نفس المرجع : ص ٢٥٨.

(٣) نفس المرجع : ص ٢٥٨.

الإدراك الساذج ومعنى التصور^(١).

وينتهي ابن تيمية إلى أن نظار المسلمين كانوا على حق حين قرروا أن التصورات المفردة لا تعلم بمجرد الحد، وأن المطلوب بالحد هو تصديق يفتقر إلى دليل^(٢). ما تفتقر إليه التصديقات أى يفتقر إلى دليل وكذلك القياس يفتقر إلى دليل لأنه يعود فى الحقيقة إلى الحد والتصوير كما يعود هذا القياس إلى أن يعلم مسمى الخمر. "وإذا كان كذلك فإن كانوا يقولون أن الحد لا يقام عليه دليل ولا يحتاج إلى قيام دليل فنقول: "العلم بمسمى الخمر لا يحتاج إلى قياس بل قد يعلم بما يعلم به سائر التصورات المفردة ومسميات جميع الأسماء من تفتن النفس لشمول ذلك المعنى لهذه الصورة وثبوته فيها"^(٣).

(١) تعارف المناطق حتى العصور الحديثة تقريبا على بحث مبحث التصورات قبل التصديقات، لكن بوزانكيت قسم كتابه "أصول المنطق" إلى قسمين قسم يبحث فى الأحكام والآخى يبحث فى الاستدلال. ويقول بوزانكيت: "أن الإسم أو التصور لا واقع له فى اللغة الحية أو التفكير الحى. إلا إذا أشير إلى سياقه فى قضية أو حكم وليس لبنا أن نعد القضايا كأنها قد تركبت بأن ضمنت ألفاظ أو أسماء بعضها إلى بعض وإنما نعد الألفاظ أو الأسماء عناصر متمايزه وإن لم تكن منفصلة فى القضايا . ومعنى هذا فالقضية أو الحكم هى الوحدة الأساسية فى المنطق أو الفكر . وفضلا عن ذلك فالتصور ليس بذاته حالة عقلية كاملة وإنما يتحقق دائما فى سياق لى يكون مفهوم المعنى وكذلك الحال فى الإسم أو اللفظ المعبر عن التصور. كذلك يذهب جوبلو إلى أن منطق التصور لا يوجد إطلاقا. وهو حين يفعل هذا إنما يطبق نظرية نفسية دعا إليها فيكتور كوزان Victor Cousin من قبل ملخصها: "أن الحكم الذى بالقوة مردود إلى محمول، هو ما نسميه تصورا، وكلية فكره هى إمكانية عدد غير محدود من الأحكام الممكنة محمولها هذه الفكرة، فالتصور ليس حقيقة وليس هناك محل على الإطلاق لأن نقول أن التصورات أو الأفكار توجد لذاتها. إنها لا توجد إطلاقا. والتصور ليس إلا إمكانية غير محدوده لأحكام. لهذا فإن الحكم أو القضية اسبق من التصور أو اللفظ المفرد أما التصور . فهو على حد تعبير جوبلو إمكانية من الأحكام غير محدد ، ونحن نصل إلى اليقين بقدر ما نكون عزفناه من هذه الأحكام الممكنة التى التى تدخل فيما أسميناه تصورا.

أنظر د. عبد الرحمن بدوى: "المنطق الصورى والرياضى" وكالة المطبوعات - الكويت - سنة ١٩٧٧م ص ٤٤، ٤٥. وأنظر د. على سامى النشار: "المنطق الصورى" دار نشر الثقافة سنة ١٩٥٥م ص ٦٨، ٦٩.

(٢) أنظر ص... من هذا الكتاب .

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٣٥٨.

ف- من الأقيسة ما تكون مقدماته ونتيجته بديهية:

وهنا يوجه ابن تيمية نقداً آخراً للقياس الشمولى ، يحاول فيه أن يبين أن هذا القياس لا فائدة منه أو هو تطويل لا داعى له.

إن المناطقة يقررون أن القياس هو العلم بثبوت الحكم لكل فرد من الأفراد. ولابد أن يكون ثبوت بعض الأحكام لبعض الأفراد بديهياً، أى لابد أن تكون بعض المقدمات بديهية وإلا انتهى آخر المقدمات إلى الدور. فإذا كانت المقدمات أو بعضها بديهية كان العلم ببديهية أفرادها أقوى وأسهل، ولا حاجة إلى القياس المنطقى، ويقول ابن تيمية "لتفرض المقدمتين البديهيتين" "كل مسكر خمر وكل خمر حرام" وإن لم يكن هذا بديهياً كان المقصود التمثيل ليعلم بالمثل حكم سائر القضايا. فإذا قدر أنه علم بالبديهية أن كل فرد من أفراد الخمر حرام وعلم بالبديهية أن كل فرد من أفراد المسكر خمر كان علمنا بالبديهية أن هذه الأفراد حرام من أسهل الأشياء^(١).

ويرى ابن تيمية أن ذلك إنما يخفى على الناس لكون أكثر المقدمات لا تكون بديهية بل مبينة بغيرها كما فى المثال السابق الذى أورده. فإن المقدمة الأولى ثابتة بالسنة الصحيحة. لكن لم يعرفها كثير من العلماء بينما الثانية ثابتة بالنص والاجماع. فطريق العلم بالمقدمتين يختلف.

أما إذا افردت ذلك فى مقدمتين طريق العلم بهما واحد فالتنا لا نحتاج إلى القياس المنطقى مثل العلم بأن "كل انسان حيوان" وكل حيوان حساس متحرك بالارادة، فهنا قد يكون العلم بأن كل انسان حساس متحرك بالارادة أبين وأظهر. فالمقدمتان ان كان طريق العلم بهما واحدا وقد علمتا فلا حاجة إلى بيانها، وان كان طريق العلم بهما مختلفا فمن لم يعلم احدهما احتاج إلى بيانها، وان لم يحتج إلى الأخرى التى علمها^(٢). "فتبين أن منطقهم يعطى تضييع الزمان، وكثرة الهديان واتعاب الأذهان"^(٣).

(١) نفس المرجع : ص ٣٦٢.

(٢) نفس المرجع : ص ٣٦٢.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٣٦٢.

ق- من القضايا الكلية ما يمكن العلم به بغير توسط القياس:

يرى ابن تيمية أن من القضايا الكلية ما يمكن العلم به بدون توسط القياس... فيقول "إن الحس يدرك العينات أولاً ثم ينتقل منها إلى القضايا العامة. فإن الانسان يرى هذا الانسان وهذا الانسان، وهذا الانسان ويرى أن هذا حساس متحرك بالارادة ناطق وهذا كذا، وهذا كذا، فيقضى قضاءً عاماً أن كل انسان حساس متحرك بالارادة ناطق"^(١).

فالعلم بالقضية العامة إما أن يكون يتوسط القياس أو بدونه. فإذا كان بواسطة القياس- والقياس لا بد فيه من قضية كلية - لزم أن لا يعلم الكلى إلا بالكلى، وذلك يستلزم الدور والتسلسل. فلا بد أن ينتهى إلى قضية عامة بديهية.

وإذا أمكن علم احدى مقدمتى القياس أمكن العلم بالأخرى بدون قياس "فإن كون القضية بديهية أو نظرية ليس وصفا لازماً لها يجب استواء جميع الناس فيه. بل هو أمر نسبى اضافى بحسب حال علم الناس بها. فمن علمها بلا دليل كانت بديهية له ومن احتاج إلى نظر واستدلال بدليل كانت نظرية له وكذلك كونها معلومة بالعقل، أو الخبر المتواتر أو خبر النبى الصادق أو الحس ليس هو أمراً لازماً له"^(٢).

فالنبى الصادق يعلم بكذب مسيلمة الكذاب مثلاً، وقد يعلم ذلك من عاصره ورآه يكذب ويعلم ذلك ايضا من غاب عنه عن طريق التواتر. ويعلم ذلك أيضا بالاستدلال، فإنه ادعى النبوة وأتى بما يناقضها فيعلم بالاستدلال. وكذلك الهلال قد يعلم طلوعه بالرؤية فتكون القضية حسية. ويعلم ذلك من لم يراه بالأخبار المتواترة فتكون القضية عنده من المتواترات ويعلم ذلك من علم أن تلك الليلة إحدى وثلاثون بالحساب والاستدلال، ومثل هذا كثير "فالمعلوم الواحد يعلمه هذا بالحس وهذا بالخبر وهذا بالنظر"^(٣) وهذه طرق للناس. كذلك القضايا الكلية إذا كان منها ما يعلم بلا قياس ولا دليل - وليس لذلك حد فى نفس القضايا بل ذلك

(١) نفس المرجع : ص ٢٦٢.

(٢) نفس المرجع : ص ٢٦٢.

(٣) نفس المرجع : ص ٢٦٤.

بحسب أحوال الناس - فلا يقال فيما علمه زيد بالقياس أنه لا يمكن أن يعلمه غيره بلا قياس.

هكذا يقرر ابن تيمية - كما رأينا أكثر من مرة - أن كون القضايا بديهية أم غير بديهية هو أمر نسبي يختلف باختلاف الأشخاص الذين يقررون هذه القضايا. وهذا تقويض لمبدأ القياس الأرسطي القائم على التسليم بالمقدمات دون دليل، واعتبارها بديهية والإنطلاق بها نحو النتيجة المعلومة سلفاً.

ك- كل قياس يمكن رده إلى القياس الإقتراني:

بين ابن تيمية - كما سبق أن ذكرت في المقام السالب - أن قياس الشمول يرجع إلى قياس التمثيل. وهنا يقول أنه قد يعترض عليه بأن نوعاً واحداً فقط من الأقيسة المنطقية هو الذي يمكن رده إلى التمثيل وهو القياس الإقتراني، بينما لا يمكن رد القياس الاستثنائي - المؤلف من الشرطيات المتصلة وهو (التلازم) ومن المنفصلة وهو (التقسيم) - إلى قياس التمثيل وذلك لأن الحد الأوسط في الإقتراني "يمكن جعله الجامع المشترك في "القياس التمثيلي" بخلاف القياس الاستثنائي بنوعيه:

ويرد ابن تيمية على هذا الاعتراض من ناحيتين :

أولاً: يرى ابن تيمية أن القياس الاستثنائي بنوعيه - التلازم والتقسيم - يمكن رده إلى القياس التمثيلي والشمولي. لأن قضايا التلازم والتقسيم كلياً. إننا إذا قلنا في قياس التلازم : هذا مستلزم لهذا، حيث وجد وجد فإن هذه قضية كلية يمكن استعمالها على وجه التمثيل وعلى وجه الشمول "بأن يقاس بعض أفرادها ببعض ويجعل القدر المشترك هو مناط الحكم"^(١).

وإذا قلنا في قياس التقسيم هذا إما كذا وأما كذا، فهو أيضاً كلي يبين بصيغة التمثيل وبصيغة الشمول. ولهذا كانت الأحكام الثابتة بصيغة العموم يمكن استعمال "قياس التمثيل" فيها بأن يقاس بعض أفرادها ببعض، ويجعل المعنى

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٧٥.

المشترك هو مناط الحكم.

ثانياً: يرى ابن تيمية أن كل قياس في العالم يمكن رده إلى القياس الاقتراني. فإذا قلنا مثلاً بصيغة الشرط: "إذا كانت الصلاة صحيحة"، فالمصلي متطهر... أمكن ردها إلى "كل مصلي فهو متطهر" أو "الصلاة مستلزمة الطهارة" وغير ذلك من صور القياس الاقتراني. وإذا كان الحد الأوسط في القضية الشرطية يقرر أن استثناء عين المقدم ينتج عين التالي، واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم فإن هذا يساوي تماماً طرق الاستدلال عند المسلمين وهو الطريق الذي يقره ابن تيمية: "إذا وجد الملزوم وجد اللازم"، وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم، فإن المقدم هو الملزوم والتالي هو اللازم. وهكذا كل شرط جزاء، فالشرط ملزوم والجزاء لازم له^(١).

- وكذلك الأمر في القياس المنفصل الذي هو "التقسيم والترديد" يمكن رده إلى القياس الاقتراني، بل ويعلم بالبدئية، فإذا قلنا: هذا إما أن يكون شفعاً أو وتراً أو نحو ذلك، قيل: هذا لا يخلو من كونه شفعاً أو وتراً، ولا يجتمع هذا وهذا معاً وهو شفع فلا يكون وتراً، أو هو وتر فلا يكون شفعاً. وهذه القضية معلومة بالبدئية لكن تصور أفرادها أبين من تصور كلياتها فلا يحتاج شيء من أفرادها أن يبين بالقياس الكلي المنطقي. فإنه أي شيء علم أنه شفع علم أنه ليس بوتر بدون أن يوزن بأمر كلي عندهم ولا بقياس على نظيره. فلا يحتاج أن يقال: "وكل شفع فليس بوتر" أو "كل وتر فليس بشفع"^(٢).

فمفردات هذه القضية تعلم - في رأي ابن تيمية - بدون القضية الكلية بل وتعرف بدون قياس التمثيل. فإذا عرفنا أن هذا الثوب أو غيره أسود عرف أنه ليس بأبيض بدون أن نقول "كل أسود فإنه ليس بأبيض" وهذه القضية الكلية "كل أسود لا يكون أبيض" نعرفها بدون أن نعرف أن "كل ضدين لا يجتمعان" ولو أثبتنا تلك المعينات بهذه القضية الكلية لاحتجنا أن نبين أنهما ضدان، فإننا لا نستطيع أن نعلم

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباي ص ٢٧٦.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٧٦.

أنهما ضدان حتى نعلم أنهما لا يجتمعان، وإذا علم أنهما لا يجتمعان أغنى ذلك عن الاستدلال عليه بكونهما ضدّين ... وكذلك في التقيضين. وفي الشرط والمشروط، والعلة والمعلول ... وسائر هذه الأمور الكلية^(١).

والآن تنتقل إلى مناقشة الجانب الإنشائي في نقض ابن تيمية لمبحث الاستدلال الأرسطي ..

ثانيا : الجانب الإنشائي :

لم يكن ابن تيمية هادماً فقط للمنطق الأرسطي كما سبق أن ذكرت، إنما كان يهدم جانبا ليبني آخر. فعل هذا في مبحث الحد، وكذلك في مبحث القضايا، ويفعل نفس الشيء في مبحث الاستدلال. فبعد أن بين ابن تيمية استحالة تطبيق مباحث المنطق الأرسطي على مختلف العلوم خاصة الدينية منها، رسم طريقا للعلم قائما على التجربة الحسية، وأقام منهجا للإستدلال مستمدا من القرآن. إذ القرآن الكريم في رأيه هو طريق الإستدلال الوحيد ولاطريق غيره يمكن الاعتماد عليه.

إن المنهج القرآني غير مقيد بالأقيسة المنطقية الباعثة على التطويل والدوران دون طائل. بل يمدنا بصور الإستدلال أو بمعنى أدق يقدم لنا الميزان الذي توزن به الأمور ويعرف به العدل.

تميز منهج ابن تيمية الإستدلالي إذن بالطابع الديني، فنراه يحاول استخراج الأدلة من القرآن والسنة، ليواجه بها تيار المنطق الأرسطي المسيطر على الفكر الإسلامي من ناحية، وليثبت بها دعائم العقيدة الإسلامية، بإبعاد خطر التفلسف عنها من ناحية أخرى. وكان ابن تيمية يهدف أولا وأخيرا إلى الدفاع عن الدين وحماية شرائعه عندما استخدم الأدلة العقلية التي يوصى بها القرآن إلى جانب الأدلة النقلية وهي الآيات والأحاديث.

١- تعريف الميزان عند ابن تيمية :

استند ابن تيمية في تقرير منهجه على آيات القرآن كقوله تعالى ﴿اللَّهُ الَّذِي

(١) نفس المرجع: ص ٢٧٦، ٢٧٧.

•-----•
 أنزل الكتاب بالحق والميزان^(١) وقوله تعالى ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط﴾^(٢). أى أن الله أخبر أنه أنزل الميزان مع رسله كما أنزل معهم الكتاب ليقوم الناس بالقسط. ويقول ابن تيمية: "أن الميزان يفسره كثير من السلف "بالعدل" ويفسره بعضهم بما توزن به الأمور، وهو ما به يعرف العدل أى أنهما متلازمان^(٣). وكذلك قالوا فى قوله تعالى: ﴿والسماء رفعها ووضع الميزان﴾^(٤). أى أن الميزان هو الأمثال المضروبه والأقيسة العقلية التى تجمع بين المتماثلات وتفرق بين المختلفات. أما إذا أطلق لفظ "الكتاب" كما فى قوله تعالى: ﴿وأنزلنا معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه﴾^(٥).

دخل فيه الميزان لأن الله تعالى: يبين فى كتابه من الأمثال المضروبة والمقاييس العقلية ما يعرف به الحق والباطل. وهذا كلفظ الحكمة تارة يقرب بالكتاب كما فى قوله تعالى: ﴿وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة﴾^(٦). وتارة يفرد الكتاب كما فى قوله تعالى: ﴿الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب﴾^(٧). وإذا أفرد دخلت الحكمة فى معناه^(٨).

١- الميزان المنزل من الله هو القياس الصحيح :

يعرف ابن تيمية القياس تعريف الفقهاء فيذهب إلى أن القياس لفظ مجمل يدخل فيه القياس الصحيح وغير الصحيح. القياس الصحيح هو الذى وردت به الشريعة وهو الجمع بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين ويسمى الأول قياس الطرد لأنه يحكم فى النظائر بحكم واحد فيطرد الحكم فى المتشابهات ويسمى الثانى

(١) سورة الشورى: ٤٢/ ١٧.

(٢) سورة الحديد: ٢٥/٥٧.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٧١، ٢٢٢، ص ٢٧١، ٢٢٢.

(٤) سورة الرحمن: ٧/٥٥.

(٥) سورة البقرة: ٢/٢١٢.

(٦) سورة النساء: ٤/١١٢.

(٧) سورة الكهف: ١/١٨.

(٨) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٢٢.

قياس العكس لأنه يحكم في النقيض بغير حكم نقيضه، وهذا ما يقوله الفقهاء أن العلة الفقهية تعمل طردا وعكسا أي أنها إن وجدت أنتجت الحكم وإن لم توجد كان الحكم خلافاً. والقياس الفاسد هو الذي لا يتحقق فيه التماثل في العلة أو يتحقق فيه الإفتراق في علة الحكم أو يوجد المعارض المانع من استمرار الحكم كالأصل. وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية: "إن لفظ القياس لفظ مجمل يدخل فيه القياس الصحيح، والقياس الفاسد. فالقياس الصحيح هو الذي وردت به الشريعة وهو الجمع بين المتماثلين والفرق بين المختلفين. الأول قياس الطرد، والثاني قياس العكس وهو من العدل الذي بعث الله به رسوله^(١)."

فالقياس الصحيح هو الميزان الذي يعرف به تماثل المتماثلات من الصفات والمقادير وكذلك ما يعرف به إختلاف المختلفات. إن معرفة الأشياء تكون بموازين خاصة بها فمعرفة أن هذه الدراهم أو غيرها من الأجسام الثقيلة بقدر هذه تعرف بموازينها.

أيضا معرفة أن هذا الكيل مثل هذا يعرف بميزانه وهو المكاييل - وكذلك معرفة أن هذا بطول هذا يعرف بميزانه وهو الذراع. "فلا بد بين كل متماثلين من قدر مشترك كلي يعرف به أن أحدهما مثل الآخر"^(٢). ونفس الشيء ينطبق على الفروع المقيسة على أصولها في الشرعيات والعقليات، فإنها تعرف بالموازين المشتركة بينها. وهي الوصف الجامع المشترك الذي يسمى "الحد الأوسط"

ويضرب ابن تيمية مثلا على الأقيسة في الشرعيات فيقول: "أننا إذا علمنا أن الله قد حرم "خمر العنب" لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة. وتوقع بين المؤمنين العداوة والبغضاء ثم رأينا نبذ الحبوب وهو من الحنطة والشعير... وغير ذلك يماثلها في المعنى الكلي المشترك الذي هو علة التحريم، كان هذا القدر المشترك الذي هو العلة هو الميزان الذي أنزله الله في قلوب الناس ليزنوا به

(١) ابن تيمية: "القياس في الشرع افسلامى" المطبعة السلفية - القاهرة - الطبعة الثالثة سنة ١٢٨٥هـ ص ٦، محمد أبو زهرة: "ابن تيمية حياته وعصره" دار الفكر العربي ص ٤٧٢ وما بعدها.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٧٢.

الأشياء ولا يفرقوا بين المتماثلين. وهذا هو القياس الصحيح "وهو من العدل الذى أمر الله تعالى به"^(١).

فإذا انتقلنا إلى تطبيق الميزان فى العقليات فلا بد قبل الوصول إلى الكليات أن نصل أولا إلى جزئياتها بالوزن "والأ فالكليات لولا جزئياتها المعينات لم يكن بها إعتبار" لأن من عرف الكليات دون أن يعرف جزئياتها فقد عرف الميزان فقط دون معرفة الموزونات ولولا الموزونات لم يكن هناك حاجة إلى الميزان. فالمقصود بالكليات أنها الميزان الذى نزن به الأمور الموجوده فى الخارج حتى نتحقق من صحة الوصف المشترك الكلى فى العقل فهناك إذن موزونات بالعقل^(٢).

ويرى ابن تيمية أن وجود أحد الموزونين مع الآخر بالميزان (الذى هو الوصف المشترك الكلى فى العقل) أفضل وأتم من أن يوزن أحدهما فى مغيب الآخر. لكنه مع ذلك يقر بصحة وزن الموزونات بمفردها على الميزان، وإن كان يعد الطريق الأول أفضل. يقول ابن تيمية "ولا ريب أنه إذا حضر أحد الموزونين واعتبر الآخر بالميزان كان أتم فى الوزن من أن يكون الميزان وهو الوصف المشترك الكلى فى العقل، أى شئ حضر من الأعيان المفردة وزن فيها فإن هذا أيضا وزن صحيح وذلك أحسن فى الوزن"^(٣).

ويوضح ذلك بمثال فيقول: فإنك إذا وزنت بالصنجة قدرا من النقد، ثم وزنت بها نظيره والأول شاهد والناس يشهدون أن هذا وزن به هذا فظهر مثله أو أكثر أو أقل كان أحسن من أن يوزن أحدهما فى مغيب الآخر. فإنه قد يظن أن الوازن لم يعدل فى الوزن كما يعدل إذا وزنها معا، فإن هذا يعتبر بأن يوزن أحدهما بالآخر بلا صنجة - وهكذا الموزونات بالعقل^(٤).

ويقصد ابن تيمية من هذا المثال أن دراسة الظواهر والجزئيات وملاحظاتها الواحدة مع الأخرى أفضل من الحكم على واحده بغياب أخرى مشابهه لها. ولكى

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٣٧٢.

(٢) نفس المرجع: ص ٣٧٢.

(٣) نفس المرجع: ص ٣٧٢.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٣٧٢.

تصل إلى نتيجة علمية يقينية يجب أن لا نحكم بعقولنا على ظاهره واحده لأن الإنسان قد لا يعدل. فيخطأ العقل في تقديره وأحكامه. فلا بد إذن من وزن الأمور وزنا صحيحا للتحقق من صحة الوصف المشترك الكلى في العقل. وتوخيا للدقة نزن الشئيين المتماثلين معا، فذلك خير من وزن أحدهما بغياب الآخر إذا أمكن ذلك، ومعنى هذا أن ابن تيمية لا يلجأ إلى قياس الغائب على الشاهد إلا إذا تعذر عليه قياس الأشياء بما يشبهها وفي نفس ظروفها.

ب استحالة التعارض بين الكتاب والميزان :

يرى ابن تيمية أن القياس الصحيح - الذى أطلق عليه اسم الميزان - هو من العدل الذى بعث به الله الرسل لأن التفريق بين المتماثلين من غير معارض فى أحدهما ظلم فى الأحكام، وبين الأشخاص وفى الأمور كلها. ومثل ذلك التسوية حيث أسباب التفريق قائمة فكما أنه من الظلم التفريق بين المتماثلين، فمن الظلم التسوية بين المتفرقين فى أسباب الحكم. يقول ابن تيمية: "فالقياس الصحيح مثل أن تكون فيه العلة التى علق بها الحكم فى الأصل موجوده فى الفرع من غير معارض فى الفرع يمنع حكمها ومثل هذا القياس لا تأتى الشريعة بخلافه قط. وكذلك القياس بإلغاء الفارق وهو أن لا يكون بين الصورتين فرق مؤثر فى الشرع. فمثل هذا القياس لا تأتى الشريعة بخلافه. وحيث جاءت الشريعة باختصاص لبعض الأنواع بحكم يفارق به نظائره فلا بد أن يختص ذلك النوع بوصف يوجب إختصاصه بالحكم ويمنع مساواته لغيره لكن الوصف الذى اختص به قد يظهر لبعض الناس وقد لا يظهر^(١).

(١) ابن تيمية: "القياس فى الشرع الإسلامى" ص ٦، ٧. ولتوضيح الفقرة الأخيرة من النص السابق يقول ابن تيمية أن من أصول الشرع أنه إذ تعارضت المصلحة والمفسده قدم أرجحهما، فقد حرم الله الميتة مثلاً لما فيها من خبث التغذية لكن أباحها عند الضرورة لأن ضرر الموت أشد وأمثال ذلك كثير. فإن قيل: "هذا على خلاف القياس قيل أن الفرع إختص بوصف أوجب الفرق بينه وبين الأصل، فكل فرق صحيح على خلاف القياس الفاسد وان أريد بذلك أن الأصل والفرع استويا فى المقتضى والمانع واختلف حكمهما فهذا باطل قطعاً. ففى الجملة الشئ إذا شابه غيره فى وصف وفارقه فى وصف كان إختلافهما فى الحكم باعتبار الفارق مخالفاً لإستوائهما باعتبار الجامع لكن هذا هو القياس الصحيح طرداً وعكسياً وهو التسوية بين المتماثلين والتفريق =

ويؤكد ابن تيمية على استحالة وجود تعارض بين القياس الصحيح والقرآن فيقول: "لا يختلف نص ثابت عن الرسل وقياس صحيح - لا قياس شرعي ولا عقلي - ولا يجوز قط أن الأدلة الصحيحة العقلية تخالف الأدلة الصحيحة العقلية"^(١).

ويقرر ابن تيمية أنه ليس في الشريعة ما يخالف قياسا صحيحا لكن فيها ما يخالف القياس الفاسد. لذلك ليس من شروط القياس الصحيح أن يعلم صحته كل إنسان "فمن رأى شيئا من الشريعة مخالفا للقياس فإنما هو مخالف للقياس الذي أنعقد في نفسه، ليس مخالفا للقياس الصحيح الثابت في نفس الأمر"^(٢).

ويوضح ابن تيمية خاصية القياس الفاسد وهي مخالفته للنص أو للقياس الصحيح يقول ابن تيمية: "وحيث علمنا أن النص جاء بخلاف قياس علمنا قطعا أنه قياس فاسد بمعنى أن صورة النص امتازت عن تلك الصور التي يظن أنها مثلها بوصف أوجب تخصيص الشارع لها بذلك الحكم. فليس في الشريعة ما يخالف قياسا صحيحا، لكن فيها ما يخالف القياس الفاسد وان كان من الناس من لا يعلم فسادهم"^(٣).

ويقرر ابن تيمية أن الشرع دائما يبطل القياس الفاسد، وأن الذين يحاولون إفساد الأحكام والعقائد والأخلاق يستعملون دائما الأقيسة الفاسدة ويوضح هذا بالعديد من الأمثلة فيقول: "أن التسوية بين المتماثلين في الحكم مع افتراقهما فيما يوجب الحكم ويمنعه فهذا قياس فاسد، والشرع دائما يبطل دائما القياس الفاسد كقياس المشركين الذين قالوا: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلَ الرِّبَا﴾^(٤). والذين قاسوا الميت على المذكي وقالوا: "أتأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله" فجعلوا العلة في الأصل كونه قتل آدمي ... وبعد أن يضرب ابن تيمية أمثله على الأقيسة الفاسدة يقول: "من قال أن الشريعة تأتي بخلاف مثل هذا القياس فقد أصاب وهذا من كمال

= بين المختلفين. وأما التسوية بينهما في الحكم مع افتراقهما فيما ما يوجب الحكم ويمنعه وهذا قياس فاسد ز أنظر ابن تيمية: "القياس في الشرع الإسلامي" ص ٢٧.

(١) ابن تيمية: الرد على المنطقيين طبعة بمباي ص ٣٧٢.

(٢) ابن تيمية: "القياس في الشرع الإسلامي" ص ٧.

(٣) نفس المرجع ص ٧.

(٤) سورة البقرة: ٢٧٥/٢.

الشريعة واشتمالها على العدل والحكمة التي بعث الله بها رسوله. ومن لم يخالف هذه الأقيسة الفاسدة بل سوى بين الشئئين باشتراكهما في أمر من الأمور لزمه أن يسوى بين كل موجودين لاشتراكهما في مسمى الوجود فيسوى بين رب العالمين وبين بعض المخلوقين فيقول: من الذين هم بربهم يعدلون ويشركون فإن هذا من أعظم القياس الفاسد^(١).

ويقول ابن تيمية أيضاً: "أن ضلال من ضل من الفلاسفة والمتكلمين يمثل هذه الأقيسة الفاسدة، التي يسوى فيها بين الشئئين لاشتراكهما في بعض الأمور مع أن بينهما من الفرق ما يوجب أعظم المخالفة"^(٢).

وعلى ذلك إذا تعرض النص والميزان - أو النص والقياس الشرعى أو العقلى - فيلزم أحد أمرين:

١- إما أن يكون ما احتج به من النص فاسد الدلالة بأن لا يكون ثابتاً من المعصوم أو أن لا يكون دالاً على ما ظنه المحتج.

٢- أو أن يكون ما احتج به من القياس سواء كان شرعياً أو عقلياً فاسد الدلالة بفساد بعض مقدماته أو كلها لما يقع في الأقيسة من الألفاظ المجملة المشبهة^(٣).

ولقد أطل ابن تيمية - في رسالته في القياس - التفرقة بين القياس الصحيح والقياس الفاسد مدعماً أقواله بالأمثلة العديدة وذلك لبيان القياس الحق والقياس الفاسد فوسع أفق المعنى في القياس وربطه بمصالح الناس ومقاصد الشريعة ونصوصها ربطاً محكماً دقيقاً فلم يكن بحثاً فقهيًا نظرياً فقط بل تصدى لعلاج مشاكل في معاملات الناس وتخريجها على أحكام الشريعة تخريجاً لا يرهق الناس ولا يذهب بلب الشريعة وممرها^(٤).

(١) ابن تيمية: "القياس في الشرع الإسلامى" ص ٢٨.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٨، ٢٩.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٣٧٢.

(٤) أبو زهرة: "ابن تيمية" "حياته وعصره" ص ٤٧٢.

والخلاصة أن وظيفة القياس - في رأى ابن تيميه - هو تجميع الأشياء المتشابهة في قياس الطرد أو الفصل بين الأشياء المتعارضة في قياس العكس ويرى هنرى لاوست أن للقياس وظيفتين عند ابن تيميه:

الأولى: وظيفة دفاعية عن الدين. تشارك في دفع العقيدة نحو الأفضل. فالقرآن والسنة بعد أن عرضا مجمل المبادئ العامة التشريعية أصبح هدف القياس جعل هذه المبادئ مرجعا نهائيا. يطبق على جميع الحالات الفردية وتقاس عليه جميع الأمور وذلك على طريقة "تحقيق المناط".

الثانية: هي البحث عن الحد الأوسط وكشفه في حدود الله القانونية^(١).

جـ. الميزان العقلي باعتباره المعرفة الفطرية للتماثل والاختلاف:

يرى ابن تيميه أن من أعظم صفات العقل معرفة التماثل والاختلاف - فإذا رأى الشئين التماثلين علم أن هذا مثل هذا. ويجعل حكمهما واحدا، كما إذا رأى العقل الماء والماء، والتراب والتراب، والهواء والهواء، ثم حكم بالحكم الكلى على القدر المشترك. وإذا حكم على بعض الأعيان ومثله بالنظير وذكر المشترك لكان أحسن في البيان ز فهذا قياس الطرد وإذا رأى المختلفين كالماء والتراب وفرق بينهما وهذا قياس العكس^(٢).

ويشير ابن تيميه إلى أن هذين القياسين استخدما في القرآن فيقول: "وما أمر الله به من الاعتبار في كتابه يتناول "قياس الطرد" و"قياس العكس"^(٣). فإن الله لما أهلك المكذبين للرسول بتكذيبهم كان في الاعتبار أن يعلم أن من فعل ما فعلوا أصابه ما أصابهم فيتقى تكذيب الرسول خوفا من العقوبة وهذا قياس الطرد. وكذلك يعلم أنه من لم يكذب الرسول بل أتبعهم لا يصيبه ما أصاب هؤلاء وهذا هو قياس العكس.

(١) هنرى لاوست: "نظريات شيخ الإسلام ابن تيميه، في السياية والإجماع" ترجمة محمد عبد العظيم على دار الأنصار. القاهرة سنة ١٩٧٦م ص ٢٤٤.

(٢) ابن تيميه: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٧١.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٧١.

وهذا هو المقصود من الاعتبار بالمعذبين. فإن المقصود ثبت في الفرع عكس حكم الأصل لا نظيره. والاعتبار يكون بهذا أو بهذا أى بقياس العكس وبقياس الطرد.

ويرى ابن تيمية أن المناطقة قد عدلوا عن المعرفة الفطرية العقلية للمعينات إلى أقيسه كليه وضعوا ألفاظها وصارت مجملة تتناول حقا وباطلا. فحصل بها من الضلال ما هو ضد المقصود من الموازين وصارت موازينهم "عائلة لاعادله"^(١). ويشبههم ابن تيمية بالمطففين ﴿الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾^(٢). والبخس في العقول والأديان اخطر من البخس في الأموال ولكن أكثرهم لا يقصدون البخس بل هم بمنزلة من قد ورث عن أبيه موازين يزن بها تارة له وتارة عليه ولا يعرف أى عادلة أو عائلة. ويقرر ابن تيمية أن الميزان المنزل من الله مع الكتاب هو القياس الصحيح وهو المعرفة الفطرية الموجودة في الإنسان للتماثل والاختلاف وهو ميزان عادل يتضمن اعتبار الشيء بمثله وخلافه فيسوى بين المتماثلين، ويفرق بين المختلفين بما جعله الله في فطرة عباده وعقولهم من معرفة التماثل والاختلاف^(٣).

وعلى الرغم من إقرار ابن تيمية بأن الميزان مما يعرف بالعقل إلا أنه يرى أن - الله تعالى قد أرسل به الرسل وذلك لأن الرسل قد ضربت للناس الأمثال العقلية - التي يعرفون بها التماثل والاختلاف. فدلّت الناس وأرشدتهم إلى ما يعرفون به العدل، وما يعرفون به الأقيسة العقلية الصحيحة التي يستدل بها على "المطالب الدينية" فليست العلوم النبوية مقصورة على مجرد الخبر كما يظن ذلك من يظنه من أهل الكلام ويجعلون ما يعلم بالعقل قسيما للعلوم النبوية. بل الرسل - صلوات الله عليهم - بينت العلوم العقلية التي بها يتم دين الناس علما وعملا وضربت الأمثال^(٤).

(١) نفس المرجع : ص ٢٨١.

(٢) سورة المطففين: ٨٣ / ٢ : ٣.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٨٢.

(٤) نفس المرجع : ص ٢٨٢.

وبذلك أكملت الرسل الفطرة بما نبهتها عليه وأرشدتها إلى ما كانت معرضة عنه أو كانت الفطرة قد فسدت بما دخل عليها من الآراء والأهواء الفاسدة. فأزالت الرسل ذلك الفساد وبيّنت ما كانت الفطرة معرضة عنه“ حتى صار عند الفطرة معرفة الميزان التي أنزلها الله وبيّنها رسوله^(١).

ويرى ابن تيمية أن إنزال الله تعالى الميزان مع الرسل كإنزاله الإيمان معهم، والإيمان لم يحصل إلا بهم وقد بين الرسول (ﷺ) في حديث له^(٢). أن الأمانة التي هي الإيمان أنزلها الله في أصل القلوب، وهذا إنما كان بواسطة الرسل لما أخبروا بما خبروا به، فسمع ذلك فألهم الله القلوب الإيمان وأنزله في القلوب. ويقول ابن تيمية: ”وكذلك أنزل الله سبحانه وتعالى الميزان في القلوب، لما بينت الرسل العدل وما يوزن به عرفت القلوب ذلك، فأنزل الله على القلوب من العلم ما تزن به الأمور حتى تعرف التماثل والاختلاف. وتضع من الآلات الحسية ما يحتاج إليه في ذلك، كما وضعت موازين النقد وغير ذلك. وهذا من وضعه الله تعالى الميزان^(٣)“.

قال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ، أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ، وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ ، وَلَا تَخْسَرُوا الْمِيزَانَ﴾^(٤).

فالميزان العقلي هو القياس القرآني الذي أنزله الله في الصدور، وهو العدل وهو ما يوزن به ويعرف العدل ولكن نعرف به صحيح الفكر من باطله، ولكي نزن به

(١) نفس المرجع: ص ٢٨٢.

(٢) ورد في الصحيحين عن حذيفة بن اليمان قال : حدثنا رسول الله (ﷺ) حديثين رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر. حدثنا لله أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال، فعلموا من القرآن وعلموا من السنة وحدثنا عن رفع الأمانة قال: ”ينام الرجل النومة فتقبض الأمانة من قلبه، فيظل أثرها مثل أثر الوكت ثم ينام الرجل النومة فتقبض الأمانة من قلبه، فيظل أثرها مثل أثر المجل كجمر دحرجته على رجلك فنقط، فتراه منتبهاً وليس فيه شيء“.

انظر ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ طبعة بمباى ص ٢٨٢.

(٣) ابن تيمية: نفس المرجع ص ٢٨٤.

(٤) سورة الرحمن: ٥٥ / ٩٧ .

الأمور عامة حسية كانت أو عقلية.

وهكذا يؤكد ابن تيمية على أن القرآن والحديث يحتويان على بيان التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين. فالله سبحانه وتعالى "بين الحقائق بالمقاييس العقلية والأمثال الضرورية وبين طرق التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين وينكر على من يخرج عن ذلك"^(١). كقوله تعالى: ﴿أفجعل المسلمين كالمجرمين مالكم كيف تحكمون﴾^(٢). أى أن هذا الحكم جائز غير عادل، فإن فيه تسوية بين المختلفين. ومن التسوية بين المتماثلين قوله تعالى: ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة، ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا﴾^(٣). وانتهى ابن تيمية إلى أن الميزان العقلي حق كما ذكر الله فى كتابه، وانه ليس مختصاً بالمنطق اليونانى وإن كان فيه قسط منه، "بل هو الأقيسة العقلية المتضمنة التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين سواء صيغ ذلك بصيغة قياس الشمول أو بصيغة قياس التمثيل. وصيغ التمثيل هى الأصل وهى أكمل. والميزان القدر المشترك وهو الجامع وهو الحد الأوسط"^(٤).

ولكن إذا كان ابن تيمية يذهب إلى أن القرآن مصدر جميع أنواع الاستدلالات فلا بد أن تنبه إلى أن القرآن ليس كتاباً فى المنطق أو مناهج البحث فى العلوم ولكنه يحتوى على الأصول العامة للدلائل العقلية، أما تفصيلاتها فليس من وظيفة القرآن أن يتعرض لها، ويكفى أنه ينبه إلى مثل تلك الدلائل الإجمالية ليمضى العقل البشرى بعد ذلك إلى وضع تفاصيلها وكشف قوانينها وطرق استخدامها.

فالقرآن ينبه العقول إلى استخدام أنواع الاستدلال العقلية المختلفة مباشرةً كان أو غير مباشر فهو كما يدعو إلى استنباط نتيجة من مقدمه أو مقدمات ثبتت

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٨٢.

(٢) سورة القلم : ٦٨ / ٢٥ : ٣٦.

(٣) سورة البقرة: ٢ / ٢١٤.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٨٣.

صحتها في معرض الاستدلال على العقائد النظرية، نراه يدعونا أيضا إلى استخدام المشاهدة الحسية واستقراء الجزئيات في عالم الطبيعة ليصل بنا من ذلك إلى معرفة القوانين العامة التي تدير هذه الطبيعة بمقتضاها^(١).

ولعل في هذا ما يثبت شرعية الاشتغال بالمنطق وأنه لا مساس له بالدين إطلاقاً ومن ثم فلا مبرر لمعارضة ابن تيمية له لأنه يعارض المنطق بالمنطق، بل وتدل بعض نصوص ابن تيمية على اعترافه بالمنطق وعدم إنكاره لاستفادة مفكرى الإسلام منه ويتضح هذا من الفقرة السابقة حيث يقول: إنما المقصود التبيه على جنس الميزان العقلى، وأنها حق كما ذكر الله في كتابه. وليست هي مختصة بمنطق اليونان وإن كان فيه قسط منها^(٢).

وقد أكد ابن رشد من قبل شرعية الاشتغال بالمنطق وأشار إلى أن القرآن يحوى آيات تدل على استخدام القياس مثل قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولَى الْأَبْصَارِ﴾^(٣). ويرى ابن رشد أن الاعتبار المشار إليه في الآية الكريمة هو القياس بنوعيه العقلى والفقهى فكأن الآية تأمرنا على سبيل الوجوب باستخدام القياس بنوعيه المشار إليهما^(٤).

د. فكرة الميزان بين ابن تيمية والغزالي :

وإذا كان ابن تيمية قد قرر أن طرق الاستدلال الصحيحة ينبغي أن تلتبس من كتاب الله لا من الأمور الاصطلاحية الوضعية، فإن الميزان المنزل من الله هو القياس الصحيح الذى يبيت طرق التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين. أقول إذا كان ابن تيمية قد قرر ذلك فإن القول بفكرة الميزان قد سبقه إليها الغزالي الذى نراه فى كتابه "القسطاس المستقيم" يستخرج كما سبق أن ذكرت^(٥).

(١) د. أبو الوفا التفتازانى: "مفهوم العلم فى الإسلام" مقال نشر بمجلة التصوف الإسلامى العدد ٤١ أغسطس سنة ١٩٨٢ ص ٨ وما بعدها.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٨٢.

(٣) سورة الحشر: ٥٩ / ٢.

(٤) ابن رشد: "فصل المقال" ص ٢.

(٥) أنظر ص من هذا لبحث.

•-----•
صور الأقيسة من القرآن الكريم ويطلق عليها اسم الموازين. فالقياس الحملى هو ميزان التعادل والشرطى المتصل هو ميزان التلازم، والشرطى المنفصل هو ميزان التعاند ويقسم ميزان التعادل إلى ثلاثة أقسام: أكبر وهو الشكل الأول وأوسط وهو الشكل الثانى وأصغر وهو الشكل الثالث^(١). ويصرح الغزالي بأنه أبتدع أسماء الموازين التى أستخرجها من القرآن لكنه سبقه آخرون إلى استخراج أصولها،

يقول الغزالي :

”أما هذه الأسامى فأنا ابتدعتها .وأما الموازين فأنا استخراجتها من القرآن. وما عندى أنى سبقت إلى استخراجها من المتأخرين إسام آخر سوى ما ذكرته. وعند بعض الامم الخالية، والسابقة على بعثة محمد وعيسى صلوات الله عليهما، اسام آخر كانوا قد تعلموها من صحف إبراهيم وموسى عليهما السلام^(٢) .

لكن على الرغم من تشابه كل من الغزالي وابن تيمية فى القول بالميزان إلا. أننا لا نستطيع أن نقول أن ابن تيمية قد أقتبس فكرة الميزان الذى يتخذه منهجا استدلاليا - عن الغزالي كما لا نستطيع أن نقول أن هذه الفكرة كان لما نفس المعنى عندهما وذلك لاختلاف المناهج والوسائل لدى كل منهما فمنهج ابن تيمية قائم أساسا على تقويض المنطق الأرسطى وإظهار ما فيه من متناقضات وخطورته على إلهيات المسلمين فكانت وسيلة ابن تيمية إلى الحقيقة هى استتباط الأدلة العقلية من القرآن لا التفتيش على ما يوافق النظر المنطقى اليونانى فى القرآن كما هو الحال عند الغزالي لذلك يرفض القول بالموازين الخمسة التى يقرها الغزالي ويعتبر كتاب ”القسطاس المستقيم“ مقتبسا من ابن سينا وأرسطو ويلتزم ابن تيمية بالميزان الواحد الموجود فى القرآن.

أما منهج الغزالي لم يكن يرفض المنطق الأرسطى بل كان يهدف إلى مزجه بالعلوم الإسلامية، ولكى يتجنب الغزالي ثورة الفقهاء والمتزمين ضده، حاول

(١) الغزالي: ”القسطاس المستقيم“ ص ٣١ وما بعدها.

(٢) الغزالي: ”القسطاس المستقيم“ ص ٣٠.

التفتيش عما يوافق المنطق الأرسطى فى القرآن. والدليل على ذلك ما ذكره ابن طملوس عن الغزالي من أنه كان يستعمل المنطق تحت أسماء مألوفة خشية من ثورة الفقهاء والمتزمتين ضده^(١). بل وما ذكره الغزالي نفسه من أن الذى حمّله على إبدال الاصطلاحات المنطقية بهذه الأسماء التى اخترعها ما جبل عليه الضعفاء - ومنهم التعليمية - من الاغترار بالظواهر بحيث لو سقى أحدهم عسلا فى قارورة حجام، لم يطق تناوله لنفور الطبع عن المحجّمة، وضعف العقل عن أن يعرف أن العسل طاهر فى أى زجاجة كان^(٢). وعلى الرغم من تسليم الغزالي بأن المنطق علم يونانى إلا أنه يقرر - على العكس من ابن تيمية - وجوب معرفته لأنه يقوم على أساس عقلى، وليست أحكام العقل خاصة بأمة دون أخرى. وقد نقده ابن تيمية لذلك واعتبره أول من مزج الفلسفة بأصول الدين والفقّه وتعجب من وضعه كتاب "القسطاس المستقيم" ونسبته إلى تعليم الأنبياء وهو مقتبس من كتب اليونان خاصة أرسطو. وفى هذا يقول ابن تيمية "فإن أبا حامد وضع مقدمة منطقية فى أول المستصفى وزعم أن من لم يحط بها علما فلا ثقة له بشىء من علومه، وصنف فى ذلك "محك النظر" و"معيّار العلم" ودوما اشتدت به ثقته، وأعجب من ذلك أنه وضع ما سماه "القسطاس المستقيم" ونسبه إلى أنه تعلمه من الأنبياء وإنما تعلمه من ابن سينا وهو تعلمه من كتب أرسطو^(٣).

ثم يعود ابن تيمية - فى معالاة واضحة إلى التأكيد على أن الموازين الخمسة التى وردت فى كتاب الغزالي "القسطاس المستقيم" ليست هى الميزان العقلى الذى أنزله الله. إنما هى منطق اليونان بعينه وقد غير الغزالي عباراته. ويرى ابن تيمية أنه من المستحيل أن يكون الميزان العقلى الذى أنزله الله هو منطق اليونان لعدة وجوه:

أحدهما: أن الله أنزل الموازين مع كتبه قبل أن يخلق اليونان فى عهد نوح وإبراهيم وموسى وغيرهم والمنطق الأرسطى وضعه أرسطو قبل المسيح بثلاثمائة

(١) ابن طملوس: "المدخل إلى صناعة المنطق" طبعة مدريد ص ٢.

(٢) الغزالي: "القسطاس المستقيم" ص ٦٠.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٧٣، ٧٤. وأنظر أيضا ص ٢٤٢ وما بعدها.

سنة فكيف كانت الأمم المتقدمة على أرسطو تزن قضاياها.

الثاني: أن المسلمين مازالوا يزنون بالموازين العقلية، ولم يعرف السلف هذا المنطق اليونانى وانما ظهر فى الإسلام لما عربت الكتب الرومية فى دولة المأمون أو قريبا منه..

الثالث: مازال نظار المسلمين بعد أن عرب المنطق الأرسطى وعرفوه يعيونه ويذمونهم، ولا يلتفتون إليه ولا إلى أهله فى موازينهم العقلية والشرعية^(١).

ويذكر ابن تيمية فكرة الغزالي عن المنطق أن المعانى العقلية مشتركة بين الأمم وأن الخلاف فقط إنما هو فى الاصطلاح اللفظى أن الأمر ليس كذلك، ففى هذه المعانى العقلية الكثير الفاسد ... ثم أن هؤلاء المناطقة - والغزالي فى أثرهم - جعلوا هذا المنطق "ميزان الموازين العقلية. التى هى الأقيسة العقلية. وزعموا أنه آله قانونية تعصم مراعاتها الذهن أن يزل فى فكره وليس الأمر كذلك فإنه لو احتاج الميزان إلى ميزان لزم التسلل^(٢).

إذن لابد من ميزان واحد نرجع إليه يكون هو محك الصواب والخطأ وهذا الميزان هو الميزان القرآنى ويؤكد ابن تيمية على أن الفطرة متى كانت صحيحة وزنت بالميزان العقلى وإن كانت فاسده لم يزدنها المنطق - ولو كان صحيحا - إلا فسادا.

وهنا نلاحظ أن الخلاف بين النتيجة التى وصل إليها كل من الغزالي وابن تيمية ليس كبيرا فالغزالي يعلن منذ البداية تأييده للمنطق الأرسطى بينما ابن تيمية يعلن معارضته له إلا أن هذه المعارضة تنتهى به إلى الاعتراف بالمنطق وان كان لا يصرح هو بذلك.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الميزان الواحد الذى يأخذ به ابن تيمية هو فى الحقيقة يشمل الموازين الخمسة التى قال بها الغزالي وأخرى لم يقل بها.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٧٢: ٢٧٤.

(٢) نفس المرجع: ص ٣٧٤، ٣٧٥.

ومن ثم فإن ابن تيمية يتناقض مع نفسه عندما يرفض موازين الغزالي الخمسة، كما يناقض نفسه أيضاً عندما يؤكد استحالة أن يكون الميزان العقلي الذي أنزله الله هو منطق اليونان وهو الذي يقول في موضع آخر "إن اختلاف صيغ الدليل (أى سواء كانت يونانية منطقية أو إسلامية) مع اتحاد معناه لا يغير حقيقته والكلام إنما هو فى المعانى العقلية لا فى الألفاظ"^(١). وهذا يناقض ما يذكره ابن تيمية فى الفقرة السابقة. ويقول ابن تيمية أيضاً: بل كل دليل يستدل به فإنه ملزوم لدلوله وقد دخل فى هذا كل ما ذكره (يقصد المناطقة ومنه الغزالي) وما لم يذكره^(٢). ويقول أيضاً: "وبأى صورة ذهنية أو لفظية صور الدليل فحقيقته واحده وأن ما يعتبر فى كونه دليلاً هو كونه مستلزماً للحكم لازم للمحكوم عليه، فهذا هو جهة دلالاته سواء صور قياس شمول وتمثيل أولم يصور كذلك"^(٣).

٢. طرق الاستدلال عند ابن تيمية:

بين ابن تيمية - كما سبق أن ذكرت - أن حصر المناطقة للأدلة أو طرق الاستدلال فى ثلاثة طرق فقط (القياس والاستقراء والتمثيل) حصراً باطلاً لا دليل عليه. هذا بينما يرى ابن تيمية "أن من أنواع الاستدلال ما يستدل فيه بمعنيين على معين - وبالمساوى على المساوى - سواء كان معيناً أو كلياً فليس من ضرورة الدليل أن يكون أعم أو أخص، بل لابد فى الدليل من أن يكون ملزوماً للحكم، والملزوم قد يكون أخص من اللازم وقد يكون مساوياً له، ولا يجوز أن يكون أعم منه لكن قد يكون أعم من المحكوم عليه الموصوف الذى هو موضوع النتيجة المخبر عنه"^(٤).

ويرى ابن تيمية أن عبارات الدليل وتراكيبه تتنوع لتشتمل العديد من طرق الاستدلال لا طرق الاستدلال الأرسطية المحدودة وحدها. لكن المهم فى الدليل أن

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٣٠٨.

(٢) نفس المرجع ص ٣١٧.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٤٦، أنظر بالتفصيل ص من هذا البحث

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٤٨، وأنظر أيضاً بالتفصيل ص من = هذا البحث.

يكون مستلزماً للمدلول. فالدليل عند ابن تيمية يمكن أن "يركب على وجه الشمول المقسم إلى قياس تداخل وقياس تلازم وقياس تعاند الذي يسمى بالحملى والشرطى المتصل والمنفصل. وتارة يركب على وجه قياس التمثيل المفيد لليقين (ان يجعل المشترك بين الأصل والفرع الذي يسمى فى قياس التمثيل المناط قياس التمثيل المناط والوصف والعلة والمشارك والجامع ونحو ذلك من العبارات، هو الحد الأوسط فى قياس الشمول^(١) .

ويذكر ابن تيمية مثالا لتوضيح ذلك فيقول فيه: "أنه إذا قال ناظم القياس الأول - أى التمثيلى - نبيذ الحبوب المسكر حرام قياسا على خمر العنب لأنه خمر فكان حراما قياسا عليه فهذا كما يقال فى نظم قياس الشمول هذا النبيذ حرام وكل خمر حرام أو فيه الشدة المطربة وما فيه الشدة المطربة فهو حرام. وما يثبت به هذه المقدمة الكبرى يثبت به كون المشارك علة الحكم. وبهذا يتضح أن قياس التمثيل قد يكون أتم فى البيان من قياس الشمول. أما ما يقوله بعض النظار من أن قياس الشمول هو الذى يفيد اليقين دون التمثيل فهذا لا يصح. فى رأى ابن تيمية - إلا بحسب المواد بأن يوجد ذلك فى مادة يقينية وهذا فى مادة ظنية ويرى ابن تيمية أن سبب خطأ هؤلاء النظار هو "أنهم تعودا كثيرا استعمال التمثيل فى الظنيات واستعمال الشمول فى اليقينيّات، فظنوا هذا من صورة القياس وليس الأمر كذلك بل هو من المادة^(٢) .

ويستمر ابن تيمية فى توضيح أوجه الأدلة فيقول: "ثم القياس تارة يعتبر فيه القدر المشترك من غير اعتبار الأولوية وتارة يعتبر فيه الأولوية فيؤلف على وجه قياس الأولى وهو وإن كان قد يجعل نوعا من قياس الشمول والتمثيل فله خاصة يمتاز بها عن سائر الأنواع وهو أن يكون الحكم المطلوب أولى بالثبوت من الصورة المذكورة، فى الدليل الدال عليه^(٣) .

(١) ابن تيمية: "شرح العقيدة الأصفهانية" ص ٤٢.

(٢) ابن تيمية: "شرح العقيدة الأصفهانية" ص ٤٢.

(٣) نفس المرجع ص ٤٢.

ويقرر ابن تيمية أن هذه الطرق كلها مستمدة من القرآن وهي طرق صالحة للاستدلال في العلوم الدينية والدينية على حد سواء. فهو يسوى - كما سبق أن ذكرت - بين قياس الشمول والتمثيل ويقول أن: "كثيرا من الفقهاء يستعملون في الفقه القياس الشمولى كما يستعمل في العقلية القياس التمثيلى وحقيقة أحدهما هي حقيقة الآخر^(١). ويقول أيضا: "وحيث لا يستدل بالقياس التمثيلى لا يستدل بالقياس الشمولى^(٢). كذلك يقول: "فهذا هو هذا في الحقيقة وإنما يختلفان في تصوير الدليل ونظمه وإلا فالحقيقة التى صار بها دليلا - وهو أنه مستلزم للمدلول - حقيقة واحدة^(٣) .

كذلك يرفض ابن تيمية قول من يدعى أن العقلية ليس فيها قياس تمثيل، وإنما التمثيل في الشرعيات فقط. ويؤكد أن قولهم مخالف لقول جمهور نظار المسلمين، بل وسائر العقلاء ويقول: "أن قياس التمثيل يستدل به في العقلية كما يستدل به في الشرعيات. فإنه إذا ثبت أن الوصف المشترك مستلزم للحكم كان هذا دليلا في جميع العلوم وكذلك إذا ثبت أنه ليس بين الفرع والأصل فرق مؤثرا كان هذا دليلا في جميع العلوم ... وجمهور النظار يقيسون الغائب على الشاهد إذا كان المشترك مستلزما للحكم كما يمثلون به من الجمع بالحد والعلة والشرط والدليل^(٤) .

لكن إذا كان ابن تيمية يقرر أن هذه الطرق كلها مستمدة من القرآن صالحة للاستدلال في العلوم الدينية والدينية إلا أنه يؤكد على أننا لا نستطيع أن نستدل على وجود الله إلا عن طريق الآيات وقياس الأولى ولا يصلح في ذلك قياس الشمول ولا التمثيل. ولما كنت قد تحدثت - بالتفصيل من قبل - عن رأى ابن تيمية في قياس الشمول والتمثيل لذلك سوف أقصر الحديث هنا على الآيات وقياس الأولى.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٤٠.

(٢) نفس المرجع ص ٢٤١.

(٣) نفس المرجع ص ٢٤٧.

(٤) نفس المرجع ص ٢٤١، ٢٤٢.

الاستدلال بالآيات وقياس الأولى.

يقول ابن تيمية أن طريقة الأنبياء - عليهم السلام - في الاستدلال على الله كانت بذكر آياته - وإذا استخدموا في ذلك القياس استخدموا قياس الأولى "لم يستعملوا قياس شمول يستوى أفراده ولا قياس تمثيل محض، فإن الرب تعالى لا مثل له ولا يجتمع وغيره تحت كلى يستوى أفراده، بل ما يثبت لغيره من كمال لا نقص فيه، فثبوته له بطريق الأولى^(١).

ولهذا كانت الأقيسة العقلية البرهانية المذكورة في القرآن من هذا النوع. وقد ذكرها الله تعالى في دلائل ربوبيته والهيته ووحدانيته وعلمه وقدرته وامكان المعاد وغير ذلك من المطالب العالية. والمعالم الإلهية التي هي من أشرف العلوم وأعظم ما تكمل به النفوس من المعارف وان كان كمالها لا بد فيه من كمال علمها وقصدها جميعا. فلا بد من عبادة الله وحده المتضمنة لمعرفته ومحبته والذل له^(٢)..

أولا: الاستدلال بالآيات:

يرى ابن تيمية أن طريق الاستدلال بالآيات طريق قرآني يستمد صورته ومادته من القرآن الكريم ويفرق بينه وبين القياس. "بأن الآية هي العلامة وهي الدليل الذي يستلزم عين المدلول. لا يكون مدلوله أمرا كليا مشتركا بين المطلوب وغيره، بل نفس العلم به يوجب العلم بعين المدلول^(٣). فهو العلم باستدلال جزئي على جزئي آخر ملازم له بحيث يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر. ومن عدمه، عدمه فكما أن الشمس أية النهار. قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مَبْصُرَةً﴾^(٤). فنفس العلم بطلوع الشمس يوجب العلم بوجود النهار، وكذلك آيات نبوة محمد (ﷺ)، فنفس العلم بها يوجب العلم بنبوته

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٨٥.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ص ٢٦٨.

(٣) نفس المرجع ص ٢٨٦.

(٤) سورة الإسراء: ١٧/ ١٢.

بعينه، ولا يوجب أمراً كلياً مشتركاً بينه وبين غيره. وكذلك آيات الله سبحانه وتعالى فتفس العلم بها يوجب العلم بذاته. وهذا العلم لا يوجب علماً كلياً مشتركاً بين الله وغيره. ويرى ابن تيمية أن لله العلم بكون هذا مستلزماً لهذا هو جهة الدليل فكل دليل في الوجود لا بد أن يكون مستلزماً للمدلول^(١).

معنى هذا أن مدار الاستدلال عند ابن تيمية مبنياً على التلازم. والآية وهي العلم باستلزام المعين للمعين المطلوب - أقرب إلى الفطرة من القياس المنطقي الذي ينتقل فيه العقل من الأحكام الكلية إلى الأحكام الجزئية.

ويؤكد ابن تيمية على أن القضايا الكلية إذا لم تعلم معيناتها بالتمثيل فإنها لا تعلم بأي طريق آخر فالكليات لا تؤدي إلى علم بدون المعينات التي هي جزئيات دائماً ولا بد للفكر أن يستخدم لتحقيق حجة القضية الكلية تحقيق أفرادها المعينة أى الجزئية. وأيضاً "لا بد من معرفة لزوم المدلول للدليل الذي هو الحد الأوسط. فإذا كان كلياً فلا بد أن - يعرف أن كل فرد من أفراد الحكم الكلي المطلوب يلزم كل فرد من أفراد الدليل^(٢)."

كما إذا قيل: كل ا هـ ب
وكل ب هـ ج

النتيجة كل ج هـ ا

فلا بد أن يعرف كل فرد من أفراد (الجيم) يلزم كل فرد من أفراد (الباء) وكل فرد من أفراد (الباء) يلزم كل فرد من أفراد (الألف) وهذا هو الطريق الذي يسلكه المناطقة في أقيستهم البرهانية لتحقيق صحة القياس، هذا بينما يرى ابن تيمية أن العلم بلزوم (الجيم) المعين (للباء) المعين و(الباء) المعين (للألف) المعين أقرب إلى الفطرة من القياس المنطقي. لله فهو طريق معقد بعيد عن الفطرة، لذلك يمكننا

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٨٦، ٢٨٧.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٨٧.

الاستغناء عنه لأن في "استعماله تطويلا، وتكثيرا للفكر والنظر والكلام بلا فائدة"^(١).

أما عن القضايا الكلية التي يستخدمها المناطق في أقيستهم البرهانية مثل قولهم: "الكل أعظم من الجزء" و"الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية" و"الضدان لا يجتمعان" "النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان" وغيرها من القضايا الكلية فمن المعلوم - كما يقول ابن تيمية: "أن الإنسان إذا تصور ما يتصوره من معين وجزئه كان تصور له هذا الكل المعين أعظم من جزئه أسبق إلى عقله من أن يتخيل أن كل كلى أعظم من جزئه"^(٢). فالإنسان يتصور أن بدنه أعظم من يده ورجله، وأن السماء أعظم من كواكبها، وأن الجبل أعظم من بعضه ... وغير ذلك قبل أن يتصور القضية الكلية الشاملة لجميع هذه الأفراد ولذلك فإذا تصور الإنسان شيئا معيناً فإنه يعلم أن هذا الشيء "لا يكون موجوداً معدوماً في حال واحد قبل أن يتصور أن "كل نقيضين لا يجتمعان" وكذلك إذا تصور الإنسان سواداً معيناً فإنه يعلم أن اللون الواحد لا يكون سواداً وبياضاً - قبل أن يعلم أن - "كل ضدين لا يجتمعان" وأمثال ذلك كثيرة. وإذا قال المناطق أن تلك القضايا الكلية تحصل في الذهن بالضرورة أو بالبدية من واهب العقل فإن ابن تيمية يقول: "أن حصول تلك القضايا المعينه في الذهن من واهب العقل أقرب"^(٣).

وعلى ذلك فقد يستدل بالمعين على المعين المساوي له في العموم والخصوص^(٤) فقد نستدل بأحد الكواكب على الملازم كما يستدل بالجدى على بنات نعس، وبنات نعس على الجدى، ويستدل بالجدى على جهة الشمال، وبجهة الشمال على الجدى ... الخ. ومن هذا ما ذكر من أخبار النبي (ﷺ) في كتب الأنبياء قبله، فإنها صفات مطابقة له ليست أعم منه ولا أخص. وكذلك سائر الأمور المتلازمة، فإننا نستدل بأحد المتلازمين على ثبوت الآخر، وبانتفائه على انتفائه "فإذا كان

(١) نفس المرجع: ص ٢٤٢.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٨٨.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٨٨.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٣٥٠.

المدلول معينا كانت الآية معينة^(١). لكن لله فـد تكون الآية تستلزم وجود المدلول من غير عكس، كآيات الخالق سبحانه وتعالى فإنه يلزم من وجودها وجوده، ولا يلزم من وجوده وجودها. وهى كلها آيات دالة على نفسه المقدسة، لا على أمر كلى لا يمنع تصوره من وقوع الاشتراك فيه بينه وبين غيره بل ذلك مدلول القياس^(٢).
فإثبات وجود الله - فى رأى ابن تيمية - يكون بالآيات، وليس بالقياس البرهانى، وكل ما سوى الله من الممكنات فهو مستلزم فى وجوده لذات الله ويمتنع وجود هذه الممكنات بدون وجود الله. لكن الممكن أو المعين مستلزما أيضا لأمر كلىه مشتركة بينه وبين غيره من الممكنات أو المعينات لأنه يلزم من وجوده وجود لوازمه. وتلك الكليات المشتركة من لوازم المعين أعنى يلزمه ما يخصه من ذلك الكلى العام والكلى المشترك لكن يلزمه بشرط وجوده (أى المعين) ووجود العالم الذى يتصور القدر المشترك^(٣).

ويرى ابن تيمية أن الله يعلم الأمور على ما هى عليه فيعلم نفسه المقدسه بما يخصها ويعلم الكليات أنها كليات، فيلزم من وجود الخاص وجود العام المطلق أى حصة المعين من ذلك العام كما يلزم من وجود "هذا الإنسان" وجود "الإنسان" ومن وجود "هذا الإنسان" وجود "الإنسانية" و"الحيوانية". القائمة به وبهذا يكون العام المطلق تابع فى وجوده لوجود "الخاص" وبين هذين الوجودين تقوم علاقه لزوميه. ووجود الله المعين يلزم عنه الوجود المطلق المطابق للمعين "فإذا تحقق الوجود الواجب تحقق الوجود المطابق للمعين" وإذا تحقق الفاعل لكل شىء (وهو الله) تحقق الفاعل المطلق المطابق، وإذا تحقق القديم الأزلى (الله) تحقق القديم المطلق المطابق، وإذا تحقق الغنى عن كل شىء (وهو الله) تحقق الغنى المطابق وإذا تحقق رب كل شىء تحقق الرب المطابق كما أنه إذا تحقق "هذا الإنسان" و"هذا

(١) نفس المرجع ص ٣٥٠.

(٢) نفس المرجع ص ٣٥٠.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٦٨.

الحيوان“ تحقق ”الإنسان المطلق المطابق“ والحيوان ”المطلق المطابق“^(١).

لكن المطلق - فى رأى ابن تيمية - لا يكون فى الأعيان بل فى الأذهان ”والله تعالى هو الخالق للأمور الموجوده فى الأعيان والمعلم للصور الذهنية المطابقة لما فى الأعيان“^(٢). ولهذا كان أول ما أنزل الله على رسوله: ﴿إقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الإنسان من علق، إقرأ وربك الأكرم، الذى علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم﴾^(٣). فبين الله فى أول ما أنزل أنه هو الذى خلق الأعيان عموما وخصوصا. فكما أنه خالق الموجودات العينية - فهو المعلم للماهيات الذهنية. وكل الموجودات الخارجية أو العينية آيات يستدل بها على وجود الله لأنها مستلزمة لوجود عينه. ولذا تصورت الأذهان هذه الموجودات الخارجية سواء كانت معينة أو مطلقة فالله هو المعلم لهذا المتصور. فالصور الذهنية من آياته المستلزمة لوجود عينه، لكنها مع هذا تدل على هدايته وتعليمه كما قال تعالى: ﴿سبح اسم ربك الأعلى الذى خلق فسوى ، والذى قدر فهدى﴾^(٤).

وبهذا يكون ابن تيمية قد أقام علاقة بين الكلى المطلق والموجود فى الأذهان وبين وجود الله المعين الموجود فى الأعيان واستدل على وجود المطلق من وجود الله. أى أنه استدل على الكليات بالمعينات أو على المطلق بمعين وفى نفس الوقت رفض أن يكون المطلق طريقا لمعرفة الله تعالى ولا حتى بمعرفة الموجودات العينية. وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: ”فكل ماسوى الرب مستلزم لنفسه المقدسة، فإن الوجود المطلق الكلى لا تحقق له فى الأعيان، فضلا عن أن يكون خالقا لها مبدعا (أى خالقا للأعيان)^(٥). ويقول أيضا: ”إذا علم إنسان وجود ”إنسان مطلق“ و”حيوان مطلق“ لم يكن عالما بنفس المعين. كذلك من علم ”واجبا مطلقا“ و”فاعلا

(١) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج١ ص ٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) نفس المرجع ص ٢٩٠.

(٣) سورة العلق: ٩٦ / ١: ٥.

(٤) سورة الأعلى: ٨٧ / ١: ٢.

(٥) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج١ ص ٢٨٦.

مطلقاً و"غنياً مطلقاً" لم يكن عالماً بنفس رب العالمين وما يختص به عن غيره^(١).

فنحن لا نستطيع معرفة وجود الله عن طريق الوجود المطلق بل العكس. أما الله تعالى فتعرفه من آياته "فآياته تستلزم عينه التي يمنع تصورهما من وقوع الشركة فيها وكل ما سواه دليل على عينه وآية له فإنه ملزوم لعينه وكل ملزوم فإنه دليل على لازمه^(٢)".

- ويرى ابن تيمية أنه لا يمكن تحقق شيء من الممكنات إلا مع تحقق وجود الله، فكل ملزوم لنفس الله دليل عليه، آية له. ومن ثم فالبراهين المنطقية لا تقودنا إلى معرفة الله فعندما يستدل المناطقة بالممكنات على الأمر "المطلق الكلي" الذي لا يتحقق إلا في الذهن فإنهم لا يعلموا - كما يقول ابن تيمية - ببرهانهم ما يختص بالله تعالى "ولهذا ما يثبتونه من واجب الوجود عند التحقيق إنما هو أمر كلي لا يختص بالرب تعالى حتى قد يجعلونه مجرد الوجود^(٣)".

إن الاستدلال بالآيات يكون - كما سبق أن ذكرت - بجزئى على جزئى ملازم بحيث يلزم من وجوده وجوده ومن عدمه عدمه. كذلك يكون بالكلى على الكلى الملازم له والمطابق له في العموم والخصوص. فإذا كان الاستدلال بطلوع الشمس على النهار وبالنهار على طلوع الشمس هو استدلال بطلوع معين على نهار معين أى استدلالاً بجزئى على جزئى فإن الاستدلال بجنس النهار على جنس الطلوع استدلالاً بكلى على كلى والاستدلال بالكواكب على جهة الكعبة استدلالاً بجزئى على جزئى وكذلك الاستدلال بظهور كوكب على ظهور نظيره في العرض والاستدلال بطلوعه على غروب آخر وتوسط آخر ونحو ذلك من الأدلة التي اتفق عليها الناس قال تعالى: ﴿وبالنجم هم يهتدون﴾^(٤). فإذا استدلل بظهور الثريا على

(١) نفس المرجع: ص ٢٩١.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٦١.

(٣) نفس المرجع ص ٢٦١.

(٤) سورة النحل: ١٦ / ١٦.

•.....•

ظهور ما قرب منها مشرقا ومغربا ويمينا أو شمالا من الكواكب كان استدلالا بجزئى على جزئى لتلازمهما. وليس ذلك قياس التمثيل وان قضى به قضاء كليا كان استدلالا بكلى على كلى وليس استدلالا بكلى على جزئى بل بأحد الكليين المتلازمين على الآخر^(١). فمن عرف مقدار أبعاد الكواكب عن بعضها البعض ثم علم ما يقارن منها طلوع الفجر فإنه يستدل بما رآه منها على ما مضى من الليل وما بقى منه وهو استدلالا بأحد المتلازمين على الآخر واللزوم إذا كان لا يعرف له بداية بل هو منذ خلق الله الأرض كوجود الجبال والأنهار العظيمة النيل والفرات... الخ كان الاستدلال مطردا. وإذا كان اللزوم أقل من ذلك مدة مثل الكعبة استدل بها بحسب ذلك فيستدل بها وعليها فإن أركان الكعبة مقابلة لجهات الأرض الأربعة فيستدل بها على الجهات ، ويستدل بالجهات عليها. أما ما كان مدته أقصر من مدة الكعبة كالأبنية التى فى الأمصار والأشجار كان الاستدلال بها بحسب ذلك فيقال: علامة الدار الفلانية أن على بابها شجرة من صفاتها كذا وكذا وهما متلازمان مدة من الزمان فهذا وأمثاله استدلال بأحد المتلازمين على الآخر وكلاهما معين جزئى وليس هو من قياس التمثيل^(٢).

هكذا يستدل ابن تيمية على ثبوت الشيء بثبوت لازمه وعلى بطلانه ببطلان لازمه فإذا كان اللازم باطلا فاللزوم مثله باطل. وقد يكون اللازم خفيا ولا يكون الملزوم خفيا وإذا كان الملزوم خفيا كان اللازم خفيا وقد يكون الملزوم باطلا ولا يكون اللازم باطلا، ولهذا قيل أن ملزوم الباطل باطلا فإن ملزوم الباطل هو ما استلزم الباطل. فالباطل هو اللازم، وإذا كان اللازم باطلا كان الملزوم باطلا لأنه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم، ولم يقل أن الباطل لازمه باطل وهذا كالمخلوقات فإنها مستلزمة لثبوت الخالق ولا يلزم من عدمها عدم الخالق. وذلك لأن الدليل أبدا يستلزم المدلول عليه يجب طرده ولا يجب عكسه وذلك بخلاف

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٠٤، ٢٠٥.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٠٥، ٢٠٦.

الحد فإنه يجب طرده وعكسه^(١).

وبهذا يتضح لنا أن الآية تختلف إختلافا كبيرا عن القياس الأرسطى كما تختلف عن التمثيل الأرسطى يقول ابن تيمية: "الإستدلال بالكلى على الكلى الملازم له وهو المطابق له فى العموم والخصوص وكذلك الاستدلال بالجزئى على الجزئى الملازم له، بحيث يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر ومن عدمه عدمه. فإن هذا ليس مما سميتوه قياسا ولا استقراء ولا تمثيلا وهذه هى الآيات"^(٢). ولا يعلى ابن تيمية الخلاف بين الآية والتمثيل الأرسطى بأكثر من ذلك، لكن يمكننا أن نقول أن دليل الآية يشبه مسلك الدوران فى مباحث العله الأصولية أى دور المقدم او العلة مع التالى أو المعلول وجودا وعدمه وهو ما يسميه المحدثون قانون "التلازم فى الوقوع وفى التخلف".

وهذا ما يوضح لنا الاختلاف الشديد بين طريقي الآية والتمثيل الأرسطى.

ثانيا الاستدلال بقياس الأولى:-

يعرف ابن تيمية قياس الأولى بأنه ما "يكون الحكم المطلوب فيه أولى بالثبوت من الصورة المذكورة فى الدليل الدال عليه"^(٣).

ويذكر ابن تيمية أن قياس الأولى هو النمط الوحيد من أنماط القياس العقلى الذى كان الإمام أحمد وغيره من السلف يستخدمونه فى أمر الربوبية وهو الذى جاء به القرآن وذلك لأن الله تعالى لا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قياس الشمول الذى تستوى أفرادهم، ولا تحت قياس التمثيل الذى يستوى فيه حكم الأصل والفرع فإن الله تعالى ليس كمثله شئ لا فى نفسه المذكوره بأسمائه ولا فى صفاته ولا فى أفعاله ولكن يسلك فى شأنه قياس الأولى كما قال: ﴿ولله المثل الأعلى﴾ فإنه من المعلوم أن كل كمال مهدوح لنفسه لا نقص فيه يكون لبعض المخلوقات المحدثه فالله الواجب الوجود بنفسه أولى به. وكل نقص وعيب يجب أن ينزه عنه بعض المخلوقات المحدثه

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج١ ص٢٢.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص٢٠٣.

(٣) ابن تيمية: "شرح العقيدة الأصفهانية" ص٤٢.

فإن الله الواجب وجوده بنفسه أولى به وكل نقص وعيب يجب أن ينزه عنه بعض المخلوقات المحدثه فالله الواجب وجوبه بنفسه أولى بأن ينزه عنه^(١).

ويذكر ابن تيمية أن الفلاسفة والمتكلمين من المعتزلة وغيرهم يسلكون مسلك المشبهين لله بخلقه الذين يجعلون له ندا فيسوون بين الله وبين غيره في الأمور وذلك القول باطل في رأى ابن تيمية ، من وجوه منها:

أولاً:- أن تلك القضية الكلية التي تعم الله وغيره قد لا يستطيع الفلاسفة والمتكلمين إثباتها عامة إلا بمجرد قياس التمثيل، وقياس التمثيل إن أفاد اليقين في غير هذا الموضوع ففى هذا الموضوع قد لا يفيد إلا الظن للعلم بانتفاء الفارق.

ثانياً:- أنهم إذا حكموا على القدر المشترك الذى هو الحد الأوسط بحكم يتناوله والمخلوقات كانوا بين أمرين، إما أن يجعلوه كالمخلوقات أو يجعلوا المخلوقات مثله فينقضى عليهم طرد الدليل فيبطل. مثال ذلك إذا قال الفيلسوف أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد. وهو واحد فلا يصدر عنه إلا واحد. فإنه يحتاج أن يعلم أولاً قوله الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، فإن هذه القضية كلية، وكل قياس شمولى ولا بد فيه من قضية كلية. ويقول ابن تيمية أن إثبات الفيلسوف أن كل واحد لا يصدر عنه إلا واحد إما أن يكون باستقراء الآحاد وهذا استقراء ناقص، وأما بقياس بعضها إلى بعض وهذا تمثيل. وهما عند الفيلسوف لا يفيدان اليقين. فإذا قال أنه يعلم بالبدئية أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد كان هذا مكابرة لعقله، فإن العلوم الكلية المطابقة للأمور الخارجية ليست مفروزة بالفطرة ابتداء بدون العلم بأمور معينة منها. لكن لكثرة العلم بالأمور المعينة الجزئية يجرى العقل الكليات فتبقى القضية العامة ثابتة فى العقل لا تحتاج إلى شواهد وأمثلة جزئية إلا أن يكون علم تلك القضية من تركيب قضايا أخر. وقول الفيلسوف "الواحد لا يصدر منه إلا واحد" ليس من هذا ولا من هذا ثم إذا تصور مفردات هذه القضية علم يقنيا أنه ليس عنده منها علم بل علم أن الواقع خلافها فإن قوله "الواحد" إن عنى به الواحد

(١) ابن تيمية: "شرح العقيدة الأصفهانية" ص ٤٣، "القياس الأرسطى" ٤٤.

الذى لا يعلم عنه أمران ليس أحدهما الآخر فليس فى الوجود واحد بهذا الاعتبار، فإنه يعلم أن واجب الوجود موجود وأنه واجب الوجود وأنه عاقل ومعقول..... الخ، وأمثال هذه المعانى التى ليس أحدهما هو الآخر فإن الوجوب ليس هو الوجود ولا الوجوب والوجود هو العاقل ولا العاقل هو المعقول. ❖❖

فإذا قال الفيلسوف أن هذه كلها سلوب وإضافات محضة كان مكابرا لعقله فى رأى ابن تيمية، فإن كون الشئ يعقل ليس هو كونه لا يعقل ولا كونه عالما مجرد نسبة محضة إلى المعلوم كالأمر الإضافية التى لا يتغير بها حال المضاف كالتيامن والقياس فإنه من المعلوم أن كون الشئ متيامنا أو متياسرا عنا لا يختلف به حالنا فى الموضوعين، أما كونه عالما فيخالف كونه غير عالم. ومن جعل الشئ حال كونه عالما وحال كونه غير عالم سواء فإن هذا من أعظم السفسطه والعقل الصريح يثبت فساد هذا الزعم^(١).

ولهذا ينتهى الأمر بالفلاسفة إلى أن يجعلوا الله وجودا مطلقا بشرط الإطلاق، كما يجعله المعتزله ذاتا مجردة من الصفات وكلاهما ما يعلم بصريح العقل إنتفاء ثبوته فى الخارج بل المطلق لا بشرط يمتنع ثبوته فى الخارج^(٢).

ولهذا يؤكد ابن تيمية على أنه لا يجوز فى العلم الألهى الإستدلال بقياس تمثيل يستوى فيه الأصل والفرع ولا بقياس شمول تستوى فيه أفراد فإن الله تعالى ليس كمثله شئ فلا يجوز أن يمثل لغيره ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضيه كلية تستوى أفرادها ولهذا فإن إستعمال الفلاسفة والمتكلمين لمثل هذه الأقيسة المنطقية فى المطالب الإلهيه ولم يؤدى بهم إلى اليقين بل تناقض أدلتهم وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمين مثل هذه الأقيسة فى المطالب الإلهيه فلم يصلوا بها إلى اليقين بل تناقضت أدلتهم وغلب

(١) ابن تيمية : "شرح العقيدة الأصفهائيه" ص ٤٤ ، ٤٥ .

(٢) نفس المرجع ص ٤٥ .

عليهم بعد التناهي الحيرة والإضطراب لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكاؤها^(١) .
لذلك يجب أن "يستعمل في ذلك قياس الأولى سواء كان تمثيلاً أو شمولاً"^(٢) . وذلك لأن القياس في رأى ابن تيمية "تارة يعتبر فيه القدر المشترك من غير إعتبار الأولوية وتارة يعتبر فيه الأولوية فيؤلف على وجه قياس الأولى وهو أن كان قد يجعل نوعاً من قياس الشمول والتمثيل فله خاصه يمتاز بها عن سائر الأنواع. وهو أن يكون الحكم المطلوب فيه أولى بثبوت من الصورة المذكورة في الدليل الدال عليه"^(٣) .

ويقول ابن تيمية أن قياس الأولى استعمله الإمام أحمد ومن كان قبله وبعده من أئمة الإسلام. ومثل ذلك القياس جاء القرآن في تقرير أصول الدين في مسائل التوحيد والصفات والمعاد ... وغير ذلك مثال ذلك أن الله سبحانه وتعالى لما أخبر بإمكان المعاد لم يسلك في ذلك ما يسلكه بعض المتكلمين حيث يثبتون الإمكان الخارجى بمجرد الإمكان الذهنى فيقولون هذا ممكن لأنه لو قدر وجود لم يلزم من تقدير وجوده محال. وهذا القول خطأ لأن الإمكان الذهنى يعنى عدم العلم بالإمتناع وعدم العلم بالإمتناع لا يستلزم العلم بالإمكان الخارجى والله تعالى لم يكتف في بيان إمكان المعاد بالإمكان الذهنى بل بالإمكان الخارجى لأن العلم بإمكان المعاد تابع للعلم بإمكانه الخارجى، فإنه إذا علم بطل أن يكون إمكان المعاد ممتنعاً والإنسان يعلم بالإمكان الخارجى".

١- تارة بعلمه بوجود الشيء ٢- وتارة بوجود نظيره

٣- وتارة بعلمه بوجود ما الشيء أولاً بالوجود منه، فإن وجود الشيء دليل على أن ما هو دونه أولاً بالإمكان منه. ثم أنه إذا بينا كون الشيء ممكناً فلا بد من بيان قدرة الله عليه وإلا فمجرد العلم بإمكانه لا يكفى في إمكان وقوعه إن لم تعلم

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج١ ص١٤، ١٥.

(٢) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج١ ص١٥.

(٣) ابن تيمية: "شرح العقيدة الأصفهانية" ص٤٢.

قدرة الله على ذلك^(١). فيبين الله هذا كله بمثل قوله تعالى: ﴿أولم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض قادر على أن يخلق مثلهم وجعل لهم أجلا لا ريب فيه﴾^(٢). وكما فى قوله تعالى: ﴿أولم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر على أن يحيى الموتى بلى إنه على كل شىء قدير﴾^(٣). فإنه من المعلوم ببداهة العقول أن خلق السموات والأرض أعظم من خلق البشر والقدرة على خلق السموات والأرض أبلغ فيكون هذا الأيسر - أى خلق البشر - أولى بالإمكان والقدرة من خلق ما هو أعظم وأكثر كخلق السموات والأرض وكذلك على ذلك بالانشأة الأولى وأن الإعادة أهون من الإبتداء كما فى قوله تعالى: ﴿يا أيها الناس إن كنتم فى ريب من البعث فإننا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة لنبين لكم﴾^(٤).

وكذلك فى التوحيد يبين الله سبحانه بواسطة هذا القياس أن المخلوق لا يكون مملوكه شريكه فى ماله والله لا يرضى أن يكون المخلوق شريكا له يدعى ويعبد كما يدعى الله ويعبد كما يبين الله أنه أولى بأن تنزه عن الأمور الناقصة من البشر فكيف يجعلون لله ما يكرهون أن يكون لهم ويستحيون من إضافته إليهم ولا ينزهون الله عن ذلك ولا ينفونه عنه وهو أحق بنفى المكروهات المنقصات منهم^(٥).

ويقول ابن تيمية أن قياس الأولى كان يسلكه السلف إتباعا للقرآن وبه كانوا يستدلون على أن "ما يثبت لله من صفات الكمال التى لا نقص فيها أكمل مما علموه ثابتا لغيره من التفاوت الذى لا يضبطه العقل كما لا يضبط التفاوت بين الخالق والمخلوق"^(٦). فإذا كان العقل البشرى يدرك من التفاصيل التى بين مخلوق

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج١ ص ١٥، ١٦.

(٢) سورة الإسراء: ١٧/ ١٨: ٩٦.

(٣) سورة الأحقاف: ٤٦/ ٢٣.

(٤) سورة الحج ٢٢/ ٥.

(٥) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج١ ص ١٩.

(٦) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٩١.

وآخر ما لا يحصر قدره وهو يعلم أن فضل الله على كل مخلوق أعظم من فضل مخلوق على آخر فإن هذا يدل على أن الله ما يثبت لله اعظم مما يثبت لكل ما اسواه بما لا يدرك قدره فكان قياس الأولى يقيده (اي يفيد العقل البشرى) أمراً يختص به الرب مع علمه جنس ذلك الأمر^(١). لهذا كان لا يدعى هذا الصدد من اختيار الأسماء التي تطلق على الله وعلى غيره بطريق التشكيك.

لابد في الأسماء المشككة من معنى كلى مشترك يرى ابن تيمية أن الأسماء والصفات التي تطلق على الله وعلى غيره هي أسماء مقوله بطريق التشكيك الذى هو نوع من التواطؤ العام، وليست بطريق الإشتراك اللفظى ولا بطريق الاشتراك المعنوى الذى تتماثل أفراده بل بطريق الاشتراك تتفاضل أفراده. كما يطلق لفظ البياض والسواد على الشديد كيباض الثلج وعلماء دونه كيباض العاج. فكذلك لفظ الوجود يطلق على الواجب والممكن وهو فى الواجب أكمل وأفضل من فضل هذا البياض على هذا البياض.

لكن هذا التفاضل فى الأسماء المشككة لا يمنع أن يكون أصل المعنى مشتركا كليا بينهما فلا بد فى الأسماء المشككة من معنى كلى ومشارك وإن كان ذلك لا يكون إلا فى الذهن^(٢).

ويقرر ابن تيمية أن هذا يحدث فى جميع الأسماء والصفات التي تطلق على الخالق والمخلوق كاسم الحى والعليم والقدير ... الخ وكذلك فى صفاته وقدرته ورحمته وسائر ما نطقت به الرسل من أسمائه وصفاته^(٣).

وقد أدى هذا إلى خلاف شديد بين فرق الإسلام: هل صفات الله وأسمائه حقيقية فى الخالق مجاز فى المخلوق ام المسألة بالعكس؟ أم أنها حقيقية فى الإثنين؟ فقالت طائفة من المعتزلة - الذين سبقوا أبو على الجبائى - كأبى العباس الناشئ

(١) نفس المرجع: ص ٢٩١، ٢٩٢.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٩٢.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٦٢.

•-----•

- العروف بابن شرشير أن هذه الصفات هي حقيقية في الخالق مجاز في المخلوق.
وقالت طائفة أخرى من الجهيمية والباطنية والفلاسفة بالعكس هي مجاز في
الخالق حقيقة في المخلوق.

هذا بينما قالت أغلب طوائف المعتزلة والأشعرية والفقهاء وأهل الحديث
والصوفية والفلاسفة أن هذه الصفات المشتركة هي حقيقية في الخالق والمخلوق.
ويذكر ابن تيمية أن أغلب المسلمين أخذوا بالرأى الأخير، وهو الرأى الصائب لأن
الأسماء المشككة هي متواطئة باعتبار القدر المشترك ولم يفرّدوا لها قسما خاصا^(١).
إن الأسماء المشككة قسم من "المتواطئة العامة" وقسيم "المتواطئة الخاصة"
وعلى ذلك لا بد في الأسماء المشككة من:

أولا: إثبات قدر مشترك كلى وهو مسمى "المتواطئة العامة" وذلك لا يكون
مطلقا إلا في الذهن، وهذا هو مدلول القياس البرهاني عند المناطقة.

ثانيا: هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لا بد من ثبات التفاضل وهو مدلول
المشككة التي هي قسيم "المتواطئة الخاصة" وذلك هو مدلول الأقيسة البرهانية
القرآنية وهي قياس الأولى. ولا بد من إثبات خاصة الله التي بها يتميز عما سواه
وذلك مدلول آياته التي يستلزم ثبوتها ثبوت نفسه لا يدل على هذه قياس - لا
برهاني ولا غير برهاني - أي أن القياس البرهاني لا يحصل المطلوب الذي به تكمل
النقص في معرفة الموجودات ومعرفة خالقها^(٢).

وبهذا نكون قد إنتهينا من دراسة نقد ابن تيمية لمنطق أرسطو، ووضحنا من
خلالها معالم المنطق الإسلامي الذي وضعه ابن تيمية كبديل عن المنطق الأرسطي.
وننتقل بعدها لبيان أثر محاولة ابن تيمية النقدية في بعض مفكرى الإسلام.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٩٣، ٢٩٤.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٩٤، أنظر بالتفصيل في الاسماء المشككة ابن تيمية: "شرح حديث النزول"
المكتب الإسلامي سنة ١٩٧٧م ص ٩ وما بعدها.

الفصل الخامس

أثر محاولة ابن تيمية النقدية

فى بعض مفكرى الإسلام

نقد ابن تيمية المنطق الأرسطى نقداً تفصيلياً - كما هو واضح فى الفصول السابقة - فترك لنا بهذا النقد تراثاً علمياً ممتازاً كان له أثره فى تفكير بعض مفكرى الإسلام الذين أتوا بعده سواء كانوا من مدرسته وعلى منهجه الفكرى، أو من مدارس فكرية مخالفة. ولعل أهم هؤلاء المتأثرين بنقده لمنطق أرسطو ابن قيم الجوزية (المتوفى سنة ٧٥١هـ) وهو من أشهر تلاميذ ابن تيمية، والمفكر الشيعى محمد بن ابراهيم الوزير الصنعانى (المتوفى سنة ٨٤٠هـ) والعالم الموسوعى جلال الدين السيوطى (المتوفى سنة ٩١١هـ) وسنتكلم عن مدى تأثير كل منهم بمحاولة ابن تيمية النقدية بايجاز.

لم يؤلف ابن قيم الجوزية كتاباً خاصة فى نقد المنطق كما فعل أستاذه ابن تيمية، ولذلك لم ينقد المنطق فى أصوله التفصيلية كما فعل أستاذه، وأكتفى بذكر بعض الأسباب العامة التى ذكرها ابن تيمية والتي تثبت فساد المنطق الأرسطى، يقول ابن القيم: "أما المنطق فلو كان علماً صحيحاً، كان غايته أن يكون كالمساحة والهندسة ونحوها، فكيف وباطله أضعاف حقه، وفساده وتناقض أصوله واختلاف معانيه توجب مراعاتها للذهن أن يزيغ فى فكره^(١)."

ولعل ابن القيم ينتقد التعريف المشهور للمنطق "أنه قانون عاصم للذهن أن يزل فى التفكير" فىرى هو أنه إذا روعيت قوانين المنطق جعلت الذهن يزيغ فى

(١) بن قيم الجوزية: "مفتاح دار السعادة" طبعة الخانجى - القاهرة - (بدون تاريخ) ج١ ص١٦٦.

فكره، ولم تعصمه من الخطأ فى الفكر كما يدعى المناطقة.

ويدعى ابن القيم دعاوى لا يقيم دليلاً عليها حين يقول أنه لن يؤمن بفساد المنطق إلا من بحث فيه وعرف فسادَه وتداعى أصوله ، ويذكر أنه لن يؤمن بهذا إلا من عرفه وعرف تناقضه وفساده، ومناقضة كثير منه للعقل الصريح، ويقول أن بعض من كان قد قرأ المنطق، وأعجب به أخبره بأنه لم يزل متعجباً من فساد أصوله وقواعده ومباينتها لصريح المعقول ومن الواضح أن ابن القيم ينقل فكرة مناقضة المنطق الأرسطى لصريح المعقول عن ابن تيمية.

ثم يذكر ابن القيم أن المنطق الأرسطى يتضمن دعاوى محضه غير مدلل عليها من أمثلتها: ”تفريقه بين متساويين، وجمعه بين مختلفين، فيحكم على الشيء بحكم وعلى نظيره بـضد ذلك الحكم أو يحكم على الشيء بحكم ثم يحكم على مضاده ومناقضه به^(١) .

وواضح تأثير ابن تيمية فى كل هذه النصوص إلا أن هذا لا يمنع من أن نقول أن ما ذكره ابن القيم فى هذا الصدد ضعيف إذا ما قارناه بأراء أستاذه خاصة ما ذكره ابن القيم عن فساد الفرق بين الذاتى والعرضى اللزوم للماهية وفساد الفرق بين اللزوم للماهية واللزوم لوجودها.

فابن القيم يوجه نقداً للمناطقة دون دليل عليه حتى أنه يمكن الاحتجاج عليه بأنه يقدم دعاوى من جنس ما يدعيه أن المنطقيين يفعلونه.

ويذكر ابن القيم أنه وقف على رد متكلمى الإسلام عليه وتبين فسادَه وتناقضه كمصنف أبى سعيد السيراقى النحوى فى ذلك ورد القاضى أبى بكر الباقلانى والقاضى عبد الجبار، والجباى وابنه ... وغيرهم. كما يذكر كتابى ابن

(١) ابن قيم الجوزية: ”مفتاح دار السعادة“ ج١

تيمية الكبير والصغير - الرد على المنطقيين وتقد المنطق باعجاب شديد ثم ينشد
في مبالغة واضحة:

واعجبا لمنطق اليونان كم فيه من إفك ومن بهتان
مخبط لجيد الأذهان ومفسد لفظرة الاتسان
مضطرب الأصول والمباني على شفا هار بناه الباني
أحوج ما كان إليه العاني يخونه في السر والاعلان^(١)

وينكر ابن القيم قول من يرى أن تعلم المنطق فرض عين أو فرض كفاية.
والأولى بالمنطق في رأيه أن يكون جهلا لا علما. ويردد ما رده الكثيرون قبله من
أن علوم المسلمين ومصنفاتهم قد إكتملت دون أن يراعوا فيها قوانين المنطق ويقول
في هذا الصدد: "وما كان من هوس النفوس بهذه المنزلة فهو بأن يكون جهلا أولى
منه بأن يكون علما، تعلمه فرض كفاية أو فرض عين. وهذا الشافعي وأحمد وسائر
أئمة الإسلام وتصانيفهم وسائر أئمة العربية وتصانيفهم، لمن نظروا فيها، هل
راعوا فيها حدود المنطق وأوضاعه وهل صح لهم علمهم بدونه أم لا؟ بل هم كانوا
أجل قدرا وأعظم قولا من أن يشغلوا أفكارهم بهذيان المنصقيين وما دخل المنطق
على علم إلا أفسده، وغير أوضاعه وشوش قواعده"^(٢).

ثم يردد ابن القيم - ما رده ابن تيمية من قبل - من أن أنواع الإستدلالات
المنطقية الأرسطية لا توصل إلى معرفة الله تعالى لا في وجوده ولا في صفاته، وأن
الطريق الوحيد لمعرفة الله ووجوده هو قياس الأولى فيقول: "الرب تعالى لا يدخل
مع خلقه في قياس تمثيل ولا قياس شمول يستوى أفراده، فهذان الفرعان من
القياس يستحيل ثبوتهما في حقه. وأما قياس الأولى فهو غير مستحيل في حقه، بل

(١) ابن قيم الجوزية: "مفتاح دار السعادة" ج١ ص ١٦٧.

(٢) ابن قيم الجوزية: "مفتاح دار السعادة" ج١ ص ١٦٧.

هو واجب له، وهو مستعمل في حقه عقلا ونقلًا^(١). ثم يشرح ابن القيم هذا القياس بما لا يخرج عن كتابات ابن تيمية مما يجعلنا نؤكد أن ابن القيم في هذا المجال لم يأت بشيء جديد، بل هو يعبر عن بعض آراء ابن تيمية جملة ويكاد يورد بعض عباراته بنصها. ولم يفرد لنقد المنطق الأرسطي كتابا خاصا، ولم يتجه في هذا النقد نحو فكرة أو أفكار معينة بالذات. وهذا الإتجاه المعين في نقد المنطق الأرسطي نحو فكرة بذاتها نجده لدى مفكر شيعي هو ابن الوزير الصنعاني^(٢).

فلقد كتب الصنعاني - تحت تأثير ابن تيمية إلى حد ما - كتابه "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" يحاول فيه أن يوضح فكرة معينة هي أن للقرآن أساليب في الاستدلال تخالف أساليب اليونان. ويبدو أنه كان في عصره هجوم على أساليب القرآن في البحث والنظر، وأن بعض المفكرين قد صنفوا كتباً في هذا فحاول هو أن يرد عليهم بكتابه.

ويبدأ الصنعاني كتابه ببيان أن القرآن قد جمع للمسلمين بين أصح العلوم وأوضحها في العقول وأفضل الأعمال وأيسرها على الناس، كما إشتمل على البراهين العقلية التي تسمو على فن المنطق والكلام لأن القرآن كتاب شامل نافع بوجه عام للخواص والعوام ولسلامته مما إشتمل المنطق والكلام والفلسفة من تصنع وتكلف^(٣).

ثم يذكر الصنعاني أنه نبغ في عصره من عادي القرآن، وصنف في التحذير من الاعتماد على ما فيه من التبيان في معرفة الديان واصول قواعد الأديان، وحث على الرجوع في ذلك إلى معرفة قوانين المبتدعة واليونان، منقضا لم إكتفى بما في

(١) ابن قيم الجوزية: "مفتاح دار السعادة" ج ١ ص ٨١.

(٢) د. على سامي النشار: "مناهج البحث" ص ٢٢١.

(٣) محمد ابن إبراهيم الوزير الصنعاني: "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" طبع

الجمعية العلمية الأزهرية المصرية الملاوية سنة ١٢٤٩هـ ص ٧.

معجز التنزيل من البرهان^(١).

ويفرد فصلا طويلا في بطلان دعوى القائلين بقصور القرآن عن الوفاء بالدلالة على الربوبية والتوحيد والنبوات ويرى - مرددا كلام ابن تيمية - أن هذا مخالف للمعقول والمنقول واجماع المسلمين فيسوق تسعة أنواع من الآيات تتجه كلها إلى بيان عظمة القرآن الكريم وأسلوبه في الاستدلال ويؤكد "إجماع علماء الإسلام من جميع الطوائف على أن القرآن يفيد ما أديت من معرفة أدلة التوحيد من غير ظن ولا تقليد، وكما أن المتكلم ينظر في كتب شيوخه ليتعلم منها الأدلة من غير تقليد غيره، فكذلك من نظر في القرآن يتعلم منه الأدلة من غير تقليد، بل القرآن العظيم هو الذى منه تعلم المتكلمون النظر، لكنهم غالوا في النظر ولم يقتصروا على القدر الكافى النافع المذكور فى كتاب الله تعالى^(٢).

ويورد الصنعانى ما تيسر من نصوص أهل البيت عليهم السلام على الإكتفاء بالعمل والحث على ذلك وكراهة الغلو فى علم الكلام^(٣) ويحاول أن يبين أن التدقيق الفلسفى فى التوحيد ينتج الفساد، لأن الإسلام دين الفطرة من غير إحتياج إلى الفلسفة^(٤).

ثم يذكر الصنعانى أن الجاحظ - وهو ممن يقول أن المعارف ضرورية - صنف كتاب العبر والاعتبار فأتى فيه بما يقضى له بعلو القدر من العلم وتعمقه وفى التفكير فى عجائب المخلوقات الضرورية، وكذلك النظر فى علم التشريح وعجيب خلق الإنسان والتأمل لما يدرك من ذلك بالعيان، وهذه كلها أدلة على التوحيد.

(١) نفس المصدر: ص ٨.

(٢) محمد ابن إبراهيم الوزير الصنعانى: "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" طبع الجمعية العلمية الأزهرية المصرية الملاوية سنة ١٢٤٩هـ ص ١٢.

(٣) نفس المصدر ص ٢٤.

(٤) الصنعانى: "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" ص ٤٥، ٤٦.

ولكن أهل المنطق يرون لله أن المراد بالنظر في هذه الأمور نظر مخصوص
ينبنى على مقدمات مرتبه مركبه تركيبا مخصوصا على وجه ينتج العلم^(١).

ولا يوافق الصنعاني على ما يذهب إليه المناطقة، ويورد كلاما للشيخ مختار
ابن محمود المعتزلي حكاه عن شيخه محمود الملاحمي أنه لا يشترط في العلم بالله
أن ينبنى على المقدمات المنطقية والأساليب النظرية، ويورد أدلة نقلية من القرآن
على صحة التوحيد.

وحاصل هذا كما يقول الصنعاني أن النظر عند أهل المعارف أو بعضهم
شروط إعتباري ووقوع العلم واليقين بعده كوقوع الرقة والبكاء والخشوع ونحو ذلك
مما هو من فعل الله سبحانه وتعالى ونفعه معلوم وإن لم يقع على ترتيب أهل
المنطق. ومستند العلم التجربة الضرورية فإنه يقع للصالحين ممن لا يعرف ترتيب
المقدمات بذلك النظر من اليقين والخشوع مالا يقع للمتكلمين^(٢).

ويذكر الصنعاني أن أئمة أهل البيت لم يعرفوا المنطق، ولم يصوغوا أدلتهم
على التوحيد في صورته، فقد اشتملت خطب أمير المؤمنين ومواعظه وسائر الأئمة
على أدلة التوحيد من غير ترتيب مقدمات المنطقيين ولا تقاسيم أساليب المتكلمين
ودرج السلف على ذلك.

وينتهي الصنعاني إلى القول بأن هناك إختلافا شديدا بين الأسلوبين، وأن
إسلوب المسلمين أرجح بكثير من أسلوب اليونان والمتكلمين لله فهذا أسلوب الأنبياء
الأولياء والأئمة والسلف في النظر، وخالفهم بعض المتكلمين وأنواع المبتدعه،
فتكلفوا وتعمقوا وعبروا عن المعاني الجليلة بالعبارات الخفية^(٣).

(١) نفس المرجع: ص ٤٨.

(٢) الصنعاني: "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" ص ٤٩، ٥٠.

(٣) السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢، ٤.

ويسير بقية كتاب ابن الوزير على هذا النحو وتلمس فيه تأثير الصنعاني الواضح بابن تيمية حتى أنه يذكر اسم ابن تيمية مستشهدا به في مواضع عدة من كتابه، إلا أن موقفه يختلف عن موقف ابن تيمية في أن معارضته الشديدة للمنطق تتخذ الأسلوب الخطابى أساسا لها، فلم يعرض مشاكل المنطق لبيان ما فيها من فساد كما فعل ابن تيمية، ولكنه إكتفى بسرد كثير من آيات القرآن الكريم في مواقف متعددة ليبين إفادتها للدلالة اليقينية.

جاء بعد الصنعاني مفكر آخر عارض المنطق الأرسطى معارضة شديدة هو جلال الدين السيوطى، وليس للسيوطى آراء جديدة في نقد المنطق، وغاية ما فعله أنه جمع آراء السابقين عليه في نقد المنطق والكلام وضمنها كتابه "صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام" يتضح هذا من مقدمة الكتاب التى يقول فيها "... ولقد رأيت أن أصنف كتابا مبسوطا في تحريمه على طريقة الاجتهاد والاستدلال جامعا مانعا وبالحق صادعا..." "ولما شرعت فى ذلك ولزم منه الإنجرار إلى نقل نصوص الأئمة فى منع النظر فى علم الكلام لما بينهما من التلازم سميت الكتاب "صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام"^(١).

ومع ذلك فإن لكتاب السيوطى قيمته العلمية لميزتين هامتين:

أحدهما: الترتيب التاريخى لموضوعات الكتاب، فقد إلتزم السيوطى الترتيب التاريخى فى كتابه، فتكلم أولا عن ابتداء وضع المنطق، ثم ابتداء دخوله فى ملة الإسلام، وابتداء جمع الأصول وابتداء فشوه فى المتأخرين. ثم أخذ يعرض لأقوال علماء الإسلام فى نقد المنطق وتحريمه مراعىا فى ذلك ترتيبا تاريخيا. وقد بين السيوطى منهجه هذا فى قوله: "ذكر من صرح بدم المنطق أو تحريمه من أئمة الإسلام: لاشك أن المجتهد يحرم عليه احداث قول لم يقل به أحد، واختراع رأى لم

(١) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢، ٤.

يسبق إليه. ولهذا كان من شروط الإجتهد معرفة أقوال العلماء من الصحابة ومن بعدهم إجماعا واختلافا لتلا يخرق الإجماع فيما يختاره. فوجب ذكر أقوال العلماء فى هذه المسألة قبل إقامة الدليل لكون الكتاب مؤلفا على طريقة الإجتهد. ”ثم يبدأ السيوطى فى إيراد أقوال علماء المسلمين فى ذم المنطق ونقده مبتدأ بالشافعى ومنتها بـابن تيمية، كما راعى هذا الترتيب فى حديثه عن علم الكلام.

الثانى: تلخيص بعض الكتب الهامة منها ما هو مفقود: فقد لخص لنا السيوطى خلال عرضه لآراء العلماء وأقوالهم فى نقد المنطق والكلام كتباً لهؤلاء العلماء بعضها مفقود، فأفاد بذلك الدراسة التاريخية الفلسفية أكبر إفادة. وأن أهم الكتب التى لخصها كتاب ابن تيمية ”الرد على المنطقيين“ ويسمى هذا التلخيص ”جهد القريحة فى تجريد النصيحة“.

خاتمة البحث

والآن بعد أن انتهينا من دراسة المنطق عند ابن تيمية يتضح لنا أن ابن تيمية كان منطقياً مع نفسه على الرغم من إنكاره للمنطق الأرسطي، حيث إستعمل المنطق في نقد المنطق.

ومما يدل دلالة قاطعة على أنه كان يؤمن بالمنطق كأسلوب للتفكير المنظم والرد على المخالفين، وإن لم يصرح بذلك لكننا إستنتجنا ذلك من نصوص صريحة له^(١). إلا أن اعتقاده بخطورة المنطق على آلهيات المسلمين كان سبباً في مفالاته في بعض الأحيان في الهجوم على المنطق وفيما ذهب إليه من أن المنطق عديم الفائدة ولا ضرورة له، في حين أنه هو نفسه قد استخدم الأساليب المنطقية في رفض المنطق القديم، ومعنى ذلك أن المنطق ليس عديم الفائدة في نظره بدليل أنه قد استخدمه في الكشف عن عيوب المنطق القديم، ونصوصه الصريحة تثبت بوضوح اعترافه به وعدم تحريمه له كما اعتقد البعض، ونظره إلى النتائج التي انتهينا إليها في هذا البحث تثبت ذلك:

فلقد بينا في الفصل الثاني حجج ابن تيمية التي وجهها إلى المقام السالب للحد وانه لا جديد فيها حيث استمدها من حجج الشكاك اليونانيين والسوفطائيين وأثبتنا أن موقف ابن تيمية يختلف تماماً عن موقف الشكاك والسوفطائيين لأن الشكاك يقولون بنسبية الحقائق، وأنه لا ثبات للحقيقة في الواقع ونفس الأمر أما ابن تيمية فيرى أن الحقائق ثابتة في الواقع ونفس الأمر، والنسبية إنما تكون في إدراكها بحيث يختلف الناس في إدراكها حسب استعداداتهم ومواهبهم.

لذلك إستخدم ابن تيمية هذه الحجج في براعة كوسيلة فقط لهدم المنطق الأرسطي كمنتهج غريب في نظره على الإسلام فكان هذا فارقاً بينه وبين الشكاك اللذين وقفوا من أرسطو ومن الرواقيين بل ومن العلم كله موقف الشك المطلق،

(١) انظر ص . ص من هذا الكتاب.

حيث كانت غايتهم هدم الحقائق فكان الشك عندهم هو الوسيلة والغاية معا.

وبذلك نكون قد اختلفنا مع الباحثين الذين تصوروا النسبية هنا على أنها النسبية التي عرفت لدى السوفسطائيين، وأن ابن تيمية حين قال بها قد سار في نفس الإتجاه الشكى فلم يكن معبرا - كما ذهب إلى ذلك الدكتور على سامي النشار - عن الروح الإسلامية. فأثبتنا نحن هنا أنه ليس هناك مبررا للقول بغرابة حجج ابن تيمية تلك عن الروح الإسلامية كما يقول الدكتور النشار خصوصا وأنه أثبت الخلاف بين ابن تيمية وبين الشكاك في الغاية. فالواضح تأثر ابن تيمية بحجج الشكاك ضد المنطق ومحاولته توظيف تلك الحجج في خدمة أغراضه الدينية، وذلك لهدم منهج معين - لا هدم المعرفة كلها كما ذهبوا هم - لا يتمشى مع الفكر الإسلامى كما يراه هو بحق، وليقيم منهجا آخر يراه أكثر تمشيا مع الكتاب والسنة، وليس في هذا غرابة عن الروح الإسلامية لأن الفكر الإنسانى سلسلة مترابطة الحركات يأخذ لاحقها عن سابقها ويضيف إليه.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نكون قد اختلفنا مع الباحثين الذين أنكروا تأثر ابن تيمية بحجج الشكاك وتكلفوا في إثبات أن ما بينه وبينهم هو من قبيل توارد الخواطر، وذلك في محاولة لاصفاء نوع من الاستقلال الفكرى لابن تيمية والذكاء فى الاستنباط والمحاورة^(١). فأكدنا نحن أن إثبات التأثير والتأثير بين ابن تيمية والشكاك لن يقلل من أصالته ولا من استقلاله الفكرى بل على العكس، وذلك لأننا إذ نكون بصدد الحديث عما نقله فلان عن فلان من ضروب الفكر فليس المهم - فيما يقول كارل هينرس بكر - ماذا أخذ عنه، لأن مجرد بياننا للأفكار المأخوذة لا يكفى وحده للدلالة على شخصية المتلقى من أى نوع هى؟ فلا بد أن يضاف إلى ذلك أيضا ما فعل المتلقى بما نقل إليه من أفكار الآخرين لأنك قد تنقل الثقافة الواحد إلى رجلين فتراها تنتج عند كل منهما أثرا يختلف عما أنتجته عند الآخر وهذا ما أراه متحققا فى فكر ابن تيمية ، فالتأثير والتأثر بينه وبين الشكاك ثابت وواضح فى هذه الحجج التى وجهها إلى الحد فى المقام السالب لكنها تنتج

(١) د. محمد عبد الستار: "المدرسة السلفية" ص ٢٢١.

عند كل منهما أثرا يختلف عما أنتجته عند الآخر.

وفى دراستنا لحجج ابن تيمية التى وجهها للمقام الموجب فى الحد وافقنا الدكتور عزمى إسلام فى إثبات وجود تشابه بين بعض ما قاله ابن تيمية فى هذه الحجج من نقد للمنطق الأرسطى وبين الوضعيين المنطقيين أو التحليليين المعاصرين خاصة كارناب وبرتراند رسل وفتنچشتين فابن تيمية فى نقده لفكرة الماهيات الثابتة وقوله بعدم وجود الماهيات والكليات إلا فى الأذهان يستخدم منهجا تحليليا لا يقل فى دقته ووضوحه عن تحليلات فلاسفة ومناطقة التحليل المعاصرين أمثال رسل وفتنچشتين. فهو يرى أن وجود الماهية فى الأذهان لا فى الأعيان، ولا يوجد منها فى الخارج إلا الأفراد والشخصيات فلا يوجد فى الخارج فرسية أو إنسانية ولكن هناك فرس وزيد ... كما أنه ليس فى الخارج أعداد مجردة كما يرى الفيثاغوريون ولا ماهيات مجردة كما يرى أفلاطون ولماهيات مطلقة موجوده فى الخارج مقارنة لوجود الأشخاص كما يرى أرسطو ولا معدومات ثابتة كما يرى المعتزلة وغيرهم من المتكلمين . وهذا يجعله يقترب من المناطقة المعاصرين.

هذا وقد أثبتنا أنكار ابن تيمية للميتافيزيقا التى يمكن أن تنشأ على أسس منطقية وذلك على أساس تحليله لعبارات وألفاظ الفلاسفة تحليلا منطقيا وفلسفيا، فالقول بالأجناس والأنواع والتصورات الكلية الثابتة قد أكد المعنى الميتافيزيقى القائل بوجود الماهيات الثابتة. وينقض ابن تيمية لفكرة الماهية الثابتة وقوله بعدم وجود الماهيات، وكذلك الكليات إلا فى الأذهان أصبح من الميسور نقض فكرة الأجناس والأنواع من حيث هى مستخدمة فى التعريف وخاصة التعريف بالحد وبيننا وجود تشابه بين ابن تيمية والوضعيين المناطقة أمثال رودلف كارناب فى بأفكاره الميتافيزيقا على أساس التحليل المنطقى للعبارات والقضايا^(١).

وبذلك إختلفنا مع الباحثين الذين أنكروا وجود تشابه بين ما قاله ابن تيمية فى نقد المنطق الأرسطى وبين الوضعيين المناطقة أو التحليليين المعاصرين، فلقد إعتقد بعض الباحثين - خطأ - أن إثبات وجود تشابه بين ابن تيمية وبين المناطقة

(١) إنظر ص من هذا الكتاب

المعاصرين قد جعله واحدا منهم^(١). بل اعتبروا القول بأن ابن تيمية قد أنكر الميتافيزيقا "قول أبعد ما يكون عن الصواب" ووصفوا ابن تيمية بأنه "رجل غارق في الميتافيزيقا" في كل ما كتبه في كتابه عن المنطق وفي غير كتابه عن المنطق وقالوا عنه "أنه مفكر ديني نصى متمسك بالنصوص وظاهر النصوص كل التمسك وفقه حنبلي عماده الكتاب والسنة فكيف يتسنى له أن يكون منكرا للميتافيزيقا^(٢)".

والواقع أننا عندما نثبت وجود تشابه بين ابن تيمية وبين المناطقة المعاصرين في نقد المنطق الأرسطي فإن هذا لا يعنى أنه أصح واحدا منهم. وإلا لكان مجرد ترديد ابن تيمية أو غيره لحجج الشكاك أو السوفسطائيين مثلا كافيًا لأن يكون واحدا منهم، وهذا بلا شك أمر واضح البطلان. فالتشابه بينه وبين المناطقة المعاصرين في نقد المنطق الأرسطي موجود، ولكن النتيجة التي إنتهى إليها تختلف عن النتيجة التي إنتهوا إليها، فقد إنتهى هو من نقده للمنطق الأرسطي إلى عدم كفايته في بلوغ المعرفة وإلى ضرورة الرجوع إلى القرآن وما فيه من أدلة وبراهين لأن المعرفة الحقة موجودة فيه "فالميزان المنزل من الله هو القياس الصحيح" ومن ثم فلا حاجة بنا إلى المنطق الأرسطي طالما أننا نستطيع الاستغناء عنه بما هو أكثر دقة. أما المناطقة المعاصرون فقد انتهوا من نقدهم للمنطق التقليدي إلى أن به عيوبًا كثيرة ونقائص، مما ترتب عليه محاولة إصلاح المنطق القديم، أو في وضع منطق جديد هو ما يعرف الآن بالمنطق الصورى المعاصر وأحيانًا بالمنطق الرياضى المعاصر.

كذلك فإن إثباتنا لانكار ابن تيمية للميتافيزيقا التي يمكن أن تنشأ على أسس منطقية لا يعنى أنه رفض الميتافيزيقا على الإطلاق، بل ولا يمكننا أن نقول ذلك عن فقيه حنبلي عماده الكتاب والسنة، ولكن ما نؤكد - من خلال تحليلنا لنصوص ابن تيمية الصريحة^(٣) - هو إدراكه أن بعض ما ذكره المناطقة في المنطق مثل الفروق بين الذاتيات واللوازم للماهية وما إدعوه من تركيب الأنواع من

(١) عبد الجليل حسن: "ليس دفاعا عن أرسطو" مقال نشر بمجلة الكاتب- العدد ٩٨ مايو سنة ١٩٦٩م.

(٢) نفس المرجع ص ١٠٩.

(٣) أنظر ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ١٢٦، ١٢٧، ابن تيمية: "شرح

العقيدة الأصفهانية" ص ٤٥، ٤٦، ٦٥، ٦٦. وانظر أيضا ص..... من هذا البحث.

الذاتيات المشتركة والمميزه التي يسمونها أجزاء تسبق الموصوف في الوجود الذهني والخارجي.....^(١). يستلزم مخالفة الإلهيات الإسلامية أى إدراكه للآراء الميتافيزيقية التي يمكن أن تنشأ على أساس المنطق الأرسطي وإنكاره لها، وذلك لأن ترديد بعض مفكرى الإسلام لهذه الآراء قد أدى بهم إلى الخطأ فى الإلهيات الإسلامية، بل قد أدى بهم إلى التناقض فخالفوا صريح المعقول وصحيح المنقول.

فلقد أدرك ابن تيمية أن الفكر اليونانى يؤمن بقيام الماهيات أو وجودها فى الخارج على شكل ماهيات مجردة توجد فى عالم مفارق، وأما على صورة ماهيات نوعية ثابتة فى الطبيعة، والرأى الأول يمثل أفلاطون والثانى يمثل أرسطو. وقد أكد ابن تيمية أن وجود الماهيات بوجه عام فى الأذهان لا فى الأعيان، وأنه لا يوجد منها فى الخارج إلا الأفراد والشخصيات، وفى هذا الاتجاه الاسمى الحسى نقد لموقف أفلاطون فى قوله بوجود المثل باعتبارها ماهيات مجردة - وهو قول يوحى بتعدد القدماء - وفيه أيضا نقد لأرسطو فى قوله بتحقيق الماهيات النوعية فى الخارج وثباتها. وعدم إعراف ابن تيمية - وغيره من من علماء أصول الفقه والدين- بوجود الماهيات فى الخارج، يرجع إلى أنه تصور أن مجرد القول يلزم عنه القول بوجود الله أو "واجب الوجود" باعتباره مجرد ماهية أو فكرة ذهنية، ومعنى هذا أن واجب الوجود ممتنع الوجود، وفى هذا تناقض. يقول ابن تيمية "علم بصريح العقل أن الوجود المطلق بشرط الإطلاق لا يكون فى الخارج، إنما هو أمر يقدر فى العقل... لكنه زعموا مع ذلك أنه وجود مطلق بشرط الإطلاق لا يتعين ولا يتخصص بحقيقة يمتاز بها عن سائر الموجودات ... وهذا من أبين التناقض والإضطراب والجمع بين النقيضين حيث جعلوا بموجب البرهان والحق موجودا فى الخارج، وبموجب سلب الصفات وهو التوحيد الذى تخيلوه معدوما فى الخارج فصار قولهم مستلزما لوجوده وعدمه، وكذلك قول من سلك سبيلهم من القرامطة الباطنية، فصار قولهم كأصحاب رسائل إخوان الصفا وأمثالهم من الإتحاديه أهل الوجود كابن سبعين وابن عربى ونحوهما به، بل وسبيل نفاة الصفات من سائر أهل الكلام كالمعتزلة وغيرهم، بل وسبيل سائر من نفا شيئا من الصفات، فان لازم

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج١ ص١٢٦، ١٢٧.

كلامه تعطيله ونفيه مع إقراره بثبوته ، فيكون جامع بين النقيضين^(١)“

والملاحظ أن نقد ابن تيمية هذا يتصل بمذهبه العام، فهو ينكر وجود الماهيات المجردة في الخارج من حيث أنها كلية والعلم الوحيد لديه هو العلم الجزئي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى/فإن إثبات ماهيه في الخارج غير أفرادها يترتب عليه أفكار تخالف التوحيد الإسلامى ولها خطورتها على آلهيات المسلمين. ولعل هذا يعكس بوضوح الاتجاه التجريبي الحسى فى الفكر الإسلامى، ذلك الاتجاه الذى إستطاع به هذا الفكر أن يعارض الفكر اليونانى، ويؤكد من خلال هذه المعارضة شخصيته المستقلة. وإن كان هذا لايعنى أن الفكر الإسلامى لم يتأثر بالفكر اليونانى كما يدعى البعض، بل على العكس التأثير والتأثير بينهما موجود وثابت، لأن هذه سنة التاريخ التالى يتأثر بالسابق ويضيف إليه ليدفع عجلة التقدم إلى الأمام.

وهكذا نقد ابن تيمية الحد الأرسطى باعتبار أنه يمثل قمة العلم الأرسطى وباعتبار أنه المعرف لماهية الشئ او ذاته، ولقد بينا أن ابن تيمية لم ينكر الحدود بصفة عامة إنما ينكر الحد الأرسطى لاستناده على أفكار ميتافيزيقية يؤدى إعتاقها إلى مخالفة العقائد الإسلامية. وقد لاحظنا تيمية أن العلوم كلها تصورات وصل إليها العلماء دون أن يستندوا على الجنس والفصل (وهما الدعامتان اللتان يقوم عليهما الحد الأرسطى) بل استندوا فيها إلى وصف المحدود وتميزه عن غيره. هذا فضلا عن أن وضع حدود ثابتة فى أى علم من العلوم لايتفق مع تغيير العلوم وتطورها، فالحاجات الإنسانية لاتستقر بل تتطور باستمرار وكذلك العلوم تتبدل مع تبدل الحاجات وتطورها. لذلك فمن المستحيل قبول الحد التام كقانون يتعرف الإنسان بواسطته على ماهية الأشياء، من هذا المنطلق وضع ابن تيمية نقده للحد الأرسطى، ومه أيضا إتجه إلى توضيح آرائه الخاصه بالحد الإسلامى.

فبينما أن فائدة الحد عنده - موافقا فى ذلك معظم متقدمى الأصوليين وبعض متأخريهم - هى التمييز بين المحدود وغيره، كالاسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته كما يدعى المناطقة الأرسطيون، إلا أن الحد عنده هو

(١) ابن تيمية: "شرح العقيدة الأصفهانية" ص ٤٥ ، ٤٦ وانظر أيضا ص ٦٥ ، ٦٦.

تفصيل ما دل عليه الاسم بالإجمال.

وأثبتنا أن تفسير الكلام وشرحه له جانبين عند ابن تيمية:

الجانب الأول: إذا أريد بهذا التفسير تبين مراد المتكلم، فهذا يبني على معرفة حدود كلامه، وفي هذا تصوير لكلامه، وتصوير كلامه كتصوير مسميات الأسماء بالترجمة لمن يكون قد تصور المسمى ولم يعرف أن ذلك إسمه، وتارة لمن لم يكن قد تصور المسمى فيشار له إليه بحسب الإمكان. إما إلى عينه وإما إلى نظيره. ولهذا يقال: أن الحد يكون تارة "للإسم" وتارة يكون "للمسمى".

والجانب الثاني: إذا أريد بالتفسير تبين صحة كلام المتكلم وتقريره، فإنه يحتاج إلى معرفة دليل صحة كلامه، وفي هذا تصديق كلامه، فكأن تصور المحدود في رأى ابن تيمية ليس حدا بل هو في حاجة إلى أدلة لإثبات صحة كلام المتكلم. وقد أثبتنا أن الحدود نوعين في رأى ابن تيمية أحدهما بديهي والآخر غير بديهي، وأن الحد البديهي لا يحتاج إلى دليل، أما غير البديهي فيجب أن نذكر معه الدليل ليحصل الإقتناع بصدقه. أما إدعاء أهل المنطق اليوناني أن الحد يفيد تصوير الماهية في نفس المستمع، وأن ذلك يحصل بمجرد قول الحاد من غير دليل فهو إدعاء خطأ في رأى ابن تيمية.

كما بينا أن الترجمة - كما يقول ابن تيمية - من الحدود اللفظية، وأن الحد اللفظي هو الذي يقال له حد بحسب الاسم، وأنه هو الوحيد الذي يستخدم في جميع العلوم دينية وفلسفية وعلمية. وأشارنا إلى تأكيد ابن تيمية على ضرورة الحاجة إلى معرفة هذه الحدود بالنسبة لكل أمة وفي كل لغة، وذلك لأن معرفتها من ضرورة التخاطب الذي لا بد منه لجميع الناس. وأثبتنا أن هذا النوع من الحدود الذي أكد ابن تيمية أهميته هو الذي يؤثره بعض المناطقة المحدثين أمثال جون استيورت مل وبرتراند رسل وجونسون وكذلك أصحاب الوضعية المنطقية كما أثبتنا أن أنواع التعريف الثلاثة التي ذكرها جونسون في كتابه "المنطق" قد سبقه ابن تيمية إلى القول بها وهي:

١- التعريف بالإشارة ٢- التعريف بالمثال ٣- التعريف بالمرادف

ولقد أوضحنا في الفصل الثالث محاولة ابن تيمية أن يثبت أن العلم ليس موقوفاً على القياس المنطقي، وأن جميع نتائج المنطق الأرسطي يمكننا الوصول إليها بدون ذلك عن طريق قياس التمثيل، فبينما إنكار ابن تيمية ضرورة القضية الكلية في تحصيل العلم، وتأكيده على أن البرهان لا يفيد العلم بشيء، لأنه لا يفيد إلا العلم بالكليات وهي أمور مقدرة في الأذهان ولا وجود لها في الأعيان، وأن القضية الكلية لا فائدة منها، لأن العلم بها يتطلب العلم بأفرادها، وهو أمر نستمد من التجربه، وأنا نتوصل إلى القضية الجزئية قيل التوصل إلى الكلية، لأن القضية الكلية ليست إلا تعديلاً لأفراد جزئية مندرجة تحتها، بل ويتجاوز ابن تيمية ذلك إلى عدم الاعتراف بالبرهان المنطقي كطريق لاكتساب القضية الكلية، مؤكداً أن إستنباط الكليات عن الجزئيات إنما يكون عن طريق قياس التمثيل أو الغائب على الشاهد، وهذا الطريق في منطق أرسطو ظني، بينما قياس التمثيل في رأي ابن تيمية إذا ما نظمته التجربه وحددته مسالك العله أصبح موصلاً إلى اليقين، وهذا ما لم يعرفه المنطق الأرسطي.

كذلك أثبتنا عدم تناقض ابن تيمية في عودته إلى الاعتراف بفائدة القضية الكلية في نطاق الأبحاث الدينية والرياضية بعد أن أنكر أولاً وهو في مجال الرد على المناطقة ضرورتها في تحصيل العلوم، وذلك إذا وضعنا في الإعتبار تفريق ابن تيمية الأساسي بين مجال العلوم الدنيوية التي تعلم بالعقل، والعلوم الدينية التي لا تعلم بمجرد العقل فقط.

فلقد أنكر ابن تيمية - وهو بصدد الرد على المناطقة في مجال العلوم الدنيوية العقلية - ضرورة البرهان المنطقي المعتمد على القضية الكلية في تحصيل العلوم وذلك لأن البرهان لا يفيد العلم بشيء من المعينات الموجودات في الخارج، فإنه لا يفيد إلا العلم بالكليات وهي أمور مقدرة في الأذهان ولا وجود لها في الأعيان فلا يعلم به موجود أصلاً، ومن ثم أكد ابن تيمية أن تحصيل العلوم اليقينية كلية كانت أو جزئية في مجال العلوم الدنيوية العقلية لا يفتقر إلى البرهان المنطقي الشمولي المعتمد على القضية الكلية، بل الطريق إلى إستنباط الكليات من الجزئيات إنما يكون عن طريق قياس التمثيل أو قياس الغائب على الشاهد. أما في

●.....●
مجال العلوم الدينيه فالأمر جد مختلف فى رأى ابن تيمية، ففيها إذا كانت القضية الكلية معلومة بنص المعصوم ، وهنا يكون الاستدلال بها أولى من قياس التمثيل (١).

وفى دراستنا لموقف ابن تيمية تجاه علوم الأوائل بما فيها المنطق والفلسفة إختلفنا مع المستشرق جولد زيهر (٢) - ومن تابعه من مفكرى الإسلام - فأثبتنا أن موقف ابن تيمية تجاه هذه العلوم ليس بالعنف الذى يصوره جول زيهر وأن عدم الانتباه إلى تفرقة ابن تيمية بين العلوم الدنيوية والعلوم الدينية هى التى أوقعت جولد زيهر فى الخطأ، عندما حكم على ابن تيمية بأنه من المتشددى بعنف ضد علوم الأوائل، وأتهمه بأنه لا يفهم من لفظ علم إلا العلم الموروث عن النبى (ﷺ) معتمدا على نص لابن تيمية من رسالته "الوصية الصغرى" والحقيقة أن كلام ابن تيمية فى هذا النص الذى اعتمد عليه جولد زيهر كان عن العلوم الشرعية فقط لا العلوم كلها وهو بصدد الحديث عن العلم الذى لا ينفع، وذلك ردا على سؤال وجه إليه من سائل طلب منه أن يرشده إلى كتاب يعتمد عليه فى علم الحديث وفى غيره من العلوم الشرعية.

فكان مما رد به شيخ الإسلام على هذا السؤال قوله: "وأما ما تعتمد عليه من الكتب فى العلوم (وواضح أن ابن تيمية يقصد بالكتب هنا الكتب الخاصة بالعلوم الدينية) فهذا باب واسع، وهو أيضا يختلف بإختلاف نشأ الإنسان فى البلاد. فقد يتيسر له فى بعض البلاد من العلم أو من طريقه ومذهبه فيه مالا يتيسر له فى بلد آخر، ولكن جماع الخير أن يستعين بالله سبحانه فى تلقى العلم الموروث عن النبى (ﷺ) (٢).

لقد أوضح ابن تيمية فى هذا النص أن العلم عنده (وهو يقصد فى مجال العلوم الشرعية) هو العلم الموروث عن النبى (ﷺ) وأن ماعدا ذلك إما أن يكون علما أو لا علم، وإذا كان علما فإما أن يكون نافعا، ولكنه إذا كان نافعا فلا بد أن

(١) أنظر ص.....من هذا الكتاب

(٢) أنظر ص.....من هذا الكتاب

(٢) أنظر: ابن تيمية: "رسالة الوصية الصغرى" ص ٢٢١، وانظر أيضا ص.....من هذا الكتاب

يكون العلم النبوي محتويا على خير منه أو على الأقل مثله مما يغنى عنه.

وبهذا أثبتنا أن جولد زيهر لم يستطع أن يفهم بدقة مفهوم العلم عند ابن تيمية وذلك لاعتماده على نص مبتور له، فظن أن مفهوم العلم عند ابن تيمية قاصرا على العلم الموروث عن الرسول (ﷺ)، وهذا خطأ. ولو كان جولد زيهر قرأ كثيرا في مؤلفات ابن تيمية، بل لو تعدى هذه الرسالة (الوصية الصغرى) إلى الرسالة السابقة عليها (رسالة الفرقان) لفهم مقصود ابن تيمية بدقة.

وهكذا أثبتنا ان ابن تيمية لم يهاجم علوم الأوائل ولم يتشدد ضدها على النحو الذى تصوره جولد زيهر ولم يخاصم المنطق والفلسفة بصفة عامة، بل اعترف أن من العلوم الأخرى غير الدينية ما هو نافع، فهو لم يحرم الإشتغال بالمنطق كما فعل بعض المتشددين، ولم يعتبره خطأ فى مجمله، وإنما الخطأ فى بعض قضاياها.

وفى دراستنا لمصدر العلم وطريقه عند ابن تيمية تعرضنا لعدة نقاط هامة وتوصلنا فيها إلى عدة نتائج هامة:

فبينما أن ابن تيمية يأخذ فى تفكيره المنطقى بالمنهج التجريبي الإستقرائي، حيث يجعل الحث أو التجريبه أساسا للعلم، ويتخذ من القضية الجزئية أو قياس التمثيل أساسا لمنهجه التجريبي فى المعرفة منكرأ أهمية القضية الكلية التى تشكل أساس المنطق الأرسطى، وهوفى هذا يسبق بعض مفكرى الغرب المحدثين أمثال فرنسيس بيكون وجون استيورت مل فى جعلهما التجريبه أو الإستقراء أساس المعرفة.

فالتجربة عنده هى الطريق الأساسى فى إكتساب المعرفة والكشف عن الحقيقة كما أن تكرارها يؤدى إلى تكوين الكليات العقلية اليقينية. والمقصود بالتجربة عنده ما تجربه الإنسان بعقله وحسه، فيرى أن الحس والعقل يشتركان فى تكوين علم الإنسان عند حدوث التجربة، فعامة الناس قد جربوا أن شرب الماء يحصل معه الرى، وأن قطع العنق يحصل معه الموت، فهذه القضايا كلية ولكن العلم بها تجريبي. فالقضية التجريبية أساس الكلية. فإذا كان قطع عنق فلان من الناس قد تسبب فى موته قضية مدركه بالحس لأنها تجريبية محسوسة، فالقول بأن كل من يقطع عنقه يموت هى قضية لا تدرك بالحس وحده، بل بالحس والعقل. فهذا

استدلال بقياس الغائب على الشاهد أى بقياس التمثيل وهو عند ابن تيمية مفيد لليقين لله وكذلك سائر القضايا التجريبية كالعلم بأن الخبز يشبع والماء يروى وأمثال ذلك إنما مبناهما على قياس التمثيل، بل وكذلك سائر الحسيات التي علم أنها كلية، إنما هو بواسطة قياس التمثيل لله وهو نفسه الاستقراء القائم على التعميم عند المناطقة المحدثين، وهو الذي يحكم فيه على الكلى بما حكم به على بعض جزئياته بناء على إكتشاف علة الحكم، كذلك يقيم ابن تيمية التجربة على أساس من القول بالسببية فيقرر أن من يثبت الأسباب يعلم لله أن شبيه الشيء منجذب إليه وضده هارب منه“

ولقد أثبتنا أن الإستقراء هو طريق العلم عند ابن تيمية وهو الإستلزام الضرورى بين اللازم والملزوم، وهو ما يردده بعض مفكرى الغرب مثل جون استيورت مل من القول بالإرتباط الضرورى بين العلة والمعلول بناء على اطراد مبدأ الحتمية فى الطبيعة مبينا أن الاستقراء عند ابن تيمية ليس إستدلالا بجزئى على كلى ولا بخاص على عام كما هى الحال فى المنطق الأرسطى، بل هو استدلال بأحد المتلازمين على الآخر فإن وجود ذلك الحكم فى كل فرد من أفراد الكلى العام يوجب أن يكون لازما لذلك الكلى العام - وذلك لأن الدليل لابد أن يكون ملزوما للمدلول - فهو يعتبر الاستقراء يقينيا إذا كان تاما بحيث نحكم على القدر المشترك بما وجدناه فى جميع الأفراد.

وأثبتنا أن صور الأدلة كلها بما فيها طرق المناطقة الثلاث - القياس والاستقراء والتمثيل - ترجع فى رأى ابن تيمية إلى صورة واحدة وهى إستلزام الدليل للمدلول.

يقول ابن تيمية ”وأما تقسيمهم (يقصد المناطقة) إلى الأنواع الثلاثة، فكلها تعود إلى ما ذكره من إستلزام الدليل للمدلول“. لذلك فقياس التمثيل والشمول متلازمان فى رأى ابن تيمية وماحصل بأحدهما من علم أو ظن حصل للآخر مثله إذا كانت المادة واحده. لله والاعتبار بمادة العلم لا بصورة القضية، بل إذا كانت المادة يقينية فسواء أن كانت صورتها فى صورة قياس التمثيل أو صورة قياس الشمول فهى واحده وسواء ان كانت صورة القياس اقترانيا أو استثنائيا بعباراتهم

أو بأى عبارة شئت.

كما أثبتنا أن ابن تيمية قد أرجع القياس - متابعا فى ذلك معظم متقدمى الأصوليين وبعض متأخريهم - إلى نوع من الاستقراء العلمى الدقيق القائم على فكرتى العلية والاطراد فى وقوع الحوادث، وهما نفس الفكرتين اللتين أقام بهما جون استيورت مل اسقراؤه العلمى عليهما. وبيننا أن ابن تيمية لا يكتفى فى القياس بمجرد وجود الجامع بين الأصل والفرع ولا باستناد هذا لقياس إلى قانونى التعليل والاطراد، بل يرى - متابعا فى ذلك معظم متقدمى الأصوليين وبعض متأخريهم أنه لابد من وجود طرق أو أدلة أو مسالك لإثبات العلة لأن العلة هى الصفات التى يستند عليها الحكم، مثل الطرد والدوران والمناسة والسبر والتقسيم. وبعض هذه الطرق أو المسالك توازى طرق الاستقراء التى وضعها المحدثون لتحقيق الفروض. فقد أثبتنا أن الطرد والعكس هو قانون الجمع بين الإتفاق والاختلاف أو التلازم فى الوقوع وفى التخلف عند مل^(١).

ولقد خالفنا ابن تيمية - وبالتالي من تابعة من مفكرى الإسلام المحدثين امثال الدكتور النشار - فيما ذهب إليه من أن المسلمين توصلوا بفطرتهم، بدون معرفة المنطق اليونانى إلى كثيرا من صوره - ومنها السبر والتقسيم أو القياس الشرطى المنفصل - ولكن فى أسلوبهم الخاص وفى عباراتهم الخاصة. فقد أثبتنا تأثر المسلمين بالمنطق اليونانى ورجحنا أن يكون المسلمين قد عرفوا فكرة اليسر والتقسيم من منطق اليونان، وإن كانوا لم يستمدوها من منطق أرسطو بل من المنطق الرواقى، لأن أرسطو لم يعرف الأقيسة الشرطية متصلة كانت أو منفصلة. وهذا مما يؤكد إعراف ابن تيمية بالمنطق وعدم رفضه للمنطق اليونانى بصفة مطلقة .

كذلك بينا اثبات ابن تيمية للأسباب ورفضه لرأى القائلين باقتران العله والمعلول فى الزمان، وتأكيدده على أن العله دائما اسبق من المعلول. وأن الارتباط بين الأسباب ومسبباتها ضرورى لا عادى بحيث لا يمكن بينها تخلف أصلا لا عقلا ولا عادة اطرادا لسنة الله. ويعيب موقف الذين لا يقولون بالاسباب والعلل كالأشعرى

(١) انظر ص..... من هذا الكتاب.

ومن وافقه ويلحقهم بالجهيمة ويرى أن جمهور العقلاء من المسلمين وغير المسلمين يثبتون الاسباب.

ولقد أثبتنا اقتران ابن تيمية في مسألة السببية من المعتزلة أكثر من الأشاعرة^(١). كما أثبتنا ارتباطه بمن دافع عن السببية من مفكرى الإسلام حفاظا على السنن الكونية التى لا تتبدل وعلى رأسهم ابن رشد، وكذلك إرتباطه بمن دافع عن السببية من الفلاسفة المحدثين مثل جون استيوارت مل حيث يقولوا بالإرتباط الضرورى بين العلة والمعلول بناء على إطاراد مبدأ الحتمية فى الطبيعة، فالتعليل هو أساس القياس الإستقرائى عند ابن تيمية ، وهو أيضا أساس الإستقراء عند مل.

وقد خالفنا بعض الباحثين - أمثال الدكتور النشار - الذين هاجموا إثبات ابن تيمية للأسباب واتهمه الدكتور على سامى النشار بأن عداوته لأهل السنة والجماعة أعمت بصيرته وأغلقت فكره، فأثبت الأسباب وخرج بهذا عن روح المذهب الإسلامى واعتنق أكبر الأفكار التى يقوم عليها المنطق الأرسطى، واثبتنا أن هذا الإتهام غير صحيح، وأن موقف من يثبت الأسباب أكثر قربا من روح الإسلام ومن أهل السنة والجماعة من موقف من ينكرها.

وكذلك بينا أن مفهوم العقل عند ابن تيمية - وهو المفهوم الإسلامى الصحيح له - يختلف عن مفهومه عند الفلاسفة، فهو فى نظره ونظر السلف عرض من الأعراض وغريزه فى الإنسان، بينا هو فى نظر الفلاسفة جوهر قائم بنفسه.

وقد إرتبط بيان مفهوم العقل عنده ببيان موقفه من قضية التأويل^(٢) حيث يرفض التأويل بمعنى صرف اللفظ عن ظاهر معناه إلى معنى آخر لا يحتمله، وهو التأويل المعروف عند المتكلمين والفلاسفة والمتصوفة. بينما التأويل المقبول عنده هو الذى عرفه السلف وهو التفسير وبيان المراد من النصوص الدينيه.

كما إرتبط بيان مفهوم العقل عنده برفضه لنظريات العقول والفيض التى قال بها بعض مفكرى الإسلام متأثرين فى ذلك بأرسطو وأفلوطين، فنقدتها ابن

(١) انظر ص ١٤٤-١٤٥ من هذا الكتاب.

(٢) انظر ص ١٨٥ من هذا الكتاب.

تيمية وبين مخالفتها لصريح المعقول وصحيح المنقول.

ولقد بينا أن ابن تيمية لم ينفرد بتقصه لنظريات العقول والفيض التي قال بها بعض مفكرى الإسلام، بل سبقه إلى ذلك البغدادي^(١) وأثبتنا أن هناك خلاف أساس بينهما فى هذا النقض، وأن ابن تيمية لم يغل عن هذا الخلاف كما ظن بعض الباحثين.

فالبغدادي يعتبر أن القول بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد لله هو قول حق فى نفسه، فبينما نرى ابن تيمية ينقض هذا القول ويرفضه أساسا ويعتبره ضلالا وفسادا فلا ينكر البغدادي تكاثر العقول على أن يصدر الواحد عن الآخر لا أن تصدر الكثرة عن الواحد. فلم يكن نقضه للمشائين يهدف إلى دعم عقيدة أو مبدأ مغير كما كان نقد ابن تيمية لهم، بل كان بمثابة ترتيب لأرائهم وتنسيق لمذهبهم. فتقض ابن تيمية كان سلبيا يهدف إلى هدم نظرية الصدور والعقول حفاظا على عقيدته الدينيه، بينما نقد البغدادي كان إيجابيا يهدف إلى إصلاح النظرية وترتيب أقوال القائلين بها.

وقد خالفنا بعض الباحثين أمثال الدكتور محمد على أبو ريان فيما ذهب إليه من أن ابن تيمية دافع عن البغدادي دون فهم دقيق لحقيقة مذهبه فى الخلق والألوهيه. فأثبتنا فهم ابن تيمية لحقيقة مذهب البغدادي بدليل أنه فهم نظريته فى العقول - وهى تخالف النظرية المشائية التى قال بها فلاسفة الإسلام - ونقدها، فمن المستحيل أن يدافع ابن تيمية عن قائل بكثرة العقول وتعددتها كأبى البركات، وبالتالي فمن المستحيل أن يكون مدافعا فى مجال العقيدة الدينيه عن رجل يرفض معتقده فى هذا المجال.

كل ما هناك أن آراء البغدادي بصفه عامه ونظريته فى العقول أقرب إلى روح الإسلام مما قال به فلاسفة الإسلام . فالبغدادي وإن كان يوافق المشائين على أساس نظرية العقول - عكس ابن تيمية و ابن تيمية يفهم ذلك تماما - إلا أنه ينقد نظرية الفيض والقول بالعقل الفعال ويحاول أن يحافظ على الحرية المطلقة

(١) انظر ص.....من هذا الكتاب.

للألوهية في فعل الخلق، لذلك يدافع عنه ابن تيمية إلى حد ما بالقياس إلى الفلاسفة الإسلاميين. وهذه سمه من سمات ابن تيمية الفكرية فهو يثبت الحق لأهله - مهما اختلف معهم - طالما كان موقفهم موافق لأهل السنة والجماعة، وهذا ما حدث من البغدادي. ولعل هذا هو السبب في إعتقاد الدكتور محمد علي أبو ريان أن ابن تيمية دافع عن البغدادي دون فهم لحقيقة مذهبه في الخلق والألوهية، وهذا خطأ كما أثبتنا.

كذلك أثبتنا أن العقيدة في الدين الإسلامي ليست قائمه على أساس النقل فقط بل على العقل أيضا، أو بمعنى آخر على الموافقة بينهما لأنه لا يوجد معقول صريح - كما يقول ابن تيمية - يخالف منقول صحيح أبدا. وكما يؤكد ابن تيمية على إرتباط العقل بالحواس في حصول المعرفة بالتجربة الحسية وذلك في مجال العلوم الدنيوية، فإنه أيضا يؤكد على الإرتباط أو التوافق بين العقل والنقل في مجال العلوم الدينية.

ويرى ابن تيمية أنه إذا تعارضت الأدلة النقلية والعقلية^(١) فلا يجب تقديم العقل لأنه أصل النقل كما يذهب إلى ذلك فخر الدين الرازي وغيره، بل يجب أن ينظر في دلالة الدليل كما يقول ابن تيمية سواء كان سمعيا أو عقليا، فإن كان قطعيا لم يجز أن يعارضة شيء وهذا هو الحق. فابن تيمية يثق بالعقل، إلا أنها ليست ثقته المطلقة بل هي مشروطة بعدم إنفصام العقل عن القرآن والسنة الصحيحة، ولكن دون تسليط للنقل على العقل، إنما هو الإيمان بالاتفاق والتوازن بينهما لأنه لاتعارض بين معقول صريح ومنقول صحيح.

وإذا كان المناطقة الأرسطيون قد استبعدوا التجربات والمتواترات باعتبار أنها غير مؤديه إلى اليقين، على أساس أنها يختص بها من علمها فلا تكون حجة على غيره فقد بينا ان ابن تيمية على العكس من ذلك يرى أن التجربات والمتواترات والحدسيات تؤدي إلى اليقين وأنه لا فرق بينهما وبين الحسيات. فالمجربات هي الأساس في تجربته التي يعتمد عليها في العلوم الإستقرائية، كما أن المتواترات

(١) انظر ص.....من هذا الكتاب.

مصدر كبير لليقين فى بعض العلوم ومن أهمها علم الحديث كمصدر رئيسى للتشريع الإسلامى.

وبهذا يقدم لنا ابن تيمية المفهوم الحقيقى للعلم فى الإسلام ويوضح لنا فيه مرحلتان متميزتان للعلم لايجوز الخلط بينهما :

الأولى: هى التى يستخدم فيها الناظر استدلالاً إستقرائياً يكشف به عن الأسباب والمسببات ويتوصل منه إلى معرفة القوانين العامة التى تخضع لها الموجودات.

الثانية: يستخدم فيها فكراً إستدلالياً ينتهى منه إلى إثبات الخالق للكون عن طرق ما يشاهده فيه من غائبة الظواهر التى لا تفسرها له المصادفة^(١).

وفى دراستنا لنقد ابن تيمية لبحث القياس الأرسطى، بينا نقد ابن تيمية للقياس من حيث التعريف، وأثبتنا سبقه للمناطقه المحدثين والمعاصرين أمثال جوزيف وغيره إلى هذا النقد^(٢).

كذلك بينا نقد ابن تيمية لاقتصار القياس على مقدمتين^(٣)، فىرى أن قصر الإستدلال بالبرهان على مقدمتين باطل ومخالف للفطرة. ويعلل هذا البطلان بأن هذه المسألة لا تعود إلى أمر تحكى صناعى فيكتفى بمقدمتين، بل تعود فى الحقيقة إلى حاجة المستدل إلى المقدمات لإنتاج الدليل. وحاجة المستدل إلى المقدمات مما يختلف فيه الناس، فمنهم من لا يحتاج إلا إلى مقدمه واحده لعلمه بما سوى ذلك. ومنهم من لا يحتاج فى علمه بذلك إلى إستدلال بل قد يعلمه بالضرورة. ومنهم من يحتاج إلى مقدمتين ومنهم من يحتاج إلى ثلاث أو أربع أو أكثر.. وقد أثبتنا سبق ابن تيمية للفيلسوف المعاصر برادلى إلى ترديد هذا النقد، حيث يذهب برادلى إلى أت الإقتصار فى القياس على مقدمتين خرافه ينبغى التخلص منها.

(١) ذلك بمقالات أستاذنا الدكتور أبو الوفا التفتازانى عن "مفهوه العلم فى الإسلام" مقالات نشرت بمجلة التصوف الإسلامى الأعدا ٤٠، ٤١، ٤٢، يوليو، أغسطس، سبتمبر سنة ١٩٨٢م.

(٢) انظر ص.....من هذا الكتاب.

(٣) انظر ص.....من هذا الكتاب.

كذلك بينا نقد ابن تيمية لصور الإستدلال الأرسطيه - الشمول والتمثيل والإستقراء - من ثلاث نواحي: من حيث اليقين والظن، ومن حيث معرفة المسلمين لها، ومن حيث حصر صور الإستدلال في ثلاثة فقط. فمن حيث اليقين والظن^(١) يزعم المناطقة أن قياس التمثيل يفيد الظن، بينما قياس الشمول يفيد اليقين، هذا بينما قياس التمثيل والشمول في رأى ابن تيمية يؤديان إلى سىء واحد، إلى اليقين إذا كانت المادة يقينية وإلى الظن إن كانت المادة ظنية. يقول ابن تيمية: "فهذا هو هذا في الحقيقة وإنما يختلفان في تصوير الدليل ونظمه، وإلا فالحقيقة التي صار بها دليلا - وهو أنه مستلزم للمدلول - حقيقة واحدة بل أن قياس التمثيل أبلغ في إفادة العلم واليقين من قياس الشمول.

ومن حيث معرفة المسلمين لصور الإستدلال بفطرتهم^(٢) يعتقد ابن تيمية أن المسلمين قد توصلوا في عباراتهم الخاصة إلى طرق المنطق الأرسطى في الإستدلال، لكن بدون أن يصوغوا أدلتهم وعباراتهم في صور الإستدلال الأرسطى، ويظهر هذا فيما يسمى أدله أو إمارات. والضابط في الدليل أن يكون مستلزما للمدلول.

ومن خلال نصوص صريحة لابن تيمية وأمثلة عديدة، بينا أن "الدليل المستلزم للمدلول" الذي يأخذه ابن تيمية يشمل صور الأدلة كلها ما هو أرسطى-شمول وإستقراء وتمثيل - وما هو أدق من ذلك وأشمل من طرق الاستدلال الإسلاميه - مثل الآيات وقياس الأولى تلك التي لم يعرفها المنطق الأرسطى، وما كان من الممكن أن يعرفها لأنها طرق مستمدة من القرآن، وهذه الأقيسة البرهانية القرآنية هي الوحيدة التي نستطيع بها أن البرهنه على وجود الله، وعلى الرغم من ان بعض نصوص ابن تيمية يفهم منها عدائه أو رفضه لطرق الإستدلال الأرسطية مثل قوله: "ولهذا عدل نظار المسلمين عن طريقهم (أى طريق المنطق الأرسطى) فقالوا الدليل هو المرشد إلى المطلوب وهو الموصل إلى المقصود وهو ما يكون العلم به مستلزما للعلم بالمطلوب"^(٣). وقوله أيضا: "وأبو المعالي ومن قبله نظار المتكلمين

(١) انظر ص.....من هذا الكتاب.

(٢) انظر ص.....وما بعدها من هذا الكتاب

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٤١

لا يسلكون طريقة المنطقيين ولا يرضونها بل يستدلون بالأدلة المستلزمة عندهم
لمدلولاتها من غير إعتبار ذلك بميزان المنطقيين^(١).

نقول على الرغم من هذه النصوص التي قد يفهم منها رفض ابن تيمية لطرق
الإستدلال الأرسطية، إلا أننا أثبتنا بنصوص صريحة له إعترافه بطرق الإستدلال
الأرسطية وعدم رفضه لها حيث يقول: ”وبأى صورة ذهنية أو لفظية صور الدليل
فحقيقته واحده، وأن مايعتبر فى كونه دليلا هو كونه مستلزما للحكم لازما للمحكوم
عليه، فهذا هو جهة دلالاته سواء صور قياس شمول وتمثيل أو لم يصور كذلك^(٢)“.
ويقول أيضا: ”إن اختلاف صيغ الدليل (أى سواء كانت يونانية أو إسلامية) مع إتحاد
معناه لا يغير حقيقته والكلام إنما فى المعانى العقلية لافى الألفاظ^(٣)“.

وبذلك أثبتنا أن فكرة إستلزام الدليل للمدلول لله التى يدخل فيها - كما
يقول ابن تيمية - كل ما ذكره المناطقة من طرق الإستدلال وكل ما لم يذكره،
تحمل نوع من موافقة ابن تيمية الضمنية على ماصح فى نظره من المنطق الأرسطى
وإن لم يصرح هو بذلك. ومن ثم فإن عدول بعض نظار المتكلمين - الذين يتفق
معهم ابن تيمية - فى ذلك عن المنطق الأرسطى واستدلالهم بالأدلة المستلزمه
لمدلولاتها يمكن أن يفهم على أنه عدول عن الطرق المنطقية الضيقة التى تحصر
الأدلة فى ثلاث طرق فقط، إلى طريق أرحب وأشمل يدخل فيه ما ذكره وما لم
يذكره ، وهذا لا يعنى رفض المنطق الأرسطى كما لا يعنى عدم إستفادتهم منه.

وبهذا نكون قد خالفنا بعض الباحثين أمثال الدكتور على سامى النشار الذى
ذهب إلى أن ابن تيمية لم يقبل المنطق الأرسطى نهائيا وكان العدو الأول له^(٤).
فأثبتنا نحن أن ابن تيمية لم يرفض المنطق الأرسطى بل إستفاد منه وحاول
إصلاحه - كما فعل المناطقة المحدثين والمعاصرين - وذلك ليتمشى مع عقيدته
الدينية يدل على ذلك أن طرق الإستدلال الإسلامية (الإستدلال بالأدلة المستلزمه

(١) نفس المرجع ص٢٤٦.

(٢) نفس المرجع ص٣١٧.

(٣) نفس المرجع ص٣٠٨.

(٤) أنظر د. سامى على النشار فى كتابه: ”مناهج البحث عند مفكرى الإسلام“.

•.....•
لمدلولاتها) التي أقرها ابن تيمية تشمل طرق الإستدلال الأرسطى وغيرها.

كذلك خالفنا بعض الباحثين الذين ذهبوا إلى أن طرق الإستدلال الإسلامية التي ذكرها ابن تيمية ليست مخالفة لطرق الإستدلال المنطقى الأرسطى نهائيا، وأنه يمكن إرجاع أى صورة منها إلى الطرق المنطقية^(١). لأن العكس هو الصحيح أى أن طرق الإستدلال المنطقى الأرسطى هي التي يمكن إرجاعها إلى الطرق الإسلامية "الإستدلال بالأدلة المستلزمة لمدلولاتها" لاشتمالها عليها وعلى غيرها وهذا لا يعنى أننا ننكر تأثر ابن تيمية بالمنطق الأرسطى، بل على العكس التأثر والتأثير موجود وواضح، ولذلك فإن مفالة ابن تيمية فى بعض الأحيان فى الهجوم على المنطق الأرسطى هو مالم نقره عليه وخالفناه فيه بل وأثبتنا تناقضه فى بعض الأحيان^(٢).

وأخيرا أثبتنا أن أهمية ابن تيمية لم تكن قاصرة على أسبقية لمفكرى الغرب فى نقد المنطق التقليدى نقدا علميا موضوعيا، بل تعدى ذلك إلى أنه فتح طريقا جديدا لنقد المنطق القديم سار فيه بعض مفكرى الإسلام أمثال ابن قيم الجوزية والصنعانى والسيوطى. إلا أن هؤلاء كانوا مجرد مرددين لبعض ما قاله ابن تيمية فى صورة خطائية أو مجرد ملخصين لكتب ابن تيمية دون إضافة الجديد ولو أنه سارت الدراسات المنطقية - كما يقول الشيخ مصطفى عبد الرازق - منذ عهد ابن تيمية على مناهجه فى النقد بدل الشرح والتفريغ التعميق، لبلغنا بهذه الدراسات من التجديد والرقى مبلغا عظيما^(٣).

وبعد فإننا ننبه فى النهاية إلى ملحوظتين هامتين:

إحداهما :

أن محاولة ابن تيمية النقدية لمنطق أرسطو تعد رد فعل إيجابى لأثر هذا المنطق فى العالم الإسلامى. لأن قيمة الفكر ليست فى متابعتة فقط بل فى نقده ومعارضته والإضافة إليه بحيث يساعد على خلق حياه فكرية جديدة. وهذا هو

(١) دز محمد عبد الستار: "المدرسة السلفية" ص ٣٦٢.

(٢) أنظر ص.....وما بعدها من هذا الكتاب.

(٣) مصطفى عبد الرازق: "فيلسوف العرب والمعلم الثانى" طبعة القاهرة سنة ١٩٤٥م ص ١٢٥.

ماحدث في نقد ابن تيمية لمنطق أرسطو، فلولا أرسطو ومنطقه لما وجد كتاب "الرد على المنطقيين" لابن تيمية بما له من قيمة علمية في الفكر الإسلامي. ومن ثم فإن نقد ابن تيمية لأرسطو ومنطقه يجب ألا يجعلنا تقلل من قيمة أرسطو وأثره في فكرنا الإسلامي.

فعندما ظهرت حركة المنطق الرياضي ظن أصحابها في أول الأمر أن فيها ثورة على المنطق الصوري كما وضعه أرسطو، ولكنهم ما لبثوا أن أدركوا أن المنطق الرياضي ليس جنسا آخر من المنطق يباين المنطق الأرسطي، إنما هو منطق صوري في ثوب جديد^(١).

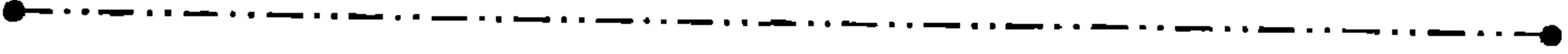
وكذلك المنطق الإسلامي لاشك أنه تأثر من قريب أو من بعيد بالمنطق الأرسطي، إلا أن تعصب بعض الباحثين للفكر الإسلامي يجعلهم يتغافلون عن هذه الحقيقة، بينما الإعتراف بها لا يقلل من قيمة فكرنا الإسلامي ولا من أصالته.

والثانية: -

أن بعض الباحثين الذين تعرضوا لدراسة منهج ابن تيمية ومنهجه الفكري لم يفهموا منهجه في مناقشة الخصوم ، فلم يفرقوا بين رأيه وبين رأى غيره لأنه أحيانا كثيرة يطول به المقام في عرض رأى الخصوم والأراء التي تدحضها، فلا يستطيع الباحث أن يفرق بين رأى ابن تيمية وبين آراء خصومه، فيأخذ رأى الخصوم على أنه رأى ابن تيمية^(٢). فلا بد من متابعة ابن تيمية متابعة دقيقة لمعرفة رأيه الحقيقي الذي لا يفصح عنه إلا في النهاية غالبا ، وكل ذلك يرجع إلى علمه الغزير وطول باعه في مناقشة الخصوم.

(١) بان لوكاشيفتش: "نظرية القياس الأرسطية" ص ٧ وما بعده في المقدمة.

(٢) د محمد حسن الزين: "منطق ابن تيمية ومنهجه الفكري" ص ١٢٠، ١٢٢، ١٦٤، ١٦٦. ذ ١٦٩، ٦٧، ١٩١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١١، ٢٠٤.



المراجع

أولاً:- المصادر العربية :

- ١- ابن أبي أصيبعة (موفق الدين : "عيون الأنباء فى طبقات الأطباء" المطبعة أبو العباس أحمد ابن القاسم)
الوهيبية - الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ. ١٨٨٢م.
- ٢- ابن تيمية (تقى الدين أبو العباس أحمد ابن عبد الحلیم) : "بغية المرتاد فى الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية وهو المنعوت (بالسبعينية)" مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة سنة ١٣٢٩هـ.
- ٣- ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج١ تحقيق للدكتور محمد عبد الستار، الدكتور عماد خفاجى - مكتبة الأزهر (بدون تاريخ).
- ٤- ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" طبعة المطبعة القيمه بمباى- الهند سنة ١٣٦٨هـ.
- ٥- ابن تيمية : "رسالة العبودية" مطبعة المدنى بالقاهرة سنة ١٩٧٨م.
- ٦- ابن تيمية : "شرح حديث النزول" المكتب الاسلامى - بيروت سنة ١٩٧٧م.
- ٧- ابن تيمية : "شرح العقيدة الاصفهانية" مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة سنة ١٣٢٩هـ.
- ٨- ابن تيمية : "القياس فى الشرع الاسلامى" المطبعة السلفية بالقاهرة الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٥هـ.
- ٩- ابن تيمية : "مجموعة الرسائل والمسائل" طبعة دار المنار سنة ١٣٤٩هـ.
- ١٠- ابن تيمية : "مجموعة فتاوى شيخ الاسلام" جمع وترتيب عبد الرحمن ابن محمد ابن قاسم العاصى النجدى.
- ١١- ابن تيمية : "منهاج السنة النبوية" ٤ أجزاء - المطبعة الاميرية بيولاى مصر - الطبعة الأولى سنة ١٣٢١هـ.
- ١٢- ابن تيمية : "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ٤ أجزاء - المطبعة الأميرية بيولاى مصر - الطبعة أولى سنة ١٣٢١هـ.
- ١٣- ابن تيمية : "نقض المنطق" مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة

- سنة ١٢٧٠ هـ - ١٩٥١ م.
- ١٤- ابن حجر العسقلانى : "الدرر الكامنه" طبعة الهند
- ١٥- ابن حزم (أبو محمد على ابن أحمد) : "التقريب لحد المنطق والمدخل اليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية" تحقيق الدكتور احسان عباس - منشورات دار مكتبة الحياة سنة ١٩٥٩ م.
- ١٦- ابن حزم : "ملخص ابطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل" تحقيق سعيد الافغانى - طبعة دمشق سنة ١٣٧٩ هـ.
- ١٧- ابن خلدون (عبد الرحمن ابن محمد) : "المقدمة" دار الشعب - القاهرة (بدون تاريخ)
- ١٨- ابن رشد (أبو الوليد محمد ابن أحمد) : "تهافت التهافت" مطبعة الحلبي القاهرة سنة ١٣٢١ هـ.
- ١٩- ابن رشد : "فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال" المطبعة الرحمانية بمصر (بدون تاريخ)
- ٢٠- ابن سينا (الشيخ الرئيس أبو على الحسين ابن عبد الله) : "الاسارات والتنبيهات" قسم المنطق تحقيق وتقديم الدكتور سليمان دنيا - طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م.
- ٢١- ابن سينا : "رسالة فى أقسام العلوم العقلية" وهى التاسعه مجموعة الرسائل مطبعة كردستان العلمية بمصر سنة ١٣٢٨ هـ.
- ٢٢- ابن سينا : "الشفاء" جزء المنطق - الفن الرابع: القياس - تحقيق سعيد زايد.
- ٢٣- ابن سينا : "المدخل من منطق الشفاء" تحقيق الاب قنواتى وآخرون - المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٣ م.
- ٢٤- ابن سينا : "منطق المشرقين" نشرة المكتبة السلفية - القاهرة سنة ١٩١٠ م.
- ٢٥- ابن سينا : "النجاة" مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٣١ هـ.
- ٢٦- ابن شاکر الکتبى : "فوات الوفيات" طبعة مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٥١ م.
- ٢٧- ابن الصلاح (أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن) : "فتاوى ابن الصلاح فى التفسير والحديث والأصول والفقه" تحقيق الدكتور عبدالمعطى أمين قلجى - مطبعة الحضارة العربية - القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ هـ. ١٩٨٣ م.

- ٢٨- أبـن طـلموس : "المدخل إلى صناعة المنطق" نشرة اسين بلاسيوس - مدريد سنة ١٩١٦م.
- ٢٩- ابن عبد الهادي (محمد ابن أحمد) : "العقود الدرية في مناقب شيخ الاسلام أحمد بن تيمية" تحقيق محمد حامد الفقى - طبعة دار الكتاب العربى - بيروت.
- ٣٠- ابـن قـتـيـبـة (أبو مسلم عبدالله ابن مسلم) : "أدب الكاتب" تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد- مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الرابعة سنة ١٢٨٢هـ- ١٩٦٣م.
- ٣١- ابـن القـيـم : "مفتاح دار السعادة" طبعة خانجى - القاهرة (بدون تاريخ).
- ٣٢- ابن كثير (عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عم) : "الفهرست" مطبعة الاستقامة - القاهرة (بدون تاريخ).
- ٣٣- ابن النديم (أبو الفتوح محمد بن اسحق) : "البيداية والنهاية" القاهرة (بدون تاريخ).
- ٣٤- أبـو حـيـان التـوحيـدى : "المقابسات" تحقيق حسن السندوبى - المطبعة الرحمانية بمصر- الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩م.
- ٣٥- اخوان الصفا : "الرسائل" طبع المطبعة العربية بمصر سنة ١٩٢٨م.
- ٣٦- ارسطو : "منطق أرسطو" ٣ أجزاء - تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوى- دار القلم- بيروت سنة ١٩٨٠م.
- ٣٧- الاصفهانى (شمس الدين محمود بن عبد عبد الرحمن) : "مطالع الانظار على طواع الانوار" طبعة القاهرة سنة ١٣٢٣هـ.
- ٣٨- أفلاطون : "محاورة ثياتيتوس" ترجمة الدكتورة أميره حلمى مطر- الهيئة المصرية العامه للكتاب سنة ١٩٧٢م.
- ٣٩- البغدادى (أبو البركات هبة الله بن ملكا) : "المعتبر" طبعة حيدر أباد- الطبعة الأولى سنة ١٣٥٧هـ.
- ٤٠- الرازى (فخر الدين محمد بن عمر) : "محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين" المطبعة الحسينيه المصرية - الطبعة الأولى سنة ١٣٦٣هـ.
- ٤١- الرازى (قطب الدين محمود بن عمر) : "تحرير القواعد المنطقية فى شرح الرساله الشمسية" المطبعة الوهبيه- بالقاهرة سنة ١٢٩٢هـ.
- ٤٢- الزركشى : "البحر المحيط مخطوط" بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٨٣ أصول الفقه.
- ٤٣- السـاوى (زين الدين عمر بن سهلان) : "البصائر النصرية" المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر - الطبعة الأولى سنة ١٣١٦هـ. ١٨٩٨م.

- ٤٤- السهروردي : "حكمة الاشراق" طبعة طهران سنة ١٣١٢هـ.
- (ابو الفتوح يحيى بن حبس المقتول)
- ٤٥- السيوطي : "صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام" :
تحقيق الدكتور على سامي النشار - مكتبة
الخانجي بمصر الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧م.
- (جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر)
- ٤٦- الشهرستاني : "الملل والنحل" تحقيق سعيد كيلاني - طبعة
القاهرة سنة ١٩٦١م.
- (ابو الفتوح محمد بن عبد الكريم)
- ٤٧- صاعد الاندلسي : "طبقات الامم" مطبعة السعادة بمصر
(بدون تاريخ)
- (القاضي أبو القاسم صاعد بن أحمد)
- ٤٨- الصبان : "حاشية الصبان على شرح الملوي على السلم" :
مطبعة وادي النيل المصريه سنة ١٢٩٢هـ.
- (ابو العرفان محمد بن علي)
- ٤٩- الصنعاني : "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" :
طبعة الجمعية العلمية الازهرية المصرية
الملاويه سنة ١٣٤٩هـ.
- (محمد بن ابراهيم الوزير)
- ٥٠- الطوسي (نصير الدين) : "تلخيص المحصل للرازي بذييل المحصل" :
المطبعة الحسنية المصرية - الطبعة الأولى
سنة ١٣٢٢هـ.
- ٥١- الغزالي (أبو حامد) : "تهافت الفلاسفة" تحقيق الدكتور سليمان دنيا
- نشرة دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٥٨م.
- ٥٢- الغزالي : "فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة" طبعة
القاهرة سنة ١٣٥٣هـ.
- ٥٣- الغزالي : "القسطاس المستقيم" مطبعة الترقى بالقاهرة
سنة ١٩٠٠م.
- ٥٤- الغزالي : "مبحث النظر" تحقيق بدر الدين النعساني -
دار النهضة الحديثه بيروت سنة ١٩٦٦م.
- ٥٥- الغزالي : "المستقصى" المطبعة الأميرية بمصر - الطبعة
الأولى - سنة ١٣٢٢هـ.
- ٥٦- الغزالي : "مقاصد الفلاسفة" تحقيق الدكتور سليمان
دنيا - دار المعارف بمصر سنة ١٩٦١م.
- ٥٧- الغزالي : "معيان العلم" دار الاندلس للطباعة والنشر -
بيروت - الطبعة الثانية سنة ١٩٧٨م.
- ٥٨- الغزالي : "المنقذ من الضلال" تحقيق الدكتور جميل صليبا
والدكتور كامل عياد دار الأندلس - بيروت -
الطبعة العاشرة سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

ثانياً: المراجع العربية:

١. ابراهيم مدكور (الدكتور) : "ايساغوجى وأثره فى العالم العربى" طبعة القاهرة سنة ١٩٥٢م.
٢. ابراهيم مدكور (الدكتور) : "فى اللغة والأدب" سلسلة اقرأ - دار المعارف سنة ١٩٧٠م.
٣. ابراهيم مدكور (الدكتور) : "فى الفلسفة الاسلامية" دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٦م.
٤. أحمد أمين : "ضحى الاسلام" مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة سنة ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م.
٥. أحمد أمين : "فجر الاسلام" مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة الطبعة الخامسة سنة ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م.
٦. أحمد فؤاد الاهوانى (الدكتور) : "المندى فيلسوف العرب" مطبعة مصر سنة ١٩٦٤م (من سلسلة أعلام العرب).
٧. د. توفيق الطويل : "أسس الفلسفة" دار النهضة العربية - القاهرة الطبعة السابعة سنة ١٩٧٩م.
٨. د. توفيق الطويل : "جون استيوارت مل" طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨م.
٩. د. توفيق الطويل : "العرب والعلم" دار النهضة العربية بالقاهرة سنة ١٩٦٨م.
١٠. د. توفيق الطويل : "قصة النزاع بين الدين والفلسفة" مطبعة الاعتماد بالقاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧م.
١١. د. زكريا ابراهيم : "ابن حزم الاندلسى المفكر الظاهرى الموسوعى" طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة - مكتبة مصر سنة ١٩٦٦م. (من سلسلة أعلام العرب).
١٢. د. زكى نجيب محمود : "المنطق الوضعى" مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - الطبعة الثانية سنة ١٩٥٦م.
١٣. د. صبرى المتولى المتولى : "تفسير ابن تيمية بين النظرية والتطبيق" رسالة ماجستير القاهرة سنة ١٩٧٩م. ذ.
١٤. د. عبد الرحمن بدوى : "التراث اليونانى فى الحضارة الاسلامية" دار النهضة العربية بالقاهرة - الطبعة الثالثة

- سنة ١٩٦٥ م.
١٥. د. عبد الرحمن بدوى : "مدخل جديد إلى الفلسفة" وكالة المطبوعات
بالكويت - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٥ م.
١٦. د. عبد الرحمن بدوى : "المنطق الصورى والرياضى" وكالة المطبوعات
بالكويت - الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٧ م.
١٧. د. عثمان أمين : "ديكارت" مكتبة الانجلو المصرية الطبعة
السادسة سنة ١٩٦٩ م.
١٨. د. عثمان أمين : "الفلسفة الرواقية" الطبعة الثالثة - القاهرة
سنة ١٩٧١ م.
١٩. د. عزمى اسلام : "أسس المنطق الرمضى" مكتبة الانجلو
المصرية - القاهرة سنة ١٩٧٠ م.
٢٠. د. عزمى اسلام : "ابن تيمية والرد على المنطق الأرسطى" مقال نشر
بمجلة الكاتب - العدد ٩٧ أبريل سنة ١٩٦٩ م.
٢١. د. عزمى اسلام : "لدفيج فتجنشتين" طبعة دار المعارف بمصر
(نوابغ الفكر الغربى).
٢٢. د. على سامى النشار،
د. محمد على أبو ريان : "قراءات فى الفلسفة" الدار القومية للطباعة
والنشر - القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٩٦٧ م.
٢٣. د. على سامى النشار : "مناهج البحث عند مفكرى الاسلام" دار المعارف
بالقاهرة - الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٨ م.
٢٤. د. على سامى النشار : "المنطق الصورى منذ أرسطو وتطوره المعاصر"
دار مشر الثقافة - الاسكندرية - الطبعة
الأولى سنة ١٩٥٥ م.
٢٥. د. على سامى النشار : "نشأة الفكر الفلسفى فى الاسلام" القاهرة -
الطبعة السابعة - سنة ١٩٧٨ م.
٢٦. د. لدفيج فتجنشتين : "رسالة منطقية فلسفية" ترجمة الدكتور عزمى
اسلام - مكتبة الانجلو المصرية سنة ١٩٦٨ م.
٢٧. د. لوكاشيفيتش (يان) : "نظرية القياس الارسطية" ترجمة الدكتور عبد
الحميد صبره طبعة القاهرة سنة ١٩٦١ م.
٢٨. د. محمد اقبال : "تجديد التفكير الدينى فى الاسلام" ترجمة
عباس محمود - طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م.
٢٩. د. محمد أبو الوفا الغنيمى : "ابن سبعين وفلسفته الصوفية" طبعة بيروت
- الطبعة الأولى سنة ١٩٧٣ م.
٣٠. د. محمد أبو الوفا الغنيمى : "علم الكلام وبعض مشكلاته" دار الثقافة
للطباعة والنشر - القاهرة سنة ١٩٧٩ م.

٣١. د. محمد أبو الوفا الغنيمي : "مدخل إلى التصوف الاسلامى" دار الثقافة
التفتازانى للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الثانية
سنة ١٩٧٦م.
٣٢. د. محمد أبو الوفا الغنيمي : "مفهوم العلم فى الاسلام" مقال نشر بمجلة
التفتازانى التصوف الاسلامى - العدد ٤١ أغسطس
سنة ١٩٨٢م.
٣٣. د. محمد أبو زهرة : "ابن تيمية حياته وعصره" دار الفكر العربى
بالقاهرة (بدون تاريخ)
: "دائرة المعارف الاسلامية".
٣٤. د. محمد ثابت الفندى وآخرون : "منطق بن تيمية ومنهجه الفكرى" المكتب
٣٥. د. محمد حسنى الزين : "الاسلامى - بيروت - الطبعة الأولى - سنة
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٣٦. د. محمد رشاد سالم : "مقارنه بين الغزالى وابن تيمية" دار القلم الدار
السلفية- الكويت سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٣٧. محمد السيد الجليند : "الامام بن تيمية وموقفه من قضية التأويل"
طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣م.
٣٨. د. محمد عبد الستار نصار : "المدرسه السلفيه" دار الانصار القاهره -
سنة ١٩٧٩م.
٣٩. د. محمد على أبوريان، : "قراءات فى الفلسفة" الدار القومية للطباعة
والنشر- القاهرة- الطبعة الأولى سنة ١٩٦٧م.
٤٠. د. محمد مصطفى حلمى : "حكيم الاشراق وحياته الروحيه" مقال نشر
فى مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة -
مجلد ١٢ جزء ٢.
٤١. د. محمد مصطفى حلمى : "الحياة الروحية فى الاسلام" دار احياء الكتب
العربيه - عيسى البابى الحلبي وشركاء -
الطبعة الأولى سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٤٥م.
٤٢. د. محمد مهران : "فلسفة برتراند رسل" دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٦م.
٤٣. د. محمد مهران : "مدخل إلى المنطق الصورى" دار الثقافة
بالقاهرة سنة ١٩٧٦م.
٤٤. د. محمد يوسف موسى : "ابن تيمية" الهيئة المصرية العامه للكتاب سنة ١٩٧٧م.
٤٥. د. محمود فهمى زيدان : "الاستقراء والمنهج العلمى" دار الجامعات
المصرية - بالأسكندرية - سنة ١٩٧٧م.
٤٦. د. مصطفى سليمان : "المؤثرات الأجنبية فى نشوء النحو العربى"
مقال نشر فى مجلة الفيصل العدد ٨٥ أبريل

- سنة ١٩٨٤م.
٤٧. مصطفى عبد الرازق
(الشيخ الأكبر)
- : "تمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلامية" طبعة لجنة
التأليف والترجمة والنشر- القاهرة سنة
١٢٦٢هـ - ١٩٤٤م.
٤٨. مصطفى عبد الرازق
٤٩. هنرى لاوست
- : "فيلسوف العرب والمعلم الثانى" طبعة القاهرة سنة ١٩٤٥م.
: "نظريات شيخ الاسلام ابن تيمية فى السياسة
والاجتماع" ترجمة محمد عبد العظيم على-
دار الانصار - القاهرة سنة ١٩٧٦م.
: "العقل والوجود" دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٦م.
٥٠. يوسف كرم

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- 1) **Bradly, F.H .**, The principles of Logic.
- 2) **Cohen and Najel**: An introduction to logic and scientific Method,
New York 1934.
- 3) **Joseph , H.W.B.**, An introduction to logic, oxford university press,
london. 1931.
- 4) **Mill, J.S** : system of logic, London. 1925.
- 5) **W.E. Johnson M.A**: Lojic, 1921.

فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٩

الفصل الأول

❖ وصول المنطق الأرسطي إلى الفكر الإسلامي - بدايته وكيفيته وصورته	١٢
❖ مفكرو الإسلام بين تأييد المنطق الأرسطي ومعارضته	١٥
أ- المؤيدون	١٩
ب- المعاصرون	٤٢

الفصل الثاني

❖ نقد ابن تيمية أرسطو	٦٥
أ- تمهيد	٦٥
ب- نقد الحد	٦٧
أولاً: الجانب الهدمي	٦٧
١- نقد المقام السالب	٦٧
٢- نقد المقام الموجب	٨٣
❖ القسم الأول من المقام الموجب	٨٤
❖ الأدلة على بطلان دعوى المناطقة لله أن الحدود تفيد تصوير الحقائق ...	٨٤
❖ القسم الثاني من المقام الموجب	٩٧
❖ نقد ابن تيمية لعناصر الحد	٩٧
❖ الأصل الأول: الفرق بين الماهية ووجودها	٩٨
❖ الأصل الثاني: التفريق بين الذاتي واللازم	١٠٤

الموضوع	الصفحة
ثانياً : الجاني الإنشائي.....	١٠٩
❖ تعريف الحد وفائدته عند ابن تيمية	١١٤
❖ الجانب الأول من تفسير الكلام توضيح مراد المتكلم	١١٤
- المطلوب تعريفه بالحد	١١٤
- أنواع المطلوب وكيفية تعريفه	١١٥
- النوع الأول: مطلوب السائل المتصور للمعنى الجاهل بدلالة اللفظ عليه.....	١١٥
❖ أقسام الحدود اللفظية	١١٨
١- حدود تعرف بالمرادف	١١٩
٢- حدود تعرف بالمكافئ	١١٩
٣- حدود تعرف بالمثال	١١٩
❖ النوع الثاني: مطلوب السائل الغير متصور للمعنى الجاهل بدلالة اللفظ عليه	١٢٢
١- التعريف بالتعيين	١٢٣
٢- التعريف بالصفة	١٢٣
❖ النوع الثالث: مطلوب السائل المتصور للمعنى العالم بدلالة اللفظ عليه.....	١٢٦
❖ الجانب الثاني من تفسير الكلام - توضيح صحة كلام المتكلم	١٢٧
❖ مصادر الحد التيمى.....	١٢٨

الفصل الثالث

❖ نقد القضايا	١٢٩
أولاً: نقد الحد الأوسط.....	١٢٩
ثانياً: نقد القضية الكلية	١٣٥
❖ أصناف اليقينيّات عند المناطقة التي فيها قضية كلية	١٤٠
(الحسيات - الوجدانيات الباطنة المجريّات المتواترات - الحدسيات)	

الموضوع	الصفحة
❖ العلوم الفلسفية من المجريات فى رأى ابن تيمية.....	١٤٤
❖ طريق اكتساب القضية الكلية لا يعتمد على البرهان	١٤٦
❖ اعتراف ابن تيمية بفائدة القضية الكلية.....	١٤٨
أولاً: القضية الكلية فى الأوليات	١٤٩
ثانياً: القضية الكلية فى الأبحاث الدينية	١٥٢
❖ مصدر العلوم وطريقة عند ابن تيمية.....	١٥٩
أولاً: اكتساب العلم عن طريق التجربة الحسية.....	١٦١
أ- مفهوم التجربة	١٦١
ب- الاستقراء طريق العلم	١٦٩
- مسالك العلة.....	١٧٢
- المسلك الأول الطرد والعكس	١٧٦
- المسلك الثانى : السير والتقسيم	١٧٨
ج- العلة تنسيق المعلول	١٨٧
د- مفهوم العقل عند ابن تيمية	١٩٤
- موقف ابن تيمية من العقل والنقل	٢٠٨
ثانياً: بطلان منع المناطقة الاحتجاج بالمتواترات والمجريات والحدسيات	٢١٨

الفصل الرابع

❖ نقد القياس ولواحقه	٢٢٥
أولاً: الجانب الهدمى.....	٢٢٥
١- نقد المقام السالب	٢٢٦
أ- نقد ابن تيمية للقياس الأرسطى من حيث التعريف.....	٢٢٧
ب- نقد الاقتصار على مقدمتين فى القياس.....	٢٢٨

الموضوع	الصفحة
ق- من القضايا الكلية ما يمكن العلم به بغير توسط القياس	٢٨٨
ك- كل قياس يمكن رده إلى القياس الاقتراني	٢٨٩
ثانياً: الجانب الإنشائي:	٢٩١
١- تعريف الميزان عند ابن تيمية	٢٩١
أ- الميزان المنزل من الله هو القياس الصحيح	٢٩٢
ب- استحالة التعارض بين الكتاب والميزان	٢٩٥
ج- الميزان التعقلي باعتباره المعرفة الفطرية للتمائل والاختلاف	٢٩٨
د- فكرة الميزان بين ابن تيمية والغزالي	٣٠٢
٢- طرق الاستدلال عند ابن تيمية	٣٠٦
- الاستدلال بالآيات وقياس الأولى	٣٠٩
أولاً: الاستدلال بالآيات	٣٠٩
ثانياً: الاستدلال بقياس الأولى	٣١٦
- لا بد في الأسماء المشككة من معنى كلى مشترك	٣٢١

الفصل الخامس

❖ أثر محاولة ابن تيمية النقدية في بعض مفكرى الإسلام	٣٢٢
❖ خاتمة البحث	٣٢١
❖ المراجع	٣٥١
- أولاً: المصادر العربية	٣٥٢
- ثانياً: المراجع العربية	٣٥٨
- ثالثاً: المراجع الأجنبية	٣٦٢
❖ فهرس الموضوعات	٣٦٢

مقدمة الكتاب

لقد حجت شهرة ابن تيمية في الفقه والعقيدة والفتوى أهمية ما قام به في مجالات أخرى؛ لعل من أهمها آراءه المنطقية التي وإن كانت تختلف في ظاهرها عن اهتمامه بالفقه والعقيدة .. إلا أنها في الحقيقة تخدم ذلك كله.

وهذا الكتاب استعراض لمحاولة ابن تيمية النقدية لمنطق أرسطو بشكل موضوعي متكامل يندر مثيله في تاريخ الفكر الإسلامي؛ إذ تصدر هذه المحاولة في عمقها عن مناقشة لا عن إسقاط، أو إحام، أو تكفير .. فأشارت للعيوب، وقدمت البدائل الإيجابية التي تكمل البناء المنطقي بشكل يسمح بقبوله.

ومن ناحية أخرى فإن هذه المحاولة النقدية تؤكد قدرة العقلية العربية على الابتكار والإبداع؛ كما أنها تسجل لابن تيمية فضل سبق في ميدان المنطق على منطقة الغرب المحدثين والمعاصرين؛ مما يجدر بنا أن نضعها في مكانها اللائق في تاريخ الفكر الإسلامي خاصة، والإنساني عامة.

أحمد غريب

Bibliotheca Alexandrina



0372009